وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جـامعـــة الحـــاج لخضـر- باتنـــة
كليـــة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
قســم العلــوم السيـاسيــة

الإستراتيجيـة الأمنيـــة الأمريكيـــة تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001
تحـــولات في العقيـــدة الأمنيـــة

أطروحـة مقدمـة لنيـل شهـادة دكتـوراه العلـوم في العلـوم السياسيـة
تخصـص علاقـات دوليـة

إعداد الطالب:
نورالدين حشود

تحـت إشـراف:
أ.د حسين قادري

أعضاء لجنـــة المناقشـــة:

الاسـم واللقـب	الرتبـة	الجـامعـة	الصفـة
د. مرابـط رابـح	أستـاذ محاضـر	جامعـة باتنـة	رئيسـا
أ.د. قـادري حسيـن	أستـاذ التعليم العالي	جامعـة باتنـة	مشرفـا
أ.د. لعجال أعجال محمد الأمين	أستـاذ التعليم العالي	جامعـة بسكرة	عضوا مناقشا
د. بحـري طـروب	أستـاذ محاضـر	جامعـة باتنـة	عضوا مناقشا
د. دخـان نـور الديـن	أستـاذ محاضـر	جامعـة المسيلة	عضوا مناقشا
د. مجـدوب عبـد المومـن	أستـاذ محاضـر	جامعـة ورقلة	عضوا مناقشا

السنـة الجامعيـة:
2014- 2015م

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله على توفيقه وهدايته، هذه كلمة شكر لا بد منها للأستاذ الدكتور:حسين قادري، على صبره وسعة صدره وتشجيعه الدؤوب لي، والـذي لم يبخل علي بنصائحـه وتوجيهاتـه القيمـة، والتي كانـت سببـا في خروج هذا العمل على هذا النحو، والشكر موصول لكل الأساتذة الأفاضل والزملاء الذين قدموا الدعم والنصح في سبيل إنجاح العمل، وختاما الشكر المسبق للجنة الموقرة التي ستتكرم بتنقيح وتصحيح ما جاء بالأطروحة.

نورالدين حشود

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى الوالـد الكريم رمز الجود الذي لم يدخر جهدا في سبيـل تربيتي وتعليمـي وكان مثالي وقدوتي.

إلى الأم الحنون رمز الحلم، التي سقتني أروع المعاني والأخلاق مع حليبها الطاهر.

إلى زوجتي رفيقة دربي، وابنتاي أميرة شريفة ودارين، اللتين أنارتا روحي وحياتي.

إلى إخوتي وأخواتي، كل باسمه.

وإلى كل العائلة الكبيرة والأصدقاء والأحباب الذين عرفناهم، فزينوا دنيانا كالنجوم.

وإلى كل من حمل هم دينه وأمته ووطنه، واتخذ العلم سبيله ومنهاجه.

نورالدين حشود

مقدمـــة

تعتبر علاقات الدول فيما بينها وضوابطها ومحدداتها، من المواضيع التي شغلت بال الساسة والمفكرين على حد سواء، بغية الوصول لشكلها المثالي إن أمكن ذلك، في ظل وجود مصالح متضاربة ومتداخلة بين الدول، ما دفعها بكل عقلانية نحو مزيد من التعاون والتنسيق بينها، رغم المشاكل والحروب التي ميزت تاريخ البشرية منذ القدم.

لذلك تعتبر الترتيبات التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية، إحدى المحاولات الجادة لترسيخ الأمن والسلم العالميين، رغم هندسة هذا النظام الدولي بما يخدم مصالح الحلفاء المنتصرين، إلا أن ظهور الاتحاد السوفياتي كقوة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية إلى جانب الولايات المتحدة، أدخل العالم مجددا في حرب باردة، لم تعرف دول العالم الثالث المستقلة حديثا برودتها، بل كانت مسرحا لها.

واستمر الصراع بين القطبين إلى أن تمكنت الولايات المتحدة من هزم الاتحاد السوفياتي الذي شكل انهياره أحد أبرز أحداث القرن العشرين،ما ساهم في تغيير الوضع الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية، ما جعل كل الدول ملزمة بإعادة رسم سياساتها وتوجهاتها وفق الوضع الدولي الجديد.

وعلى الصعيد الداخلي للجزائر، تزامنت نهاية الحرب الباردة بدخول البلد في سلسلة من التغيرات الهيكلية على الصعيد السياسي والاقتصادي للتكيف مع رهانات المرحلة الجديدة، والدخول في العصر الأمريكي أو النظام العالمي الجديد على حد تعبير الرئيس الأمريكي بوش الأب، إلا أن الجزائر لم توفق في الانتقال السلس نحو الديمقراطية، بسبب تعثر المسار الانتخابي، من خلال إلغاء الجيش للدور الثاني من الانتخابات التشريعية بالجزائر مع بداية 1992، مما أدخل البلاد في عشرية سوداء كلفتها غاليا على كل الأصعدة.

وجاءت تفجيرات برجي التجارة العالميين في 11سبتمبر 2001، والتي غيرت ملامح النظام العالمي ونمط العلاقات السائدة فيه، من خلال تبني الولايات المتحدة لمفهوم الحرب الشاملة على الإرهاب، وتصريح الرئيس بوش الإبن الشهير، من ليس معنا فهو ضدنا. فقادت الولايات المتحدة تحالفا دوليا ضخما لاستئصال الإرهاب، وكانت البداية مع أفغانستان ثم العراق، ما انعكس بوضوح على الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الفترة التي تلت سبتمبر 2001، وما عزز مفهوم مكافحة الإرهاب والحرب الاستباقية هو وصول المحافظين الجدد المهووسين بالحرب للسلطة في عهد الرئيس بوش الإبن، من جهة أخرى كانت الجزائر خارجة من حربها ضد الإرهاب الذي لم تجد معه أي دعم دولي في ظل حصار خانق بقيادة فرنسا، تحت مبرر من يقتل من؟

في ظل هذه المتغيرات الدولية والداخلية، نجد موضوع الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001 جديرا بالدراسة والتمحيص، بالنظر للتحديات الكبيرة والمتغيرات الكثيرة المحيطة به، باعتبارها تجمع بين أحد بلدان العالم الثالث النشط والمحسوب على الكتلة الشرقية خلال الحرب الباردة من جهة، والقطب الأوحد الذي تعززت هيمنته وتفرده في النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة للاهتمام بسلوك الولايات المتحدة القطب الأوحد، الذي يفرض منطقه على العالم، وباعتبار الجزائر دولة تسعى لدور فاعل على الساحة الإقليمية، لذا كان لزاما علينا كباحثين فهم ركائز الدور الأمريكي وسبل التعامل معه. وتتنوع أسباب اختيار الموضوع بين الذاتية والموضوعية:

الأسباب الذاتية:

- رغبة الباحث في الاطلاع على خبايا الاستراتيجية الأمريكية، والمؤسسات المساهمة في صناعتها.
- رغبة الباحث في مواكبة المستجدات على الساحة الدولية، وفهم الأسباب الحقيقية وراء الهيمنة الأمريكية على العالم، والدعم المطلق لإسرائيل.
- محاولة إثراء الموضوع الذي لم يأخذ كفايته من الدراسة والتمحيص، والمشاركة في ترشيد السياسة الخارجية الجزائرية.

الأسباب الموضوعية:

- ضرورة فهم أهداف ووسائل الاستراتيجية الأمريكية الكونية الجديدة. بكل أبعادها وتوجهاتها. للتمكن من التعامل معها بما يخدم المصلحة الوطنية للجزائر.
- معرفة مكانة منطقة المغرب العربي والجزائر تحديدا في الاستراتيجية الكونية الأمريكية، وما يمكن للجزائر أن تستفيده في هذه العلاقة. في ظل تنافس دولي على المنطقة.
- الوقوف على أسباب قوة ونفوذ اللوبي الصهيوني في الاستراتيجية الأمريكية.
- التعرف على الطرق المثلى لتوظيف مقومات الجزائر، من أجل لعب دور إقليمي فعال في المنطقة بما يخدم المصالح القومية للجزائر.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية موضوع الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001، من كونه يعالج إستراتيجية كونية متميزة لدولة تمثل القطب الأوحد في عالم ما بعد الحرب الباردة، تعزز تفردها وهيمنتها على السياسة الدولية بشكل أكبر بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، تجاه إحدى أنشط دول العالم الثالث دبلوماسية خلال الحرب الباردة. كما تبرز أهمية الموضوع من خلال:

- التغيرات الهامة التي طرأت على الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، وتعززت بعد 11 سبتمبر 2001.
- اتساع نطاق المصالح القومية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، لتتداخل مع مناطق نفوذ حلفائها.
- نهاية المنظومة المفاهيمية والقيمية التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، وضرورة إيجاد منظومة بديلة، قادرة على التعامل مع المستجدات التي طرأت على ميزان القوى.
- اختفاء العدو الإيديولوجي الذي شكل حافزا مهما لنمو وتطور الولايات المتحدة، وضرورة البحث عن عدو جديد، يلعب دور المحفز للنمو الأمريكي.
- ربط الإرهاب بالإسلام، وانعكاسات ذلك على العلاقات الأمريكية الإسلامية والعربية عموما والجزائرية خصوصا.
- بحث الجزائر عن دور إقليمي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، تماشيا مع الوفرة المالية التي تتمتع بها بفضل ارتفاع أسعار البترول.
- التنافس الدولي حول المنطقة والجزائر من طرف الولايات المتحدة وفرنسا والصين والاتحاد السوفياتي، وانعكاساته على المنطقة، وما يمكن أن تستفيده الجزائر من ذلك.

إشكالية الدراسة:

في ظل الأحادية التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وصولا لوضع الهيمنة الأمريكية بدون منازع على السياسة الدولية بعد 2001، ما يعني تراجع هامش المناورة بالنسبة للدول الصغيرة كالجزائر، فكيف ستكون العلاقات بين القطب الأوحد المهيمن وهاته الدول الصغيرة، التي تسعى لامتصاص الزخم الأمريكي، وتحقيق نوع من التوازن النسبي في العلاقات الثنائية، رغم البون الشاسع في المقومات، وعليه جاءت إشكالية دراستنا على النحو التالي:

في ضوء وضع الهيمنة الأمريكية على السياسة العالمية، كيف أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، وما هي انعكاساتها على العلاقات الجزائرية الأمريكية، وإلى أي مدى نجحت الجزائر في الاستفادة من الأوضاع الدولية الراهنة.

ومن أجل معالجة الموضوع بشكل أدق، سنستعين بالتساؤلات التالية:

- متى بدأت العلاقات الجزائرية الأمريكية، وكيف كان شكلها؟
- كيف نشأت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية وما هي أهم مراحل تطورها؟
- ما هي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المشاركة في عملية صياغة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية؟ وما العلاقة الموجودة بينها؟
- هل كانت أحداث 11 سبتمبر حدثا حقيقيا، أم مجرد ذريعة لتحقيق أهداف كونية للولايات المتحدة لم تكن ممكنة قبل ذلك.
- كيف تعاملت الجزائر مع وضع الهيمنة الأمريكية على السياسة العالمية بعد 2001؟
- كيف تنظر الولايات المتحدة لمقومات الجزائر، وحدود الدور الذي يمكن أن تلعبه على المستوى الإقليمي؟
- ما هي أهم المجالات التي عرفت تطورا ملحوظا في علاقات البلدين؟ وما هي أهم المعيقات؟
- ما هو مستقبل علاقات البلدين في ظل الرهانات الحالية والتنافس الدولي على المنطقة.

وفي محاولتنا للإجابة على هاته الأسئلة، سنحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

فرضية الدراسة:

لعبت أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 دورا مهما في التأثير على الاستراتيجية الأمريكية الكونية، ونظرتها للعالم أجمع، بشكل جعل المصالح الأمريكية أكثر وضوحا، ما جعلها تخوض حربا عالمية على الإرهاب، ومن جهتها كثيرا ما نادت الجزائر بضرورة مجابهة الإرهاب بوصفه ظاهرة دولية عابرة للحدود لا دين لها. وفي إطار محاولة الإجابة على إشكاليتنا نصوغ الفرضية التالية: **انعكست آثار هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 بشكل مباشر على الإستراتيجية الأمنية الأمريكية –ما جعل أهدافها أكثر وضوحا– وإيجابا على العلاقات الجزائرية الأمريكية، من خلال تقاطع تصور ومصالح البلدين في مكافحة الإرهاب، ما ساهم في تطور علاقات البلدين على أكثر من صعيد.**

ومن أجل الإجابة تم الاستعانة بالفرضيات الجزئية التالية:

- كان تأثير أحداث 11 سبتمبر كما وجود الاتحاد السوفياتي عاملا عرضيا على الاستراتيجية الأمنية الأمريكية.
- كلما زاد وضع الهيمنة الأمريكية، قل مجال المناورة بالنسبة للسياسة الجزائرية، ما ينعكس سلبا على إمكانية الاستفادة من الوضع الدولي الجديد.
- ساهمت أحداث 11 سبتمبر في تحقيق تقارب نوعي بين الولايات المتحدة والجزائر على أكثر من مجال.
- كلما زاد التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة في إطار مكافحة الإرهاب، حظيت الجزائر بمكانة متميزة في الاستراتيجية الأمريكية.
- شكلت كل من قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية عقبة حقيقية في طريق التقارب الجزائري الأمريكي.

حدود الدراسة:

تنحصر الدراسة التي بين أيدينا موضوعيا وزمانيا ومكانيا، فعلى مستوى الموضوع تتعلق دراستنا بدراسة طبيعة العلاقات الجزائرية الأمريكية، على كل المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وزمانيا تتناول الدراسة الفترة الزمانية الممتدة من 2001 إلى 2014، ومكانيا الدراسة تركز على الجزائر والولايات المتحدة.

منهج الدراسة:

من أجل فهم أي ظاهرة، لا بد من البحث عن الأسباب الكامنة وراءها، وبسبب تطور وتداخل المناهج والعلوم الحديثة، أصبح القول بنظرية السبب الوحيد لتفسير أي ظاهرة مرفوض، نظرا لتعدد الأوجه والمنظورات، لذا أصبح البحث عن المنهج المتعدد أو المتكامل أمرا ضروريا، بغية الوصول لإطار تحليلي شامل يمكننا من فهم العلاقة بين متغيرات الدراسة، وبخصوص مستوى التحليل فإن الباحث ملزم باختيار مستوى التحليل المناسب لموضوع الدراسة، لذلك اعتمد الباحث على مستوى التحليل الجزئي القائم على متغيرات داخلية كطبيعة النظام السياسي الجزائري، إلى جانب مستوى التحليل الكلي المرتبط بالمتغيرات الخارجية مثل بنية وشكل النظام الدولي، وبناءً على ما سبق ومن أجل الإلمام بكل الجوانب المتشعبة والمتداخلة لموضوع دراستنا، فضلنا الاعتماد على أكثر من منهج ومنظور بغية التوصل للفهم الدقيق لإشكاليتنا، لذلك اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المسح التاريخي**: وهو الذي يسمح لنا بالمسح التاريخي للظاهرة المدروسة وتتبع تطورها خلال مختلف المراحل، من أجل الفهم الواعي لواقع الظاهرة المدروسة، وتشعبها والمتغيرات المساهمة في تحريكها، حيث استعملنا هذا المنهج للتعرف على الخلفية التاريخية للاستراتيجية الأمنية الأمريكية وكذلك للتعرف على المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية.
- **المنهج الوصفي التحليلي**: لا بد للباحث في مراحل كثيرة من بحثه من الاستعانة بالمنهج الوصفي للوقوف على كل جوانب الظاهرة المدروسة وأبعادها وتشعباتها، وبعد ذلك يأتي دور المنهج التحليلي، لكيلا تبق الدراسة وصفية محضة، ففي كل جزئية يقوم الباحث بالوصف ثم التحليل للوقوف على حيثيات الموضوع وجزئياته.
- **المنهج المقارن**: بعد الوصف والتحليل، لا غنى للباحث من الاستعانة بأدوات المقارنة الكثيرة، مثل المقارنة العرضية التي تعنى بدراسة أكثر من ظاهرة في نفس السياق الزمني، مثل مقارنة المبادلات التجارية أو الاستثمارات الأمريكية مع دول المغرب العربي خلال نفس الفترة، إضافة للمقارنة الطولية التي تقارن نفس الظاهرة خلال أطر زمنية مختلفة.

الدراسات السابقة:

إن أهمية الموضوع الذي بين أيدينا، جعل الكثير من الكتاب والباحثين يخوضون فيه من زوايا مختلفة، وفي حدود إطلاع الباحث سنورد بعض أهم الدراسات في هذا الشأن فيما يلي:

1- اشتياق حسين ومحسن صالح وآخرون، السياسة الخارجية الأميركية والعالم الإسلامي، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات–بيروت ، ماي 2009، وقد شارك في كتابة هذا الكتاب 13 من أساتذة الجامعات والأكاديميين من الولايات المتحدة وبريطانيا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة ولبنان، وحرره كل من د .محسن صالح، ود .اشتياق حسين. تتوزع فصول الكتاب ال 14 على ثلاثة محاور، يحمل أولها عنوان :العوامل المحلية في صناعة السياسة الخارجية الأميركية، ويحمل المحور الثاني عنوان :خصائص السياسة الخارجية الأميركية، في حين يتحدث المحور الثالث عن تطبيقات السياسة الخارجية الأميركية في فلسطين والعراق وإيران وأفغانستان. هذا الكتاب عالج بمقاربة تحليلية شاملة الأسس الثابتة التي تتعاطى على أساسها الولايات المتحدة مع ملفات السياسة الخارجية، تجاه العالم الإسلامي، على الرغم من وجود متغيرات ظرفية سريعة ومربكة في بعض الأحيان، وركز على عدم حيادية الولايات المتحدة خاصة في القضية الفلسطينية، وخضوع سياستها الخارجية للعديد من العوامل الداخلية مثل تأثير اللوبيات ووسائل الإعلام والمحافظين ودور الدين، ما يزيد من تعقيدها.

2- **لهيب عبد الخالق**، بين إنهيارين :الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ، وخلص الكتاب إلى إن استراتيجية الردع أصبحت استراتيجية القرن الحادي والعشرين خاصة بعد أن ارتبطت بتهديد الإرهاب وبرغبة أميركا في إقامة الدرع الدفاعية الصاروخية كحماية لأمنها القومي وبعد أن نشرت جيوشها حماية لمصالحها. وحددت أميركا واستراتيجيوها المخاطر الجديدة التي تواجه الولايات المتحدة بما يلي: أولا :الدول المهددة للمصالح الأمريكية في العالم. ثانيا :التهديدات الدولية مثل الإرهاب، المافيا، المخدرات، وهجرة اللاجئين والبيئة. ثالثا :أسلحة الدمار الشامل التي قد تقع في أيدي الدول المارقة. وعليه فقد غيرت الاستراتيجية الأمريكية أدوات تنفيذها لكنها لم تغير عناصرها أبدا على العكس من ذلك كانت تضيف دائمًا عنصرًا جديدًا طارئًا كلما حدث متغير دولي.

3- فرحات جمال، السياسة الأمريكية في الجزائر: نشأتها – تطورها –وآثارها، تناول الباحث الارهاصات الأولى للسياسة الأمريكية في الجزائر، وتناول الفترة الممتدة من 1940 إلى 1962 بكثير من التحليل والتمحيص، كما بين ميل الولايات المتحدة للحليف فرنسا، على حساب مصالح الشعب الجزائري، مثل استثناء الجزائر من مشروع مارشال، ليخلص الباحث بأن السياسة الأمريكية كانت متفاوتة، وتخضع لعدة اعتبارات في مقدمتها المصالح القومية على حساب المبادئ الأخلاقية والإنسانية التي تدعيها.

4- الزهرة تيغزة، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3 لعام 2012، وجاءت هذه الدراسة في خمسة فصول؛ تناول الأول الإطار العام للإستراتيجية الأمنية الأمريكية من حيث التعريف والأهداف والوسائل والتطور التاريخي، وخصص الفصل الثاني لأسباب وتداعيات أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 وانعكاساتها على الأمن القومي الأمريكي، وركز الفصل الثالث على تحليل وثيقة الأمن القومي الصادرة في 20 سبتمبر 2002، بالتعرض للقوى التي أعدتها ومضمونها وأهم محاورها، أما الفصل الرابع فتعرض لنماذج تطبيقية للإستراتيجية الأمريكية، من خلال التطرق للحرب على أفغانستان وغزو العراق، وتناول الفصل الأخير تداعيات هذه الاستراتيجية على علاقة الولايات المتحدة مع العالم، وخلصت الدراسة لحالة التفرد والهيمنة التي عاشتها الولايات المتحدة، ما جعلها تتجاوز الكثير من القوانين والتفرد في اتخاذ قرار التدخل والحرب في الكثير من المناطق، ما أدى نحو سباق تسلح وبروز ما يسمى الحرب الاستباقية.

5- **مريم براهيمي**، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية مذكرة ماجستير غير منشورة بجامعة بسكرة، تطرقت للبعد الأمني للعلاقات الجزائرية الأمريكية، وتحديدا تنسيق جهود البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، تناولت الباحثة في الفصل الأول مفهوم القوة الناعمة والدولة الفاشلة، بالإضافة للإطار الجيوسياسي للدراسة، وتناولت في الفصل الثاني الحرب الأمريكية في مكافحة الإرهاب، وتناول الفصل الثالث أسباب التعاون الأمني الجزائري الأمريكي، وفي الفصل الأخير تتطرق الدراسة لآثار التعاون الأمني بين البلدين من المحلية إلى الإقليمية والدولية، وكذلك مستقبل تعاون البلدين في المجال الأمني، وخلص البحث إلى أن التنسيق الأمني بين البلدين بلغ مستويات غير مسبوقة نظرا لعدة اعتبارات جيوسياسية وبراغماتية، ما ينبئ بمستقبل واعد لهذا التنسيق.

6- خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير غير منشورة بجامعة باتنة، تناول الباحث مختلف الحوارات النظرية التي جرت في أعقاب نهاية الحرب الباردة بين مختلف المنظورات حول موضوع الأمن، من خلال التعرض للاتجاهات التقليدية والتركيبية لمعالجة مسألة الأمن، والتطرق لمختلف المستويات، وفي الأخير عرج الباحث على انعكاسات الأطر النظرية الجديدة ومستويات تحليلها على الممارسة الواقعية من خلال الخطاب الأمني الأمريكي، الذي تتجاذبه مجموعة من المحددات تنوعت بين البيئة السيكولوجية ومخرجات الحوارات النظرية.

7- ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،جامعة باتنة، 2008. جاءت في أربع فصول؛ مثل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال التطرق لمفهوم السياسة الخارجية وصناعتها والتطورات النظرية التي عرفتها بعد نهاية الحرب الباردة، وخصص الثاني للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة بالتعرض لخلفياتها الفكرية والنظرية، والعوامل المؤثرة في صناعتها واتجاهاتها في ظل كل من إدارتي كلينتون وبوش الإبن، أما الفصل الثالث تناول تطور وأهداف السياسة الأمريكي تجاه أمريكا اللاتينية بعد الحرب الباردة وتطرق الفصل الأخير لعلاقة الولايات المتحدة مع كل من كوبا والمكسيك والبرازيل وهايتي، في ظل المنافسة الصينية والأوربية، واختتم الفصل بمحاولة تقييم واقع السياسة الأمريكية بالمنطقة واستشراف مستقبلها، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الأمريكية تخضع بشكل دائم لنقاشات عديدة بين توجه العزلة والتدخل وبين العمل الجماعي والعمل الفردي، وتغليب المصلحة أو الاعتبارات الأخلاقية، وهو ما ينعكس على اتجاهات الإدارات الأمريكية الجمهورية والديمقراطية.

وعليه فإن الباحث لا يدعي السبق في هذا الموضوع، ولكن تميز الدراسة التي بين أيدينا، يعود لكونها تتناول الموضوع من زاوية خاصة، تتعلق بمكانة الجزائر ضمن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الكونية في فترة زمنية حساسة ومميزة بعد 11 سبتمبر 2001، باعتبارها تقع جغرافيا في منطقة تتقاطع فيها الكثير من الأقاليم المهمة للمصالح الأمريكية، وهي منطقة المغرب العربي والقارة الإفريقية والفضاء المتوسطي والوطن العربي، وكلها مناطق تحمل أهمية جيواستراتيجية للولايات المتحدة، وكذلك تتناول الدراسة أهم التأثيرات التي تلت 11 سبتمبر وساهمت في إعادة رسم ملامح وحدود الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، وانعكاسات ذلك على مكانة الجزائر الإقليمية والدولية، من خلال المستويات غير المسبوقة في التنسيق بين الدولتين على أكثر من مجال، أهمها المجال الأمني.

خطة الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع الذي بين أيدينا إرتأينا تقسيم الدراسة إلى مقدمة تمهد للموضوع وخمس فصول، ثم خاتمة تحوصل أهم ما تم التوصل إليه، على النحو التالي:

تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، من خلال مبحثين؛ تناول الأول تطور مفهوم الاستراتيجية عبر مختلف العصور بدءً بالصين القديمة أين ساد المفهوم الضيق للإستراتيجية، وانتهاءً بالمفهوم الحديث الموسع للإستراتيجية، والفرق بين الاستراتيجية والمفاهيم المشابهة لها، وأخيرا مستويات الاستراتيجية ووسائلها، وخصص المبحث الثاني للكلام عن تطور مدلول مصطلح الأمن، والتعريفات المختلفة له، بالإضافة للأبعاد والمستويات، وصولا للنظريات التي تناولت الأمن، من المنظورات التقليدية إلى النقدية والبنيوية.

وتطرق الفصل الثاني من دراستنا لنشأة وتطور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، من خلال المبحث الأول الذي يركز على نشأتها، في حين يتناول المبحث الثاني أهم مراحل تطورها.

أما الفصل الثالث فيتطرق لصناعة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية ووسائلها وأهدافها، من خلال ثلاث مباحث يتناول الأول عملية صناعتها بالتعرض لكل الجهات الرسمية وغير الرسمية المساهمة في صناعتها والبحث في العلاقة بينها، ويخصص الثاني للتطرق لأهداف هذه الاستراتيجية التي تتسم بالعالمية والشمولية، ويتعرض الثالث للوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة، من الدبلوماسية إلى العسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية.

ويخصص الفصل الرابع لبحث مكانة الجزائر ضمن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة حيث يتناول المبحث الأول ما تمثله المقومات الجيواستراتيجية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة، ويخصص الثاني لواقع العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة في الفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001، على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.

في حين يخصص الفصل الخامس لدراسة معيقات العلاقات الجزائرية الأمريكية ومستقبلها من خلال مبحثين؛ يتناول الأول أهم العقبات الداخلية والخارجية التي من المرجح أن تعيق العلاقات بين البلدين، ويخصص المبحث الثاني لمستقبل العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة، بناءً على مستقبل القوة الأمريكية، من خلال ثلاث سيناريوهات. وفي الأخير تم تضمين الخاتمة أهم نتائج وخلاصات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهيـة الإستراتيجيـة.

المبحث الثاني: تحول مضامين مفهوم الأمن.

لطالما انشغل الفكر الإنساني بالعديد من الظواهر التي استحوذت على قدر هام من مجهوداته وقد ثار الجدل حول بعض المفاهيم وتضاربت الآراء حولها، فعايشت مراحل تطور الفكر البشري، الذي تم بناء أهم ركائزه بواسطة العملية التراكمية، عن طريق الهدم والبناء الفكري المتتالي، ولا شك أن هذا التطور المتسارع الوتيرة أدى في النهاية إلى تداخل المعارف والعلوم، ما حتم على الباحثين الاستعانة بأدوات وتقنيات من العلوم الأخرى؛ إن على صعيد المفاهيم، المناهج أو حتى الأطر النظرية، فظهرت ضرورة الجمع بين تقنيات أكثر من حقل معرفي واحد، من أجل الإحاطة بالظاهرة المدروسة من كل الجوانب.

إن حقل العلاقات الدولية لا يخرج بدوره عن هذا الإطار، وباعتباره يهتم بالظاهرة الدولية والمحيط الدولي والفواعل الدولية وما إلى ذلك، لا بد أن يستعين ببعض أدوات العلوم الأخرى وحتى الدقيقة منها. وعلى مستوى المفاهيم تحديدا، لا شك أن الأكاديميين يستعينون بمفاهيم كثيرة متداولة في القانون الدولي وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد، وبقية العلوم.

وتعتبر الدراسات الأمنية والإستراتيجية من أهم فروع العلاقات الدولية، حيث استحوذت على قدر كبير من الدراسة والتحليل، وبما أن الحرب تعتبر واحدة من الظواهر الحتمية في حياة الإنسان، ولأنها نالت اهتمام كثير من المفكرين والدارسين، الذين حاولوا الوصول إلى استنتاجات ومبادئ وقوانين عامة لهذه الظاهرة المعقدة، من خلال الدراسة المقارنة لتجارب الحروب الإنسانية على مختلف أنماطها على امتداد التاريخ الإنساني.

وظهرت بواكير المؤلفات في هذا المجال قبل أكثر من عشرين قرنا، على يد بعض العسكريين الصينيين، تلتها مؤلفات أخرى لعسكريين ومفكرين إغريق ورومان وعرب وأوروبيين، تناولت جميعها بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية والتفصيلية للحرب. مما نتج عنه نشوء فرع جديد من فروع المعرفة الإنسانية، اصطُلح على تسميته الفن العسكري أو الفن الحربي، هذا الفن الذي اقترن في البداية بالإستراتيجية، والتي بدورها اقتصرت على البعد العسكري دون سواه، إلا أن الثورة العلمية نقلت مفهوم الإستراتيجية ليشمل كل المجالات فيما بعد. وقد تبلور تعليم الإستراتيجية في المعاهد والجامعات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وتجسد ذلك بظهور عدة مؤسسات خاصة بهذا النوع من البحوث أثناء الخمسينيات في الولايات المتحدة، التي يوجد بها أكثر من ألف مركز للدراسات الإستراتيجية.[1]

1 عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص 100.

وعلى رأسها مؤسسة بروكينس ومركز جامعة جورج تاون، ثم امتدت إلى أوروبا، فنجد في لندن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، وفي فرنسا معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني.

من جهة أخرى اقترن مفهوم الحرب بالأمن، والذي شكل هاجسا للبشرية على مر العصور ولعل البحث عن الأمن هو الذي قاد للقيام بالحروب –من وجهة نظر دفاعية طبعا– ما دفع الإنسان للعيش في التكتلات بدءً من القبيلة والعشيرة وصولا للدولة، لا شك أن مفهوم الأمن أيضا واكب تطور الفكر الانساني خلال مختلف مراحله، مما أدى في النهاية إلى العديد من التصورات والجهود الفكرية التي تباينت بين التقليدية والحديثة، مع العلم أن هذه الاختلافات في التصورات، منشؤها اختلاف المدارس والظروف، بالإضافة إلى تطور الحاجات الفردية سواءً النفسية منها أم المادية، لذلك وجب علينا تتبع تطور مفهوم الأمن للوصول إلى التصور الشامل والذي نعتمده في هذه الدراسة.

مما سبق سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التعرض بالتحليل لكل من مفهوم الإستراتيجية والأمن والأطر النظرية التي تناولتهما.

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية.

سنتناول في هذا المبحث ماهية الإستراتيجية وما تتضمنه، بداية من نشأة المفهوم وبروزه، وبعد ذلك نتطرق للتعريفات المختلفة للإستراتيجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى، ومن ثم مستويات الإستراتيجية، مرورا بأهدافها المرسومة من طرف صانعي الاستراتيجيات، وأخيرا الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف.

المطلب الأول: نشأة مفهوم الإستراتيجية:

الإستراتيجية تعبير ذو أصل عسكري، ومن الناحية التاريخية ارتبط لفظ الإستراتيجية بلفظ الحرب وإدارتها، وعندما ظهر علم الحرب، أصبحت إستراتيجية الحرب فرعاً من فروعه. وبدأت الجهود لتدوين فن الحرب مع **نيقولا مكيافيلي**، الذي ألف كتاباً بعنوان (**فن الحرب**). وترجع بداية الدراسة العلمية للموضوع إلى منتصف القرن الثامن عشر، عندما قام الإنكليزي **هنري لويد**، في مقدمة كتابه عن **تاريخ حرب السنوات السبع**، بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة، وأسس الإستراتيجية الحربية.[1]

1 http://ar.wikipedia.org (تاريخ التعامل مع الموقع: **2010/04/16**)

وقد طُور مفهوم كلمة إستراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ العسكري، وفقاً لاختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصر، ووفقاً لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد أو مفكر، ومن هنا تنبع الصعوبة لتقديم تعريف جامع لكلمة إستراتيجية، لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه حتى الآن لهذه الكلمة، لأن الإستراتيجية تتطور تبعاً لتطور الاقتصاد والسياسة وبقية العلوم، وتستفيد من أحدث ما توصلت إليه. لذلك نجد أن لكل دولة خلال فترة معينة إستراتيجية خاصة بها في مجال معين، تتوقف على العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجغرافية، وأن أية إستراتيجية فعالة يجب أن تبنى على الخبرة والاستفادة من دروس الماضي، وأن تصاغ وتوضع في إطار مناسب للمستقبل.

وبالرغم من ذلك، فإن الإستراتيجية في حقيقتها واحدةٌ من حيث الجوهر والهدف والأسلوب وليس التقسيم إلا ضرورة عملية أو أكاديمية، نشأت من خلال تشعب وتضخم مهام الإستراتيجية والسبب الرئيسي في ذلك الاختلاف، هو أن الإستراتيجية ليست فكرة محددة المعالم، جلية السمات ولكنها كما يقول الجنرال **أندريه بوفر*** (أسلوب تفكير). فلكل موقف إستراتيجية تلائمه، ولكل دولة إستراتيجية تناسبها وتتلاءم مع ظروفها، وقد يكون اختيار هذه الإستراتيجية أو تلك صائبا في زمان أو مكان معينين، وغير صائب في زمان أو مكان آخر، فالإستراتيجية تتأثر بعوامل الزمان والمكان وبعقلية المخططين، وظروف العصر وتقنيته، وغير ذلك من العوامل.[1]

إذا كنا لا نستطيع أن نحصل على مفردة معادلة لكلمة الإستراتيجية في الصين القديمة، فهذا يعود إلى أن طريقة التفكير الصينية تختلف عما هو عليه الحال في العالم الغربي أو غيره، ولكن (فن الجنرال، تحضير الخطط، تحليل الحالات والأزمات، الطرائق) هي موجودة بالفكر الصيني، ولم توضع فقط بشكل عملي في الحروب وغيرها، ولكن لها نظرياتها ومنظروها.

لقد ظهرت في أثينا منذ القرن الخامس قبل الميلاد وظيفة ما يمكن أن نسميه المخطّط الإستراتيجي أو الحربي stratège. حيث "القبائل تختار عشر استراتيجيين" أو مخططين، يؤسسون مدرسة يستطيع أحد من داخلها أن يفرض نفسه على الآخرين المتبقين، لكن جميع الأعضاء في هذه المدرسة لديهم الإمكانية في قيادة الجيش أو جزء منه، فأحدهم يقود الجنود المسلحين في المناطق الريفية وآخر مكلف بالدفاع عن الإقليم أو الدولة، واثنان آخران مهمتهما الدفاع عن الشواطئ، أما الخامس يهتم بتسليح الأسطول، والخمسة الآخرون يكون لديهم أعمال متعددة ومتغيرة. ولكن ستتبدل مدرسة الإستراتيجيين وتتغير في المملكة **الهيلينية** بعد **الاسكندر الأكبر**، نحو التوسع على كافة أراضي المملكة

---

* **جنرال ومنظر بروسي ولد في بورغ (1780–1831) أنشأ الأكاديمية الحربية الألمانية، أثرت نظرياته في مؤسسي الجيش السوفياتي.**

1 http://ar.wikipedia.org **(تاريخ التعامل مع الموقع: 2010/04/16)**

مع ضعف في الأهمية لهذه المدرسة[1] إن كلمة strategema ستظهر في الربع الثاني من القرن الخامس قبل الميلاد، ولكنها ستوجد عند المؤرخ والفيلسوف اليوناني إكزينيفون Xénophon (430-355 قبل الميلاد) ومع أن وظيفة الإستراتيجي أصبحت مؤمنة ومضمونة، لكن فكرة الإستراتيجية بقيت غامضة.

ابتداءً من مؤرخي القرن الأول قبل الميلاد، إرتبطت كلمة strategema بفكرة الحيلة والوسيلة والخداع في المعركة، بينما كلمة strategika سيكون معناها مرتبط بوظيفة ومكتب "الجنرال" أما الفعل strategeo سيحصل على معنى أكثر دقة، فعند Onosander سيعني تماما " ناور" من المناورة. ضمن هذا الوضع سيلجأ الرومان إلى أعطاء هذه الكلمات غير اللاتينية صيغة لاتينية حيث سيتحدث " **شيشرون**" (106-43 قبل الميلاد) عن strategema في رسالة مؤرخة سنة الواحد والخمسين قبل الميلاد، أما هذا المصطلح سيحل تدريجيا مكان معناه اللاتيني المنافس له (dolus ,astutia, ars ,sollertia). ولكن لابد من القول أن الرومان تحدثوا عن العلوم العسكرية أو عن علم الأشياء العسكرية (scientia rie militaris) والذي يتضمن الإستراتيجية.[2]

أما تعريفها الحقيقي سيأتي فيما بعد على يد الحكيم المسيحي Clément Alexandrie (150-220 ميلادي) في القرن الثاني قبل الميلاد. وتقريبا في نفس العصر ستظهر كلمة strategika على يد Demetrois de Phalère. المصطلحان مرادفان لكلمات أخرى، من غير أن يشير المعنى إلى الخداع والحيلة، ولكن رغم ذلك يبقى المعنى الأكثر تداولا وقتها، هو ما يشير إلى الحيلة والوسيلة والخداع. لكن المصطلحين السابقين لا نجدهما لا عند **هيرودوت** ولا عند **ثوسيدس**.[3]

أما المنظرون الإستراتيجيون البيزنطيون، والذين سيبقون ناشطين حتى القرن الخامس بعد الميلاد يقدمون strategos أو stratège ليكون "الاسم الذي نعطيه لمن يكون في المكان الأول في الجيش، والذي يكون رئيسه". أما الكاتب Syrianos سيعرف أحد فصول دراسته في القرن السادس الميلادي تحت عنوان Peri strategikes أو الإستراتيجية. بعدها سيعرف مصطلح الإستراتيجية الكثير من التراجع في العصر الهيليني، وسيصبح الإستراتيجي هو قائد ضمن الإقليم قبل أن يترك المكان لمعنى آخر وهو " الدوق "[4] مع ذلك بقي لمصطلح الإستراتيجية بعض الاهتمام حيث سيساعد مع مصطلح " التكتيك" Taktika في عودة بعض الروح للفن العسكري.

---

1 صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، د ت ن، ص 5.

2 مصطفى طلاس وآخرون، الإستراتيجية السياسية العسكرية، الجزء الأول، دار طلاس، دمشق، 1991، ص 76.

3 صلاح نيوف، مرجع سابق ، ص 6.

4 المرجع نفسه ، ص 8.

يمكن رصد عودة ونهوض مفهوم الإستراتيجية وكل تحولاته منذ القرن الثامن عشر، من خلال مراحل عدة. حيث يرى الأميرال Mathey أن عودة المصطلح كانت من الإنكليز من خلال استخدام كلمة stratège في كتاب Oceana لمؤلفه Harrington عام 1656، ولكن بكل بساطة هذا يعني عودة الكلمة اللاتينية strategns. ومصطلح strategy في الإنكليزية ظهر 1688 في كتاب Geography لمؤلفه Morden، ولكن ضمن معنى إدارة مقاطعة أو إقليم، ولم تأخذ أي معنى عسكريا حتى عام 1810، وذلك في الطبعة الثالثة للقاموس العسكري Military Dictionary لصاحبه James في نفس السنة ظهر الظرف strategically في الإنكليزية.

على الجانب الآخر نجد أن هذه الكلمة لم تظهر في كتاب ميكيافلي، ولكنها ظهرت في كتاب Francesco Patrizi وهو " Paralleli militari" وذلك في عام 1594 حيث يقول في كتابه: "العسكري يجب أن يتعلم مهنته في كتب عن التكتيك والإستراتيجية والميكانيك..." على كل حال هذا المصطلح أو المفهوم سيختفي فيما بعد من اللغة الإيطالية. ثم لن يحظى مصطلح الإستراتيجية بقدر كبير من النجاح في أوربا الشمالية، إلا عندما يقترح وفي نفس العصر، Jean de Nassau تقسيم الآداب العسكرية الرومانية إلى ثلاثة أقسام رئيسة: strategetica,tactica,poliorcetica .[1]

في الواقع أعادت اللغة الفرنسية ومن دون شك إدخال مفهوم الإستراتيجية في اللغة الحديثة فمفهوم أو كلمة إستراتيجية استعملت سابقا في القرن السادس عشر، من أجل الإشارة إلى إدارة عسكرية في إقليم أو مقاطعة وذلك عند الرومان. في عام 1721 يعيد قاموس Trévoux كلمة الإستراتيجي للإشارة إلى" قيادة الكتائب والجماعات عند اليونانيين". في كلتا الحالتين وكما هو الحال في الإنكليزية، لم يكن المفهوم أو المصطلح" الإستراتيجية" إلا مصطلحا قديما، لم تمسه أي تغيرات أو تحولات. ويشرح قاموس Trévoux كلمة stratagème :" حيلة أو وسيلة عسكرية تستخدم في الحروب من أجل مفاجأة أو خداع العدو". في حين يعد ويحصي القاموس اللاتيني لمؤلفه Du Cange أكثر من اشتقاق strategus, straticus, stratigus, stratigotus . أما قاموس Estienne يعرف كلمة strategus بأنها رئيس الجيش، وفي النهاية القاموس العالمي لمؤلفه Moreri لا يذكر شيئا عن الإستراتيجية.[2]

---

1 صلاح نيوف، المرجع السابق، ص 9.

2 المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ويقصد بالإستراتيجية في المجال العسكري: استخدام القوة المسلحة بواسطة الدولة لتحقيق أهدافها. ويمكن الإشارة إلى إضافات فكرية ساهمت في تطوير المفهوم وتحديد معناه. ففي البداية سادت تعريفات حصرت مفهوم الإستراتيجية ليشمل كيفية استخدام القوة المسلحة عموماً، لتحقيق الأهداف السياسية، ثم قدم الجنرال **آندريه بوفر** إضافته التي أخرجت مفهوم الإستراتيجية من إطاره العسكري إلى إطار أوسع، يعتبر القوة المسلحة كأحد أبعاده ومجالاته فقط.[1] كما سنوضح ذلك لاحقا عند الحديث عن تعريف الإستراتيجية.

المطلب الثاني: تعريف الإستراتيجية:

سنتعرض لهذا المطلب من خلال نقطتين، تتعلق الأولى بأصل المصطلح أي اشتقاق هذا المصطلح، ونخصص النقطة الثانية للحديث عن التعريفات المختلفة للإستراتيجية.

الفرع الأول: أصل المصطلح أو الاشتقاق.

إذا انطلقنا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات، نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوربية أو اللغات الإغريقية/اللاتينية. ففي الألمانية نجد strategie وفي الروسية strategija وفي الهنغارية strategi. وعندما نقول (stratos agein) فهو مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين ويعني " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام". وبوصل طرفي المصطلح stratos و agein نحصل على strategos وهذا يعني " الجنرال "، وفعل strategô يعني قاد أو أمر، أما الصفة منها strategikos و التي تجمع strategika فهي تعني وظائف و أعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال.[2] إذا فالإستراتيجية هي فن قيادة الجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة.

هناك فرضية أخرى حول أصل الاشتقاق في جذوره الأولى، فعندما نقول stratos فهذا لا يعني الجيش أو الجيوش بشكل عام، بل يعني الجيش الذي يعسكر في منطقة ما، ويكون في حالة حرب. فالإستراتيجية في الواقع لا تحدد في حالة صراع واحدة، فكلمة stratos تتعلق بكلمة أخرى وهي أكثر قوة في المعنى: (gia) تعني الأرض، أما (agein) فهي تعني الدفع إلى الأمام. هذه الفرضية الأخيرة هي الأكثر واقعية عند الكثير من مؤرخي العلوم الإستراتيجية، ربما لأن هذا الاقتراح في التحليل يشير إلى أن الإستراتيجية ليست شيئا "ساكنا" بل هي مرتبطة " بالحركة".

---

1 مصطفى طلاس وآخرون، مرجع سابق، ص 82.

2 L.Wheeler, « stratagem and the vocabulary of military trickery », Leyde, Brill, Mnemosyne supplement 108, 1988, P 3.

كلمة strategia أيضا خرجت من نفس الجذر ككلمة strategema والتي خرجت منها كلمة stratagème. ولكن المارشال De Puységur (القرن الثامن عشر) يرى أن:" هذه الكلمة الأخيرة كان لها معنى آخر في اللاتينية لم يكن في الفرنسية؛ حيث تعني في اللاتينية الحيلة أو الخديعة أو الوسيلة في الحرب". لكن stratagème (الوسيلة أو الخديعة الحربية) ليست فقط خديعة أو حيلة بل هي فعل عقلي ذكي يتمتع به"الجنرال". ففي عالم الحروب والصراعات التي يسيطر عليها بالقوة تكون الإستراتيجية هي ترجمة حقيقية لهذا الفعل الذكي للعقل.[1]

الفرع الثاني: تعريفات الإستراتيجية.

عند الحديث عن الإستراتيجية لا يمكننا تجاهل من يعتبر الأب الأول للمنظرين الاستراتيجيين وهو المفكر الصيني **صان تسو** – حسب الأستاذ **عبد العزيز جراد** في مؤلفه الموسوم بالعلاقات الدولية– وقد توصل **صان تسو** لوضع الخطوط العريضة للنظرية الإستراتيجية، وذلك قبل ميلاد المسيح عليه السلام بستة قرون، وتحديدا عام 500 قبل الميلاد، حيث قام بتأليف (**فن الحرب**) وجاء فيه " **يمكن مقارنة أي جيش بالماء، فالماء يترك المرتفعات ويغزو الأماكن المنخفضة، وهكذا الجيش يتفادى القوة ويهاجم الضعف... السيل ينتظم حسب تضاريس الأرض، والانتصار يحرز بالتلاؤم مع وضعية العدو**".[2]

ويقوم مذهب **صان تسو** على الحيلة والمناورات المرنة، والتجمع السريع حول نقاط ضعف العدو بغية السيطرة عليه، ويعتبر القوة المعنوية والقدرات الفكرية عوامل حاسمة في حالة النزاع المسلح. والوحدة الوطنية التي لا تتحقق إلا في ظل حكومة لا تضطهد شعبها، هي أحد شروط النصر العسكري، كما يميز بين الإستراتيجية الوطنية والعسكرية، فبينما تعتمد الأولى على العامل البشري والظروف الطبيعية والعامل العقائدي، تتعلق الإستراتيجية العسكرية بنوعية الجيوش والانضباط والعدالة في منح المكافآت وتطبيق العقوبات.[3]

من الناحية اللغوية يمكن تعريف كلمة الاستراتيجية بأنها "خطة أو سبيل للعمل" واصطلاحا كلمة إستراتيجية مشتقة من الكلمة اليونانية (Strategos) وكانت تعني فن قيادة القوات. وسنحاول فيما يلي تقديم بعض تعريفات الإستراتيجية، لمفكرين سياسيين وعسكريين من المدرستين الغربية والشرقية، وختاما لمفكرين مسلمين وعرب. والحقيقة أن حداثة فن الإستراتيجية والتطور السريع

---

1 صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 10.

2 عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص 102.

3 المرجع نفسه، ص 103.

الذي لحق مفهوم هذا الفن، كنتيجة حتمية للتطور والتوسع الهائل في مجال المعرفة العسكرية، قسم الفن العسكري إلى مستويات ثلاثة رئيسيه هي:[1]

1-الإستراتيجية العليا أو الشاملة.

2-الإستراتيجية العسكرية.

3-التكتيك.

غير أن هذا التقسيم الذي اعتمده رواد المدرسة العسكرية الغربية بقيادة أمريكا، يطابق تماما ما اعتمده نظراؤهم في المدرسة العسكرية الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي، والذين اعتمدوا تقسيمات أخرى لا تختلف عن التقسيم آنف الذكر في المضمون، وإن اختلفت في الشكل. فقد قسمت المدرسة الشرقية الفن العسكري إلى إستراتيجية وفن عمليات وتكتيك، وقسمه الجنرال **أندريه بوفر** إلى إستراتيجية وتكتيك ولوجستيك (شؤون إدارية).

وعموما الإستراتيجية تعرف وتضع في التطبيق، الوسائل من أجل تحقيق النصر في الحرب لقد وضعت تعاريف عدة للإستراتيجية في القرن التاسع عشر وتحديدا بين 1820 -1830، تم اعتبارها كنتيجة للمناخ الفكري الذي ساد آنذاك، وللأثر الذي تركته المعارك الكبرى لنابليون. يمكننا أن نذكر مثلا التعريف الذي قدمه المارشال Marmont بأنها التحركات التي تتم في منأى عن نظر العدو وقبل المعركة، هدفها تحقيق تفوق عددي في يوم المعركة.[2]

أما **كلاوزفيتز** Clausewitz* فيقدم تعريفا أكثر شمولا، حيث يعتبر الإستراتيجية بأنها استخدام القتال من أجل غايات الحرب، ويجب عليها أن تحدد غاية تتعلق بالهدف من الحرب.[3] بمعنى أن توضع خطة الحرب حسب الهدف المراد، وأن يتم تنفيذ الخطة وفق سلسلة من الأفعال التي يجب أن تقود إلى تحقيق هذا الهدف.

وقد تم الأخذ بهذه الأفكار فيما بعد، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث يعتبر الكولونيل الفرنسي Blume أن الإستراتيجية تحدد للجيش الهدف والاتجاه. أما التكتيك فيقع على عاتقه الأمر بالتنفيذ. في فرنسا نجد الاستراتيجية في دراسات الحرب للجنرال Lewel وكذلك

---

1 مصطفى طلاس وآخرون، مرجع سابق، ص 83.

*** هو كارل فون كلاوز فيتز(1780-1831) جنرال ألماني شارك في الحرب العالمية الأولى، وساهم في كل المعارك التي كانت ضد نابليون ورفض استسلام بلاده للفرنسيين، كما عدل الخطة الروسية للدفاع عن البلاد إبان غزو نابليون، ويحتل مكانة هامة في الفكر الإستراتيجي الحديث.**

2 مصطفى طلاس وآخرون، مرجع سابق، ص 83.

3 صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 16.

في محاضرات الجنرال Bonnal في المدرسة الحربية العليا: الإستراتيجية هي فن التصور، أما التكتيك فهو علم التنفيذ.[1]

وفيما يلي سنحاول ضبط مفهوم الإستراتيجية من خلال استعرض عدة تعاريف من مختلف المدارس.

أ-إسهامات المدرسة الغربية

1-كلاوزفيتز: يُعرّف الإستراتيجية بأنها "فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب"، ومن جملة أقواله" **ليست الحرب عملا سياسيا فحسب، بل هي أداة حقيقية للسياسة ومتابعة العلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى" وكتب أيضا يقول " كل حرب لا بد أن تفهم في المقام الأول طبقا لاحتمال طابعها وسماتها البارزة على النحو الذي يمكن استنتاجها به من المعطيات والظروف".**[2]

وقد عاب الكاتب العسكري البريطاني **ليدل هارت** على تعريف **كلاوزفيتز** للإستراتيجية أنه يدخل هذه الفكرة في حقل السياسة، أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب، وهذه أمور تتعلق بمسؤولية الدولة، لا بحدود عمل القادة العسكريين، الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها، والعيب الآخر هو تحديده لمعنى الإستراتيجية فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط، أي تكريس كل الاعتبارات والإمكانيات في الحرب، للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح.[3]

2-ليتريه وهو فيلسوف وعالم لغوي فرنسي يعرفها بأنها "فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجي في المناطق الحاسمة، والتعرف على النقاط التي يجب تجميع أكبر عدد من القطع فيها لضمان النجاح في المعارك".[4]

3-مولتكه: الإستراتيجية هي "مجموعة من الوسائل التي تستخدم لإدراك وتحقيق الوصول إلى غرض محدد".[5]

4-**كراسة التدريب المشترك البريطانية** الصادرة عام 1902 تعرف الإستراتيجية بأنها" فن التخطيط لحملة ما وتوجيهها، وهي الأسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر عدوه إلى المعركة".[6]

---

1 صلاح نيوف، المرجع السابق، ص 16.

2 علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم -الدبلوماسية والإستراتيجية، دار الشروق، مصر، 2004، ص 184.

3 http://www.zaqora.4t.com/Sitratigy.htm**(تاريخ التعامل مع الموقع: 2012/01/10)**

ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، الطبعة الأولى، (ترجمة الهيثم الأيوبي)، دار الطليعة، بيروت، 1967، ص397.4

5 http://www.zaqora.4t.com/Sitratigy.htm

6 ليدل هارت، مرجع سابق، ص 397.

5- **كولمار فرايهر فون درغولتز** وهو جنرال ألماني: "هي التدابير الواسعة التي تستخدم في تحريك القوات إلى الجهة الحاسمة في أكثر الظروف ملائمة ويمكن أن يسمى علم القيادة".

6-فوش: هي "فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها".[1]

7-**ليدل هارت:** هي "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة". وسرعان ما أدرك **ليدل هارت** بأن تعريفه هذا، لم يُحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في عددها وحجمها، لذلك يرى الجنرال **بيرغالوا** أن **ليدل هارت** أضاف أخيراً إلى تعريفه السابق "أن التعبئة هي التطبيق العملي للإستراتيجية في مستوياتها الدنيا، وإن الإستراتيجية هي التطبيق العملي للإستراتيجية العامة في مستوى أدنى".[2]

8-**ريمون أرون** كاتب عسكري فرنسي: "قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى، على أن تكون الإستراتيجية والدبلوماسية تابعتين للسياسة".[3]

9-**الجنرال الفرنسي أندريه بوفر:** "فن إستخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة" ويضيف "ليست مجرد رياضة عقلية تنطوي على الغرور، وإنما هي نمط من التفكير يجب- برغم تعقيده-أن يكون بمثابة مرشد عملي لتحقيق غايات السياسة على خير وجه، وخاصة لتفادي الأخطار الجسيمة".[4]

10-**إيوريه:** وهو جنرال فرنسي معاصر كان قائداً عاماً للقوات الفرنسية يرى أن "محتوى الإستراتيجية والتعبئة واحد، وأن كلمة إستراتيجي هي صفة لبعض المستويات في إدارة الحرب أو الحركات العسكرية. وأن إدارة الحرب التي تقع مسؤوليتها على عاتق حكومة الوطن هي عملية إستراتيجية".[5]

11-**الجنرال الفرنسي بييرغالوا** متخصص في الإستراتيجية الذرية": يعرفها بأنها "فن المزج بين الفكرة السياسية والوسائل المتاحة لإرغام الخصم -أو الخصوم -على القبول بالغاية أو الغايات المتوخاة".[6]

12-أما المفهوم الأمريكي، فقد عرّف **دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية** لعام 1959 الإستراتيجية بأنها "فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة، لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها".[7]

---

1 أكرم ديري، آراء في الحرب، دار اليقظة العربية، 1972، ص 27.

2 ليدل هارت، مرجع سابق، ص398.

3 http://www.zaqora.4t.com/Sitratigy.htm

4 Ibid.

5 أكرم ديري، مرجع سابق، ص 29.

6 المرجع نفسه، نفس الصفحة.

7 أكرم ديري والهيثم الأيوبي، نحو إستراتيجية عربية موحدة، دار اليقظة العربية، 2003، ص27.

بعد أن استعرضنا جملة من التعاريف الغربية للإستراتيجية، والتي تباينت بين التركيز على جانب ضيق من جوانب الاستراتيجية، وبين الصفة العامة والشاملة لها، حيث لعبت الظروف والإدراكات المتباينة دورا بارزا في اختلاف المفهوم من مفكر لآخر، انعكاسا لعقلية كل واحد منهم.

سنتناول فيما يلي إسهامات المدرسة الاشتراكية حول مفهوم الإستراتيجية.

ب-إسهامات المدرسة الشرقية:

1-**ماوتسي تونغ:** هي "دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب".[1]

2-**لينين:** "الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الإنهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة".[2]

3-العقيد **كوزلوف** ضابط سوفيتي: هي "عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهداف".[3]

4-الجنرال **كرازيلفكوف** ضابط سوفياتي: إن الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة.[4]

5-المارشال **سوكولوفسكي*** ضابط سوفياتي: تمثل الإستراتيجية العسكرية "مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعاً عن مصالح طبقية محددة".[5] وتدرس الإستراتيجية في ضوء التجارب العسكرية والأوضاع السياسية والعسكرية والطاقات الاقتصادية والمعنوية، وأساليب تصريف الحروب، ووجهات نظر العدو المحتمل، وأوضاع الحرب المقبلة وطبيعتها، وطرائق الإعداد لها وتسيير دفتها وفروع القوات المسلحة، وأسس استخدامها الإستراتيجي، بالإضافة إلى أسس الحرب المادية والتقنية وتظل في الوقت نفسه مجال النشاط العملي للقيادة السياسية والعسكرية العليا في القيادة العامة. والمتعلق بفن إعداد البلاد للحرب، وتصريف الصراعات المسلحة في ظل أوضاع تاريخية محددة.[6]

---

1 أكرم ديري والهيثم الأيوبي، المرجع السابق، ص 30.

2 المرجع نفسه، نفس الصفحة.

3 http://www.zaqora.4t.com/Sitratigy.htm

4 إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية السوفيتية في العصر النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد 7، 1967، ص35.

*** فاسيلي دانيلوفيتش سوكولوفسكي (21يوليو 1897 – 10 مايو 1968) كان رئيساً للأركان العامة للقوات المسلحة السوفيتية من 1952 إلى 1960 ، وتولى بعد ذلك منصب المفتش العام لوزارة الدفاع، واحتفظ بهذا المنصب حتى وفاته.**

5 أحمد داود سليمان، نظريات الإستراتيجية العسكرية الحديثة، الطبعة الأولى، د م ط، 1988، ص42.

6 المرجع نفسه، نفس الصفحة.

يمكننا أن نلمس أيضا التفاوت في التصورات لدى القادة العسكريين والمفكرين الاستراتيجيين الذين ينتمون إلى المعسكر الإشتراكي، والمؤكد أن هذا الاختلاف مرجعه يعود لنفس الاعتبارات التي ذكرناها آنفا عند المفكرين الغربيين.

ج-إسهامات المدرسة الإسلامية والعربية الحديثة:

إن التاريخ الإسلامي غني بالملحمات، فقد سجل جيوشا صغيرة تنطلق من الجزيرة العربية قليلة في عددها، فقيرة في تسليحها، قوية في إيمانها، تتحدى أقوى قوى العالم آنذاك ، فتزيل أعظم دولتين لهما أمجادهما العسكرية وقواتهما الكبيرة، الفرس والروم. وتتطور الجيوش الإسلامية في عددها وحجمها وتسليحها، ويتطور تبعاً لذلك تنظيمها القتالي وأسلوبها الحربي، وهنا تبرز الإستراتيجية العسكرية الإسلامية وفق مخطط منظم.

وكانت هذه الإستراتيجية بمثابة شاهد على نجاح المسلمين في تحقيق مبدأ جديد في فن الحرب حين عملوا على إتباع إستراتيجية الردع.[1] ففي العام 629م هاجم المسلمون بلاد الروم، وخسروا في جنوب شرقي الأردن معركة مؤتة، وفيها استشهد قائد الحملة **زيد بن حارثة** وبعده **جعفر بن أبي طالب، وعبد الله بن رواحه،** فأخذ الراية **خالد بن الوليد،** فلمّ الصفوف ورجع بها إلى المدينة المنورة. وبعد مضيّ فترة من الزمن، تم خلالها استقصاء الأخبار والمعلومات عن العدو، قرر النبي -صلى الله عليه وسلم-أن يثأر لتلك النكسة، فأمر بإعداد جيش يعهد بقيادته إلى **أسامة بن زيد** وكان ذلك عام 632م.[2]هذه المعطيات كان لها أثر فاعل في الأعمال العسكرية السياسية التي أدت فيما بعد إلى تحقيق الانتصارات على الروم والفرس معاً.

وأكد المسلمون-في أكثر من مجال-أهدافهم من الحرب، على اعتبار "أن الحرب هي الوسيلة النهائية لتحقيق ما عجزت الوسائل السلمية عن تحقيقه". ووضعوا المخططات لتطبيق السياسة المرحلية في تحقيق التوازن بين معادلة الهدف والإمكانات المتوافرة، مما يدل على أن العقل الاستراتيجي للقيادة السياسية-العسكرية، كان عاملاً أساسياً فيما حققته الجيوش من انتصارات. وبالطبع فإن الأهداف السياسية التي وضعت أمام الإستراتيجية العسكرية للمسلمين تمحورت في: [3]

1-تعزيز مكانة المسلمين، وتعريف العالم بالقيم التي كانوا يحملونها.

2-تصفية قواعد العدوان، وإزالة خطر التهديد (دولتي الفرس والروم).

---

1 مصطفى طلاس وآخرون، مرجع سابق، ص 476.

2 المرجع نفسه، نفس الصفحة.

3 المرجع نفسه، ص 478.

لذلك شُكلت الجيوش الصغيرة والكبيرة، ووُضعت الخطط الإستراتيجية الحربية لتنفيذ هذه الأهداف السياسية. لذا نستطيع القول إن الحرب لم تكن هدفاً من أهداف المسلمين، بل كانت وسيلة لإثراء الحضارة، وتحقيق العدالة، ودفع الخطر عنهم.[1]

لقد كانت القيادة السياسية الإسلامية تقيم الحوار المستمر مع القادة العسكريين بإشراكهم في أعمال المجالس السياسية، وإعداد القرارات العسكرية. وأوجدت نوعاً من التنسيق لتوحيد وجهات النظر حول الأهداف السياسية العامة، ولإيجاد الوسائل العسكرية الملائمة لتنفيذ هذه الأهداف العامة. وهي ما أكدتها جميع دول العالم بعد ذلك.

وفيما يلي سنتطرق لأهم إسهامات تيارات المدرسة العربية الحديثة.

1-**المدرسة المصرية:** تعرف الإستراتيجية على أنها "أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب، معتمداً على أسس السياسة العسكرية كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا، بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو".[2]

2-**المدرسة العراقية:** تعرفها على أنها "فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن أطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة".[3]

3-ويمكن تعريفها عموما بأنها "فن وعلم تهيئة وتوزيع واستخدام القوات المسلحة أو التهديد بها لغرض تحقيق أهداف السياسة العليا".

وبعد التطرق لمختلف تعريفات الاستراتيجية من الواضح أن القاسم المشترك بينها هو كونها علم وفن ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع، الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر، من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه عن غير ذلك السبيل. وتعكس هذه التعريفات المختلفة الاختلاف بين مفاهيم أصحابها لمعنى الإستراتيجية ووسائلها، مما يوحي بأن مفهوم هذه الكلمة أو الاصطلاح لم يتبلور بعد في أذهان رواد الإستراتيجية ومفكريها.

إن التطور السريع الذي لحق مفهوم هذا الفن كنتيجة حتمية للتطور الهائل الذي شهدته المعارف والتقنية العسكرية، قد وسع مجاله ومداه، بحيث أصبح لكل وضع أو مجال سياسي أو اقتصادي أو

---

1 عيسى درويش، الإستراتيجية العربية، مجلة الفكر السياسي، العددان 4-5، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، عام 98- 99، ص 65.

2 ـــــــــــ، الموسوعة العسكرية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص67.

3 المرجع نفسه، ص 68.

عسكري أو اجتماعي استراتيجية خاصة، مما يجعل من العسير إيضاح معنى الإستراتيجية بكلمة أو ببضع كلمات.

ومن خلال استعراضنا للمبادئ الموضوعة للإستراتيجية، نستشف تأثر واضعيها بظروف بلادهم وعقائدها، وقيمها العسكرية الموروثة. وتأثر بعضهم بالأوضاع الخاصة التي واجهت كفاح بلادهم، فنجد أن **كلاوزفتز** وهو العسكري الألماني، يعبر من خلال مبادئه عن الروح العسكرية الألمانية العنيفة في حين عبرت مبادئ **ليدل هارت** عن أفكاره التي آمن بها في أفضلية السبل غير المباشرة، وأنها الطريقة الأمثل للوصول إلى الهدف دون الاضطرار لمواجهة الخصم وجها لوجه، وتكبد الخسائر لا مبرر لها للحصول على ذات النتيجة، وهو يعكس بذلك العقلية الإنجليزية الحريصة، التي تسعى للحصول على الكثير بأقل الخسائر، ولو اقتضى ذلك شيئا من الصبر، وكثيرا من الحيلة والدهاء.[1]

أما مبادئ **ماوتسي تونغ**، فتمثل أفكار قدماء العسكريين والمفكرين الصينيين، أمثال **صن تسو** والتي تعايش ظروف الصين، وتجاربها الذاتية كبلد واسع ضخم، ذو إمكانيات بشرية هائلة وإمكانيات تقنية محدودة، وشعب عُرف بالصبر والنفس الطويل، والتراجع أمام جذوة هجمات الخصوم، بانتظار الفرص السانحة للرد. ويمكننا القول بذات الرأي بالنسبة للمبادئ الروسية التي استمدها واضعوها من تجارب الروس الذاتية، ومن عقيدتهم العسكرية التي تناسب الظروف الخاصة لتلك البلاد الشاسعة التي طالما أجهدت الخصوم وامتصت زخمهم وعنفوانهم قبل أن ترد عليهم. وكان للقوى الشعبية أثر لا يقل عن أثر القوى العسكرية في الدفاع عن روسيا.[2]

أما المبادئ الأمريكية فهي ذات المبادئ التي طبقها الإستراتيجيون الأمريكيون في العقود الأخيرة وهي أكثر ملائمة للإستراتيجية الذرية من الإستراتيجية التقليدية. وعند دراسة استخدام القوة المسلحة في العصر النووي، يذهب بعض الباحثين إلى أن وظيفة الإستراتيجية الرئيسية في هذا العصر هي منع قيام الحرب، والحفاظ على السلام، وذلك من خلال الردع. كما ورد في عبارة **لتوماس شيلينغ**، يقول فيها "إذا كانت الاستراتيجية في الماضي تعني الاستعمال الماهر للقوة، فإنها الآن تعني الاستعمال الماهر (لعدم استخدام القوة) أو هي عدم الحرب"، ومن ثم يعارض العبارة الشائعة بأن الحرب هي استمرار للسياسة بطرق أخرى، وذلك لأن الأسلحة النووية قد جعلت من الحرب الشاملة أمراً بعيد الوقوع.[3]

---

1 http://www.zaqora.4t.com/Sitratigy.htm

2 علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص 185.

3 مصطفى طلاس وآخرون، مرجع سابق، ص 386.

والحقيقة أن المبادئ أنفة الذكر، يمكن اعتبارها أفكارا لحالات وأوضاع خاصة، ولا تشكل قوانين عامة يمكن تطبيقها بمجملها في جميع الظروف وعلى كافة الحالات، وهذا هو التفسير الحقيقي لاختلافها وتنوعها، إلا أنه يمكن الخروج بالقول، بأنه ثمة عنصرين مشتركين بين كافة تلك المبادئ؛ هما ضرورة اختيار النقطة الحاسمة الواجب الوصول إليها، والتي تؤدي إلى زعزعة الخصم وانهياره، واختيار المناورة التحضيرية الصالحة للوصول إلى تلك النقطة.

المطلب الثالث: الفرق بين الإستراتيجية والمفاهيم الأخرى.

ومن خلال استقراء التعريفات السابقة، يمكن الوقوف على الفروق بين اصطلاح الإستراتيجية وسواه من الاصطلاحات المقترنة به، أو المتداخلة معه، كالسياسة والعلاقات الدولية، والدبلوماسية والسياسة الخارجية، والتكتيك واللوجستيك. وقد يختلط مفهوم الإستراتيجية بمستواها الأعلى أي الإستراتيجية العليا الشاملة بمفهوم السياسة، أو قد يختلط مفهوم الإستراتيجية بمستواها الأدنى أي الإستراتيجية العسكرية (العملياتية) بمفهوم التكتيك أو اللوجستيك، وهذا ما سنحاول معالجته في النقطة الموالية.

الفرع الأول: الإستراتيجية والسياسة.

ترسم السياسة وتحدد الهدف الذي تسعى الأمة أو الدولة لتحقيقه سواء بالسبل العسكرية أو سواها، في حين تعتبر الإستراتيجية العليا الأداة التنفيذية للسياسة، أي أنها السياسة في مرحلة التنفيذ أو السياسة في مرحلة الحركة العنيفة أو القابلة للعنف، ولا يعني هذا أن الحل العسكري هو الحل الوحيد أمام الإستراتيجية لتحقيق هدف السياسة، بل ثمة وسائل وسبل أخرى سياسية واقتصادية ونفسية ودبلوماسية تسلكها الإستراتيجية للوصول للهدف، وإن كان سبيل القوة العسكرية هو الأكثر قوة وحسما، والذي يُلجأ إليه في نهاية المطاف عادة.[1]

الفرع الثاني: الإستراتيجية والتكتيك واللوجستيك.

وتختلف الإستراتيجية العسكرية عن التكتيك واللوجستيك، فالتكتيك هو فن استخدام الأسلحة في المعركة للوصول إلى المردود الأقصى كما يقول **اندريه بوفر**، أو عملية اشتباك كما يقول **باليت** أي أن حدوده محصورة في الإجراءات والتدابير التي تتخذها القيادة الميدانية على مسرح المعركة، أي أنه فن القتال في الميدان. أما اللوجستيك (الشؤون الإدارية) فهي علم التجهيز، أي علم الحركة والتموين ويتصفان معا بصفات علمية واقعية تجعلهما مشابهين لفن الهندسة. أما الإستراتيجية العسكرية فهي فن

1 عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص 103.

توزيع واستخدام الإمكانات والوسائل العسكرية المختلفة، لتحقيق هدف السياسة بالطريقة المثلى التي تؤمن التوافق بين الإمكانات والهدف، وتحقيق أقل قدر من المقاومة لها، باستخدام عامل المناورة ويكون التكتيك عادة أحد الوسائل التي تستخدمها الإستراتيجية العسكرية لتحقيق هدفها.[1]

كما يضع التكتيك وسائل القتال موضع العمل لتحقيق النصر في المعركة، ويشمل التكتيك بشكل أساسي قيادة المعركة، ما أن تصل هذه الأخيرة إلى درجة معينة من التمام، بمعنى أنه يجب ألا تقود إلى معارك أخرى منفردة. يأتي في النظام الإغريقي من التنظيم، الجاهزية. لكن تعتبر انكلترا أول من تكلم عن التكتيك: تمت الإشارة إلى هذه الكلمة – tactice – عام 1570 في فرنسا، كما توجد الكلمة في قاموس Furetière لعام 1690. ظهرت في قاموس أكسفورد عام 1766. أما الفرنسي Mesnil Durand فيكتب في العام 1770: **لم يكن لدينا أي عمل عن التكتيك قبل عشرين عاما...حيث بالكاد كنا نعرف ما هو التكتيك، موضوعه وتعريفه، العسكريون ليسوا تماما متفقين فيما بينهم.**[2]

يعتبر Clausewitz أن التكتيك هو النظرية النسبية لاستخدام القوة المسلحة في المعركة. إنه العملية التي تستخدم الذكاء، المعرفة والتنظيم، كما يشير **نابليون** في أحد تعليقاته. يعتبر Antoine Grouard في كتابه للإستراتيجية: موضوع- إرشاد- عناصر، والصادر عام 1895 أن التكتيك له ثلاثة أجزاء: التكتيك الأولي، أو التكتيك المفصل، يضم أساليب القتال للوحدات الصغيرة في كل جيش؛ تكتيك المجموع أو للجيوش الثلاثة (المشاة، الفرسان، المدفعية) يعمل لمعرفة دور كل جيش في المعركة؛ التكتيك الكبير أو تكتيك الوحدات الكبيرة، وهو مهارة قادة الجيش، الفن الذي يتبعه قائد الجيش لتحديد دور كل من جيوشه في المعركة، للنصح باستخدام قوات الاحتياط، وجعلها تتدخل في الوقت المناسب وفي الشروط الملائمة.[3]

الفرع الثالث: الإستراتيجية والسياسة الخارجية.

في البداية يجب التمييز بين السياسة الخارجية والدبلوماسية أولا، تعرف الدبلوماسية بأنها الوسيلة التي يتبعها أحد أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية، وخاصة بطريقة التفاوض.[4] وعلى اعتبار أن السياسة الخارجية هي النهج الذي تتبعه الدولة في علاقاتها مع الدول

---

1 http://www.zaqora.4t.com/Sitratigy.htm

2 صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 19.

3 المرجع نفسه، ص 20.

4 محمد محمود ربيع وآخرون، الموسوعة السياسية، مطابع دار الوطن، الكويت، 1993، ص 1090.

الأخرى. لذلك يمكن القول بأن الدبلوماسية تعتبر إحدى أدوات أو وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ولكن هذا لا ينفي التفاعل المطرد بينهما.

لذلك سنحاول التمييز بين الإستراتيجية والسياسة الخارجية، والتي تعبر عن الجانب السياسي الرسمي للدولة، فالسياسة الخارجية كما يعرفها **علي الدين هلال** " مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدول"، فتحرك السياسة الخارجية – وبضمنها الدبلوماسية– كأداة من أدوات الإستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية (الإقليمية والدولية)، لذلك يرى الدكتور **مازن الرمضاني** أن العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية هي كالعلاقة بين الوسيلة والهدف، بوصف الإستراتيجية الإطار الغائي الذي يضم الوسيلة وهي السياسية الخارجية.[1]

الفرع الرابع: الإستراتيجية والعلاقات الدولية.

في خضم الحديث عن الإستراتيجية لا يمكن تجاهل علاقتها بالعلاقات الدولية، لأن ذلك سيجعل من المفهومين المتداخلين يضعان العلاقة بينهما على المحك، وفي غاية الصعوبة بسبب الكمية الهائلة من المفاهيم المتداخلة ما بين الحقلين العلميين الأكاديميين، والطبيعة الشمولية لكليلهما، وهذا التداخل يدفع إلى تطوير الحقلين معا، ويزيد من الترابط بين المصطلحين، ويرى بعض الدارسين بأن العلاقات الدولية أشمل من الإستراتيجية وأن الإستراتيجية هي جزء من العلاقات الدولية، في حين يعتقد البعض عكس ذلك، كون حقل الإستراتيجية هو الأشمل وتتفرع منه كافة الحقول الأخرى، بما في ذلك العلاقات الدولية، والتي تعد المحور الرئيسي لهذا الطرح ويعود ذلك لما يلي:[2]

1-يعود تاريخ استخدام مصطلح العلاقات الدولية إلى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، حيث استخدمت كلمة دولية(International) لأول مرة من قبل **جرمي بنثام**،[3] وقد استخدم الناس هذه الكلمة لتعريف فرع القانون الذي أخذ يطلق عليه "قانون الأمم" أو "قانون الشعوب"، وهو اصطلاح للقانون الروماني يشير إلى المبادئ التي كان يطبقها الرومان في القضايا التي تتضمن علاقات مع أجانب. وكان رجال القانون يسعون إلى تحديد مضمون القواعد الواجبة التطبيق بين اللاعبين في المسرح الدولي والعمل على ترجمتها إلى الواقع.

---

1 جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص87.

2 سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، 2000، ص10.

3 http://historical.yoo7.com/t3694-topic(**تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/03/16**

في حين يعود تاريخ استخدام مصطلح الإستراتيجية لأكثر من عشرين قرنا، وعلى الرغم من ولادة الإستراتيجية كمفهوم في بعدها العسكري والحربي، إلا أنها استطاعت أن تكون مفهوما جامعا بفعل التطورات الكبيرة التي حدثت في المجتمعات وأساليب الحروب، وحصول الترابط بين الحرب من جهة وبين السياسة والمجتمع من جهة أخرى، وقد نقل مفهوم الإستراتيجية جزئياً من ميدان الحرب إلى ميدان السياسة، بحيث أصبح الفعل العسكري، يعد أحد تفرعات الإستراتيجية الكثيرة، إلى جانب السياسة والاقتصاد وغيرها من الأدوات التي سخرتها الإستراتيجية لكي تحقق غاياتها الشاملة، فالشمولية هي من أهم المميزات التي تنفرد بها الإستراتيجية عن العلاقات الدولية.

2-تعمل الإستراتيجية في المجالات كافة منها الداخلية والخارجية، والتي تشتمل على الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما تعمل العلاقات الدولية في الخارج فقط، على الرغم من أن العلاقات الدولية هي نتاج للشؤون الداخلية ونابعة من الداخل، ولكنها تختص في الخارج فقط عكس الإستراتيجية التي تعمل في الداخل والخارج، وتشمل كل شي. وبناءً على ما تقدم فإن الإستراتيجية تعد أقدم وأشمل من العلاقات الدولية.

المطلب الرابع: مستويات ومجالات الإستراتيجية.

نتيجة للتطور التقني والفكري وزيادة الحاجة للتخصص، فقد تعددت أوجه ومستويات وحقول الإستراتيجية، بحيث أصبح لكل حقل من الحقول إستراتيجيته الخاصة التي تلائم اعتباراته المعنوية ومعطياته المادية، وبهذا الصدد نكون أمام التقسيمات التالية: [1]

من حيث المستوى هناك إستراتيجية عليا أو شاملة وإستراتيجية عسكرية أو عملياتية.

أما من حيث المجال فـــثمة إستراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية بيئية وغيرها.

ومن حيث المدى فقد نميز الإستراتيجية إلى شاملة ومحدودة أو مرحلية.

ومن حيث طريقة الوصول للهدف فقد تقسم إلى مباشرة وغير مباشرة.

الإستراتيجية العليا والإستراتيجية العسكرية:

تختلف الإستراتيجية العليا في الدولة من حيث السلطة القائمة عليها، ومن حيث مستواها ومداها ووسائلها، فالقيادة السياسية العسكرية العليا في الدولة هي التي تتولى الإستراتيجية العليا في حين تعتبر الإستراتيجية العسكرية ضمن نطاق النشاط العملي للقيادة العسكرية العليا. والإستراتيجية

1 http://ar.wikipedia.org

العليا، هي التي تقدّر وتنمّي وتحشد كافة الإمكانات والطاقات الاقتصادية والبشرية والعسكرية وسواها من قوى الضغط، للتأثير على عزيمة الخصم ومعنوياته وإرادته لإجباره على الخضوع والتسليم، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة أو البعض منها. وهي تحدد كافة المهام والأدوار لمختلف الاستراتيجيات العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية ودبلوماسية وعسكرية، وتؤمن توافقها وانسجامها.[1]

وهي تتولى كذلك وتعالج كافة مراحل الصراع السابقة والمواكبة واللاحقة للحرب، وتؤمّن التوافق بين شتى وسائط وأسلحة الصراع، وتنظّم استخدامها وتوجيهها. وربما أيضاً لإقامة سلام وطيد يعقب مرحلة الصراع بنفي كل المؤثرات وإزالة الآثار التي تحول دون ذلك. أما الإستراتيجية العسكرية فهي تختص بمرحلة الصراع المسلح أي أن مداها ونطاقها محدودٌ بالحرب،[2] في حين تنحصر مهمتها في معالجة قضايا توزيع واستخدام الوسائل والإمكانات العسكرية لتحقيق هدف الإستراتيجية العليا معتمدة في ذلك على التقدير السليم والموائمة الناجحة بين وسائلها وإمكاناتها وبين غاياتها.

فالإستراتيجية العسكرية هي أداة الإستراتيجية العليا لإحراز النصر في ميدان القتال وتحقيق هدف السياسة، وهي تابعة لها تعمل وفق مخططها ومنهجها، وفي تطبيقها العملي على مستوىً أدنى. وهي تشكل الوجه التنفيذي لسياسة القوة. وتعتمد الإستراتيجية العسكرية في سبيل تحقيق النجاح على محاولة اختزال إمكانات المقاومة المعادية إلى الحد الأدنى، للوصول إلى هدفها بأقصر وأيسر السبل وأقلها تكلفة، مدعّمة بدراسة عميقة وتقدير سليم لعوامل الزمان والمكان، والقدرات المادية والمعنوية المشكلة للوضع الاستراتيجي، وفهم حقيقي لأهدافها ومتسلحة بعاملي الحركة والمفاجأة، الذين يشكلان معاً عنصر المناورة الإستراتيجية، التي تحدد تتابع العوامل وعلاقات الأوضاع المتعاقبة. حيث أن المناورة هي العامل الموجه والمحرك لبقية العوامل، والمعبر عن الصراع المجرد بين إرادات الخصوم على شكل أفعال وردود أفعال متعاقبة.[3]

وتشترك الإستراتيجية العسكرية في تحديد وتقرير نمط الصراع وهل سيكون هجوميا عنيفا مباشراً أم غير مباشر أو دفاعياً مباغتاً، في حين تنفرد بالتحكم والتوجيه لمسيرة التكتيك بصفته تابعاً لها وأحد وسائلها الرامية للوصول إلى نتيجة حاســـمة.

---

1 علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص **186**.

2 المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

3 المرجع نفسه، ص **187**.

المطلب الخامس: أهداف الإستراتيجية ووسائلها.

لا بد من وجود أهداف تسعى الإستراتيجية لتحقيقها تكون مرسومة وواضحة في تصور أصحاب القرار، ما يحتم أيضا وجود وسائل مناسبة وكفيلة بتحقيق تلك الأهداف على النحو السليم.

الفرع الأول: أهداف الإستراتيجية.

تهدف الإستراتيجية إلى تحقيق هدف السياسة عن طريق الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانات والوسائل المتوفرة. وتختلف الأهداف من سياسة لأخرى ومن إستراتيجية لأخرى، فقد لا يتحقق الهدف إلا بإتباع أسلوب هجومي لاحتلال أراضي الغير، أو فرض شروط معينة عليه، أو بإتباع أسلوب دفاعي لحماية أرض الوطن ومصالح وقيم الأمة. وقد يكون الهدف سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو معنويا وقد يكون صغيرا محدودا كاحتلال جزء من أرض دولة ما، أو كبيرا كالقضاء على كيان تلك الدولة نهائيا.[1]

غير أن جميع الأهداف تشترك في كونها تصب في إطار تحقيق الهدف النهائي، الذي عُيّن وحُدّد سلفا من قبل السلطة السياسية العليا أو الوسيط المؤدي إليه حتما. وقد يكون من الضروري أحيانا الوصول إلى الهدف النهائي للسياسة من خلال تحقيق عدد من الأهداف المرحلية(التكتيكية)، التي يؤدي تحقيقها إلى أحداث تغييرات حادة هامة في الموقف الاستراتيجي، أو إلى توجيه الوضع الاستراتيجي باتجاه يؤدي حتما إلى الهدف النهائي، وهذه الأهداف هي ما يسمى بالأهداف الإستراتيجية.

الفرع الثاني: وسائل الإستراتيجية.

تتباين الوسائل التي تستخدمها الإستراتيجية لتحقيق هدفها، تبعا للتباين في طبيعة وأهمية ذلك الهدف، وتبعا للإمكانات والقدرات المتاحة للظروف والأجواء المحلية والدولية السائدة. فلقد قال بعض الاستراتيجيين القدماء مثل **كلاوزفتز** أن الوسيلة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة الحاسمة للوصول للهدف. في حين يرى المُحدثون منهم أن الحل العسكري أو القوة العسكرية هي واحدة من الوسائل، وأن الأفضل عدم اللجوء إليها فعلا، إلا بعد استنفاذ وعجز الوسائل الأخرى، من دبلوماسية وسياسية واقتصادية ونفسية عن تحقيق الهدف، أي يجب العمل بالوسائل الأخرى لخلق وضع استراتيجي مناسب قد يؤدي بذاته إلى الهدف دون اللجوء إلى القوة العسكرية، أو قد يؤدي إلى خلق ظروف للمعركة يمكن انتزاع النصر والوصول إلى الهدف بواسطتها بسهولة.[2]

---

1 عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص 105.

[2] http://ar.wikipedia.org

إن الإستراتيجية الناجحة هي التي توفق إلى اختيار الوسيلة أو الوسائل الأجدى بين كافة الوسائل المتاحة للوصول إلى هدفها. أي التي تنجح في تحقيق وتأمين التوافق والتلاؤم بين الوسيلة والهدف، وفي خلق التأثير النفسي الكافي لزعزعة ثقة الخصم بنفسه، وتفتيت إرادته وعزيمته وحرمانه من حرية العمل، مما سيؤدي حتما إلى قبوله بالشروط المفروضة عليه، ويعبر **أندريه بوفر** عن ذلك بقوله " **يتم الوصول إلى النتيجة الحاسمة بخلق واستغلال وضع يؤدي إلى تفتيت معنويات الخصم بشكل كافٍ يجبره على قبول الشروط المفروضة عليه وهنا تكمن الفكرة الأساسية لحوار الإرادات.**"[1] وهو ما يبين جليا قيمة وأهمية الوسيلة، وتوقيت استخدامها في تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق أهدافها.

وفي نهاية تناولنا للإستراتيجية، يمكن في الأخير الوقوف على مدى قدم المفهوم حيث يعود لخمس قرون قبل الميلاد، وغموض المفهوم وتشعبه وتطوره المستمر بتطور بقية المعارف الإنسانية وتداخل مجالات الحياة، وبذلك يعتبر هذا المفهوم من أكثر المفاهيم تطورا. وبعدما كانت الإستراتيجية محصورة في المجال العسكري في بدايتها، انتقلت إلى المجال السياسي والاقتصادي، والآن أضحت الإستراتيجية تشمل كل مجالات حياتنا المعاصرة، وهو ما يفسر وجود كم هائل من التعريفات، والتي لم تساهم في توضيح المفهوم بقدر ما زادته تعقيدا، ويرجع ذلك لتعدد الرؤى بين المفكرين، واختلاف مجالات تخصصهم ومنطلقاتهم الإيديولوجية، والأزمنة التي عايشوها، وظروف بلدانهم السياسية والاقتصادية.

ولا يمكننا أن نغفل تداخل الإستراتيجية بالعديد من المفاهيم الأخرى كالسياسة الخارجية والدبلوماسية والتكتيك وغيرها، وتتمتع الإستراتيجية بتعدد المستويات بين الشاملة والعليا والدنيا، كما تحمل كل المجالات فمن الإستراتيجية الأمنية والعسكرية إلى الاقتصادية والبيئية، كما تلتزم الإستراتيجية بتحقيق أهداف الأمة الشاملة، وفق عدد كبير من الوسائل والآليات. وبعد الوقوف على محاولة ضبط مفهوم الاستراتيجية، ننتقل للكلام عن مفهوم الأمن ومحاولة ضبطه وتوصيفه، وهو ما سنوضحه في المبحث التالي من الدراسة.

1 http://www.zaqora.4t.com/Sitratigy.htm

المبحث الثاني: تحول مضامين مفهوم الأمن.

أصبحت كلمة الأمن كثيرة التداول، ولا بد من تحديد مفهومها، لأن مدلولاتها متعددة ومتنوعة فهناك مثلاً الأمن الدولي والأمن الإقليمي والأمن الاجتماعي والأمن النفطي والأمن الثقافي والأمن الغذائي ومفهوم الأمن لا يقتصر على رؤية ذاتية أو خاصة، فلا بد اليوم في ظل الأوضاع الدولية المضطربة والمتقلبة من الاحتكام إلى مفهوم الأمن كما يُحدّده النظام الدولي المعاصر.

ومع ظهور الثروة النفطية في العالم وخصوصاً في المنطقة العربية، طرأ تغيير مهم على مفهوم الأمن فقدم الرئيس الأمريكي السابق **جيمي كارتر** مثلاً مبدأ أمن الخليج وهو لا يقصد بهذا المبدأ الحفاظ على أمن دول الخليج أو شعوب الخليج بل أمن نفط الخليج، أي أمن المصالح الأميركية في الخليج، وجاء الرئيس **رونالد ريغان** بعده، فوجد أن أمن الخليج يتحقق بإقامة قواعد عسكرية أمريكية في الدول النفطية العربية.[1]

إن فكرة الأمن ترتبط بفكرة السلطة القادرة على التدخل لحماية الأمن وردّ التحديات الداخلية والخارجية. وأصبح للأسلحة المتطورة اليوم الأثر البارز في تغيير مفهوم الأمن، بل جعل للأمن مفهوماً نسبياً لأنه يتعذر على أية دولة تحقيق الأمن المطلق وهو ما يعبر عنه بالمعضلة الأمنية، ولا نبالغ إن قلنا بأنه لم يعد في إمكان أيّ بلد الإدّعاء بأنه في مأمنٍ تام من أي تدخّل خارجي.

كما أن للإنسان عدة حاجيات يسعى لتحقيقها بشكل تراتبي فكلما حقق إحداها انتقل للبحث عن الحاجة التي تليها، لذلك يعتبر الأمن ثاني الحاجات الإنسانية على سلم الأولويات بعد الحاجات الفيسيولوجية وهذا ما نلمسه في تصور عالم النفس الأمريكي **إبراهام ماسلو**(1908-1970) لسلم الحاجيات، حيث رتبها كالتالي؛ الحاجات الفيسيولوجية، ثم حاجات الأمن، ثم حاجات الحب والانتماء، ثم حاجات التقدير، وأخيرا حاجات تحقيق الذات.[2]

إلا أن المنظور القرآني سبق **ماسلو** في ذلك حيث جاء في قوله تعالى " **فليعبدو رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش الآيتين 3-4** ، وقد يتفاوت مفهوم الأمن ومضمونه من مجتمع لآخر بل قد يختلف داخل نفس المجتمع من فترة لأخرى، وذلك باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية، فقد يعتبر البعض أحداثا عادية أو عارضة بمثابة تهديد للأمن، في حين يتجاهل آخرون أخطر التحديات التي تواجه هذا الأمن.

---

[1] محمد المجذوب، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، من الموقع:
www.mokarabat.com/s6061.htm (تاريخ التعامل مع الموقع: **2009/02/03**)

2 http://ar.wikipedia.org/wiki (تاريخ التعامل مع الموقع: **2010/04/13**)

فمعنى ذلك أن النقاش العام الدائر حول هذه القضية الحيوية ينبئ عن خلط واضح بين الثابت والمتغير في مفهوم الأمن، ويمكن أن نسحب هذا الوضع على المستوى الأكاديمي التنظيري، حيث نجد أيضا غياب تصور موحد لهذا المفهوم الذي ظل خاضعا لاختلافات الرؤى بين الأكاديميين، إضافة إلى تأثره بالتطورات التي حصلت سواء التكنولوجية والعلمية أو التغيرات التي طرأت على البيئة الدولي بنيويا ووظيفيا.

وهذا ما ينبئ عن ضعف الإجماع المطلوب إزاء ما نعنيه بهذا المفهوم ، ويكشف بالتالي غياب درجة عالية من التوافق حول ماهية المصالح العليا، وحول طبيعة الأخطار التي تتهددها مما يقتضي ضرورة إعادة صياغة هذا المفهوم من جديد. مما سبق فإن إعادة رسم وتأطير حدود وثوابت الأمن أصبحت مسألة ضرورية.

ولكن على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث نسبيا في حقل العلوم السياسية إضافة إلى كونه مطاطيا، وقد مر بعدة مراحل حيث اتخذ عدة تصورات اختلفت باختلاف المدارس والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن اختلاف الأطر النظرية وقناعات وإدراكات القيادة السياسية، لذلك لم يتبلور لكي يصبح حقلاً علميًّا داخل علم السياسة – منفصلاً عن الإستراتيجية– تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية؛ بداية من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي، وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وأخيرا الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن.

منذ القدم أدرك الإنسان حاجته للأمن لذلك سعى دوما لتوفير هذا الشعور وإن اختلفت الطرق في تحقيق ذلك، وفيما يلي سنتعرض لأهم المحطات في تشكل وتطور تصور ومفهوم الأمن.

في هذا السياق من المفيد أن نشير **لمعاهدة وستفاليا** والتي نشأت بموجبها الدولة القومية، وبدأ معها مفهوم الأمن القومي وتطورت تصوراته، إلا أن نهاية الحرب العالمية الثانية أبانت عن عجز شبكة القراءة والتحليل تلك عن مواكبة التطورات الفكرية، وظهرت الحاجة لتصورات أكثر نضجا تلم بمختلف المستجدات التي طرأت على المفهوم، وقد إعتُبرت فترة الحرب الباردة بحق العصر الذهبي للدراسات الأمنية، لاسيما في خضم الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين، وبانتهائها برزت ضرورة إعادة النظر في المفاهيم والتصورات المتعلقة بالأمن، وهذا الاتجاه زادت حدته بعد أحداث **11** سبتمبر.

وعليه سيتم معالجة هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب يتطرق الأول للتطور التاريخي لمفهوم الأمن في حين يخصص الثاني لاستعراض مجموعة من التعريفات المتعلقة بالأمن، أبعاده ومستوياته.

ويتناول المطلب الثالث مختلف النظريات التي تناولت الأمن بدءً بالمنظورات التقليدية وصولا للمنظورات البنيوية مرورا بالنقدية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الأمن.

لا شك أن الأمن كمفهوم مر بالعديد من التطورات التاريخية والتي سنحاول تتبعها، بداية بإسهامات الفكر الصيني حول الأمن، فحسب المفكر صان تسو يقوم مفهوم الأمن على تقديم النصح للحاكم واستخدام القوة للحفاظ على مصالح الدولة، بعد ذلك أثرت الحرب **البيلوبنيزية** بين أثينا وإسبرطة على المفكر اليوناني **توسيديس** الذي أسس نظرية حول الأمن والقوة. فيقول " إرساء معايير العدالة يعتمد على نوعية القوة التي تسندها، وفي الواقع القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه".[1] وهو تحليل رائع يقارب إلى حد ما مرحلة التأسيس للتصور الواقعي للأمن القائم على القوة.

وعندما جاء الإسلام تناول قضية الأمن بإطار يحاكي التصورات الحديثة، حيث شمل كل المجالات وجاء ليعبر عن الاطمئنان وراحة النفس، فمن خلال النص القرآني وردت كلمة أمن بعدة صيغ مرات عديدة مثل الأمانة والإيمان، فوردت بصيغة الأمن في القرآن خمس مرات وسبع مرات بصيغة آمنين وذكر الأمن في مقابل الخوف ثلاث مرات،[2] في قوله تعالى"**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش** الآية 3-4 وقوله تعالى "**وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا" سورة النور الآية** 55. وقوله تعالى "**وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به" سورة النساء** الآية 83.

أما في العصر الحديث فقد مر مفهوم الأمن بثلاث مراحل حاسمة في تشكله تتمثل فيما يلي:

المرحلة الأولى: بدأت كنتيجة لقيام الدولة القومية في أوربا في القرن السادس عشر الميلادي، وقد ظهر مصطلح الأمن القومي ومر بتطور كبير في مضمونه ومحتواه مما جعله مفهوماً مركباً.

المرحلة الثانية: اعتبر الفكر الغربي الأمن -بعد الحرب العالمية الثانية - بأنه "قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية وخاصة العسكرية منها"، باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي، وحماية مواطنيها ضد محاولات إيقاع الضرر بهم وبممتلكاتهم

---

1 تاكايوكي ياما مورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، (ترجمة عادل زقاغ)، من الموقع:
(تاريخ التعامل مع الموقع: 2010/04/13) www.geocities.com/adel zeggargh.lint.html

2 الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 10، 2003، ص 165.

ومعتقداتهم وقيمهم يأتيان في مقدمة العوامل التي ينبني عليها تحقيق البقاء المادي للدولة. حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتفادي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، أعقب ذلك أنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 7491م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة، طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية وإدراك صانعي القرار.

المرحلة الثالثة: تبدأ بعد نهاية الحرب الباردة ومع تطور مفهوم القدرة الشاملة للدولة وعناصرها المادية والمعنوية اتسع مفهوم الأمن القومي ليشير إلى "القدرة الشاملة والمؤثرة للدولة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية". كذلك تم تعريف الأمن القومي بأنه "الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو إضرار بتلك الأنشطة".[1]

وعلى الرغم من حداثة الدراسات الأمنية فإن مفاهيم الأمن قد أصبحت محددة وواضحة نسبيا في تصور القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول، وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال وشاعت مفاهيم بعينها لعل أبرزها الأمن القومي الأمريكي والأمن الأوروبي والأمن القومي السوفييتي سابقا والأمن القومي العربي الذي ما زال في مراحله الأولى.

وفي ضوء تعدد التعريفات، ذهب الاتجاه العام إلى الاتفاق حول حقيقة أن التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل الذي يسود عالم اليوم قد غير كثيراً من المفاهيم التي كانت سائدة في الماضي وبالتالي لم يعد الأمن القومي يستند إلى القوة العسكرية فقط باعتبارها كل ما يلزم لتحقيقه وحمايته، بل تعداها إلى مجالات أخرى متعددة، وأصبح الأمن القومي حاليا يشمل: الأمن العسكري والسياسي والاقتصادي والجنائي والاجتماعي؛ حيث تعددت الحلقات وتداخلت فيما بينها لتفرز في النهاية أمن الدولة. وخلاصة ذلك أن أبسط تعريف للأمن القومي يتمثل في أنه الإجراءات التي توفر الاستقرار داخلياً، وحماية المصالح خارجياً مع استمرار التنمية الشاملة التي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرخاء للشعب.[2]

وفي حقيقة الأمر، فإن تطور النظرة للمفهوم قد حمل في طياته تعدد مستويات الأمن القومي بين مستوى داخلي، يشمل التهديدات الداخلية سواءً كانت نتاجاً لعمليات إجرامية، أو انعكاساً لتداخلات

---

[1] **الطيب البكوش، المرجع السابق، ص166.**

[2] **عماد عواد، حول مفهوم الأمن القومي، من الموقع:**
(تاريخ التعامل مع الموقع: 2009/07/06) http://www.rosaonline.net/Daily/News.asp?id=44574

وامتدادات شبكات الجريمة المنظمة، ومستوى إقليمي يتحدد وفقاً لطبيعة العلاقات القائمة في المحيط الجغرافي المباشر للدولة التي قد تتضمن – في فترة من الفترات – مؤشرات على تهديدات عسكرية أو أمنية أو اقتصادية، أو توجهات تهدف إلى إطلاق عملية تفكيك النسيج الوطني الداخلي وتغذية الانقسامات على أسس متعددة دينية أو مذهبية أو طائفية.

وأخيراً فإن هناك المستوى الدولي، الذي هو نتاج التفاعلات على الساحة الدولية، وطبيعة العلاقات بين القوى الفاعلة، ومدى انعكاسات ذلك على دولة ما، في ضوء توجهاتها وتوازناتها وتفاعلاتها مع المدخلات الخارجية، التي قد تؤثر بالسلب على الجبهة الداخلية، أو تضع الدولة في دائرة الاستهداف من قبل قوى خارجية، نتيجة اختلاف المصالح والتوجهات والحسابات. ومن أجل استكمال فهم الأمن نوجز في ما يلي بعض تعريفاته بغية ضبط المفهوم.

المطلب الثاني: تعريف الأمن أبعاده ومستوياته.

ويضم نقطتين تتناول الأولى تعريف الأمن، أما الثانية تتطرق لأبعاده ومستوياته.

الفرع الأول: تعريف الأمن.

إن التأخر في إيجاد تعريف أكاديمي متفق عليه لمفهوم الأمن الوطني (القومي)، من خلال البحوث العلمية، يرجع إلى الاختلافات الظاهرة في تعريف المفهوم، التي شملت، اختلافاً في تحديد هوية التهديدات الموجهة إليه، وهوية أولئك المقصود أن يردعهم الأمن الوطني بأدواته وإستراتيجياته التي هي أيضاً محل خلاف.

وفيما يلي ندرج مجموعة من التعريفات المختلفة للأمن بغية الوقوف على غنى هذا المفهوم وتنوع جوانبه وتعدد مستوياته ومجالاته.

فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".[1]

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "**فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**". سورة قريش الآية 3-4 ، فالأمن هو ضد الخوف والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، أي في جميع المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وعلى جميع الأصعدة الداخلية والخارجية.

---

1 http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1930015/human-securityhttp

(تاريخ التعامل مع الموقع: 2014/08/13)

في هذا الإطار يمكن أن نقول بأن المفهوم الشامل للأمن هو: "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، حاضرا ومستقبلا".[1] وهنا أيضا تبرز نوعية التهديدات وتحديدا الداخلية فلم تعد تقتصر التهديدات على البعد الخارجي فقط وهو ما يضيف المزيد من التعقيد على هذا المفهوم، وهذا راجع لتزايد وتنوع مجالات ومستويات التهديدات وتعقدها مثل الهجرة غير الشرعية والأوبئة والتلوث البيئي والجماعات المتطرفة وغيرها.

وعلى الرغم من ذلك، فهناك ثلاثة اتجاهات واضحة، لتعريف الأمن الوطني[2] (القومي)*:

أولا: اتجاهات تعريف الأمن.

- يركز الأول على الأمن الوطني كقيمة مجردة مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية.
- ويهتم الاتجاه الثاني بالجانب التنموي، لحيويته في إطاره الاقتصادي والإستراتيجي.
- أما الثالث ـــ وهو الأحدث بالنسبة للاتجاهات الثلاثة ـــ فهو يؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن الوطني.

الاتجاه الأول: الأمن الوطني كقيمة مجردة.

يخص هذا الاتجاه الأمن الوطني بالأولوية في موارد الدولة، باعتباره القيمة الأساسية والحيوية، وهو ما يسميه آدم سميث "مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع". ويكون الاختيار من منظار هذا الاتجاه في صالح البندقية، على حساب رغيف الخبز. ويرى هذا الاتجاه، أن الاستقلال والسيادة الوطنية، أكثر أهمية من الأمن الوطني، لذلك فإن البعد العسكري، يجب أن تحسب قدراته على أساس التفوق على الخصم (الحقيقي أو المحتمل) وهناك العديد من التعريفات التي تصنف ضمن هذا الاتجاه يمكن التطرق لبعضها:

تعريف **والتر ليبمان 1974-1989** (Wolter Lippmann): " إن الدولة تكون آمنة، عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب

---

1 روبرت مكنمارا، مرجع سابق، ص **126**.

2 الموسوعة العربية الالكترونية المتخصصة في الدراسات الأمنية، مقاتل من الصحراء، من الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec07.doc_cvt.htm
(تاريخ التعامل مع الموقع: **2011/06/14**)

* مع الإشارة لوجود تحفظ لدى بعض المفكرين على مدى تطابق المصطلحين خاصة في النظام العربي كما سنبين ذلك لاحقا.

أن يكون مساوياً للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه".[1]

يركز **ليبمان** في تعريفه على استخدام القوة العسكرية، لحماية المصالح المشروعة (من وجهة نظر الدولة بالطبع) ويدور تعريفه للأمن في إطار القوة العسكرية.

تعريف **أرنولد ولفيرز** (Arnold Willfars): " الأمن الوطني يعني حماية القيم، التي سبق اكتسابها وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم أو التغلب عليه".[2]

ويشبه هذا التعريف ما سبقه، في الاعتماد على القوة العسكرية، لكنه يشير إلى أنه يمكن ردع الخصم بامتلاك القوة دون الدخول في صراع مسلح معه، والتعريف يشير أيضا إلى أن الأمن الوطني ذو مفهوم متغير طبقاً لقدرة الدولة على الأداء وهي نقطة مهمة في الوصول إلى تحديد أدق لمفهوم الأمن.

تعريف هنري كيسنجر (Henry Kissinger): " الأمن هو التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء."[3]

يشير هذا التعريف مباشرة، إلى استخدام عناصر القوة المختلفة، وليس العسكرية فقط، بلا توضيح لشرعية تلك التصرفات، أو تحديد لتوقيت استخدامها مما يترك المفهوم مفتوحاً لتصرفات عدوانية. ولا شك أن هذا المفهوم يأتي من منطلق تمتع الدولة، التي ينتمي إليها كيسنجر (وهي الولايات المتحدة الأمريكية) بالعديد من عناصر القوة، التي تتيح لها القيام بالتصرفات المشار إليها في التعريف مع ضمان نجاحها من دون أن تضع في الاعتبار إمكانات الآخرين لحفظ حقهم في البقاء. لذلك يرى بعضهم هذا التعريف ترجمة لعبارة "الغاية تبرر الوسيلة".

وعموما فإن التركيز على جوهر الأمن الوطني، ضمن هذا الاتجاه، على أنه بعد عسكري أصيل ذو محددات، يمكن تقييمها، يدفع الدول بالتأكيد لزيادة قدراتها العسكرية، وقوتها في شتى المجالات ويسيطر المفهوم العسكري للأمن عادة على سياسات هذه الدول، ويكون دور المدنيين من القادة والسياسيين محدوداً للغاية. حيث يرى العنصر العسكري، أمنه في استمرار وجود عناصر تهديد للأمن. هذا التنافس الشديد بين الدول الأقوى في النظام الدولي، يوجه الجزء الأكبر من الموارد لمواجهة هذا التنافس وتداعياته، مستبعدا مطالب التنمية في القطاعات الأخرى، غير الأمنية (غير العسكرية). ويضع هذا

---

1 http://www.britannica.com/EBchecked/topic/342965/Walter-Lippmann.

2 موسوعة مقاتل من الصحراء الالكترونية، مرجع سابق.

3 المرجع نفسه.

التورط في سباق القوة الدول المتنافســـة في دائرة مفرغة (المعضلة الأمنية)، فتعتقد أن الحل يكمن في الحصول على مزيد من التسلح ونظم الدفاع، مما يولد مناخا من التشكيك وعدم الثقة في العلاقات الدولية.

الاتجاه الثاني: الأمن الوطني ذو بعد اقتصادي إستراتيجي أكثر أهمية.

أوضحت تداعيات أزمة النفط في حرب أكتوبر 1973، أهمية تأمين الموارد الحيوية والإستراتيجية، والحفاظ على معدلات تدفقها إلى شرايين الاقتصاد العالمي، الذي يخص في معظمه الـــدول الصناعية الكبرى. وقد أدى ذلك إلى تصاعد أهمية الموارد الإستراتيجية في درجات الأمن الوطني، وأصبحت إحدى ركائز الأمن الوطني للمجتمع الأوروبي والأمريكي. وعُرّف الأمن الاقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية". كما وُضع تعريف للسيادة الاقتصادية؛ باعتبارها أكثر أبعاد الأمن الوطني خطورة وأهمية، بأنها "القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي." ومن التعريفات الواردة ضمن هذا الاتجاه نجد:

تعريف لورنس كروز وجوزف ناي **(Lawrence Kranse, J. Nye)**:" الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الاقتصادية."[1]

يعود هذه التعريف، إلى مفهوم القوة والتهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية، في مفهومها المادي المحسوس، وهو الجانب الاقتصادي، مشيراً إلى أهمية القوة الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن الوطني.

تعريف ج. هولسن، و ج ويلبوك (J. Holsen, J. Waelboeck): " الأمن هو الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج، والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره."[2]

وعلى الرغم من أن هذا التعريف في جزئه الأخير، يعود إلى حالة العدوانية بالتوسع والتأثير على سلوك الآخرين وتغييره، إلاّ أنه يضيف متغيرا جديدا، وهو ضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف، التي هي في مفهومه تعادل الأمن، من خلال التخطيط ووضع السياسات والبرامج والعمل على تنفيذها.

وعموما فقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني لهذا الاتجاه، ذو المنظار الاقتصادي، بالحرب ووضع كسابقه اختياراً صعباً بين السلاح والغذاء. فبينما عارض بعض الناس ارتفاع نفقات التسليح ونظم الدفاع عن الدولة، رأي آخـــرون ـــ خاصة الدول المصدرة للسلاح غير ذلك، نظرا لأنها تُوفر عمالة معتبرة، وتضخ في شرايين الاقتصاد الوطني عائدات مهمة، وتطوّر الصناعة الوطنية فضلاً عن

---

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء الالكترونية، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

الاستثمار في خدمة ما بعد البيع، بتوريد مستلزمات الإصلاح والصيانة والتدريب والذخائر والتطوير.
وقد رفضت الدول النامية مرة أخرى -باعتبارها الأكثر تضرراً من هذا المفهوم- الاعتراف بهذا الاتجاه قولاً، ومارسته فعلاً من خلال تكديس الأسلحة ومواصلة صيانتها بمبالغ ضخمة.

الاتجاه الثالث: النظرة الشمولية في تعريف مفهوم الأمن الوطني.

عبر **روبرت ما كنمارا**، وهو رجل اقتصادي وسياسي ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق، عن هذا الاتجاه في كتابه عن "جوهر الأمن" عندما قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". وأضاف قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".[1]

وهنا تبرز تساؤلات كبرى تركز على مصادر التهديد أي الأمن ممن؟

وعبر **ما كنمارا** بتعريفه هذا عن مفهومه للأمن الوطني، بكلمة واحدة شاملة، هي " التنمية". حيث تشمل تلك الكلمة أبعاداً كثيرة، فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية، تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في مضمونها أيضاً، استمرار الحياة،[2] وهو ما كان يؤكد عليه الآخرون ويخصونه بالتعريف. وربط **ماكنمارا** بين التنمية والقدرة على النمو والأمان.

فقد لاحظ أن امتلاك الأسلحة، لم يمنع الثورات والعنف والتطرف، وأن مثيري الشغب والاضطرابات من الفقراء. كما أن الدول الأكثر استخداماً للأسلحة والعنف والحروب، هي الدول الأكثر فقراً في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. وأرجع ماكنمارا هذه الظاهرة إلى الفقر وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول، مما يضر بالأمن. وأن السلاح والقوة العسكرية قد تكون جزءً من أجزاء الأمن ولكن ليست أهمها. وهذا المفهوم ينطبق على الدول الغنية والقوية، كما ينطبق على الدول الفقيرة. وربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية، وأوضح أنها لا تعني فقط- أي التنمية- البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل كل الأبعاد.[3] فتنظيم الأمة لمواردها، وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن أو اللجوء إلى العنف.

---

1 روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، (ترجمة يونس شاهين)، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص125.

2 حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، منشورات جامعة منتوري قسنطينة يومي 29-30 أفريل 2008، ص 271.

3 روبرت مكنمارا، مرجع سابق، ص 126.

أدى مفهوم الأمن الوطني من منظار التنمية الشاملة، إلى زيادة الفهم لمطالب وظروف الدول الفقيرة، والتأكيد على أن معالجة مشاكلها، تتطلب حلولاً اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية، من دون اللجوء إلى المغالاة في رفع القدرات العسكرية وحدها. وبذلك تنجو تلك الأمم من الوقوع في معادلة الغذاء- السلاح، والبعد عن ممارسة الأمن القمعي.

إن الاتجاهات الثلاثة التي تعرضنا لها في تعريف الأمن الوطني تكاد تعكس مجتمعة تصورا واضحا لحقيقة هذا المفهوم ويمكن أن نستخلص من خلالها الاستنتاجات الآتية:

يتضمن مفهوم الأمن جانبا سلبيا يتمثل في غاية الأمن الوطني والتي تدور حول حماية القيم الأساسية التي تكونت وتطورت داخل إحدى الدول، لا من التدخل العسكري الخارجي المباشر فحسب وإنما من أشكال التدخل الأخرى غير المباشرة.

كما يتضمن مفهوم الأمن جانبا ايجابيا يعكس إجراءات صانع القرار ومؤسسات النظام السياسي في الدولة، لتحقيق التنمية، ولضمان عدم تعرض المصالح الأساسية للتهديد أي السعي إلى التحرر من الشعور بعدم الأمن وتحقيق الرفاهية والاستقرار.

يتميز مفهوم الأمن الوطني بالنسبية والدينامية، وهذا ما يعكس صعوبة اتفاق دولتين أو عدد من الدول على مفهوم محدد للأمن الوطني، وذلك لاختلاف طبيعة المصالح وحجم القوة، وطبيعة التحديات وأساليب المواجهة.

ثانيا: المفهوم في النظام العربي.

بدأ الفكر السياسي العربي بالاهتمام بصياغة محددة ومفهوم متعارف عليه للأمن في منتصف السبعينيات وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات، سواءً في المعاهد العلمية المتخصصة، أو في مراكز الدراسات السياسية، والتي تحاول تعريف الأمن، ولعل من المهم أن نشير إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع عام 1944م، وأُنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام 1945م، لم يذكر مصطلح "الأمن"، وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة "الضمان الجماعي" ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضو في الجامعة، سواءً من دولة خارجية أو دولة أخرى عضو بها. كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام 1950م، قد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع، ولكنها لم تشر إلى "الأمن"، ونصَّت المادة الثانية منها على ما أطلق عليه "الضمان الجماعي"، والذي حثَّ

الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلاً، وشكّلت لذلك مجلس الدفاع العربي المشترك، والذي يتكون من وزراء الدفاع والخارجية العرب.[1]

وأُنشئت اللجنة العسكرية الدائمة، والتي تتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية، هذا و لم تبدأ الجامعة العربية في مناقشة موضوع "الأمن القومي العربي" إلا في دورة سبتمبر 1992م، واتخذت بشأنه قرار تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تعرض بعدها على مجلس الجامعة. وقد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن "القومي العربي"؛ لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية، وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه "قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي".[2]

هذا و لم تُعرض الدراسة الشاملة عن الأمن القومي العربي على مجلس الجامعة، كما أن العديد من المفكرين عبَّروا عن قصور المفهوم الذي توصلت إليه اللجنة؛ حيث اتسم المفهوم بالغموض من جانب، والخلط بين التعريف والإجراءات من جانب آخر؛ ولهذا فإن الورقة أفاضت بعد ذلك في تحديد إستراتيجيات العمل الوطني في كافة المجالات، و لم تحدد اختصاصات تنفيذ ومتابعة أيٍّ منها. وهنا ينبغي الإشارة إلى فكرة بالغة الأهمية ففي خضم الحديث عن الأمن القومي العربي تتبادر لنا عدة تساؤلات نابعة من خصوصية الوطن العربي رغم احتراز البعض على هذه التسمية لأنهم يفضلون مصطلح العالم العربي.

وهذا أحد النقاشات المحتدمة بين بعض الأكاديميين العرب وفق إدراك كل واحد، لأننا إذا اعتمدنا مصطلح الوطن العربي أمكن الحديث عن الأمن القومي العربي، أما اعتماد مصطلح العالم العربي، فالأنسب القول بمفهوم الأمن الإقليمي العربي أو الأمن المشترك، لذلك وجب توضيح طبيعة العلاقة بينهما؛ وهذه خصوصية متفردة في الدول العربية، لذا سندرج فيما يلي مفهوم الأمن الوطني و(القومي) والإقليمي، لنستشف حدود كلا منهما.

---

1 زكريا زكريا، الأمن القومي العربي، من الموقع:
http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Mdarik/MDALayout&cid=1184650658023 (تاريخ التعامل مع الموقع: **2009/10/19**)

2 المرجع نفسه.

ففي حين يمكننا الحديث عن مفهوم الأمن الوطني الجزائري مثلا أو الأمن الوطني الأردني، لا يمكن تجاهل المناخ الجغرافي والامتداد الحضاري للوطن العربي، خاصة بوجود أطماع استعمارية في الثروات العربية لا حدود لها، وتآمر غربي مع إسرائيل لتشتيت الأمة العربية وإضعافها –وهذا ليس إيمانا بنظرية المؤامرة، ولكن استنادا لما يحصل في العراق والسودان ولبنان وسوريا ومصر وليبيا واليمن والبقية تأتي– وعليه لم يعد في إمكان أية دولة عربية الحفاظ على أمنها ووجودها، والدفاع عن استقلالها، ومواجهة الاستعمار الجديد، بقواها الذاتية فقط.

في النهاية يمكن القول: إن الفكر السياسي العربي لم ينتهِ بعد إلى صياغة محددة لمفهوم "الأمن القومي العربي" يواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته وانعكاسها على تصور وأبعاد هذا الأمن، وإن هذا الموضوع ما زال مطروحاً للتحليل ومفتوحاً للمناقشة رغم كل ما كتب عنه.

وبعد استعرض هذه التعريفات للأمن سنحاول في النقطة الموالية التطرق لأبعاده ومستوياته.

الفرع الثاني: أبعاد ومستويات الأمن.

ويتم صياغة الأمن في مختلف الدول على ضوء أربع ركائز أساسية:[1]

1- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

2-رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمَّن لها.

3-توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

4-إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجيًّا مع تصاعد التهديد سواء خارجيًّا أو داخليًّا.

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.[2]

إن شمولية الأمن وخروجه من النطاق الضيق ليشمل كل المجالات، بسبب تأثره بالتطورات التي طرأت على مختلف جوانب الحياة وتداخلها ما يعني أن له أبعادًا متعددة تتمثل في:[3]

---

1 زكريا زكريا، المرجع السابق.

2 المرجع نفسه.

3 حمدوش رياض، مرجع سابق، ص271.

أولا: البُعْد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

ثانيًا: البُعْد الاقتصادي: الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.

ثالثًا: البُعد الاجتماعي: الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

رابعًا: البُعْد المعنوي أو الأيديولوجي: الذي يؤمِّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

خامسًا: البُعْد البيئي: الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

وبعد التعرض لأبعاد الأمن، نعرج بعدها على مستويات الأمن والتي تتمثل في أربعة مستويات:

أولاً أمن الفرد: ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

ثانيًا أمن الوطن: ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبَّر عنه "بالأمن الوطني".

ثالثًا الأمن القُطري أو الجماعي: ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًّا وخارجيًّا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

رابعًا الأمن الدولي: وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الثالث: الإطار النظري للأمن.

سنعالج نشأة مفهوم الأمن وارتباطه في البداية بقيام الدولة الوطنية منذ **معاهدة وستفاليا** 1648 ورغم التطورات التي طرأت على المفهوم إلا أنه بقي ملازما للدولة الوطنية وفق المنظور الواقعي إلا أن نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من غياب العدو الواضح للغرب وأمريكا تحديدا بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، ساهم في احتدام نقاش نظري حاد بين المنظور الواقعي من جهة –الذي بدا عاجزا عن الإحاطة بالأبعاد الجديدة للأمن إثر التحديات المستجدة– والمنظور النقدي من جهة أخرى الذي يضيف أبعادا جديدة للأمن وينوع مستوياته، وفي هذا الإطار جاءت أحداث 11 سبتمبر لتجعل كل هذه الأطر النظرية عاجزة عن تفسير التهديدات الأمنية الجديدة المعقدة وغير واضحة المعالم.

ما استوجب مرة أخرى إعادة النظر في كل هذه الأطر التحليلية، التي بدت غير قادرة على مجاراة التغيرات المتسارعة التي عرفها العالم على الصعيد البنيوي أو مستوى الفواعل وطبيعة التهديدات وكذلك تراجع الحروب بين الدول في هذه الفترة بشكل لافت مقابل تزايد الحروب الأهلية وما أفرزته من مشاكل وتحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية تهدد الأمن العالمي، مع تعدد وتداخل مستويات الأمن، لذا بدا البحث عن شبكة قراءة وتحليل جديدة أكثر من ضرورة، في هذا الإطار برزت النظرية البنيوية، بل ذهبت بعض الدول أبعد من ذلك، حيث اعتمدت الأطر النظرية الجديدة كأحد أهم محاور سياستها الخارجية، مثل كندا واليابان، ودعت بقية الدول إلى الحذو حذوها.

وكل هذا من شأنه أن يزيد من تعقيد الفهم الواضح للإطار النظري للأمن، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار الخلفيات الإيديولوجية والثقافية للمفكرين الذين ناقشوا هذه المسألة، في خضم كل هذا سنحاول جاهدين استبصار وفهم أهم التيارات النظرية المتضاربة في مجال الأمن، من خلال تبسيطها والوقوف على أهم المواقف والآراء، وسيتم معالجة الأمن من خلال؛ الطروحات التقليدية والطروحات الحديثة.

الفرع الأول: الطروحات التقليدية للأمن.

وتندرج تحتها كل من المقاربة الواقعية واللبرالية.

أ-**المقاربة الواقعية:** إن مفهوم الأمن في الفكر الواقعي يعود إلى القديم على اختلاف مدارس الواقعية (الواقعية الكلاسيكية، الجديدة، الدفاعية، اللبرالية)، وقد تناوله العديد من المنظرين الواقعيين أمثال توسيديس، نيكولا سبيكمان،ريمون ارون، هانس مورغانتو وكينيث والتز، حيث اعتُبرت القوة والأمن القومي والمصلحة القومية، أهم الأفكار الواقعيين.

وإذا حاولنا تتبع جذور الفكر الواقعي نجدها عند المفكر الاستراتيجي الصيني **سان تسو** والذي يقدم تعريفا للأمن يعتمد على تقديم النصح للحاكم، وكيفية صيانة بقائه واستعمال القوة للحفاظ على مصالحه ومصالح دولته، والحفاظ على أمنها خاصة وقت الحرب. وبعد ذلك نجد إرهاصات الواقعية أيضا في اليونان القديمة عند المفكر **ثوسيديس**، من خلال نظريته التي أسسها على الأمن والقوة، بعدما تأثر بالحرب بين أثينا وإسبرطة كما بينا ذلك سابقا، في نفس السياق ورد مفهوم الأمن ومحاولات توحيد الدولة عند **نيكولا ميكيافيلي** في مؤلفه (الأمير)، حيث نصح الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل الاعتبارات، يليه بعد ذلك **توماس هوبز** الذي اقر بحتمية الحروب والنزاعات بين الدول بسبب

الفطرة الإنسانية الشريرة التي تجعل من الإنسان عدوا لأخيه الإنسان، لذلك لا بد من وجود الحاكم المخادع لتحقيق النظام.[1]

كل هذه الرؤى والتصورات كان لها الأثر البالغ في تصور الأمن ضمن التيار الواقعي، الأكثر تحمسا لاعتناق فكرة وحدوية وعقلانية الدولة في السياسة العالمية، وبالتالي فالأمن من صميم اهتمامات وصلاحيات الدولة، ما نتج عنه ارتباط مفهوم الأمن الوطني بالحفاظ على سيادتها وحماية حدودها في ظل الصراع على المصالح. لقد ساد المنظور الواقعي بقوة منذ معاهدة واستفاليا إلى العصر الحالي، والذي قام على بعض المبادئ والتي تعتبر محددات تحليل الأمن لدى الواقعيين وهي:[2]

1-غياب سلطة مركزية يمكنها حل النزاعات بين الدول يكرس حالة الفوضى في النظام الدولي.

2-إن محاولة الدول تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها تجعل من الحرب حقيقة لا يمكن تفاديها.

3-عدم وجود الثقة بين الدول، والمصلحة الوطنية هي الأهم.

4-بنية النظام الدولي تحدد سلوكات الدول من خلال تقسيم القدرات العسكرية بين الدول ما ينعكس على استقرار النظام الدولي.

5-الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.

ومنه فإن مفهوم الأمن الوطني في المنظور الواقعي يرتبط بفكرتين هما:[3]

1 **المصلحة الوطنية**: يعد الأمن جوهر المصلحة الوطنية، وفي هذا السياق يقول **هانس مورغنتو** "إن المحافظة على الوجود المادي للدولة يعد الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، وبالتالي فالأمن هو ذاته مصلحة وطنية.

2 **زيادة حجم القوة**: أي زيادة قدرة الدولة، ما يعني ارتباط الأمن الوطني بمفهوم الدفاع، لأن القوة العسكرية كانت هي المهيمنة مفهوم القوة، ولكن لم يتم توضيح مفهوم القوة بدقة.

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي الواقعي بكيفية استعمال الدولة لقوتها-العسكرية في معظم الأحيان- لإدارة الأخطار التي تتهدد وحدتها الترابية واستقلالها، واستقرارها السياسي، وذلك في

---

1 Charles-Philippe David ,Jean Jacques Roche, Théories de la sécurité : définition, approches et concept de la sécurité internationale, Paris, 2002, p 10.

2 حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 237.

3 علاق جميلة ويفي خيرة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، منشورات جامعة منتوري قسنطينة يومي 29-30 أفريل 2008، ص 308.

مواجهة الدول الأخرى.[1] وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري. ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية، التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي.

يبقى رواد الواقعية بمختلف تياراتها يركزون على تطوير الدول لقدراتها العسكرية والتحالفات استجابة للبنية الفوضوية للنظام الدولي، لتحقيق الأمن الوطني والخروج من المعضلة الأمنية وفق منطق اللعبة الصفرية، إلا أن ذلك يؤدي إلى السقوط في دوامة الفعل ورد الفعل ما بين الأطراف المعنية بالأمن (الدول).

واعتبر الواقعيون أن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليسوا الأفراد بحد ذاتهم، ولكن الدول التي تحمل هماً أساسياً وهو حماية سيادتها، وبما أن الدول كما يرى الواقعيون مشغولة بآفاق الحرب، يكون الأمن هو همها الأول. إلا أن تحقيقه ليس بالمسألة السهلة. فواقع الفوضى يعني أن الدول لا يمكنها أن تعتمد بالكامل على الدول الأخرى لحمايتها، ولكي تحافظ الدول على بقائها، يجب أن تؤمن الدفاع عن نفسها لذلك نجد الدول في حالة فقدان أمان دائم، أي زيادة قوة الدولة **أ** تعني تهديد الدولة **ب** وهو ما يُعبر عنه بالمعضلة الأمنية، وهذا بحد ذاته يقودها إلى تشديد الأولوية على القوة العسكرية.[2] بالطبع يعترف الواقعيون بأشكال أخرى من القوة، بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية، ولكن في التحليل النهائي لهم، كلما كانت الدولة قوية عسكرياً كانت أكثر أمناً على الأرجح.

يقود هكذا تقييم للعلاقات الدولية الواقعيين إلى تقديم عدد من الآراء الإلزامية .فإذا كان على الدول أن تحافظ على بقائها، عليها أن تحافظ على جيوش كبيرة ذات جاهزية وعليها أن تكون حذرة فيما يتعلق بدفاعها، ولا تثق أبداً بكلمة الدول الأخرى، وتتصرف باستمرار بحسب ما تمليه عليها مصلحتها القومية. ويؤمن الواقعيون في الجوهر بأن التهديدات الأمنية التي تطال دولة ما تصدر عن دول أخرى عادة.

وخلال الحرب الباردة، ركز التفكير الأمني الواقعي أساساً على إمكانية حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .وقد مثّلت مفاهيم الردع والضربة الأولى والتدمير المتبادل الأكيد جزءاً من معجم الواقعيين الأمني. ويتضمن المفهوم التقليدي للأمن معنى القوة، وهذا يعني أنه مرادف لأمن الدولة ضد الأخطار الخارجية ومصادر التهديد الإستراتيجي؛ ومن ثم يفرض وسائل تحقيقه المتمثلة بشكل أساسي في زيادة القدرات العسكرية. يحدد هذا التشخيص لمفهوم الأمن بدوره فواعله وهم الدول، وأمن الفرد أو الجماعة هو ضمن أمن الدولة، بحيث عندما يتعارض أمن الدولة مع أمن الفرد يقدم

---

1 علاق جميلة ويفي خيرة، المرجع السابق، ص 309.

2 مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي، 2000، ص 78.

الأول. يتفرع عن هذا المصطلح مفردات أخرى مستلزمة لمضمون الأمن التقليدي، مثل مفردة "المساعدة الذاتية" التي تعني اعتماد الدولة على قدراتها الذاتية في حماية أمنها، و"المأزق الأمني" الناتج عن التهديدات الأمنية غير المتناهية، والمنافسة الأمنية.

يُعتبر الواقعيون التيار الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من اختصاص الدول فقط، على حد تعبير **كينيت والتز** "في ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسمى، فعندما يكون بقاء استمرار الدول مضمونا، حينها ستبحث عن أهداف أخرى مثل الهدوء، الربح والقوة".[1] ويعرفه هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بقوله "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".[2]

رغم محاولات الواقعيين الجدد أو البنيويين –من أمثال **كينيت والتز** أو الهجوميين أمثال **ج مارشايمر** و **راندال شوالر**– مراجعة قضية زيادة القوة والقدرات العسكرية، من خلال تقديم فرضيتهم المرتبطة بالجانب الأمني، والتي تعتبر قيام الدولة بزيادة قدراتها العسكرية ليس من أجل القوة في حد ذاتها ولكن من أجل الدفاع عن أمنها من خلال التقليص من مخاطر المأزق الأمني.[3]

ولكن يبقى التصور الأمني للواقعيين أو الواقعيين الجدد ملائم فقط للعلاقة بين الدول، وضمانه مرهون ببناء توازنات عسكرية سواءً كانت تقليدية أو نووية، فحسب هذه المعادلة يبقى الأمن الغاية القصوى مادام هناك حالة فوضى في النظام الدولي، وهو ما تؤكده مقولة **كينيت والتز** "إن الدول تتنافس دوما من أجل الرفاهية والأمن، وهذا التنافس أدى ويؤدي دوما إلى التراع".[4] وعليه تبقى القوة مؤشرا أساسيا لتحقيق الأمن في التحليل الأمني الواقعي، فالقوة هي الوسيلة المثلى للحفاظ على الوضع القائم، وهو الهدف الأدنى لأي قوة.

وبالانتقال للواقعيين الدفاعيين بزعامة كل من **ستيفن والت وجاك سنايدر وستيفن فان افرا** والذين يتفقون على أن ضمان الأمن يتأتى من خلال إتباع الاستراتيجيات الحذرة، وبالتالي فالدولة تسعى لتحقيق الأمن قبل القوة، ما يحتم عليها الدخول في اتفاقيات وعلاقات دبلوماسية خاصة مع

---

1 خديجة عرفة، مفهوم الأمن .. الإنسان أولا، من الموقع:
http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=11846.
(تاريخ التعامل مع الموقع: 2009/02/05)

2 المرجع نفسه.

3 رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 274.

4 المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الدول الكبرى،[1] وعليه يتقلص المأزق الأمني ما يؤدي إلى إنهاء النزاعات نسبيا، لأن أزمة الثقة بين الدول لازالت مستمرة خاصة بوجود الدول الفاشلة. وعليه فقد فضلت الواقعية الدفاعية الاستراتيجيات التعاونية على حساب السباق نحو التسلح، وتم ذلك باستعمال مصطلح الأمن المشترك.

وفي الأخير فإن الواقعيين الذين يعتمدون فكرة مركزية الدولة ومنهم **فريد زكريا وويليام ووهلفورث**، يرجعون حالة الأمن أو عدمه إلى إدراكات صانع القرار والمسائل الداخلية، وهو ما يجعل القرار الأمني مختلف من دولة لأخرى،[2] ما يجعل المسائل الأمنية غير مضبوطة، أي الحديث عن الأمن المطلق أمرا مستحيلا.

مما سبق وبعد استعراض أبرز التيارات الواقعية وطريقة معالجتها للمسائل الأمنية، يمكن القول أنه ورغم كل التغيرات الاستراتيجية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، فإن الواقعيين والجدد خاصة – كونهم المسيطرين على أدبيات الطرح التقليدي للأمن– يرفضون إعادة صياغة مفهوم آخر للأمن خارج إطاره الضيق المرتبط بالقوة العسكرية وسلامة الدولة وسيادتها، وفق ما جاء في مقولة **ستيفن والت** " إن حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة يجب أن يبقى يهتم بالدرجة الأولى بظاهرة الحرب أي دراسة الخطر واستعمال ومراقبة القوة".[3]

إن الواقعيين ورغم اعترافهم بوجود نوع من التهديدات الجديدة غير العسكرية، والتي قد تأثر على أمن الأفراد والدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا أنهم لا يريدون إقحامها ضمن الدراسات الأمنية، لأن ذلك من شأنه أن يزيد تعقيد مهمة المحللين الأمنيين في بحثهم عن الحلول المناسبة للتعامل مع التهديدات العسكرية، التي تهدد الأمن فعليا. وعليه فحسب الواقعيين دائما فإن التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية لا تغير شيئا في أولوية المسائل العسكرية والسياسية في الدراسات الأمنية. والخلاصة هي بقاء الأمن في مفهومه التقليدي الدولاتي حسب التحليل الواقعي.

ب– المقاربة الليبرالية: رغم تقارب الطرح الليبرالي مع الطرح الواقعي إلا أن مفكري الطرح الليبرالي نظروا للنظام العالمي بنوع من التفاؤل، باعتماد مبدأ إنسجام القيم والمصالح، للتخفيف من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول، ما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينها.[4] وإلى جانب استمرار مبدأ القوة في إدارة العلاقات الدولية، يتحدد مفهوم الأمن اعتمادا على عوامل اقتصادية ومؤسساتية من

---

[1] Charles-Philippe David ,Jean Jacques Roche, Op Cit , p93.

[2] عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2002، ص50.

[3] المرجع نفسه، ص 51.

[4] Charles-Philippe David ,Jean Jacques Roche, Op Cit, p85.

شأنها توفير جو مناسب لنشاط الفواعل والمؤسسات ضمن الدول وعبرها، في هذا الصدد تبرز أطروحة السلام الديمقراطي للباحث مايكل دويل، والتي تعتبر من أهم أفكار نظرية العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وتضم هذه الأطروحة تصورين أساسين:[1]

أولا: إن الدول الديمقراطية لا تلجأ لمحاربة بعضها البعض.

ثانيا: يلعب انتشار القيم الديمقراطية –على المستوى الدولي– دور المسكن للتخفيف من حدة النزاعات المسلحة .

وقد استغلت الولايات المتحدة هذا التصور بالتركيز على ترويج مبادئ الديمقراطية كمصدر للسلم العالمي من خلال السياسات الأمريكية.

لا شك أن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي يعتبر من أهم النقاط في تصور الليبراليين للأمن حيث يستبدلون مفهوم (الأمن القومي) الذي يمثل التصور الواقعي بمفهوم آخر (الأمن الجماعي) عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام، عن طريق التعاون والتبادل بين الدول، أي يقر هذا الاتجاه بوجود فاعلين غير الدول.[2]

على الرغم من توظيف عدة مفاهيم جديدة على غرار الأمن المشترك والأمن الجماعي في محاولات لتوسيع مفهم الأمن، إلا أنها لم تتعد الإطار الشكلي. ويقدم **قولدستين** تعريفه للأمن الجماعي بأنه "إقامة تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي –والتي قد تكون دولا أو منظمات دولية وإقليمية أو حتى أفرادا وجماعات– بقصد مواجهة أي فاعل آخر".[3]

لكن بالمقابل نجد بعض المبادرات التي ساهمت فعليا في إعادة صياغة مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية مع ما قام به كل من **ر. كوهان** و **ج. ناي** و **باري بوزان** وغيرهم من دعاة التوسيع حتى من ضمن التيار الواقعي المحافظ في حد ذاته، من خلال النظر بجدية للتهديدات الجديدة ضمن المستويات المختلفة للأمن، وهنا تجدر الإشارة إلى إسهامات المفكر **باري بوزان** الذي يؤكد ضرورة إضافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى جانب البعد العسكري طبعا، وكلها في المحصلة ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[4]

---

[1] **علاق جميلة ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 309.**

[2] **تاكايوكي ياما مورا، مرجع سابق.**

[3] **المرجع نفسه.**

[4] **عمار حجار، مرجع سابق، ص 54.**

ويضيف **بوزان** إن أي خلل يشهده أحد القطاعات الأساسية للأمن ما يلبث أن يتحول لمصدر للصراعات ليس فقط بين الدول، بل حتى على مستويات أعلى وأدنى على حد السواء، وما نتج عن كل ذلك هو تراجع منطق هيمنة الدولة كمصدر للتهديد والأمن في نفس الوقت.

وبعد التطرق لكل من المقاربة الواقعية التي تدافع عن المفهوم الضيق للأمن وتعارض أي توسيع له، والمقاربة الليبرالية التي تتبنى موقفا توسيعيا شكليا للأمن، يضم إلى جانب البعد لعسكري المسائل الاقتصادية والمجتمعية والبيئية في ظل تزايد التحديات. ورغم كل هذا تعرضت الطروحات التقليدية لتحدي المقاربات الحديثة التي قدمت بدائلها في تحديد مفهوم الأمن، مرجعيته وسبل بنائه على المستوى العالمي بما يتناغم مع التحديات الجديدة الأمن.

وقبل الحديث عن الطروحات الحديثة للأمن لا بد من الإشارة إلى التعريف الذي يرد عند Wolfers Arnold للأمن، حيث يقول "أنه في جانبه الموضوعي يعني "غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهي يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم".[1] وبإسقاطه على فترة الحرب الباردة، فإن هذه التهديدات انحصرت في المخاوف التي سادت الولايات المتحدة وحلفائها تجاه المد الشيوعي والمخاطر التي كانت تهدد القيم اللبرالية.

وبهذا فقد آلت الدراسات الأمنية إلى دراسات أوربية (أو غربية) التمركز من جهة، مما ساهم في إقصاء شريحة كبيرة من الإنسانية وبناء تصور عنصري للأمن.[2] وتنافس الباحثين على إصدار دراسات يمكن الاستناد إليها لصياغة سياسات فعالة لمواجهة الاتحاد السوفييتي. وأدى كل ذلك إلى تقرب الباحثين من دوائر صناعة القرار، مما أفقد هذا الحقل المعرفي الحياد الفكري الذي يعتبر ضروريا ليتحسس الباحث التهديدات الحقيقية للعالم المادي، إذ أن دخول دوائر صناعة القرار قيد إدراك الباحثين للتحديات الجديدة، كالفقر المتفشي في دول الجنوب.

فهناك غموض يكتنف طبيعة الفاعلين المعنيين بالأمن، وينسحب الأمر كذلك على مدى ملائمة البنى التقليدية للعلاقات بين الدول للقضايا الأمنية المستجدة في النظام الدولي. و لم يعد بالإمكان الاعتماد على المأزق الأمني (حسب المفهوم الواقعي) الناجم عن سباق التسلح لتفسير التحديات الراهنة. وباختصار يقول Baldwin " يبدو أن حقل الدراسات الأمنية كان مجهزا بشكل سيئ لا يسمح له

---

1 رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 271.

2 عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، من الموقع:

(تاريخ التعامل مع الموقع: 2010/03/06) http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك بخروج الحقل من فترة الحرب الباردة بمفهوم ضيق للأمن الوطني، واتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامـــة. والتي يمكن أن يـــرد ضمنها صيانة الاستقرار المجتمعي عن طريق منع اضطهاد مجموعة معينة".[1]

ومن الواضح أن الإخفاق في إدراك هذا التحدي الجديد كان طبيعيا، بالنظر إلى أن التخصص في الحرب الباردة كان إحدى العوامل التي ساهمت في إخفاق التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، مع ما يحمله ذلك من دلالات تتعلق بعدم تمتع التصور التقليدي بمرونة كافية تسمح له بإدراك مستجدات النظام الدولي، ومن ثمة صياغة سياسات ملائمة للتحولات الجارية في النظام الدولي على أكثر من صعيد،وعليه سنتطرق للطرح الحديث للأمن والذي يشمل المدرسة النقدية والمقاربة البنائية.

الفرع الثاني: الطروحات الحديثة للأمن.

قبل التطرق لأهم المقاربات ضمن الطرح الحديث للأمن، لا بد من الإشارة لأهم التغيرات التي عرفها العالم خاصة بعد الحرب الباردة، والتي فرضت مراجعة مضامين الأمن وطبيعة التهديدات ونوعية الفاعلين والتي تتمثل في:[2]

1- إتساع نطاق الأمن: لم يعد مفهوم الأمن ينحصر في نطاق الدولة أي الطرف المعني بالأمن، فشهد العالم دخول كل من المجتمع والفرد ضمن هذا الإطار، فأصبح الأمن لا يقتصر على حماية الدولة ورفاهيتها، بل يجب أن يشمل رفاهية الفرد والمجموعة أيضا، وهو الطرح الذي عبر عنه موليير بحديثه عن ثلاث مستويات للدراسات الأمنية، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1 يبين مستويات التحليل في الدراسات الأمنية

الكيان موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة	السيادة
المجتمع (المجموعة)	الهوية
الأفراد	البقاء والرفاه

المصدر: Bjorn Moller, "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction", a paper submitted to the 18th Conference, IPRA, Finland, 2000. <www.copri.dk/publications/workingpapers.htm

1 عادل زقاغ، المرجع السابق.

2 عبد العظيم بن صغير، الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني: دراسة في تحول مضامين الأمن لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، منشورات جامعة منتوري قسنطينة يومي 29-30 أفريل 2008، ص 237.

انطلاقا من الجدول يذهب كل من **باري بوزان وويفر** إلى أن التهديدات التي تواجه المجتمع هي التناقضات على مستوى الهوية، اللغة، المعتقد، الثقافة، القضايا الإثنية، فتظهر مواجهات بين مجموعات بهويات مختلفة، والأهم هو ضمان التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي، ما سماه بوزان "الأمن المجتمعي" الذي يتحقق من خلال تجاوز "المأزق المجتمعي" وتوفير الأمن للمجموعات والأقليات التي تتمتع بهويات مستقلة، ولكن تجاوز هذا المأزق، قد يعرض الفرد لانتهاك حقوقه وتهديد حريته وكرامته ورفاهيته ما استدعى النزول للمستوى الثالث في الدراسات الأمنية والذي يركز على الفرد كوحدة للتحليل، ما أنتج مفهوم الأمن الإنساني والذي سنتعرض له بالتفصيل في ما بعد.

2- **التحول في مصادر التهديد**: لطالما كانت التهديدات التقليدية للأمن محصورة في المطامع الخارجية واختراق الوحدة الوطنية والنزاعات الحدودية، وكانت الدول تواجهها بالإنفاق العسكري، وهو ما يؤكده **بروكوفيتز** في قوله " إن حماية الدولة من الخطر الخارجي، تعني صيانة السيادة والوحدة الترابية وسلامتها" وهو ما ذهب له **مورغنتو** حين يعرف أمن الدولة بأنه "سلامة التراب الوطني ومؤسساته" إلا أنه في ظل البيئة الأمنية الجديدة، لم يعد التهديد قادما من دول أخرى بقدر ما هو نابع من داخل الدولة نفسها مثل التلوث البيئي، الإرهاب، التحركات السكانية، الأمراض والأوبئة، ومشاكل الأقليات، لذا أصبح التهديد غير محدد المعالم، ما يجعل القوة العسكرية غير قادرة وحدها على مواجهة هاته التحديات فأصبح التعاون الدولي أكثر من ضرورة من خلال المنظمات الدولية.[1]

3- التحول في طبيعة الصراعات: يتمثل التحول في كونها أصبحت في معظمها داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، والإحصاءات تؤكد ذلك: فخلال عقد التسعينيات شهد العالم 61 صراعا كان 58 منها داخليا، و90 بالمائة من ضحايا هذه الصراعات هم مدنيين ، والتي تتميز بشدة التعقيد والاستخدام المتزايد للعنف وانتهاك حقوق الإنسان.[2]

4- التحول في الفاعلين: من المؤكد أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في إدارة القضايا الأمنية والإلتزام بتعهداتها في الحفاظ على الأمن، إذ أصبحت المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية وفعاليات المجتمع المدني تتمتع بدور فاعل في تحقيق الأمن، ومثال ذلك الدور المتزايد للجمعيات

---

1 عبد العظيم بن صغير، المرجع السابق. ص137.

2 المرجع نفسه، ص138.

والمنظمات غير الحكومية في احتواء فيروس نقص المناعة المكتسبة، والمنظمات المهتمة بترقية حقوق الإنسان.[1]

وبعد التعرض لأهم التحولات على الصعيد الدولي، إن على صعيد الفواعل أو التهديدات أو طبيعة النزاعات، نتطرق فيما يلي لإسهامات المقاربة النقدية في الأمن.

أ-المقاربة النقدية للأمن:

تحتوي على عدة تيارات من بينها الماركسيون الجدد، والنظرية النسوية، وتيار **باري بوزان** وهو كاتب أيضا ضمن المقاربة البنائية، ومن أهم كتاب المقاربة النقدية نجد كل من **كين بوث وجيم جورج أنتيكنر وجيمس دال درين** وجلهم كتاب بريطانيون، ويمكن إجمال أهم مبادئهم حول النظام الدولي والعلاقات الدولية ومفهوم الأمن الدولي والمحلي في ما يلي:[2]

1-يتبنون مقاربة بنيوية، فبوجود قوى اقتصادية واجتماعية شاملة تحدد الأمن وتطوره وليس الدول، وتغير مصادر التهديد بعد الحرب الباردة، وتتمثل في أزمات الهوية والكوارث البيئية والمشاكل الصحية والتربوية، أي كل ما يهدد الأمن الإنساني.

2-يجب إضفاء الإيجابية على الخطاب الأمني، من خلال تغيير إدراكات وضمائر الأفراد بالتخلي عن البنى القتالية، وتطوير آليات السلام بإحداث تواؤم بين الجماعات والأمم، وبالتالي خلق معايير وقيم جديدة للأمن، عن طريق شبكة عبر قومية.

إذ تعتبر النظرية حسب رواد هذا التيار أداة تبريرية وأداة للتحول في السياسات الأمنية، وذلك حسب تعبير المفكر النقدي روبرت كوس "دائما ما تكون النظرية من أجل أحد ولهدف معين".[3]

وإذا كان التحليل التقليدي للأمن قد ركز على دور الترتيبات الحكومية والاتفاقات الدولية في تنظيم مجمل أنماط العلاقات الدولية، فإن وجود تلك القواعد لا يعني بالضرورة التزام الدول بتنفيذ تعهداتها في إطارها. ومنها قضايا اللاجئين؛ إذ يوجد عدد كبير من القواعد والاتفاقات الدولية لتنظيم مجمل أوضاع اللاجئين، إلا أن ما نشهده حاليا هو اتجاه متزايد من الدول لعدم تنفيذ التزاماتها الدولية فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين؛ وهو ما جعلنا نبدأ القرن الحادي والعشرين وبين مواطني العالم حوالي 15 مليون لاجئ بالإضافة إلى حوالي 27 مليون نازح داخلي. فما نشهده حاليا هو اتجاه الدول نحو عدم

---

1 عبد العظيم بن صغير، المرجع السابق، ص139.

2 رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 280.

3 عمار حجار، مرجع سابق، ص 54.

الالتزام بتنفيذ تعهداتها الدولية. لذا انصب الاهتمام على كيفية التوصل لإطار يمكن من خلاله الدفاع عن القواعد والأعراف الدولية، بغية مساعدة الجماعات المختلفة خاصة في وقت الأزمات.

إن إعادة مفهمة الأمن تستلزم إيجاد إستراتيجيات غير أمنية، والمتمثلة أساسا في علاقات الاعتماد المتبادل الاقتصادي وليست علاقات التبعية، وكذلك تطوير التنمية المستدامة، والرعاية الإنسانية، وكل الإستراتيجيات التي من شأنها أن تجعل من الفرد مرجعا أوليا في التفاعلات الدولية. ومن بين أكثر من تبنى مثل هذه الأفكار، أنصار النظرية النقدية من أمثال **توم بوتومور**،[1] الذين ينطلقون من افتراض عام وهو أن التحليل المناسب لقضايا الأمن وغيرها، يجب أن يذهب إلى ما وراء التفكير التقليدي، وهذا يعني نقض الأسس النظرية للتفكير التقليدي الممثل بشكل أساسي في النظرية الواقعية والواقعية الجديدة. وأهم مظهر لهذا التوجه النظري، هو الانطلاق في التحليل من مستوى الفرد باعتباره المرجع النهائي في التحليل (كما طرح ذلك أيضا **باري بوزان**).

وهذا يعني أن إعادة صياغة مفاهيم الأمن التقليدية تركز على تضمين الصيغ الجديدة للأمن المتمثلة في مصالح وحاجات الجماعة الإنسانية وليس الدول القومية. وسوف يكون أول تأثير لمثل هذا التفكير، فتح قائمة طويلة من الأجندة التي يجب أن تكون ضمن مكونات الأمن. فعلى عكس المفهوم التقليدي للأمن الذي يركز على البعد العسكري وبقاء الدولة، فإن مكونات المضمون الجديد للأمن تشمل مفردات العناية الصحية، البيئة، التصحر، التربية، الرفاهية، حقوق الإنسان وكل ما يضمن الحياة الكريمة للإنسان العضو في الجماعة الإنسانية.

بعدما أصبحت الحروب الشاملة بين القوى العظمى متعذرة، برزت حروب صغيرة محدودة في نزاعات إثنية ودينية وذات جذور اقتصادية، فبين عامي 1989 و1998م شهد العالم 61 نزاعا رئيسيا ثلاثة منها فقط كانت بين الدول، فاليوم هناك تحول تدريجي من التركيز على أمن الدولة بما يحمله ذلك من معان متعلقة بأمن الحدود، إلى التركيز إلى أمن الناس داخل الدول.[2]

من جهته دعم **كين بوث Ken Booth** فكرة مراجعة المضامين الأمنية التقليدية، بأن أعطى الأولوية للأفراد وليس الدول في تحديد المرجعيات الأساسية للأمن. ومبرر **بوث** في إعادة مراجعة المفهمة الأمنية هو أننا إذا لم نتخلص من هذه الصور القديمة ونبدأ التفكير أكثر بطريقة الاعتماد المتبادل، فإن صورنا

---

1 علاق جميلة ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 309.

2 عاطف عضيبات، الأمن الإنساني: أفكار يمكن الاستفادة منها، مجلة الدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات الإستراتيجية، العدد الثالث، 2003، ص 104.

للمستقبل ستميل إلى إعادة تكرار الماضي. وهنا يلتقي **بوث** مع **بوزان** في اعتبار الفرد كمستوى لتحليل وفهم القضايا الدولية المعاصرة.[1] مثل قضية الهجرة غير الشرعية التي تواجهها منطقة المتوسط. ومن المضامين البديلة التي يطرحها **بوث**، فكرة التحرر وهو إحدى مفردات أنصار النظرية النقدية من أمثال **ريشارد واين جونز**، التي يمكن أن تتضمن متطلبات الأمن السياسية وتعيد التفكير في حدود وكيانات الأمن داخل فهمنا التقليدي للأمن.

إن الدراسات النقدية تنطلق من إدراك بديل لمفهوم الأمن يرتكز على الصور التالية:

1- توجيه انتقادات للواقعيين بسبب تركيزهم على الدولة، وبالمقابل يركز النقديون على الفرد كموضوع مرجعي في الأمن، لذلك تبقى الدولة وسيلة لضمان أمن الأفراد وتحقيق رفاهيتهم، فهي ليست معنية بالأمن.[2] ورفضت الدراسات النقدية التركيز على ربط الأمن بالحرب، داعية إلى مفهوم أكثر إيجابية كدعوة **جوهان غالتن** "للسلام الإيجابي" و مفهوم "السلام المستقر" للمفكر **كينيت بولدينغ** ، فالأمن لا يقتصر على غياب الحرب أي العنف المباشر، ولكن لا بد من تقليص على الأقل حدة العنف غير المباشر، والذي يكرس تبعية دول الجنوب لدول الشمال بواسطة المؤسسات الدولية.[3] كما أكد **كين بوث** على أن الأمن يعني إنعتاق الشعوب من القيود التي تعيق تقدمها، ومن بينها الحرب والفقر ونقص التعليم وغيرها.[4]

2- رغم المكاسب المحققة من الاعتماد المتبادل، إلا أنها معرضة لتقلبات بسبب حدة المنافسة على مصادر الطاقة والأسواق التجارية.

3- تنامي ظاهرة الهجرة نحو الشمال وما تحمله تهديد للقيم الثقافية والاجتماعية، ما ينتج عنه التصادم بين الدولة والأقليات.

4- ظهور تحديات جديدة غير عسكرية منها الاختلالات الاقتصادية، أزمات الهوية، مشاكل الصحة والتعليم والكوارث البيئية.[5]

---

1 Ken Booth, «Dare not to Know: International Relations Versus The Future,» In International Relations Theory Today, (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995),p 50.

2 خديجة عرفة، مرجع سابق.

3 عادل زقاغ، مرجع سابق.

4 تاكايوكي ياما مورا، مرجع سابق.

[5] Charles-Philippe David, Jean Jacques Roche, OP. Cit, p 112.

بناءً على ما تقدم تطرح الدراسات النقدية مستويات جديدة تمتاز بالتوسع الأفقي والعمودي لمفهوم الأمن مثل الأمن البشري، الأمن المجتمعي والأمن العالمي، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

التوسع الأفقي	قطاعات الأمن	
	السياسية، العسكرية، الاقتصادية، البيئية، المجتمعية	
العمق العمودي	مستويات التحليل	عالمي إقليمي وطني مجتمعي فردي

المصدر: Thierry Balzac, Op Cit, p 43

إن هذا الجدول يشير إلى نقطتين هامتين:

أولا: التوسع الأفقي لمفهوم الأمن ليشمل قطاعات اقتصادية بيئية واجتماعية إلى جانب القطاعات العسكرية والسياسية.

ثانيا: شمولية مستويات التحليل الأمني الإنساني؛ بداية بالمستوى الفردي وصولا للعالمي.

وأدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن، أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل Comprehensive Security (بحيث يتضمن كل أشكال التهديد)، والشراكة الأمنية Security Partnership (بحيث يتم إشراك الدول غير الغربية)، والأمن المتبادل Mutual Security إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى، الأمن التعاوني Cooperative Security(بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات). لكن ورغم تعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز كثيرا الحدود التقليدية للمفهوم.[1]

أما في النظرية النسوية ضمن هذا التيار نجد المفكرة **آن تيكنر** ركزت على دور الرجال في زعزعة النظام الأمني، من خلال تصوراتهم الأنانية واحتكارهم مجال التنظير في العلاقات الدولية، ما أدى إلى نشوب الحروب، فالنظرية النسوية تبحث عن خطاب أمني تمثله المرأة يعطي تصورات جديدة للأمن

1 عادل زقاغ، مرجع سابق.

أكثر سلمية، بالنظر لطبيعة المرأة المحبة للسلام، والنابذة للعنف والحرب التي تعود على المرأة بالدرجة الأولى.[1]

بعد التعرض لأهم إسهامات النقديين يمكننا القول بأنهم حاولوا إعادة تشكيل النظام العالمي بصورة تضمن دعم السلم وتقوية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، ما يعني إعادة النظر في أولوية الدولة كموضوع مرجعي للأمن، فالمقاربة النقدية تصبوا لإيجاد إطار أخلاقي عالمي ننظر من خلاله للأمن والعلاقات الدولية.

ب- المقاربة البنائية للأمن: ظهرت مع كتابات كل من **ألكساندر واندت، نيكولا أونيف، إمانوال أدلر** مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، تزامنا مع انهيار المعسكر الشيوعي، فقد كتب **ألكساندر** سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك يصنعه صناع القرار، وبذلك تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وعليه فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية، بل تصور عقلي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم، فغاية الأمن حسب **ألكساندر** "هو ما تريد الدول تحقيقه لا ما هو الحقيقة الفعلية".[2]

وعليه لا توجد حقيقة واحدة بل عدة حقائق في المجتمع والدولة والنظام الدولي، حسب رواد المقاربة البنائية، وتتلخص أطروحاتهم حول الأمن في ثلاث نقاط:[3]

1- إن الفوضى الدولية والبحث عن القوة ليست حقائق موضوعية، بقدر ما هي من تكوين صناع القرار، لأن الدول تصنع محيطها انطلاقا من إدراكاتها، فواقع الفوضى ليس معطى موضوعيا بل هو تكوين ذاتي، لذلك لا يرى الإستراتيجيون الحقيقة، بل يرون ما هو موجود في نياتهم.

2-ليست القوة العسكرية والاقتصادية المحدد الوحيد للأمن، بل هناك محددات أخرى كالقيم والثقافة، ومن الممكن أن تأثر في هوية النظام الدولي مستقبلا.

3-إن تغيير طريقة تفكير صناع القرار وبالتالي الدول -بشكل إيجابي-من شأنه أن يقلص الحروب والنزاعات ويحقق الأمن والاستقرار.

---

1 رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 281.

2 كينيث والتز، الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد الأول، بيروت، شتاء 2003، ص 42.

3 Charles-Philippe David, Jean Jacques Roche, OP Cit, p105.

إن البنائيين يبدون متفائلين كثيرا بالنسبة لشكل وطبيعة النظام الدولي، واقتناعهم بعدم وجود صراع أبدي بين القوى العظمى من أجل القوة، ويدللون على ذلك بالرئيس السوفياتي السابق **قوربا تشوف** الذي غير أفكاره، ما انعكس إيجابا على سلوك الدولة السوفياتية، من خلال وضع نهاية سلمية للحرب الباردة وعدم استعمال القوة. فأنصار المقاربة البنائية يبحثون في الهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية وإدراكات صناع القرار، والتي من شان أي تغيير فيها أن ينعكس على الوضع الدولي بتحويله من الطابع النزاعي إلى السلمي، كذلك يؤكدون على أهمية خلق الجماعات الأمنية –التي ذكرها **إمانوال أدلر**– في احتواء النزاعات عن طريق فواعل دولاتيين وغير دولاتيين بتكوين ثقافة الأمن الجماعي، والذي من شأنه أن يغير الأطروحات الواقعية للأمن.

بالانتقال إلى مدرسة كوبنهاجن بزعامة المفكر البريطاني **باري بوزان** والتي اعتبرت القطاع العسكري ليس الوحيد في تحديد الأمن، بل هناك عدة قطاعات أخرى يتحدد مفهوم الأمن من خلالها، كالقطاع السياسي ويشمل (الدول، المنظمات الدولية، المجتمع الدولي)، القطاع الاقتصادي (منظومة السوق العالمية والأمن الطاقوي)، القطاع البيئي، ويركز باري بوزان على القطاع الاجتماعي (الأمم، الثقافات الايديولوجات، الأديان، حقوق الإنسان) وهو ما يسمى الأمن المجتمعي(sécurité sociétale) .[1]

على الرغم من أن **بوزان** يعترف بأن الدولة ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي، إلا أنه يرفض نقل مستوى الأمن من الدولة إلى الفرد أو النظام العالمي، فالأمن المجتمعي يبقى حسبه دوما مرتبطا بالدولة، وهو ما يؤكده أيضا **أول وايفر**(ole Weaver). وفي محاولته الإجابة على السؤال المتعلق بمن وما يجب تأمينه؟ يقول بوزان الجماعات،[2] دون تحديدها، هل هي الجماعات أم الهويات أم هوية جماعية يتطلب بناؤها؟ في المحصلة، الأمن المجتمعي يأخذ صورا عديدة حسب **بوزان** إلا أنها تدور كلها حول احترام حقوق الإنسان الجسدية، الثقافية، الدينية وغيرها.

إن التحولات الجذرية والعميقة التي طرأت على مستوى الفواعل ومصادر التهديدات، أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة للأمن أهمها: والأمن الإنساني الأمن العالمي (الشامل).

أ- الأمن الإنساني:

انصب اهتمام دارسي العلاقات الدولية على أن تكون الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية أكثر اقترابًا من احتياجات المواطنين –فيما يعرف بأنسنة العلوم الاجتماعية أو أنسنة قضايا الأمن. ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1945 الذي كان تركيزه منصبا

---

1 عمار حجار، مرجع سابق، ص54.

2 رياض حمدوش، مرجع سابق، ص279.

على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان،[1] وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني. تلي ذلك بعض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنه لم يكن لها صدى كبيرا ودورا مؤثرا في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية.

ففي عام 1966 ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم "الأمن الفردي Individual Security" ومع بداية السبعينيات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة نادي روما، واللجنة المستقلة للتنمية الدولية، واللجنة المستقلة لتزع السلاح والقضايا الأمنية.[2] وقد أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد. وركزت على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث، وغياب للأمن الوظيفي في سوق العمل، ومن ثم ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد.

إلا أن المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ إذ تناول التقرير في الفصل الثاني "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني" وتنبأ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني –رغم بساطتها– لثورة في إدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين.

وقد حدد التقرير أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:[3]

1. الأمن الإنساني شامل عالمي؛ فهو حق للإنسان في كل مكان.
2. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
3. الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، وهي أسهل من التدخل اللاحق.
4. الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

وقد حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني في شقين؛ الأول هو الحرية من الحاجة، والثاني هو الحرية من الخوف. (مما يتفق مع مفهوم الأمن الاجتماعي القرآني). وهناك عدد آخر من الأسس أو الدعائم التي يقوم عليها المفهوم التي تناقشها الأدبيات المختلفة، ومنها:[4]

---

1 خديجة عرفة، مرجع سابق.

2 George MacLean, The Changing Concept of Human Security: Coordinating National and Multilateral Responses, Available online at: www.unac.org/canada/security/maclean.htm.

3 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة، الجزائر، 2005، ص 28.

4 خديجة عرفة، مرجع سابق.

1. الأداة الفاعلة في تحقيق الأمن الإنساني هي ما يطلق عليها القوة اللينة بجانب التنمية البشرية وتحقيق الديمقراطية. ومن ثم، يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال التغيير الهيكلي، بدلا من الأداة العسكرية.
2. إذا ما تم استخدام القوة لتحقيق الأمن الإنساني في مناطق النزاع أو في الأنظمة الاستبدادية الشرسة، فهذا لا بد أن يتم بطريقة قانونية وجماعية، وتحت مظلة المنظمات الدولية. فالدول والمنظمات الإقليمية والدولية (الحكومية وغير الحكومية) يجب أن تتفاعل معًا لتشكيل قواعد العمل في مجالات الأمن الإنساني؛ إذ لا تستطيع دولة بمفردها مواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني.
3. رغم أن المفهوم يتجاوز النظرة التقليدية لأمن الدولة، فإنه لا يعني تهميش دور الدولة؛ ففي التحليل النهائي الدولة هي المسئولة عن توفير الأمن للمواطنين، خاصة في ظل تعقد مصادر تهديد أمن الأفراد في ظل العولمة.
4. أي سياسة اقتصادية أو أمنية لصانع القرار يجب أن تشتمل على بعد اجتماعي، ويركز مفهوم الأمن الإنساني على أن السياسات العامة، ينبغي أن تركز على مواجهة كافة أشكال الاضطهاد والاستبعاد.
5. إذا كان تحقيق الأمن يُعد مباراة صفرية وفقا للمنظور التقليدي، فإن تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسبًا لجميع الأطراف، من أجل التنمية البشرية المتوازنة والأمن الجماعي طويل المدى.

ب – الأمن العالمي:

تعود جذوره للجنة **بالم*1982** في تقرير لها حول السباق نحو التسلح بين القوى العظمى وأثره على حياة البشرية الأغنياء والفقراء على حد السواء، ثم لجنة **براند** 1983 حول التنمية التي استنتجت أن توسع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة يؤدي إلى غياب العدالة وظهور المجاعات، التي من شأنها أن تهدد الأمن في النظام العالمي. ما ساهم في التركيز على الأمن الشامل العالمي خاصة مسألة الأمن الغذائي، من خلال تكثيف جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تمثلت نشاطاتها في:[1]

*** وهي لجنة دولية مستقلة برئاسة أولوف بالم رئيس وزراء السويد آنذاك(الذي اغتيل في ظروف غامضة)، قدمت تقريرا بعنوان (الأمن المشترك) أكدت فيه أن سباق التسلح النووي سيدمر الحضارة البشرية، وانه لا يمكن تحقيق الأمن إلا عن طريق التعاون ونزع السلاح.**

1 رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 282.

1- لجنة **براندت لاند** 1987 حول التنمية المستدامة، والتي تمحور عملها حول مواجهة التلوث البيئي وثقب الأوزون، وهي مشاكل تتطلب تكاثف جهود الجميع دولا منظمات وأفراد.

2- ندوة الأمم المتحدة حول البيئة 1992، التي دعت لضرورة إشراك فعاليات المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة.

3- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994 والذي حدد 6 تحديات جديدة للأمن وهي:

- النمو السكاني.
- الافلاس والتراجع الاقتصادي.
- الهجرة القصرية.
- تلوث البيئة.
- المخدرات وتجارتها.
- الإرهاب الدولي.

4 - لجنة **رامفال** التي تربط بين مفهوم الأمن والديمقراطية على المستوى العالمي، والتي ترى بأن المزيد من الجهود الجماعية الكفيلة بخلق معايير ومؤسسات أمنية تعمل على مراقبة المشاكل الوطنية عبر الوطنية في عصر العولمة.

وفي الأخير يمكن القول بأن الأمن الشامل محصلة لضعف الدولة أمام التهديدات غير العسكرية، لذلك بادرت عدة هيئات دولية على رأسها الأمم المتحدة لمساعدة الدولة في هذا المجال.

بعد التطرق لأهم الإسهامات النظرية في مجال الأمن، يمكننا القول بأن ما يميز الطرح التقليدي (الواقعي أو اللبرالي) هو ارتباط مفهوم الأمن بحدود ضيقة، رغم بعض المحاولات التوسيعية لمجال الأمن داخل هذا الطرح، فالواقعية تركز على أمن الدولة وما يرتبط به كالدفاع، القوة، توازن القوى. في حين تعرض اللبرالية بعض التوسع لمفهوم الأمن، بإدخال مجالات أخرى كالسياسية والاقتصادية في الأمن وطرح فكرة السلام الديمقراطي، إلا أنها لم تخرج من الحدود الضيقة للأمن. إلا أن ذلك شكل بوادر تحول تصورات الأمن التقليدية، وهو ما تؤكد بتراجع النظرة المهيمنة للدولة كمصدر للأمن والتهديد، بعد الحرب الباردة والتحولات البنيوية التي جرت في العالم، ما جعل الطروحات الحديثة (النقدية والبنائية) للأمن تفرض تحديات جديدة لا يمكن للطروحات التقليدية مجاراتها، كزيادة الاعتماد المتبادل وبروز فواعل غير دولتية على الصيد العالمي.

وهناك من يعتقد أن المقاربة النقدية والبنائية وجهان لعملة واحدة، ومع ذلك فإنه لا يجب التغافل عن محاولة الدراسات النقدية تغطية نقائص التصور الواقعي للأمن، بحيث رفضت ربط الأمن بالحرب، ودعت بدلا من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابيـــة، السلام الإيجابي والسلام المستقر ومقابل هذه الاتجاهات التنقيحية ظهر المنطور البنائي الأكثر طعنا في الصياغة التقليدية، التي أحدثت ثورة تنظيرية في مجال الدراسات الأمنية، بإدخال متغيرات جديدة لفهم سلوكات الدول، حيث أعطت للعلاقات الدولية صبغة اجتماعية، وأقرت بأن الأمن هو بناء سياسي غير موضوعي. بحيث تدعو إلى إعادة النظر - ليس في وسائل التهديد ومصادرها فحسب – بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن، إذ أن الأمن من خلال هذا المنظور يجب ألا يقتصر على – أو يتحدد بـــ- حماية الدولة وتعزيز رفاهها، بل يفترض أن يهتم أيضا بحماية الفرد والمجموعة وتعزيز رفاهيتم.

إن الاقترابات الحديثة في دراسات الأمن والسلم الدوليين، والتي تركز على الفرد كوحدة تحليل تدخل في اعتبارها ما وراء الدولة، وترى بأن أمن وسلم أي دولة يعتمد على أمن وسلامة الدول الأخرى؛ فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدو إلا أن يكون جزءًا من أجزاء البناء الأمني المتكامل. بمعنى أن أي نظام عالمي آمن ومستقر يبنى أمنيًا من أسفل (الأفراد) إلى أعلى (العالم). ومن ثم، فان أمن الدولة مجرد مساحة وسيطة.

في نهاية هذا الفصل والذي تناول من خلال مبحثين مفهوم كلا من الإستراتيجية والأمن والمقاربات النظرية للأمن، يمكننا الوقوف على أهم النقاط المتعلقة بالمفاهيم السابقة من خلال:

أ- شمولية مفهوم الإستراتيجية والأمن، حيث اقتصرت الإستراتيجية في بدايتها على البعد العسكري، ثم تأثرت بتداخل العلوم وتطورها حتى أصبحت في كل المجالات والأصعدة، لم تترك مجالا من مجالات الحياة إلا ولجته، وهذا ما نلمسه بوضوح في إسهامات الجنرال **أندريه بوفر** حيث أصبح يمكن الحديث عن الإستراتيجية العسكرية، والاقتصادية، والبيئية والصناعية، وغيرها من مختلف الميادين. أما بالنسبة للأمن فبدوره اقتصر على البعد العسكري في الطرح التقليدي الدولتي منذ معاهدة **واستفاليا** وطوال ثلاث قرون تقريبا، إلا أن التحديات الجديدة التي طرحتها العولمة والتحولات الدولية، جعلت من مراجعة مضامين الأمن أمرا حتميا، وهو ما اضطلعت به المنظورات الحديثة للأمن سواء تنقيحية كانت أو تتضمن مراجعة شاملة للأمن، وبالمحصلة اتسع مضمون الأمن ليشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية والصحية والمعلوماتية، إضافة للعسكرية.

ب- يتسم كلا المفهومين بمطاطية كبيرة، تتجلى من خلال اتساع مجاليهما وضيقهما باستمرار استجابة لمختلف التحديات والتغيرات التي تحدث على النظام الدولي، في مختلف المستويات؛ البنيوية أو الوظيفية.

ج- كلا المفهومين لا يتسم بالحياد المطلق، فهما خاضعين للمفكرين وقناعاتهم الفكرية وتوجهاتهم الإيديولوجية، وظروف بلدانهم، وهو ما تبرزه مقولة "الفكرة بنت بيئتها".

على ما ضوء ما تقدم يمكن القول بأن مفهوم الإستراتيجية والأمن، مفهومين شاملين ومرنين وخاضعين للخلفيات الفكرية لواضعي تصورات وتعاريف لهما، لذا فإن محاولة تركيبهما معا، لا تخلو من الصعوبة والتعقيد، وفي سعينا لإيجاد تعريف جامع مانع لمفهوم **الإستراتيجية الأمنية** وهو موضوع دراستنا، سنحاول بناءً على ما ورد في هذا الفصل، وضع تعريف إجرائي لهذا المفهوم المركب لنعتمده في هذه الدراسة.

كما أسلفنا الذكر في المبحث الأول فإن الإستراتيجية تشمل الدبلوماسية والسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية، وأكدنا في المبحث الثاني على شمولية الأمن للمجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، فإن الإستراتيجية الأمنية من شأنها أن تشمل كل ما سبق ذكره، على ضوء هذا التوصيف سنحاول تقديم تعريف لمفهوم الإستراتيجية الأمنية.

يقصد بالإستراتيجية الأمنية القومية حسب المقاربة الفرنسية التصدي للمخاطر أو التهديدات التي قد تؤثر في حياة الأمة. وتهدف لتحقيق ثلاثة أهداف: [1]

الأول: الدفاع عن السكان والأرض، لأنه واجب ومسؤولية قيادة الدولة.

الثاني: واجب فرنسا بالمساهمة في ضمان الأمن الأوروبي، وعلى المستوى الدولي كما التحالفات والمعاهدات الدولية.

الثالث: الغرض من ذلك هو الدفاع عن قيم الميثاق الجمهوري الذي يربط جميع أفراد الدولة: مبادئ الديمقراطية، وخاصة الحريات الفردية والجماعية، واحترام كرامة الإنسان، التضامن والعدالة.

وتقتضي الإستراتيجية الأمنية من المنظور الفرنسي تكامل وفعالية السياسات العامة والسياسة الخارجية في المقام الأول والسياسة الاقتصادية، التي تساهم بشكل مباشر في الأمن الوطني.[2]

---

1 Défense et Sécurité Nationale : LE LIVRE BLANC. Préface de Nicolas Sarkozy. La documentation Française ODILE JACOB (juin 2008) sur le site: http://archives.livreblancdefenseetsecurite.gouv.fr/IMG/pdf/livre_blanc_tome1_partie1.pdf (21/03/2013)

2 Ibid.

أما إستراتيجية الأمن الأوروبي فتعرف بكونها ضمان أمن أوروبا في عالم أفضل، وتركز هذه الإستراتيجية على تحديد أفضل التهديدات، لتحديد الأهداف الإستراتيجية للاتحاد وتحديد الآثار المترتبة على السياسات بالنسبة لأوروبا. وقد اعتمد المجلس الأوروبي إستراتيجية الأمن الأوروبي في اجتماعه في ديسمبر 12 و13 عام 2003 في بروكسل. وهي تحدد التهديدات الرئيسية ضد أمن الاتحاد والأهداف الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي للتعامل مع هذه التهديدات.[1]

أما حسب المقاربة الأمريكية فالإستراتيجية الأمنية تعرف بأنها ضمان سلامة الوطن "الأمن الداخلي" من أيّ اعتداء خارجي، عن طريق توظيف القوة العسكرية "الجيش" كقوة مادية، تحمي سيادة الدولة، لكن بما ينعكس سيكولوجيا على الفرد والمجتمع، من ناحية الشعور بالأمن، لذلك فالأمن الاستراتيجي القومي حسب المنظور الأمريكي مختلف عن السياسة الدفاعية العسكرية المادية فقط، بل هو تخطيط استراتيجي ذو أبعاد سيكولوجية، "نشر الشعور بالأمان الداخلي".[2]

وعليه فأن التعريف الذي سوف نعتمده خلال هذه الدراسة هو المعنى الشامل للإستراتيجية الأمنية، **والذي يقوم على اتخاذ كل الإجراءات المادية وغير المادية التي من شأنها أن تواجه أي شكل من أشكال التهديد التي يمكن أن تطال البقاء المادي للمجتمع والأفراد أو يهدد رفاههم وقيمهم في كل المجالات.**

لذلك سيتم التعامل مع الإستراتيجية الأمنية كمفهوم محوري شامل، وليس كمفهوم جزئي إلى جانب الإستراتيجية السياسية والاقتصادية وغيرها، بل على اعتبار أن الإستراتيجية الأمنية تتضمن كل المجلات الأخرى سالفة الذكر.

ولإستكمال المفاهيم التي سنتعرض لها خلال بحثنا سنحاول التطرق للعقيدة العسكرية والعقيدة الأمنية فيما يلي:

وضع الناتو تعريفًا للعقيدة العسكرية وهو نفسه المستخدم لدى العديد من الدول الأعضاء دون تعديل حيث اعتبرها "مُجمل المبادئ الأساسية التي تتخذها القوات العسكرية لإنجاز مهامها، وهي قواعد مُلزمة وإن ظلت المواقف القتالية المختلفة الحكم الأساسي لاتباع أي من قواعد العقيدة العسكرية".[3]

---

1 Une Europe sûre dans un monde meilleur. Sur le site :
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIFR.pdf (10/09/2013)

2 David Grondin, "penser la stratégie Américaine de la sécurité du territoire national," p. 621. At : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001310.pdf (10/09/2013)

3 Une Europe sûre dans un monde meilleur, Op.Cit.

كما أتمت هيئة التدريس بجامعة القوات الجوية الأمريكية دراسة حول هذا الشأن عام 1948 لوضع وصف عملي لمصطلح العقيدة العسكرية، جاء فيه "العقيدة العسكرية هي مُجمل المفاهيم والمبادئ والسياسات والتكتيكات والتقنيات والتدريبات والأساليب المُستخدمة أو المتبعة لضمان كفاءة تنظيم وتدريب وتسليح وإعداد وتوظيف المؤسسة العسكرية لوحداتها التكتيكية والخدمية".[1]

تعريف آخر للعقيدة العسكرية جاء به المؤرخ العسكري **غاري شيفيلد** عضو قسم الدراسات العسكرية بكلية قيادة الخدمات المشتركة والأركان بجامعة كينغز كولدج لندن على لسان الجنرال ميجور فولر في وصفه للعقيدة العسكرية عام 1923 العقيدة العسكرية هي الفكرة الأساسية للجيش.[2]

وعلى الجانب السوفيتي، وَرَد تعريف العقيدة العسكرية في قاموس المصطلحات العسكرية الأساسي كما يلي "العقيدة العسكرية هي النظام الرسمي المعتمد من الدولة لمجمل الآراء العلمية حول طبيعة الحرب الحديثة واستخدام القوات المسلحة خلالها... وهي تتكون من شقّين أساسيين وهما؛ شق اجتماعي سياسي وآخر عسكري تقني".

أما العقيدة الأمنية فالمقصود بها مجموع الاعتقادات والآراء والمبادئ التي تشكل النظام الفكري لمسألة الأمن في الدولة، وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة، عادة ما تكون الأداة التي تقوم الدول –من خلالها– بتحديد التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، وعادة ما تستند هذه العقيدة على أطروحات نظرية يتبناها صناع القرار.[3]

وعليه فالعقيدة الأمنية هي الإطار الفكري المتكامل الذي تتعامل معه الدولة على المستوى الأمني، وهو الكفيل بتحديد التهديدات الأمنية ودررجتها، وسبل علاجها والتعاطي معها.

1 -Robert Frank, Ideas, Concepts, Doctrine: Basic Thinking in the United States Air Force, 1907-1960, Air University Press,1989, p36.

2 -Gary Sheffield, 'Doctrine & Command in the British Army, A Historical Overview,' Army Doctrine Publication Land Operations, DGD&D, British Army, May 2005, p.165 .

3 عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 41.

الفصل الثاني:

نشأة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وتطورها.

المبحث الأول: نشأة الإستراتجية الأمنية الأمريكية 1776-1945.

المبحث الثاني: تطور الإستراتجية الأمنية الأمريكية 1945-2014.

إن أصول نشأة أمة معينة من الأمور الجوهرية في فهم سلوكها وتوجهاتها، لذلك سنحاول التعريج على نشأة الولايات المتحدة وتطورها، فمنذ استقلالها عن بريطانيا العظمى 1776، وهي تحاول العمل على تحقيق مبادئ المساواة والحرية، بعيدا عما كانت تعيشه أوربا آنذاك من هيمنة مطلقة للملوك على مقاليد الحكم، فقد كانت الولايات المتحدة (العالم الجديد) بمثابة أرض الأحلام أو أرض الميعاد للمضطهدين من أوربا، حالمين بإقامة دولة تكفل الحقوق والمساواة للجميع.

ومع بداية هجرة الأوربيين وخاصة البريطانيين نحو العالم الجديد – في رحلات الموت الطويلة والشاقة عبر البحر – جعلوا قصة النبي موسى عليه السلام مصدر إلهام لهم،[1]* فتشبهوا بقوم سيدنا موسى حين أنجاهم الله من فرعون بمعجزة شق البحر لهم، واعتبر الرحالة الأوائل أنهم هاربون من سيطرة الملك في بريطانيا، وقوانينه الجائرة نحو أرض الميعاد.

وتعهدوا بأنهم إن وصلوا لأرض الأحلام سيقيمون دولة مثالية يتعايش الجميع فيها جنبا إلى جنب بالمساواة، وتسمى هذه الحالة بالصفحة البيضاء والطهارة الأصلية، وأطلق على هؤلاء الرحالة اسم الحجيج (the pilgrims) وهنا نلمس بوضوح التقارب البروتستني مع اليهودية، والذي يرجع لأفكار مفكر الإصلاح مارتن لوثر الذي نشر كتابا عنوانه "**المسيح ولد يهوديا**" في 1533.

بناءً على ما تقدم سنحاول في هذا الفصل من الدراسة التعرض بالتحليل للإستراتيجية الأمنية الأمريكية، وذلك من خلال ثلاث مباحث؛ يتناول الأول نشأة الولايات المتحدة وتبلور استراتيجيتها، أما الثاني فيخصص لتطور الاستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة، أما الثالث فيتطرق لأهم المحطات في تطور الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

---

[1]* إن المهاجرين البروتستانت كانوا متأثرين باليهودية لاهوتيا وتاريخيا وكتابيا وسياسيا، لذلك اعتبروا أنهم مماثلين للعبرانيين المنفيين المذكورين في التوراة، فأصبحت أمريكا لديهم كنعان الجديدة، وجيمس الأول بمثابة فرعون، وانجلترا بمثابة أرض مصر، للمزيد من التفاصيل أنظر مصطفى صايج، السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص **26–40**.

المبحث الأول: نشأة الولايات المتحدة الأمريكية وتبلور استراتيجيتها.

وينقسم هذا المبحث لمطلبين يتناول الأول نشأة الولايات المتحدة وتوسعها، ويتطرق الثاني لتبلور الاستراتيجية الأمريكية.

المطلب الأول: نشأة الولايات المتحدة الأمريكية وتوسعها.

ويتضمن فرعين يتعلق الأول بنشأة الولايات المتحدة، ويتعلق الثاني بتوسعها.

الفرع الأول: نشأة الولايات المتحدة الأمريكية.

في نهاية القرن السادس عشر استقرت جماعات انجليزية على شاطئ أمريكا الشمالية،في حين استقرت جماعات اسبانية في أمريكا الوسطى والجنوبية مع **فلوريدا**، وأقامت جماعات فرنسية فيما يعرف الآن بكندا. وقدم بعض التجار المغامرين الذين أقاموا في فرجينيا عام 1607 وزرعوا التبغ والذرة، ثم جاءت مجموعة من الحجاج الانجليز المتشددين الهاربين من الاضطهاد الديني في أوربا، ونزلوا مع عائلاتهم في **سوتامبتون** 1620، وأسسوا ما سموها انجلترا الجديدة، والتي سرعان ما جرى استيعابها من طرف مستعمرة **ماساشوستيس** وهذه بوادر الاعتمار الأمريكي القائم على الدلالة الثلاثية؛ المغامرة الاقتصادية التشدد البروتستنتي، الديمقراطية القائمة على المساواة.[1]

مع نهاية القرن الثامن عشر أصبح عدد المستعمرات ثلاث عشرة، وملأت الشاطئ الشمالي لأمريكا من فلوريدا الإسبانية إلى كندا الفرنسية، وبلغ عدد سكانها2.5 مليون، أي عشر أضعاف ما كان عليه سنة 1700، وهو ما يعادل ثلث سكان واقتصاد المملكة المتحدة. وقد تزايد قلق هذه المستعمرات من النظام الضريبي والرسوم الجمركية المفروضة من العاصمة البريطانية، وبوجود اللغة الإنجليزية المشتركة والبروتستنتية، ظهر نوع من الوعي المشترك من خلال إنشاء مؤسسات تمثيلية. وجاء إعلان الاستقلال في 4 جويلية 1776 تثمينا لكل تلك الجهود، وتجسيدا لفلسفة العقد الاجتماعي واللبرالية السياسية، واتخذت المستعمرات دستورا مشتركا، جعل الولايات المتحدة جمهورية على نهج اتحادي (ميثاق فيلادلفيا 1787) وأصبح **جورج واشنطن** أول رئيس لها.[2]

يتميز المجتمع الأمريكي بالتنوع بين مكوناته، بين الأوربيين والأسيويين والزنوج الذين عانوا من التمييز لفترات طويلة، استطاع المجتمع الأمريكي خلالها أن يصهر مكوناته ضمن العقلية الأمريكية وفي هذا الصدد تقول **كوندليزا رايس** وزيرة الخارجية ومستشارة الأمن القومي في عهد بوش الإبن " لا تستطيع المكونات متعددة الأعراق للمجتمع الأمريكي أن تعمل دون قيمة هامة أخرى، الاعتقاد

---

[1] **ماكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، (ترجمة حسين حيدر)، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2006، ص 10.**

[2] **المرجع نفسه، ص 11.**

بقابلية التحرك نحو الأعلى المستندة على التعليم والتثقيف... سيضيع هذا الجزء من الحلم إلا إذا توفر التعليم للجميع".[1]

الفرع الثاني: توسع الولايات المتحدة.

بعد نشوء الولايات المتحدة الأمريكية أخذت في التوسع في كل الاتجاهات عبر مراحل، يمكن إيجاز أهم محطاتها فيما يلي:

في عام 1803 باع **نابليون** منطقة **لويزيانا*** الفرنسية للجمهورية الأمريكية الفتية، كما احتل **أندريو جاكسون**-الذي أصبح رئيسا للولايات المتحدة-**فلوريدا** الاسبانية في 1818، وتم لاحقا شراؤها من إسبانيا عام 1819، كما تم التوسع غربا على حساب الهنود الذين قضى منهم ما بين 10 و12 مليون بفعل الأمراض والعمل في المزارع وشرب الكحول والحروب، وتم احتلال تكساس في 1845، وضم كاليفورنيا بعد حرب المكسيك (1846-1848)، وتم في عام 1876 شراء ألاسكا من روسيا.[2]

هذا التوسع الجغرافي تبعه زيادة معتبرة في عدد السكان بفضل نسبة المواليد العالية، فضلا عن ارتفاع أعداد المهاجرين من أوربا، حيث وصل العدد إلى 5 ملايين بين عامي 1815 و1860 ثم 27 مليونا بين 1865 و1914، وفي عام 1896 أصبحت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الأولى عالميا، وبلغ عدد سكانها في عام 1913 أكثر من 95 مليونا، وزاد الإنتاج الصناعي الأمريكي عن إنتاج كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا مجتمعين، وفي 1902 استقرت الجيوش الأمريكية في **غوانتانامو**، وبعد تشجيع الولايات المتحدة للتمرد في بنما أنجزت قناة بنما1914، حيث حصل الجيش الأمريكي على حق الوقوف الدائم على شواطئ قناة بنما، وأصبحت جزيرة بورتوريكو عام 1953 دولة حرة وشريكة للولايات المتحدة، ويتمتع مواطنوها بالجنسية الأمريكية، وفي عام 1959 ضمت الولايات المتحدة هاواي وألاسكا.[3]

من المؤكد أن هذا التوسع الجغرافي والقوة الاقتصادية تحتاج لاندماج سياسي وبروز دبلوماسي على الصعيد العالمي، من هنا بدأ النقاش في الولايات المتحدة حول طبيعة وحدود الدور الأمريكي المرتقب على الصعيد العالمي، النقاش الذي دار بين التيار الإنعزالي في مقابل النزعة التدخلية، وهو ما سنأتي لبيان تفصيله لاحقا في هذه الدراسة.

---

1 أنطونيا فيليكس، قصة نجاح كونداليزا رايس، (ترجمة سعيد الحسنية)، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2007، ص29.

*** سميت بهذا الإسم نسبة للملك الفرنسي لويس الرابع عشر.**

2 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص ص 12-16.

3 المرجع نفسه، ص ص18- 21.

المطلب الثاني: نشأة وتبلور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية 1776-1945.

لقد مرت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعدة تحولات ساهمت في بلورتها وتشكلها، وهو ما يتناوله هذا الجزء من الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أهم المحطات التي ساهمت في تطورها، من أجل ذلك سنقسم مجال دراسة هذه الإستراتيجية -والذي يمتد تاريخيا من استقلال الولايات المتحدة إلى الحرب العالمية الثانية-لمرحلتين؛ تمتد الأولى من إعلان الإستقلال إلى غاية الحرب العالمية الأولى(1776- 1914)، وتشمل المرحلة الثانية ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية.

قبل الحديث عن المرحلة الأولى في تبلور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، لا بد من الإشارة إلى أننا سوف نتبنى مفهوم الإستراتيجية الأمنية في شكلها الموسع، والذي يضم السياسة الخارجية والدبلوماسية والتفاعلات الدولية في كل القطاعات؛ السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، استنادا للمنظور الحديث لكل من مفهومي الإستراتيجية والأمن، كما بينا ذلك في الفصل الأول. وعليه سوف نبدأ من محاولة الإجابة على الأسئلة التالية، كيف بدأت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في مراحلها الأولى؟ وكيف تطورت؟ وما هي أهم المحطات التاريخية في تشكلها؟
إجمالا يمكن رصد أهم مراحل تبلور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة بروز القوة الأمريكية 1776-1914.

بعد الثورة الفرنسية كانت الدولة الأمريكية أمام خيارين للتعامل مع الواقع الدولي، حيث فضلت الدولة الأمريكية الفتية في بداياتها الانكفاء على نفسها، في عالم يسوده تعدد الأقطاب المهيمنة على اللعبة الدولية من جهة، والحفاظ على مصالحها في أمريكا اللاتينية من جهة أخرى، في هذا السياق كان أمين سر الدولة المكلف بالشؤون الخارجية **جيفرسون** متعاطفا مع فرنسا التي عمل فيها سفيرا، في حين كانت ميول وزير الخزانة **هاملتون** نحو انجلترا، راغبا في إلغاء التحالف مع فرنسا، إلا أن الرئيس **جورج واشنطن** اختار الحياد الذي نادى به في 1793. وهو المبدأ الذي برز في رسالته التوديعية لعام 1796 حين قال "**إن قاعدة السلوك الكبرى حيال الأمم الخارجية هي في توسيع علاقاتنا التجارية، وأن يكون لنا معها أقل قدر ممكن من العلاقات السياسية ... لأوربا جملة مصالح من الدرجة الأولى لكنها لا تخصنا أو لا علاقة لنا بها إلا من بعيد**".[1]

إلا أن هذه الرؤية الانعزالية كانت على المحك إذا ما تعلق الأمر بأمريكا اللاتينية، حيث تبرز جدلية الانعزالية والمصالح، ما يطرح النقاش مجددا حول حقيقة الدور الأمريكي، نظرا للمقدرات

1 ماكسيم لوفابفر، المرجع السابق، ص 14.

الضخمة للأمة الأمريكية، وكونها أيضا دولة فتية ومصالحها وقوتها في تزايد مستمر عبر العالم، وأهم مبادرة متعلقة بأمريكا اللاتينية،تصريح الرئيس الأمريكي **جيمس مونرو** أمام الكونغرس في 2 ديسمبر 1823، بقوله" **لن نستطيع اعتبار كل تدخل من أية قوة أوربية تستهدف اضطهاد المستعمرات الاسبانية أو القيام بأي عمل يسيء لمصيرها، إلا مظهرا لاستعداد غير ودي حيال الولايات المتحدة**"،[1] وهو ما يعرف **بعقيدة أو مبدأ مونرو**، والذي يختصر بالعبارة التالية "أمريكا للأمريكيين".وطرحت مشكلة التوافق بين حكمة الآباء والواجب الأخلاقي*وقال **مونرو** أيضا "**ليس لنا شأن، أو لسياستنا، في الحروب الدائرة بين القوى الأوربية لبواعث تخصهم وحدهم**".[2]

إلا أن هذا المبدأ –رغم كونه الأساس للسياسة الخارجية الأمريكية حتى الحرب العالمية الأولى– لم يمنع الأوربيين من الوجود الاقتصادي من خلال التجارة والاستثمار في دول أمريكا اللاتينية، وتم استعمال هذا المبدأ عام 1867، حين أرغمت الولايات المتحدة فرنسا على التخلي عن التدخل في المكسيك في سياق حرب الانفصال.[3]

وعلى خلاف ظاهر مبدأ **مونرو** فإن جوهره استعماري توسعي، يهدف من خلال ترتيب وعزل النصف الغربي لتسخير إمكاناته لخدمة القوة الأمريكية البازغة، ما يساعد على خطوات أكبر حين تكون الفرص سانحة للهيمنة على هذا الجزء من المعمورة. إن الولايات المتحدة باعتناقها هذا المبدأ اكتفت برسم قوس نفوذ (يضم أمريكا اللاتينية) تماشيا مع قدرتها في مواجهة أي عدوان أوربي يأتي من بعيد.[4]

وبالنظر للداخل الأمريكي كان الشمال خاضعا للطبقة البرجوازية الصناعية، والتي ركزت على الصناعة الغذائية وصناعة الأقمشة والتعدين، في حين كان الجنوب خاضعا للطبقة الارستقراطية التي تهيمن على المزارع الكبيرة للقطن والتبغ والسكر والذرة، اعتمادا على اليد العاملة للعبيد الذين جُلبوا

---

1 يوسف أحمد السباتين، الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الأمة الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2004، ص 21.

* قبل عامين من ظهور مبدأ مونرو، حاول وزير خارجيته كوينسي آدامز إيجاد صيغة توفيقية بين مواعظ الآباء المؤسسين والواجب الأخلاقي للدول الكبرى، خلال نضال اليونان لاستقلاله عن تركيا، ما عرف لاحقا بموعظة آدامز، التي توفق بين الانحياز الأخلاقي والعاطفي للقضايا النبيلة دون التدخل فيها ومساندتها.

2 هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، (ترجمة مالك فاضل البديري)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1995، ص 33.

3 شادي فقيه، من يحكم أمريكا –اللوبيات الحاكمة وآليات صنع القرار، دار القلم، لبنان، د ت ن، ص 15.

4 إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان 2005، ص 15.

من أفريقيا، ولكن ما لبثت أن وقعت الحرب الأمريكية الداخلية بين البرجوازيين والأرستقراطيين فيما يسمى بالحرب بين الشمال الصناعي والجنوب الزراعي في 1861، وكان النصر فيها حليف البرجوازيين الشماليين.[1] ما رسخ النزعة التوسعية لتلك الطبقة خاصة نحو الغرب كما بينا ذلك سابقا.

حيث دعت الولايات الشمالية للإتحاد أما الجنوبية فضلت الانفصال، وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي مليون ونصف المليون أمريكي شاركوا فعليا في هذه الحرب،* إلا أن معظمهم سُرحوا بعد نهاية الحرب الأهلية في 1865. وخلال أربع سنوات سقط أكثر من نصف مليون قتيل.

بعد التعرض لأهم محطات تشكيل الإستراتيجية الأمريكية في المرحلة الأولى يمكن استخلاص نقطتين:

الأولى تتعلق بمبدأ الحياد السياسي الذي اختاره أول رئيس أمريكي جورج واشنطن، مع التركيز على توسيع العلاقات التجارية.

الثانية تتعلق بحرص أمريكا على عدم تدخل الدول الأوربية في أمريكا اللاتينية، مقابل عدم تدخل أمريكا في أوربا، أو ما يعرف بمبدأ مونرو.

لقد اجتمعت مجموعة من العوامل التي ساهمت في بروز القوة الأمريكية تدريجيا، بدءً بمستعمرات صغيرة ثم الحرب الأهلية والوحدة، وعملية التوسع وأخيرا صعود القوة الأمريكية، لا شك أن أهم هذه العوامل هي:

أولا: تمتعت الولايات المتحدة بموقع منيع بفضل المحيطات وبعيد عن الحروب الدامية في القارة الأوربية ما وفر لها الاستقرار وتحقيق النمو بعيدا عن الأضواء، إضافة لمساحتها الكبيرة التي تصل إلى 10 ملايين كلم^2 من الأراضي العذراء المليئة بالثروات الطبيعية.

ثانيا: ساهمت الأوضاع المتدهورة في أوربا في هجرة صفوة المجتمعات الأوربية وعقولها من جحيم الطغيان وتسلط الملوك، حيث شكل العالم الجديد (أمريكا) أرض الأحلام للمضطهدين.

---

1 أليهاندرو كاسترو أسبين، إمبراطورية الإرهاب: السياسة الأمريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب، (ترجمة وفيقة إبراهيم)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2012، ص 35.

***تم تزويد الجنود الأمريكيين بالأسلحة المتطورة كالبنادق والمدفعية، وطُور الأسطول البحري وزود لأول مرة بالطوربيدات (الصواريخ البحرية) والألغام البحرية، وبانتهاء الحرب الأهلية كان للولايات المتحدة أقوى جيش في العالم. للمزيد من التفاصيل أنظر إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة، مرجع سابق، ص 17 –52.**

ثالثا: إن القادمين من جحيم الحروب الأوربية عرفوا جيدا معنى الوطن المستقر الآمن، فلم يدخروا جهدا في خدمة الوطن الجديد، فصاغوا أفضل الدساتير وشيدوا أفضل المؤسسات.

على الرغم من أن النظام السياسي الأمريكي الجديد وديمقراطيتها المبتكرة تدفعانها لحمل رسالة تبشيرية للعالم الخارجي، إلا أن منظريها وساستها فضلوا التعهد بالتجربة الداخلية، لذلك قامت السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك- إن وجدت كما سنبين ذلك لاحقا -على الانعزال التام عن مشاكل العالم القديم والاكتفاء بترتيب العالم الجديد (غرب المحيط)، فكانت العقيدة الأمريكية تقوم على شقين؛ عدم التورط في صراعات القوة الأوربية، ومنع أوربا من التدخل في شؤون أمريكا.[1]

وقبل اختتام الحديث عن الفترة الأولى من تشكل القوة الأمريكية، لا بد من الإشارة لوضع الولايات المتحدة على الصعيد العسكري والدبلوماسي والاقتصادي للوقوف على حجم الوثبات الكبيرة في التاريخ الأمريكي.

على الصعيد العسكري: لم يزد قوام الجيش الأمريكي عن 25 ألف جندي فقط، أما البحرية الأمريكية فكانت أصغر من بحرية إيطاليا، وحتى عام 1880 كانت أضعف من البحرية التشيلية والبرازيلية والأرجنتينية، وحتى عام 1890 كان الجيش الأمريكي يعد في المرتبة الرابعة عشر عالميا وفي عام 1914 كان الجيش الروسي يعادل عشر أضعاف الجيش الأمريكي. بينما بلغ عدد السكان في أمريكا عام 1860 حوالي 31 مليونا، في حين بلغ سكان روسيا 86 مليونا في نفس السنة.[2]

على الصعيد الدبلوماسي: تميزت هذه الفترة بضعف الدبلوماسية الأمريكية وغيابها شبه الكلي عن الساحة الدولية، لدرجة أن الصحافة الأمريكية نفسها نادت بوجوب إلغاء وزارة الخارجية من الحكومة —من باب التندر- لعدم وجود دور لها، ولا أدل على ذلك ما حدث عام 1880 حين أرادت تركيا تقليص بعثاتها الدبلوماسية، فأغلقت سفارتها في كل من أمريكا والسويد وبلجيكا وهولندا كما أن دبلوماسي ألماني يعمل في مدريد فضل قطع راتبه على نقله لواشنطن.[3]

على الصعيد الاقتصادي: على عكس ما حصل على الصعيدين العسكري والدبلوماسي ساهمت عزلة الولايات المتحدة في تحقيقها لقفزة نوعية في المجال الاقتصادي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ويتجلى ذلك في التحول كقوة صناعية عالمية منذ عام 1855، حيث بلغ

---

1 إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، مرجع سابق، ص 14.

2 هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 41.

3 إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا، 1995، ص 170.

استهلاكها من الطاقة أكثر من ألمانيا وفرنسا والنمسا وروسيا واليابان وإيطاليا معا، وارتفع إنتاجها من الفحم خلال جيل واحد بنسبة 800%، وازدادت خطوط السكك الحديدية بحوالي 570%، وتضاعف إنتاج القمح ثلاث مرات مع استمرار الهجرة نحو المجتمع الأمريكي باضطراد عظيم، وأنتجت الولايات المتحدة قبل اندلاع الحرب الأهلية 830 ألف طن من الحديد مقابل 350 ألف طن لروسيا، وبلغ استهلاك الطاقة في أمريكا خمسة عشر ضعف الاستهلاك الروسي، وبلغ طول سككها الحديدية ثلاثين ضعفا من السكك الروسية، وسيطرت الولايات المتحدة على ثلث احتياطي الذهب العالمي، وتضاعفت صادراتها بين عامي 1860 و1914 سبع مرات.[1] ما خلق نوعا من التذمر لدى الأوروبيين الذين غزتهم المنتجات والآلات الأمريكية الرخيصة، لدرجة بروز دعوات للترابط الأوربي لمجابهة التغول الأمريكي.

وفي عام 1904 رسّمت الولايات المتحدة حق تدخلها في أمريكا اللاتينية من خلال تسليم الرئيس **روزفلت** بعقيدة مونرو، حيث قال "**في نصف الكرة الغربي يمكن لانتساب الولايات المتحدة لعقيدة مونرو أن يرغمها ولو بتحفظ، على ممارسة سلطة شرطة دولية في حالات صارخة من عسر الأداء الوظيفي المزمن أو العجز**" وعملا بهذه المقولة كانت الولايات المتحدة تفض الخلافات المالية لفترويلا مع القوى الأوربية، وتتولى الرقابة على مالية الدومينيك وجمارکها.[2]

وفي الأخير يمكن القول بأن الولايات المتحدة ومنذ استقلالها 1776، ظهرت كأمة مستقلة تسعى لبناء دولة حديثة يحكمها أول دستور عصري مكتوب، يجسد حكمة الآباء المؤسسين المستلهم من الفكر الديمقراطي المتسامح، والمتمثل أساسا في فكر العقد الاجتماعي (**جون جاك روسو وجون لوك**)، وخلال قرن من الزمان لم تسع للتدخل في الشؤون الدولية، بل انكفأت عن نفسها،حيث ركزت على فكرتي الإنعزالية والدفاع عن المصالح في أمريكا.

بعد التطرق للمرحلة الأولى لنشوء الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، سنعرج على المرحلة الثانية والتي تتميز بأحداث خاصة أثرت على التوجه الانعزالي الأمريكي بشكل كبير.

---

1 إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، مرجع سابق، ص 17.

2 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 21.

الفرع الثاني: مرحلة تردد القوة الأمريكية 1914– 1945.

نتكلم في هذه الجزئية عن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها خلال الحرب العالمية الأولى، ثم عودتها لتلك العزلة بعدها، ومن ثم خروجها من عزلتها مجددا خلال الحرب العالمية الثانية وهو ما يعبر عن نوع من التردد وعدم اليقين في توجهات الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في هذه الفترة.

لقد عرفت الولايات المتحدة انعزالية شبه تامة في القرن الأول لها، إلا أن الفترة الممتدة من 1901 و1919 شكلت المرحلة الانتقالية من الانعزالية إلى التدخل في الشؤون الدولية، وكان ذلك خلال الحرب العالمية الأولى. وتميزت هذه الفترة الانتقالية بحوار بين دعاة العزلة ودعاة المشاركة الدولية، وتزامنا مع هذا الحوار، بدأت الدبلوماسية الأمريكية تسجل حضورا محتشما على الساحة الدولية. وقد دار الحوار أساسا بين الرئيس **تيودور روزفلت** مؤسس مذهب المشاركة الدولية وبين **وودر ولسون** ذو المذهب المثالي القريب من عقيدة مونرو. ويعتبر جوهر الخلاف بين الرأيين هو النظرة المبدئية لحالة الحرب والسلام على الصعيد الدولي، اعتبارا للحالة الغالبة؛ هل هي الحرب أو السلام.

وفي هذا الصدد نجد مذهب **روزفلت** الواقعي القائم على اعتبار الحرب المحرك الأساسي للعلاقات الدولية، ومعارضة الاعتقاد بأن السلام حالة طبيعية بين الأمم، ما يعني ضرورة التمسك بالقوة، والدعوة صراحة لدور نشيط في السياسة الدولية. لذلك أنكر **روزفلت** دور القانون الدولي واحتقر سياسة نزع السلاح، واعتبر معاهدات السلام مجرد وهم إذا لم تصاحبها القوة،[1] لذلك يعد **روزفلت** –الذي أُنتخب كرئيس للولايات المتحدة عام 1901– المؤسس الفعلي لمذهب المشاركة الدولية، وكان احد أبطال الحرب ضد إسبانيا، فآمن بالقوة كعقيدة وحيدة للتأثير على الصعيد الدولي. وانتقد سياسة العزلة عندما تتبعها أمة مقتدرة، وبذلك يمثل روزفلت أول رئيس أمريكي يعلن صراحة امتعاضه من عقيدة مونرو وموعظة الآباء المؤسسين بالابتعاد عن نزاعات الأوربيين.[2] وللإشارة فإن روزفلت نفسه كان راضيا عن عقيدة مونرو في ظروف القرن التاسع عشر، لكنها بدت في القرن العشرين سياسة عقيمة لم تعد مجدية.

ويعتبر مبدأ الباب المفتوح مع الصين 1901 –خوفا من فقدان أحد الأسواق العالمية المهمة بعد تقاسمها بين الدول الأوربية– أحد أوجه رغبة روزفلت في المشاركة في اللعبة الدولية، وقد كانت تعتري

---

1 هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 47.

2 إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، مرجع سابق، ص 29.

روزفلت رغبة جامحة في ممارسة دور حارس الميزان العالمي الذي كانت تضطلع به بريطانيا، ويتجلى ذلك من خلال تدخله في الحرب اليابانية- الروسية بدعوة الطرفين لبيته في نيويورك، وتوصلوا لمعاهدة **بورتسموث** القائمة على توازن قوى أسيوي تعادل فيه اليابان بدعم بريطاني روسيا الإمبريالية وتتولى الولايات المتحدة الحفاظ على هذا التوازن،[1] وفي الحقيقة كان هدف هذه الوساطة هو الحيلولة دون بروز اليابان كقوة كبرى في حال كسبها الحرب، كما أن هذه الحرب من شانها أن تضعف روسيا.

مما سبق ذكره يتضح جليا أن الرئيس روزفلت، قد خطى أولى الخطوات العملية لفتح أبواب المشاركة الدولية، من خلال المساهمة في المؤتمرات الدولية وتفعيل الدبلوماسية الأمريكية، وهو ما ساهم في التشكيك في التوجهات الانعزالية وهيأ الرأي العام الأمريكي لتقبل مبدأ المشاركة في الشؤون العالمية.

في مقابل النظرة الواقعية **لروزفلت** نجد المذهب المثالي للرئيس **وودر ويلسون** القائم على اعتبار السلام هو القاعدة أما الحرب فهي الاستثناء، ويمكن تكريس السلام بواسطة التنظيم الدولي والاتفاقيات والمعاهدات القائمة على مبدأ التراضي الدولي، فالقانون الدولي كفيل بإحلال السلام، وليس توازن القوى، ويعتقد **ويلسون** بأن المصلحة الوطنية ليست دائما عملا مجيدا، بل غالبا ما تكون مصالح أنانية ضيقة مقارنة بالمصالح الإنسانية العليا، وعليه فإن **ويلسون** يرى بأن السياسة الأمريكية وأي سياسة أخرى يجب أن تستند لمعايير أخلاقية أسمى من التفاعلات اليومية، وحددها في:[2]

1- أن رسالة أمريكا الخاصة يجب أن تسمو على الدبلوماسية اليومية، ويجب أنتكون أمريكا منارة الحرية.

2-إن السياسة الخارجية للدولة الديمقراطية يجب أن تكون عظيمة الأخلاق.

3-إن أحداث التغيير بالقوة أمر غير مقبول، فكل التحولات يجب أن تستند للقانون.

إن هذه المبادئ تؤكد على المذهب المثالي **لويلسون** الذي قال " **إننا نود أن نحيا حياتنا وعلينا أن ندع الآخرين يعيشون حياتهم، ونحن في جوهرنا أصدقاء لكل الأمم، لأننا لا نهدد أحدا ولا نشتهي ممتلكات أحد غيرنا، ولا نرغب في الإطاحة بأية أمة**".[3]

---

1 هنري كيسينجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، (ترجمة عمر الأيوبي)، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، لبنان، 2002، ص246.

2 المرجع نفسه، ص 248.

3 إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، مرجع سابق، ص 35.

بعد عامين من انتخاب **ويلسون** اندلعت الحرب العالمية الأولى، ولكنه لم يتوقف عن الدعوة لجعل العالم أكثر أمنا وديمقراطية، وابتعد عن الحرب لأن أسبابها لا تمس الولايات المتحدة، وكان يدعو لسلام لا انتصار فيه، وترسيخ توازن قوى جديد لضمان الأمن والاستقرار لكل الأطراف، وكان هذا المبدأ شعار **ويلسون** في حملته الانتخابية لولايته الثانية خلال 1916، داعيا للابتعاد عن الحرب، إلا أن المصالح الاقتصادية والميول الإيديولوجية كانت تدفع باتجاه معسكر الديمقراطية. ولكن بالمقابل كان قسما هاما من الأمريكيين من أصل ألماني.

في السنوات الأولى للحرب قدمت الولايات المتحدة للحلفاء الدعم الاقتصادي والأخلاقي فقد زادت صادراتها لفرنسا وبريطانيا، وأصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لاحتياجات الحرب وغدت المصارف الأمريكية الممول الرئيسي للاقتراض، لأن احتياطات بريطانيا من الذهب ورؤوس الأموال نفذت في غضون عام 1915، التي لجأت للمصارف الأمريكية لتمويل مشترياتها من السوق الأمريكية، وتحولت فرنسا لسوق مفتوح للمنتجات الأمريكية، ما ساهم في ازدهار الاقتصاد الأمريكي.[1]

إن عدم دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى خلال السنوات الثلاث الأولى منها رغم الحملة القوية التي قادها **روزفلت** ضد **ويلسون** متهما إياه بالعجز وقصر النظر، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود استعداد عسكري طيلة هذه السنوات لمواجهة احتمال التدخل، وكان **ويلسون** يعرض وساطته في كل مرة على الأطراف المتحاربة، إلا أنه يفشل فتحول للرقابة وانتظار اللحظة الحاسمة للتدخل وجني ثمار الحرب.

في مطلع 1917 وبعد فشل أخر محاولات **ويلسون** للوساطة أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة في طريقها للتدخل، حيث أجرى تصويتا داخل الكونغرس في أفريل من نفس العام، وتم إعلان الحرب على دول المحور للأسباب التالية:[2]

1- فشل وساطات الرئيس **ويلسون**؛ فألمانيا رفضتها لاعتقادها بقرب انتصارها، بسبب معاهدة السلام التي وقعها الثوار الشيوعيون مع ألمانيا، وانطوت على وجوه استسلامية،* وكذلك هزمت ألمانيا الجيش الإيطالي عام 1917 في معركة **كابوريتو**، وفي نفس العام امتلكت البحرية

---

1 إبراهيم أبو خزام، المرجع السابق، ص 36.

2 المرجع نفسه، ص ص 37-38.

*** قضت هذه المعاهدة باحتلال بعض مناطق شرق روسيا، وإنشاء حكومة موالية لألمانيا في أوكرانيا، كما أن الجيش الروسي أصيب بالضعف ولم يعد قوة محاربة فعلية.**

الألمانية سلاح الغواصات وسيطرت على الطرق البحرية، كل هذا عزز ثقة الألمان بانتصارهم، فلم تعد دعاوى السلام الأمريكية ذات جدوى. من جهتها رفضت كل من فرنسا وبريطانيا هذه الدعاوى، إلا بشرط انسحاب ألمانيا من الأراضي الروسية والفرنسية، ومنح الشعوب الأوربية الصغيرة حقوقها الوطنية.

2-طوال الحرب ظل الشعب الأمريكي متعاطفا مع بريطانيا نظرا للروابط العرقية والثقافية، ومتخوفا من النظام الألماني الصارم، واعتبر هزيمة بريطانيا ستكون ضربة للأمن الأمريكي، لأنها مسيطرة على المحيط الأطلسي.

3-امتلاك ألمانيا أكثر من مائتي غواصة، من شأنه فرض حصار على بريطانيا وإغراق أي سفينة في هذا المجال، وهو ما من شانه أن يضر الاقتصاد الأمريكي، بحرمانه شريانه الرئيسي وأسواقه الطبيعية.

4-خشية الولايات المتحدة من تحول ألمانيا لعملاق مسيطر على القارة الأوربية، بعد انتصاره في الحرب، ما يتعارض مع الطموحات الأمريكية للمشاركة في النفوذ، وانتصار الحلفاء من شأنه أن يعطي الولايات المتحدة دور القوة الأعظم في ظل إنهاك كل من بريطانيا وفرنسا.

5-في ظل تعاطف الشعب الأمريكي مع بريطانيا، وتزامنا مع انتخابات الكونغرس، خشي الرئيس **ويلسون** من خسارة الديمقراطيين للانتخابات في حال رفضه دخول الحرب.

إن دخول الولايات المتحدة الحرب، رجح كفة الحلفاء وقطع الطريق أمام الانتصار الألماني الوشيك، حيث بلغ عدد الجنود الأمريكيين مع نهاية الحرب قرابة مليوني رجل، وأنفقت الولايات المتحدة للمجهود الحربي خلال عام ونصف بقدر ما أنفقت فرنسا خلال أربع سنوات، وقدرت الخسائر في الأرواح خمسين ألف رجل أمريكي، مقابل مليون وأربع مائة ألف بالنسبة لفرنسا، وقدمت واشنطن القروض على نطاق واسع لتمويل الحرب، لأن الرئيس ويلسون يأمل أن يصبح الحلفاء بين يديه من الناحية المالية مع نهاية الحرب.[1]

وبعد حسم الحرب، ومع تمتع الدبلوماسية الأمريكية بموقع قوي، أصبح عقد الصلح أمرا محتوما بين الأطراف، وكانت الأنظار مشدوهة نحو واشنطن **وويلسون**، الذي شارك في مؤتمر السلام الذي عقد في باريس وفرساي بين جانفي وجويلية 1919، ولكن أطراف معاهدة فرساي لم يرضو بها.

1 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 25.

فألمانيا اعتبرتها مفروضة، أما فرنسا فلم تر أنها أعطيت الضمانات الكفيلة بردع أي محاولة ألمانية جديدة لغزوها، لذلك طلب رئيس الوزراء الفرنسي **كليمنصو** أن تنص المعاهدة على منع تحصين ضفة الراين بعد رفض كل من بريطانيا والولايات المتحدة طلبه بتواجد فرنسي فيها، وطلب أيضا إلغاء التجنيد الإجباري في ألمانيا، وتحديد جيشها بمائتي ألف رجل، وفرض تعويضات باهظة على الشعب الألماني. من جهتها بريطانيا طالبت بامتيازات كبيرة، لأنها تحملت العبء الأكبر في الحرب، فكان لها أن استولت على أكبر حصة من الأسطول الألماني، وانتدابها على العراق وفلسطين.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس **ولسون** قدم أربع عشرة نقطة لمؤتمر السلام عرفت بمبادئ ويلسون، والتي تحقق حرية التجارة ونزع السلاح وتطبيق حق الشعوب في تقرير المصير، واشترط عقد الصلح على أساس هذه المبادئ، تجنبا لعقد الحلفاء لصلح منفرد مع ألمانيا، ولأجل ذلك علقت واشنطن نظام المساعدة المالية للحلفاء بعد توقف العمليات الحربية، ما يعطي قوة أكبر لدبلوماسيتها. لذلك يمكن القول بأن رغبة **ويلسون** في صناعة سلام مثالي تبخرت أمام المصالح الوطنية لحلفائه، ولكنه كان يعلق أمالا كبيرة على مشروع عصبة الأمم التي صاغ ميثاقها بنفسه، والتي بدورها أُسست دون أن تكون بلاده عضوا فيها، لأن مجلس الشيوخ –الذي سيطر عليه الجمهوريون منذ 1918– لم يصوت لصالح انضمام الولايات المتحدة لعصبة الأمم في مارس 1920.[2]

لا شك أن الرئيس **ويلسون** كان مدركا بأن من مصلحة بلده تقتضي خوض الحرب في مرحلتها الأخيرة، وهو ما تعلمه من التاريخ البريطاني، من خلال الانحياز للطرف الأضعف، لجني ثمار الحرب ويتحول بعدها إلى اللاعب الرئيسي في العلاقات الدولية، وهو ما تحقق فعلا فقد برزت الولايات المتحدة بعد الحرب كقوة عظمى، طوت سياسة العزلة التي استمرت أكثر من قرن، وأنهت الجدل الفكري بين دعاة الانعزال والمشاركة التي دامت عقدين.

ولكن من المفارقة أن تتحقق أفكار روزفلت التدخلية في عهد ويلسون المؤيد لعقيدة مونرو ونصيحة الآباء المؤسسين. فقد تغلبت الأسباب العملية والمصلحة على الأطاريح الفكرية المجردة، ما ساهم في انهيار مثالية ويلسون الذي قال *" **إنه لمن المخيف أن تقود شعبا عظيما مسالما إلى جادة الحرب الأحمق وطيسا من سائر الحروب، ولكننا سندافع عن القيم التي رفعناها ما**

---

1 إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، مرجع سابق، ص 42.

2 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 30.

*** عمل الباحث على التصرف في المقولة باختصارها وإعادة صياغة ألفاظها.**

حيينا من أجل الديمقراطية وحقوق الأمم الصغيرة، ليعم السلام والطمأنينة في سائر الدول، وتُعتنق حرية هذا العالم في نهاية المطاف".[1]

من خلال هذه المقولة يمكن أن نستشف الأسباب الحقيقية لدخول الولايات المتحدة هذه الحرب، وهي القيم الأخلاقية والسلم العالمي وحقوق الأمم الصغيرة، وليست المصلحة الوطنية الضيقة لقد كانت الحرب حسب زعم ويلسون كرد عن الهجوم الألماني على النظام الدولي، والذي يتحمله الإمبراطور وليس الشعب الألماني.

والسؤال المطروح في هذا المقام هو: إذا ما كانت هذه هي المبررات الحقيقية لدخول الحرب، فهل سيعود **ويلسون** لمثاليته وانعزاليته بعد زوال أسباب هذا التدخل؟

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وفشل الرئيس **ويلسون** في ضم بلاده لعصبة الأمم، التي كان مهندسها، عادت الولايات المتحدة لعزلتها، ووقعت معاهدة سلام منفصلة مع ألمانيا في مارس1920 ويمكن إجمال أسباب عودة الولايات المتحدة لعزلتها في ما يلي:[2]

1-الاعتبارات الانتخابية، فالرئيس **ويلسون** لم يشأ دخول الانتخاب بدعوته زج الولايات المتحدة في النزاعات الأوربية، مع علمه بأن الشعور الأمريكي الانعزالي ما زال قويا.

2- لم يشأ الأمريكيون أن تتدخل عصبة الأمم في نطاقهم الحيوي (أمريكا اللاتينية) أو تتحول لأداة في الصراع الأوربي.

بعد دخول الولايات المتحدة في عزلتها مجددا، عرف الاقتصاد الأمريكي انطلاقة قوية خاصة في الصناعات الكهربائية وصناعة السيارات ووسائل الإعلام، بفضل اعتماد التايلورية* كنمط للإنتاج واستمر انتعاش الاقتصاد الأمريكي إلى غاية 1929، أين وقعت الأزمة المالية العالمية، بانهيار بورصة نيويورك في أكتوبر من نفس السنة، ما أدى إلى ركود عالمي كبير، حيث بين عامي 1929 و1932 هبط الإنتاج الأمريكي بحوالي النصف،[3] ما أدى إلى تعليق سداد ديون الولايات المتحدة من طرف الدول الأوربية، وإلغاءها لاحقا، لقد شكلت سنوات العشرينيات والثلاثينيات أشد درجات العزلة الأمريكية والانكفاء على نفسها أكثر حتى من القرن التاسع عشر.

---

1 هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 58.

2 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 30.

*نسبة للعالم تايلور.

3 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 33.

ومن مظاهر هذه الانعزالية تخفيض عدد أفراد الجيش الأمريكي من الملايين إلى 140 ألف جندي فقط، و لم يكن للولايات المتحدة قوات بحرية أو جوية تذكر، ويلخص الجنرال **جورج مارشال** الوضع العسكري بقوله "... **في حالة الطوارئ لم نكن لنرقى - في حدود القوة المتاحة- إلى قوة عسكرية من الدرجة الثالثة**".[1]

أما على الصعيد السياسي ركزت الولايات المتحدة على عزلتها بشكل لافت، فلم تحرك ساكنا أمام وصول الأنظمة الفاشية والنازية للسلطة في إيطاليا وألمانيا، وتعبئة مواردها وجماهيرها للحرب، إما بدافع الثأر أو التوسع، أيضا غزو اليابان لمنشوريا عام 1931 وانسحابه من عصبة الأمم عام 1933 ثم غزوه الصين، والغزو الإيطالي للحبشة، وانسحاب ألمانيا من النظام الدولي، كل هذه الأحداث قابلتها الولايات المتحدة بالشجب والإدانة فقط.[2] ورغم تزايد حدة التوتر وقرب الحرب، إلا أن هذا لم يدفع الولايات المتحدة إلا نحو مزيد من العزلة ففي عام 1934 -وردا على عدم تسديد الدول الأوربية لديون الحرب الأولى- منع **قانون جونسون** إقراض أي بلد لم يسدد ديونه السابقة، ومنعت قوانين الحياد المقرة بالتصويت بين عامي 1935-1937، بيع الأسلحة للدول التي تكون في حالة حرب، وأرغمت المشتري على الدفع نقدا وتأمين النقل.[3] والمفارقة أن **روزفلت** الذي عاب على **ويلسون** سلبيته وتأخره في دخول الحرب العالمية الأولى نفسه كان قائد توجه العزلة هذه المرة.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية بضم هتلر النمسا عام 1938، ثم انتزع إقليم السوديت ذو السكان الألمان من تشيكوسلوفاكيا بموافقة فرنسا وبريطانيا (اتفاق ميونيخ) واحتل بوهيميا عام 1939 وتقاسم أوربا الشرقية مع ستالين، وعند احتلاله بولونيا، أحست فرنسا وبريطانيا بقرب الخطر النازي فأعلنتا الحرب على ألمانيا، في هذا الوقت أدرك **روزفلت** بأن الابتعاد عن الحرب طوال عقدين أصبح سياسة عقيمة، وبدأ في عملية التهيؤ لدخولها وفق ما تسمح به الظروف والرأي العام الأمريكي.

ولكي يتمكن الرئيس **روزفلت** من دخول الحرب بوجود قوانين الحياد، لجأ إلى الالتفاف على هذه القوانين بتليينها وتجاوزها تدريجيا، والبداية مع سن قانون في نوفمبر 1939، يسمح للرعايا الأمريكيين ببيع السلاح على ألا ينقل على السفن الأمريكية، ويهدف هذا القانون لزيادة النمو الاقتصادي، وخلق كتلة سياسية مؤيدة للحرب مع تقدمها، وبعد عام أقدم **روزفلت** على إقراض

---

1 إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، مرجع سابق، ص 50.

2 المرجع نفسه، نفس الصفحة.

3 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 37.

بريطانيا 50 مدمرة مقابل تأجيرها بعض القواعد الجوية والبحرية في جزر الهند الغربية لمد 99 عاما للولايات المتحدة.[1] وتزامنا مع هذا التدخل غير المباشر كان **روزفلت** يقوم بالاستعدادات العسكرية، بتحديث سلاح الجو الذي أصبح أعظم قوة جوية، وإعادة العمل بالخدمة العسكرية حتى أصبحت القوات البرية القوة الثانية بعد جيش روسيا.

واستمر **روزفلت** في مراوغة الرأي العام قبل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1940، حيث قال "**أولادكم لن يرسلوا في أية حرب خارجية**"،[2] وشكل سقوط فرنسا 1940 منعرجا خطيرا في مجرى الحرب، جعل الأمريكيين يحسون بالخطر النازي الآخذ في التضخم والتوسع المريب، ومهد ذلك لسقوط بريطانيا أيضا، وعليه قام **روزفلت** بإصدار قانون الإعارة والتأجير في مارس 1941،[3] الذي يسمح للولايات المتحدة بإعانة بريطانيا والصين بالأسلحة والقروض التي بلغت 50 مليار دولار لمواجهة ألمانيا واليابان، ليشمل في ما بعد روسيا باعتبارهم دولا يدخل الحفاظ على أمنهم ضمن المصلحة الحيوية للولايات المتحدة.

وبعد كل هذه التحضيرات لم يبق إلا المبرر المباشر لتدخل الولايات المتحدة في الحرب، وهو ما تأتى لها بعد الهجوم الياباني على القاعدة الأمريكية **بيرل هاربر*** بجزر هاواي في السابع من ديسمبر 1941، وفي اليوم الموالي أعلن الكونغرس الحرب على اليابان. بدخولها ساهمت الولايات المتحدة بقوة في المجهود الحربي طول سنوات الحرب، حيث أنتج الأمريكيون من الطائرات ضعف ما أنتجه أعداؤهم مجتمعين،[4] ما ساهم في حسم الحرب باستسلام ألمانيا في ماي 1945.

كتب الرئيس **ترومان** في يومياته بتاريخ 25 أوت 1945، تسعة أيام بعد نجاح تجربة القنبلة النووية ما يلي" **لقد اكتشفنا القنبلة الأكثر هولا وإثارة للرعب في تاريخ العالم، وسنستعملها قريبا ضد اليابان في الفترة الواقعة بين اليوم والعاشر من أوت ...ضد الجنود والبحارة وليس ضد النساء والأطفال، رغم أن اليابانيين متوحشين ومتعصبين ...سيكون الهدف عسكريا بحتا**".[5]

---

1 إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 172.

2 أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص 47.

3 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 38.

* شن اليابانيون هذه الهجمة وفق منطق الحرب الإستباقية التي تطبقها الولايات المتحدة، والتي يحق لها وحدها إختيار متى؟ أين؟ وكيف؟ تطبقها.

4 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 39.

5 محمد البغدادي، الإمبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى، دار توبقال، المغرب، 2005، ص ص 36 –37.

ولكن يبقى السؤال الجوهري كيف غير الرئيس رأيه وسمح بإلقاء القنبلة النووية فوق مستشفى هيروشيما في السادس من أوت ما أدى لسقوط140 ألف قتيل، وناغازاكي في التاسع من نفس الشهر إلى 70 ألف قتيل، إضافة للذين قتلوا بسبب الإشعاعات فيما بعد بسبب الموت البطيء، والقضاء على كل أشكال الحياة الحيوانية والنباتية. وقبل القنبلتين النوويتين قام الأمريكيون بحرق 66 مدينة يابانية بغاز **النابالم**، ما أدى إلى قتل مائة ألف ياباني حرقا، وشردوا في طوكيو وحدها مليون نسمة، وهذا ما يؤكده الجنرال **كورتسي ليمي** المسؤول عن غارات النابالم في قوله عن اليابانيين" **لقد شويناهم وسلقناهم وطبخناهم حتى الموت**" وكتب إبن الرئيس **روزفلت** "**يجب أن تستمر هذه الغارات إلى أن يتم القضاء على نصف السكان اليابانيين**".[1] وهو ما أدى إلى استسلام اليابان في الثاني من سبتمبر 1945.

إن من أهم نتائج الحرب العالمية الثانية بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى ضمن اللعبة الدولية، حيث امتد توسعها لكثير من المناطق في العالم، ما شكل قطيعة مع عزلتها ونهاية الجدل الفكري بشأن العزلة والتدخل، لصالح التدخل الصريح في السياسة الدولية، وهو ما عملت عليه الولايات المتحدة من خلال مساهمتها الفاعلة في صياغة نظام دولي جديد، يكون لها فيه موطئ قدم وهو ما سندرسه لاحقا. ومن خلال نتائج الحربين العالميتين، يمكن أن نستنتج أن الولايات المتحدة كانت دائما تنتظر اللحظة المناسبة للتدخل، وتقوم قبل ذلك بتأجيج الصراع إلى حدوده القصوى، ما يسهم في إضعاف كل الأطراف إلى الحد الأقصى، عندها تحين اللحظة الأمريكية للتدخل، فيكون العدو في حالة استنزاف، والحليف في حالة ضعف، ما يجعله غير قادر على مشاركتها ثمار الحرب.

وقد عملت الولايات المتحدة على صياغة النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية بشكل يخدم مصالحها، وتم ذلك على مختلف الأصعدة؛ فسياسيا تم إنشاء هيئة الأمم المتحدة ومقرها نيويورك، والتي حظي فيها المنتصرون بوضع متقدم بحصولهم على حق النقض، اقتصاديا أصبحت الولايات المتحدة تنتج نصف إنتاج الناتج الوطني العالمي وتمتلك 80% من الذهب العالمي، وعُقد مؤتمر **بريتون وودز** في جويلية 1944، الذي استهدف إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي حول مؤسسات جديدة؛ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة الدولية للتجارة، وإعطاء الدولار مكانة مميزة أما عسكريا فخرجت الولايات المتحدة بأكبر وأقوى جيش في العالم بعد الحرب.

إذا كان هذا جوهر الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة منذ استقلالها وخلال الحربين العالميتين فما هي إستراتيجيتها لفترة الحرب الباردة وما بعدها؟ وهو موضوع المبحث التالي.

---

1 محمد البغدادي، المرجع السابق، ص ص 37-38.

المبحث الثاني: تطور الإستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة 1945–1990

سنعالج هذا المبحث من خلال التطرق لأهم المراحل والمحطات التي عرفتها الاستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة. فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة أو كما يسميها الأوربيون (العالم الجديد) القوة التي أنقذت العالم القديم (أوربا) مرتين، ما سمح ببروزها كقوة عالمية، في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ما يعني إعادة تنظيم الوضع الدولي، فمن نتائج هذه الحرب تراجع دور كل من فرنسا وبريطانيا من قوتين عظمتين إلى قوتين إقليميتين، بمقابل أفول قوة كل من ألمانيا واليابان وإيطاليا، وخروج روسيا في وضع مقبول نسبيا، لأن **ستالين** بخبرته كان يخطط بدقة ويختار المواقع التي يجب أن يكون فيها جنوده مع نهاية الحرب، لأن ذلك هو المحدِد لحجم النفوذ بعد انتهاء الحرب.

لقد مثلت هاته الفترة بداية التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ولكن بشكل غير مباشر ببروز العامل الإيديولوجي، وهو ما اصطلح عليه الحرب الباردة حسب تعبير الصحفي الأمريكي **هربرت سوابه**، بالنسبة لهما ولكنها لم تكن كذلك بالنسبة لمسارح تنافسهما، حيث انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى ثلاث مناطق؛ مناطق خاضعة للولايات المتحدة (أمريكا اللاتينية وأوربا الغربية) مناطق خاضعة للاتحاد السوفياتي (أوربا الشرقية)، والمناطق الباقية تبقى للتنافس بينهما.

واختلفت حدة التنافس من منطقة لأخرى، ولعل أسخنها ألمانيا التي قسمت – بجدار برلين– إلى شرقية موالية للاتحاد السوفياتي وغربية موالية للولايات المتحدة، ذلك لمنع نزيف السكان من الشرق إلى الغرب (بين عامي 1958و 1961 نزح حوالي 3 ملايين ألماني نحو الغرب) وكذلك كوريا، حيث اتبعت الشمالية النهج الاشتراكي واتبعت الجنوبية النهج الرأسمالي، ولعل أزمة كوبا كانت الأخطر، ففي عام 1959 نجح **فيدال كاسترو**في قلب نظام الدكتاتور **باتيستا** الموالي للولايات المتحدة، وتقرب من الإتحاد السوفياتي، فقامت واشنطن بفرض عقوبات مالية وتجارية وقطع للعلاقات الدبلوماسية ودعَمت المخابرات الأمريكية محاولة انقلاب من خليج الخنازير في أفريل 1961، إلا أنها فشلت فطلب **كاسترو** الدعم من الاتحاد السوفياتي.

وخلال أكتوبر 1962 رصدت طائرة أمريكية (U2) منصات إطلاق صواريخ نووية سوفياتية، قادرة على إصابة أراضي الولايات المتحدة، ولكن في 26 أكتوبر أمر **خروتشوف** بواخره بالعودة، وفكك الاتحاد السوفياتي صواريخه في كوبا، مقابل سحب الولايات المتحدة صواريخها من تركيا وعدم مهاجمة كوبا.[1]

---

1 أليهاندرو كاسترو أسين، مرجع سابق، ص 50.

وسعى كل من القطبين لاستمالة المناطق المتبقية بترويج أفكاره ومساعداته لكبح توسع الطرف الآخر، وفي ظل هذا النوع الجديد من الصراع، كان ينبغي على الولايات المتحدة إعادة صياغة إستراتيجيتها حسب المعطيات الجديدة،فما هي التغييرات التي أحدثتها الولايات المتحدة على إستراتيجيتها خلال الحرب الباردة؟

من نتائج الحرب العالمية بروز الولايات المتحدة كقوة نووية متفردة، فكل العالم شهد على حجم الدمار الذي خلفته القنبلتين النوويتين على اليابان، وفي هذا الإطار يرى بعض المؤرخين بأن اليابان كان ليستسلم بدون إلقاء القنبلتين عليه، نظرا لاستتراف موارده شأنه شأن ألمانيا، ولكن الولايات المتحدة أرادت توجيه رسالة قوية لكل من يفكر مستقبلا في مجابهتها، ودليل ذلك تسريع إتمام مشروع **مانهاتن** (مشروع القنبلة النووية) في سرية تامة، حتى أن الرئيس **ترومان** لم يعلم به،[1] وبعد الحصول على السلاح الأقوى في جويلية 1945 كان لابد من تجربته في الحرب العالمية الثانية، والتي شارفت على نهايتها إلا أن الولايات المتحدة أصرت على تجربة سلاحها في اليابان لتريه للعالم.

سنحاول تتبع أهم التحولات الإستراتيجية في التوجهات الأمريكية للتعامل مع المعطى الدولي على مختلف الفترات، من الاحتواء إلى الردع، والتركيز على أهم المفاهيم التي ظهرت في هذه الفترة، مثل القوة الناعمة وما هي الظروف التي صاغتها، وكيف جرى استخدامها في الواقع، وعليه يمكن إجمال أهم محطات تطور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية لمرحلة الحرب الباردة في النقاط التالية:

المطلب الأول: الترتيبات التي تلت الحرب العالمية الثانية.

أ: على الصعيد السياسي.

لقد ركز الرئيس الأمريكي جهده بعد الحرب العالمية الثانية على العمل الجماعي لإحلال السلام، بعقد عدة مؤتمرات ضمت إلى جانب الولايات المتحدة القوة الاستعمارية الأولى (بريطانيا) والقوة الشيوعية الأولى (الاتحاد السوفياتي) ، وقد اجتمع الحلفاء الثلاث في **مؤتمر طهران** خلال نوفمبر 1943، وأكدوا على فتح جبهة ثانية في الغرب، واتخذوا قرارات حول تجزئة ألمانيا وتعديل حدودها مع بولونيا، وضرورة إنشاء منظمة دولية بعد الحرب، وبعد ذلك **مؤتمر بوتسدام**في جويلية 1945 الذي وضع نظام احتلال مشترك في ألمانيا والنمسا، وتبنى سياسة إزالة النازية.[2]

1 هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 8.

2 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 42.

إن محاولة **روزفلت** إقامة سلام عادل يقوم على الأمن الجماعي على خطى **ويلسون** من أهم الترتيبات السياسية عشية نهاية الحرب العالمية الثانية، وتجسد ذلك بإنشاء هيئة الأمم المتحدة باجتماع القوى الأربع؛ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى والصين في عدة مؤتمرات أهمها **مؤتمر دومبارتون أواكس** في خريف 1944 الذي تم فيه وضع مشروع الهيئة، ثم **مؤتمر يالطا** فيفري 1945 الذي تبنى مبدأ حق النقض للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن،ثم **مؤتمر سان فرانسيسكو** وتم فيه التوقيع على شرعتها في 27 جويلية 1945، وصادق عليها الكونغرس وأدخلت حيز التنفيذ في نوفمبر من نفس العام،[1] وحُدد مقرها في نيويورك عام 1946. وأهم ما ميز هذه الحقبة قيام الكيان الإسرائيلي، وكانت الولايات المتحدة أول من اعترف به، وسنعود للحديث عن العلاقة بين أمريكا وإسرائيل عند البحث في دور اللوبي اليهودي في صناعة السياسة الأمريكية.

من خلال هذه المؤتمرات تؤكد الولايات المتحدة بشكل قطعي عن رغبتها في دخول اللعبة الدولية، والانسلاخ من عزلتها، إدراكا منها لحجم قوتها وقدرتها المتنامية بقدر كبير.

ب: على الصعيد العسكري.

خرجت الولايات المتحدة بأقوى جيش في العالم، وخسائر بشرية متواضعة (ثلاثمائة ألف قتيل) مقارنة ببقية الدول، وانتشر جنودها في معظم أوربا وغرب أسيا وتطلعت نحو إفريقيا، وتمركز الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط، وحلت القوات الأمريكية تدريجيا محل القوات البريطانية التي أنهكتها أعباء الحرب. وأقامت عدد من القواعد البحرية والجوية في الخليج العربي وإيران.[2]

جاء قرار **فاندبرغ** المصدق من مجلس الشيوخ في جويلية 1948 ليتيح للحكومة عقد ميثاق دفاعي عن أوربا الغربية، وهو تخل صريح عن وصية جورج واشنطن ومبدأ مونرو، في هذا الإطار أجريت مفاوضات مع كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، كللت بتوقيع معاهدة شمال الأطلسي في واشنطن في الرابع من أفريل 1949، وارتبط بها كل من كندا والدنمارك وأيسلندا وإيطاليا والنرويج والبرتغال، والتحق بها عام 1950 اليونان وتركيا، وانضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى منظمة حلف شمال الأطلسي* عام 1955.[3]

---

1 ماكسيم لوفابفر، المرجع السابق، ص 43.

2 إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، مرجع سابق، ص 63.

* بعد قيام حلف الناتو قابله الاتحاد السوفياتي بإنشاء حلف وارسو ليضم دول أوربا الشرقية، التي قدم لها الاتحاد السوفياتي الدعم الاقتصادي في مقابل مشروع مارشال الموجه لأوربا الغربية من طرف الولايات المتحدة.

3 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 51.

كما أقامت الولايات المتحدة عدة أحلاف عسكرية في مختلف مناطق العالم، لتعزيز موقعها نذكر منها منظمة جنوب الأطلسي (OAS) منظمة الدول الأمريكية (OEA) ما بين 1945-1948 مع دول من أمريكا اللاتينية، منظمة حلف جنوب شرق أسيا 1954 (SEATO).[1]

وفي 1947 تم إنشاء مجلس الأمن الوطني، وكذلك(CIA) وكالة الاستخبارات الأمريكية التي قامت بتمويل الحركات المضادة للشيوعية في العالم، وبعد عام من تأسيس CIA امتثلت لتعليمات مجلس الأمن القومي رقم 10-2 والتي تنص على تشكيل إدارة متخصصة في العمليات السرية؛ الحرب الاقتصادية، عمليات التخريب، الانقلاب على حكومات الدول الأجنبية، مساعدة الحركات السرية الموالية لأمريكا، من خلال نصها على ما يلي " **يجب أن يتم التخطيط والتنفيذ بطريقة تمنع الأشخاص غير المفوضين من الحصول على أي دليل يؤكد مسؤولية الولايات المتحدة، وفي حال تم اكتشاف تلك الخطط، يمكن لحكومة الولايات المتحدة رفض أية مسؤولية بشأن تلك العمليات بطريقة مقنعة**".[2]

جـــ: على الصعيد الإقتصادي.

عملت الولايات المتحدة على صياغة الواقع الدولي بما يخدمها على كل الصُعد، فقامت بعقد مؤتمر **بريتونوودز** في جويلية 1944، الذي استهدف إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي حول مؤسسات جديدة؛ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة الدولية للتجارة، والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة لخدمة مصالحها، كما أصبحت الولايات المتحدة تستحوذ على نصف إنتاج الناتج الوطني العالمي وتمتلك 80% من الذهب العالمي.[3]

كان مشروع مارشال من وسائل المساعدات الخارجية الأمريكية لإحكام السيطرة على الدول الأوربية، وهو المشروع الذي أطلق عام 1946، حيث كان يمثل 2.7% من الناتج الوطني الإجمالي وتناقص بانتظام حتى بلغ 0.8%عام 1963، بالمقابل صدق الكونغرس على قانون الرقابة على الصادرات الحساسة نحو البلاد الشيوعية، الذي طبق مع الأوربيين عام 1949، وضم اليابان بعد ذلك.[4]

---

1 أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص 45

2 المرجع نفسه، ص 49.

3 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 43.

4 المرجع نفسه ، ص52.

د: على الصعيد الإعلامي.

أثناء الحملة الانتخابية التي أوصلت **ونستون تشرشل** للحكم في بريطانيا، كان يُردد بأن له خطة لكسب الحرب، ولما سأله ابنه عنها أجاب بإدخال الولايات المتحدة وقوتها في الحرب، وانطلاقا من الفلسفة الأمريكية التي تقوم على عدم التضحية بالنفس الأمريكية من أجل الآخرين، مع تحقيق المصلحة الوطنية، وإعطاء الانطباع بأن الإنجاز يعود للأمريكيين بالدرجة الأولى، وهو ما حققته الولايات المتحدة باستعمال الدعاية طبعا، ففي حين كان معظم ضحايا الحرب العالمية الثانية من الروس (عشرون مليون قتيل) والبريطانيين والفرنسيين، إلا أن الولايات المتحدة أظهرت للرأي العام أنها صاحبة الفضل في انتصار الحلفاء.

فطالبت الولايات المتحدة بمحاكمة **هتلر** ونائبه وكبار جنرالاته، والمسؤولين اليابانيين كمجرمي حرب، وقد أراد الحلفاء المحاكمة علنية لتبقى عبرة للتاريخ، ومع إفلاس الحلفاء كانت الولايات المتحدة الوحيدة القادرة على دفع تكلفة هذه المحاكمة وهي حوالي 35 مليون دولار، وأهم ما ميز أطوار المحاكمة، تساؤل محامي الوزير الأول الياباني **هيديكي توجو** عما يجعل جرائم موكلهم أفظع من جرم إلقاء القنبلتين النوويتين على اليابان، فأوقف الادعاء الترجمة، وأمر بحذف هذا التساؤل من محاضر الجلسة ومن الصحافة، ولقد لخص القاضي الهندي **رادا بينود بال** العضو في محكمة طوكيو لمجرمي الحرب الوضع بقوله "... **إذا كان القتل الأعمى لكل ما هو مدني أمر غير مشروع، فإن إلقاء القنبلتين النوويتين هو الوحيد الذي نستطيع مقارنته بتعليمات الزعماء النازيين... وليس لدينا ما يشبه ذلك لتوجيهه ضد المتهمين الماثلين أمامنا**".[1]

ولكن ملاحظات هذا القاضي لم تشفع لكبار الضباط اليابانيين، فقد أعدموا في اليوم الموالي للمحاكمة، أما الوزير الأول الياباني فاعدم شنقا باعتباره مجرم حرب، لأنه حاول تبرير هجمات **بيرل هاربر** بالعقوبات الاقتصادية غير الإنسانية التي فرضتها عليهم واشنطن. إنه منطق القوة الأمريكية المنتصرة.

ورافقت المحاكمة دعاية إعلامية ضخمة، صورت الولايات المتحدة الدولة التي هزمت دول المحور منفردة، لذلك تعتبر الدعاية الإعلامية أهم مكونات السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما تؤيده مقولة **نهرو**رئيس الوزراء الهندي السابق "**إن أمريكا تحاصرنا بهوليود والـCIA، فإما الإغراء أو الابتزاز**".[2]

---

1 محمد البغدادي، مرجع سابق، ص ص 38-39.

2 عامر مصباح، العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 25.

المطلب الثاني: إستراتيجية الحصر والاحتواء.

تعد إستراتيجية الحصر والاحتواء، الإستراتيجية الأولى التي طبقت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتقوم على حصر الاتحاد السوفياتي واحتواء أوربا الغربية، وهي المرحلة التي شهدت زوال العالم متعدد الأقطاب واستبداله بنظام الثنائية القطبية، وقد سعت هذه الإستراتيجية لاحتواء الخطر الشيوعي (الأحمر) وتطويقه، وقد ساهم في إعدادها كل من **جورج كينان والرئيس هاري ترومان،** والتي هدفت لمنع توسع نفوذ الاتحاد السوفياتي في نطاق الولايات المتحدة وحلفائها، وحتى في نطاق الدول غير الحليفة معها، وقد ركزت الولايات المتحدة على قدراتها العسكرية، لوقف التوسع الشيوعي في كوريا وفيتنام، كما واجهت الولايات المتحدة حركات التمرد الشيوعية مثل ما حدث في كوبا، ودمجت الولايات المتحدة المنطقة التي تحتلها في ألمانيا مع المنطقة البريطانية والفرنسية في 1947و1948 على التوالي، فقسمت ألمانيا بجدار إلى شرقية تابعة للاتحاد السوفياتي وغربية تابعة للولايات المتحدة ودعمت المجاهدين الأفغان* في حربهم ضد الجيش السوفياتي الذي احتل أفغانستان مطلع الثمانينيات.[1]

لقد شكل عقد الاتفاقات الإطار الدبلوماسي لإستراتيجية الاحتواء، فقد عقدت اتفاقيات تحالف مع أستراليا وزيلندا الجديدة عام 1951، مع اليابان (1951 ثم 1960) ومع كوريا الجنوبية في 1953، ومع كل من باكستان والصين الوطنية وفيتنام الجنوبية عام 1954، وأنشأت منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا بمشاركة (فرنسا وبريطانيا وأستراليا وزيلندة الجديدة والفيليبين وباكستان وتايلندا) عام 1954، وشُكل ميثاق بغداد الذي عقد عام 1955 بين تركيا والعراق وإيران وباكستان وبريطانيا، همزة الوصل بين منظمة معاهدة شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا.[2] كل هذه المعاهدات عقدت لاحتواء الاتحاد السوفياتي وتطويق نفوذه.

في ظل سعي كل قطب لتوسيع مجال هيمنته، تقاطعت المطامح السوفياتية مع المصالح الأمريكية، ما ساهم في إرساء مرتكزات إستراتيجية الاحتواء، فأصبح الاتحاد السوفياتي محل شك في كل تحركاته

---

* أثناء الحرب الباردة، تولت CIA تدريب وتسليح ما سمتهم المجاهدين الأفغان ضد الاتحاد السوفياتي، وخلال سنوات أنفقت الولايات المتحدة والمملكة السعودية 40 مليار دولار لتدريب 100 ألف مجاهد –على رأسهم أسامة بن لادن– حسب تعبير كل من الرئيس جيمي كارتر ومستشاره للأمن القومي بريجنسكي، وقامت CIA والمخابرات الباكستانية بتشكيل حركة طالبان. ومع انتهاء الحرب الباردة فقد تحول أصدقاء الأمس إلى أعداء، وشنت الولايات المتحدة حربا ضروسا على من سمتهم الإرهابيين(طالبان وأسامة بن لادن) وهما صنيعيها. للمزيد من التفاصيل، أنظر عامر مصباح، العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات، مرجع سابق، ص 175 وما بعدها.

1 محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل، الأردن، 1990، ص 162.

2 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 55.

وأساليبه الإستراتيجية والتكتيكية؛ سياسية كانت أم عسكرية، لذلك عملت الولايات المتحدة على حصره داخل مناطق نفوذه، وهو ما تم وفق رؤية الرئيس ترومان القائمة على هدفين هما:[1]

الأول: تحديد النفوذ السوفياتي وجعله غير قادر على مد أذرعه نحو أوربا الغربية.

الثاني: إحباط المخططات السوفياتية الرامية للسيطرة على دول العالم، وإدخالها ضمن دائرتها أو سيطرتها، أو داخل نفوذها.

ولكن إستراتيجية الاحتواء هدفت أيضا للحفاظ على المصالح الأمريكية في أي منطقة من العالم التزمت اتجاهها واشنطن، دفاعا من مصالحها، وهي ما تسمى مناطق الديون القومية.

لقد اعتمدت إستراتيجية الاحتواء أثناء تطبيقها على الافتراضات الأساسية التالية:[2]

أ- إن الحرب الشاملة هي الشكل الوحيد لأي حرب قادمة، يمكن أن يسببها تعرض سوفياتي لأوربا الغربية أو الولايات المتحدة.

ب-إن الاحتكار النووي والتفوق الأمريكي، سوف يكونان رادعا حاسما، ولن يجرأ الاتحاد السوفياتي على اختراق حدود الحصر، خشية لجوء الولايات المتحدة لحرب ذرية ضده.

ج- إن حصر النفوذ السوفياتي واحتواءه يتطلبان إقامة حزام قوي من التحالفات والقواعد العسكرية التي تقف بوجه أي محاولة توسع شيوعي نحو البلدان الأخرى.

د- يجب الاعتماد على القوات الجوية كونها أكثر اقتصادا وأعظم فاعلية، بدلا من الإنفاق على جيش بري كبير وقوات بحرية ضخمة.

لقد ظلت هذه الافتراضات صحيحة، إلى أن حطم الاتحاد السوفياتي احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي، بامتلاكه في نوفمبر 1949، ما استوجب إجراء تعديلات على جوهر إستراتيجية الاحتواء، لأن الاتحاد السوفياتي غير راض عن هذه الإستراتيجية، واعتمد بالمقابل سياسة خلق الأزمات والاشتباكات على نطاق ضيق وغير مباشر وتوظيف المخابرات.

---

1 سوسن العساف، إستراتيجية الردع – العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، 2008، ص 76.

2 المرجع نفسه، ص 77.

***كان خط العرض 38 الفاصل بين الكوريتين وحين احتلت الصين بيونغ يانغ(كوريا الشمالية) في أكتوبر 1950، دعا الجنرال ماك إلى استعمال السلاح النووي ضد الصين، حيث جرى فعلا نقل أسلحة نووية إلى اليابان لردع الصين، لكن الرئيس ترومان رفض ذلك، وأقال الجنرال ماك آرثر قائد القوات الأمريكية في اليابان من مهامه، ما جعل الأخير ينتقد إدارة ترومان ويعتبر حربه محدودة. للمزيد من التفاصيل، أنظر إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، مرجع سابق، ص 70 وما بعدها.**

من مظاهر فشل إستراتيجية الاحتواء نشوب الحرب الكورية* (1950-1953) مع امتلاك الاتحاد السوفياتي للسلاح النووي، لذلك انتقد وزير الخارجية الأمريكي **جون فوستر دالاس** في عهد الرئيس الجمهوري **إيزنهاور**، إستراتيجية الحصر والاحتواء، وقلل من فعاليتها في تحقيق أهدافها، ما قد يسمح للعدو بالتوسع والإضرار بالمصالح الأمريكية، وقدم **فوستر وإيزنهاور** نظرة جديدة تتمثل في الانتقال من الاحتواء إلى الردع الذي سماه (الانتقام أو الرد الشامل)، في خطابه أمام الكونغرس في جانفي 1954.[1]

في هذه الفترة ظلت الحرب الباردة – وهو التعبير الذي ابتكره الصحافي الأمريكي **هربرت سوابه**– مستمرة وفق منطق (سلام مستحيل وحرب غير محتملة)، لكن الحرب الباردة أصبحت محصورة ضمن قواعد معينة، وأصبح هناك نوع من التعايش السلمي بين المعسكرين، تجلت سماته بتسوية وضع النمسا 1955 وزيارة الرئيس **خروتشوف** للولايات المتحدة 1959.[2]

المطلب الثالث: إستراتيجية الردع النووي (الرد الشامل أو الانتقام).

أعلن الرئيس **إيزنهاور** (1952-1960) ووزير خارجيته **جون فوستر دالاس** نظرتهما الجديدة، بالانتقال من الاحتواء إلى الردع، وفي هذا الصدد يقول فوستر" **إن الشيوعيين إذا ما حاولوا مرة ثانية القيام بعدوان جديد في كوريا، فليس من الضروري أن يكون رد الولايات المتحدة محصورا في كوريا فقط**" وأكد رفضه مبدأ تحديد استخدام الأسلحة النووية وقال " **إن الانتقام في الحال، والرد بكل ما نمتلك من إمكانيات وقوة، بالوسائل والأماكن التي نختارها بأنفسنا**".[3]

وفي 5 جانفي 1957 أخبر ايزنهاور زعماء الكونجرس بأن الفراغ الراهن في الشرق الأوسط يجب أن تملأه الولايات المتحدة قبل أن يملأه الروس، ومنذ ذلك الوقت سيطرت على سياسات واشنطن الخاصة بالشرق الأوسط فكرة«ملء الفراغ» الناتج عن ضعف بريطانيا وفرنسا وتراجع دورهما في المنطقة، لذلك اقترح إيزنهاور إصدار بيان مشترك مع الكونغرس يتضمن النقاط الثلاث التالية:[4]

- السماح للولايات المتحدة بالتعاون مع دول الشرق الأوسط ودعم قوتها الاقتصادية، وطلب الرئيس من المجلس منحة سنوية 200مليون دولار، ينفقها حسب ما يراه مناسبا.

---

1 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 54.

2 المرجع نفسه، ص 58.

3 سوسن العساف، مرجع سابق، ص 79.

4 أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص ص 128-129.

- السماح للرئيس بإنفاق المبالغ المرصودة، لمساعدة الدول التي تحتاج إلى مساعدات أو تعاون عسكري.
- السماح باستعمال القوة العسكرية للولايات المتحدة، لحماية الدول التي تتعرض لهجوم مسلح من الدول الشيوعية.

وفي 9 مارس 1957 وافق الكونغرس على مبدأ إيزنهاور باعتباره قرارا مشتركا، وفي نفس اليوم كلف الرئيس، جيمس ريتشاردز مساعده لشؤون الشرق الأوسط بالقيام برحلة لدول الشرق الأوسط من أجل شرح مبدئه ومتابعة أفضل الطرق لتنفيذه.

إن هذه الإستراتيجية تستجيب لمبدأ الرد الشامل إزاء أي تحرك سوفياتي، بكل ما توافر من السلاح النووي في كل المجالات، وهو ما يقتضي تفوق كمي ونوعي في السلاح النووي، لحمل الخصم على الخضوع وعدم المغامرة، لأن أي تهديد للمصالح الأمريكية، سيواجه بحرب نووية شاملة والمراد من هذه الإستراتيجية، هو أن الولايات المتحدة حققت فعلا تفوقا كميا ونوعيا، بما يحرم الخصم من فرض شروط القتال من حيث المكان والزمان.

في هذا الصدد كتب الجنرال **تايلور**- رئيس هيئة الأركان العامة المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية خلال 1960- عن استخدام السلاح النووي أو استعماله لردع العدو بقوله " **إن الهجوم النووي في الحرب الجوية الإستراتيجية هو خير وسيلة للدفاع ... علينا أن لا نجد أنفسنا في وضع لا نكون فيه أحرارا في الشروع في حرب، بل علينا أن نكون قادرين على توجيه الضربة الأولى**".[1]

إن هذه الإستراتيجية تقوم على عدة حجج وهي:[2]

- إن إمتلاك القدرة الانتقامية يشكل رادعا حاسما لأي هجوم على الولايات المتحدة وحلفائها لأنه سيجبر الخصم على التفكير في مدنه وشعبه لدمار أعظم مما يلحق بخصمه(الولايات المتحدة) من مقذوفاته.
- تعتبر هذه الإستراتيجية أسهل وأيسر في التنفيذ الميداني، من حيث إمكانية إفناء مدن العدو بدلا من مجرد القضاء على صواريخه التي قد لا تكون في المتناول.

1 هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 12.

2 سوسن العساف، مرجع سابق، ص 80.

- إن مفاهيم إستراتيجية الرد الشامل أكثر ثباتا واستقرارا، وأقل ميلا لزيادة حدة سباق التسلح ويرى بعض الاستراتيجيين سببا لنزع السلاح، لأن أهداف هذه الإستراتيجية وتطبيقاتها لا تحتاج لعدد كبير من المقذوفات.
- إن هذه الإستراتيجية تؤدي لزيادة الاهتمام بالحلول السياسية، لأن التوترات والأفعال غير المقصودة من شأنها أن تؤدي لنتائج كارثية.

لقد أخذ الإتحاد السوفياتي التهديدات الأمريكية على محمل الجد، بعدما قامت الولايات المتحدة بنصب 144 مقذوفة بولاريس، و105 مقذوفة ثور جوبيتر و54 مقذوفة تايتان خلال أزمة الصواريخ الكوبية. بعدما وضع الاتحاد السوفياتي مقذوفاته البالستية في صوامع محصنة، لذلك اعتبرت الولايات المتحدة الرد الشامل هو الإستراتيجية المثلى في الرد، وقد أُعتبرت أوربا الغربية ومناطق حلفي بغداد وجنوب شرق أسيا خطوطا حمراء أمام النفوذ الشيوعي، لأن الرد سيكون حرب نووية شاملة.[1]

لقد عبر وزير الدفاع السابق **روبرت ماكنمارا** في عهد الرئيس كيندي عن هذه الإستراتيجية بقوله " **يجب الاقتراب من الإستراتيجية العسكرية في الحرب الشاملة بنفس الطريقة التي فيها العمليات العسكرية التقليدية، بمعنى في حالة حرب نووية يجب أن تكون الأهداف تدمير القوات العسكرية للعدو ولسكانه المدنيين**".[2]

إن طرح **مكنمارا** يذهب لإقتراح إستراتيجية القدرة على التدمير الأكيد، كأساس لمفهوم الردع وجوهر لأمن الولايات المتحدة بقوله " **إن أمننا يعتمد على عزمنا بتدمير العدو كأمة قابلة للحياة في القرن العشرين، وليس على أي قدرة للحد جزئيا من خسارتنا**"ويضيف في نفس الإطار " **يجب أن توجد الولايات المتحدة في وضع لا يمكّن دولة أخرى أو مجموعة من الدول امتلاك القدرة على الضربة الأولى ضدها، وينبغي ألا تسمع بذلك**".[3]

لقد عمل الساسة الأمريكيون على زيادة القدرة التدميرية، لضمان نجاح إستراتيجية الرد الشامل التي من شأنها أن تحقق فاعلية كبيرة، نظرا لتكلفتها الاقتصادية والزمنية المتواضعة، مقارنة مع إستراتيجية الاحتواء، لأنها تردع الخصم بالخسائر المروعة التي سيتعرض لها في حال شنه أي عدوان، ومن خلال هذه الإستراتيجية، عملت الولايات المتحدة على تخفيض عدد القوات البرية، وتعزيز دور

---

1 سوسن العساف، المرجع السابق، ص 81.

2 ماكسويل تايلور، الإستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينيات، (ترجمة أحمد بهاء الدين)، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1981،ص64.

3 المرجع نفسه، ص 47.

الأحلاف العسكرية، ورسم الحدود بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الشرقية، عن طريق السلاح النووي المتواجد في أراضي الدول الصديقة للولايات المتحدة في أوربا الغربية والوسطى.

ورغم النجاحات التي حققتها لإستراتيجية الرد الشامل، إلا أنها فقدت قوتها بعدما أطلق السوفيات في أكتوبر 1957 أول صاروخ باليستي يحمل قمرا صناعيا اسمه سبوتنك إلى مدار حول الأرض، ما شكل في وجهة النظر الأمريكية التزايد المريب للقوة السوفياتية، وقدرتها على استخدام مثل هذه الصواريخ لحمل رؤوس نووية لأي مكان في العالم، ما يوحي باحتمال وقوع قصف نووي متبادل لذلك ظهرت رؤية جديدة لتعريف الحرب الشاملة بأنها تعني تراشق نووي متبادل بين القطبين، ما دفع مجلس الشيوخ لانتقاد هذه الإستراتيجية ويصرح "**إن إنتهاء الاحتكار النووي للولايات المتحدة وتنامي الإمكانات الإستراتيجية للإتحاد السوفياتي، قد زاد من الصعاب المتعلقة بخلق وضع عسكري يضمن للدبلوماسية تحقيق أهدافها**".[1]

إن معارضي إستراتيجية الرد الشامل اعتبروها غير واقعية، ولا يمكن تنفيذها في ظل المتغيرات الدولية (توازن الردع النووي بين القطبين)، و لم يروا بأنها مجدية لردع التحركات الشيوعية، ومبنية على تصورات بعيدة المنال، مثل تأكد القادة الأمريكيين من قدرتهم على تدمير ربع السكان السوفيات في حال شن السوفيات الضربة الأولى، وفي هذا الاتجاه يقول **مكنمارا** "**لن نسمح لقدرتنا على التدمير الشامل أن تهبط إلى درجة يمكن أن تصبح فيها قدرة السوفيات على توجيه الضربة الأولى أمرا ممكنا، حتى ولو كان بعيدا**".[2]

إن إستراتيجية العصر النووي، شهدت تغييرا في نمط التفكير لدى السياسيين والشعوب على حد سواء، حين برزت عدة دعوات لنزع السلاح النووي على الصعيدين الرسمي والشعبي، وللتمثيل على ذلك نورد بعض الآراء في هذا الصدد، فيقول **توماس موراي*** "**ليقم الأمريكيون والروس والبريطانيون، على أرض محايدة، فيدمرون دفعة واحدة جميع قذائفهم النووية، ثم يجمعون حطامها ويسلمونه إلى منظمة دولية تكلف باستخدامه لأغراض سلمية، وبهذا نكون قد وضعنا حدا للقلق والخوف الذيْن يسودان العالم اليوم**". وفي بريطانيا قام السيد **هيوغ غيتسكل** بإدانة سياسة حزبه، ومطالبة الحكومة البريطانية بتدمير مخزونها من الأسلحة النووية وتجميع

---

1 سوسن العساف، مرجع سابق، ص 85.

2 إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، مرجع سابق، ص 65.

* عضو سابق في لجنة الطاقة الذرية للولايات المتحدة الأمريكية.

الأمم ذات النوايا الحسنة في نادي للدول غير الذرية، وترك امتياز صنع الأسلحة النووية للقوتين الكبيرتين فقط.[1]

عام 1954 ظهرت معارضة الأسلحة النووية في فرنسا، حيث كتب السيد **رونجيه** " **يجب علينا إذن مهما كلفنا الأمر ألا نكرس علماءنا ودراهمنا وأبحاثنا لصنع القنابل الذرية**" وبعد ذلك بعام كتب **أندريه بيتر** أستاذ الحقوق مخاطبا المسيحيين بشكل خاص " **هل يحق لنا إبادة البشرية لإنقاذ المسيحية؟... هذه هي المسألة التي سنواجهها في نهاية المطاف**" وبعد ذلك قام الاتحاد الفرنسي لمكافحة الأسلحة النووية بتوجيه بيان موقّع من طرف ثلاثمائة وخمسين شخصية، تطالب فيه الحكومة الفرنسية بالتخلي عن السلاح النووي.[2]

في أواخر عام 1959 صرح الرئيس **خروتشوف** -على هامش زيارة قام بها لأحد المعامل التي تنتج 250 رأسا نوويا- بما يلي "نحن على استعداد لإلقاء كل هذا في قعر البحر، إذا كان في ذلك خدمة وضمان للسلام على الأرض، وانطلاقا من كراهيتنا للحرب، فإننا نكره حتى مجرد الحصول على الوسائل اللازمة لشنها".[3]

بمقابل هذه الدعوات الرافضة للسلاح النووي من مختلف الدول، والواردة في كتاب الجنرال الفرنسي **بيير غالوا** الموسوم ب"إستراتيجية العصر النووي" الذي قدم له المفكر **ريمون آرون**، والذين يختلفان مع الآراء السابقة، فنجد المفكر **ريمون آرون** في تقديمه للكتاب يقول " **لقد كانت الحروب تقع بين الدول باستمرار، فلماذا تتوقف الآن في القرن العشرين لولا خوف الجميع من البأس الشيطاني المدمرة للذرة؟ ورُبّ متسائل: هل يمكن أن يكون السلام مبنيا على الخوف؟... نعم يمكن، ولن تكون هذه هي أولى حيل العقل والمنطق ولا أسوأها، لأن السلام المبني على الخوف، أفضل بكثير من الدمار الذي قد ينشأ عن الطمأنينة الوهمية المبنية على الرمال**".

وفي نفس الصدد يعتبر الجنرال **غالوا** السلاح النووي نعمة إلهية للعالم الغربي، لتقيه شر التفوق البشري للمعسكر الشرقي، ويحول دون اعتداء القوي على الضعيف، وعليه يرى ضرورة تعميم هذا السلاح في العالم الغربي للحيلولة دون قيام الحروب، مع اشتراط عقلانية صانعي القرار.[4] وهو شرط مثالي وصعب المنال، لما تلعبه العوامل السيكولوجية والشخصية من دور كبير في صناعة القرار.

---

1 بيير غالوا، إستراتيجية العصر النووي، (ترجمة محمد سميح السيد)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، **1984**، ص **13**.

2 المرجع نفسه، ص **14**.

3 المرجع نفسه ، ص **15**.

4 المرجع نفسه ، ص **09**.

إن أهم الملاحظات التي يمكن إدراجها حول إستراتيجية الرد الشامل أو الانتقام، هي أنها كانت معدة للتعامل مع الخصم في ظروف معينة وبقدرات محددة، وباختلاف الظروف قلت أهميتها وأصبح البحث عن بديل لها ضروريا، خاصة مع تنامي القدرات النووية للإتحاد السوفياتي، ورغم ذلك فقد حققت بعض أهدافها، وهو الردع في شقه النفسي تحديدا، ما دفع الخصم إلى التفكير بجدية قبل تجاوز أيا من المخطوط الحمراء التي رسمتها الولايات المتحدة لنفسها وحلفائها. وعليه فما هي الإستراتيجية الأنسب للتعامل مع التغيرات التي حصلت في ميزان القوى بين القطبين، وهو ما سنتناوله في النقطة الموالية.

المطلب الرابع: إستراتيجية الحرب المحدودة.

إن هذه الإستراتيجية جاءت لتفادي عيوب سابقتها، والتقليل من الكلفة الباهظة لها، وبعدها عن الواقعية، ومضمون إستراتيجية الحرب المحدودة، هو الرد على هجوم بشن حرب تعتمد على الأسلحة ذات التأثير المحدود، أي في حال نشوب حرب مباشرة أو غير مباشرة بين القطبين، يكتفيان بالاستخدام التقليدي للأسلحة –رغم امتلاكهما للأسلحة النووية– ما يجعل نطاق الحرب محدودا. إن تنفيذ هذه الإستراتيجية يتطلب إلى جانب القوة العسكرية، الدبلوماسية، ومن مصلحة الطرفين أن ترتكز الاشتباكات في رقعة جغرافية محددة، وحسب الجنرال **بوفر** فإن هذه الإستراتيجية حققت أهدافا نفسية تتلخص في ثلاث عوامل:[1]

- الحفاظ على الأمر الواقع، وخلق الثقة التي تسمح بإطالة الصراع.
- تثبيط همم العدو وقواته المسلحة.
- ردع الخصم ومنعه من الاستخدام غير المحدود للوسائل العسكرية.

ولقد وجدت هذه الإستراتيجية مجالا لها في السلوك العسكري الأمريكي في الحربين الكورية والفيتنامية حيث امتنعت الولايات المتحدة عن استعمال الأسلحة النووية، تحسبا لقيام الاتحاد السوفياتي أو الصين برد نووي، ما يجعل الطرفين يخرجان من المستوى التقليدي للمواجهة إلى المستوى النووي الشامل.

وساهمت عدة اعتبارات في تحديد المضمون الرئيسي لهذه الإستراتيجية أهمها:[2]

---

1 سوسن العساف، مرجع سابق، ص 87.

2 المرجع نفسه، ص 88.

- قدرة الطرفين على انتهاج الردع بمختلف عناصره ومكوناته، لأن الحرب ضمن هذه الإستراتيجية تقتصر على الوسائل التقليدية، مع مقاومة الإغراء باستخدام الأسلحة النووية.
- تجنب فكرة الانتقام الشامل والتركيز على الثأر المحدود.

لذلك يرى أنصار هذه الإستراتيجية أنها تتفوق على سابقتها(الرد الشامل) لأنها تثبت حسن النوايا، علاوة على أنها أجدى من التهديد بشن حرب شاملة، فمعنى هذه الإستراتيجية هو تفضيل الحلول السياسية أولا، ومن ثم اللجوء إلى عمليات عسكرية تقليدية محدودة، وفي المرحلة الأخيرة الحرب النووية المحدودة، ما يعني كلفة أقل وفائدة أكبر.

أثناء هذه الفترة خرجت الولايات المتحدة فاشلة من الفيتنام بعد قتل خمسين ألف قتيل دون تحقيق شيء يذكر، وتحقيق النزول الأمريكي على سطح القمر عام 1969، وإلغاء الخدمة العسكرية عام 1973، وصدرت اعتراضات على صلاحيات المخابرات المركزية، وصلاحيات الرئيس لدرجة دفعت الرئيس **نيكسون** للإستقالة في 1974 إثر فضيحة **ووتر غيت**.[1] التي كشفت تورط أجهزة الأمن في التصنت لصالح الرئيس نيكسون.

يعتبر **هنري كيسنجر** من مؤيدي إستراتيجية الحرب المحدودة، واعتبرها ضرورية لأمن الولايات المتحدة ولصالح الحلف الأطلسي الذي أنيطت به مهمة سلك العثار (Trip-Wire)* لمنح الجيش الأمريكي فرصة التحرك، ويعتبر **كيسنجر** هذه الإستراتيجية مقدمة لحرب شاملة، إذا أخطأ الطرف الآخر بالشكل الصحيح، ويربط الإستراتيجية بالدملوماسية، لأن الأطراف سوف تقتنع بأن الحرب الشاملة ليست الحل الوحيد على أي عدوان مفاجئ.[2]

لقد حققت هذه الإستراتيجية الجانب النفسي والمادي، وحققت عناصر الردع، لأنها نجحت في جعل الطرفين يفضلون الحلول الدبلوماسية مع تجنب الانحراف للوسائل العسكرية، لأنها الحل الأخير فقد أعطت هذه الإستراتيجية مرونة للإدارة الأمريكية، لتحقيق أهدافها بتسخير جزء من قدراتها فقط.

رغم مزايا هذه الإستراتيجية، إلا أنها تعرضت للنقد كون الحرب المحدودة معقدة لأنها تتطلب تنمية قدرات نووية معينة لخوض هذا النوع من الحروب، ويتساءل المنتقدون، هل كل الأماكن

---

1 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 63.

*** يعني وجود قوات برية أمريكية وأوربية على الأراضي الأوربية، تتولى مهمة إرسال المعلومات عن وقوع العدوان في أوربا للقوات الأمريكية لزيادة مصداقية استخدام الأسلحة النووية الأمريكية للدفاع عن أمن أوربا.**

2 هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص 64.

تصلح للحرب النووية المحدودة؟ وهل سيتردد السوفيات في تنمية أسلحتهم النووية التي تمكنهم من خوض حرب محدودة؟

إن التدرج في استخدام القوة من شأنه أن يزداد حفاظا على البقاء وتحقيق أهداف كل طرف حتى يصل الطرفان إلى الحرب الشاملة، فلم تكن الحرب المحدودة لتمنع الحرب الشاملة دوما، بل كانت لتكون مقدمة لها فحسب، وحسب **كيسنجر** الذي عارض هذه الإستراتيجية بعدما أيدها، فإن التزايد في القدرات النووية السوفياتية، خاصة البالستية تجعله لا يفكر في الحرب المحدودة بل الحرب الشاملة في حال تلقيه أية هجمات أمريكية ولو كانت محدودة، إضافة إلى توسع النادي النووي، ما يحول دون تطبيق إستراتيجية الحرب المحدودة.[1]

بناءً على ما سبق وجدت الإدارة الأمريكية هذه الإستراتيجية محدودة النفع عمليا، لذلك بحثت الولايات المتحدة عن إستراتيجية جديدة تكون قادرة على تقليص الدور السوفياتي، والقضاء على الشيوعية عبر العالم.

المطلب الخامس: إستراتيجية الرد المرن (الردع التدريجي).

ساهمت عدة تغيرات في ظهور هذه الإستراتيجية أهمها تطور الأسلحة النووية، وتزايد عدد أعضاء النادي النووي، إضافة إلى إدراك القطبين لخطورة شن حرب نووية بينهما أو بتدخل طرف ثالث لذلك أوجد الجنرال **ماكسويل تايلور*** إستراتيجية الرد المرن التي يعتقد بأنها أفضل من سابقاتها وأعظم تأثيرا، لأنها لا تعتمد على سلاح واحد ولا ترد بالمثل على الهجوم الفعلي أو المحتمل، ولكن ترد حسب تطور كل حالة، لذلك يجب الحفاظ على أوسع مجموعة ممكنة من وسائل الرد، لتجنب الإختيار بين كل شيء أو لا شيء.[2] إن هذه الإستراتيجية تتضمن منح القدرة للقوات الأمريكية لمواجهة أي تحد في أي مكان، عن طريق التنويع في وسائل الردع والقتال، من خلال القدرة على توجيه الضربة الثانية للخصم في حال التعرض لضربة نووية أولى، ويتم ذلك عن طريق تحصين القدرة النووية الأمريكية، بالحفاظ عليها في حالة حركة وانتشار دائمين، كأن يكون جزء من الأسطول

---

1 سوسن العساف، مرجع سابق، ص 91.

*** ماكسويل تايلور: رئيس الأركان الأمريكية في عهد كل من الرئيسين إيزنهاور وكيندي.**

2 توماس شيلينغ، استراتيجية الصراع، (نزهت طيب وأكرم حمدان)، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان، 2010، ص 12.

الأمريكي في حالة تحليق دائم ومتبادل بين عدة قواعد جوية، ما يصعب على العدو استهداف كل القدرة النووية الأمريكية بضربة واحدة.[1]

يرى الجنرال **أندري بوفر** أن هذه الإستراتيجية تعني تحضير رد لكل عدوان يتلاءم معه، بما يكفي لإفشال أهداف العدو، على ألا تتم المجازفة بعدد غير ضروري من القوات، وحسبه فإن هذه الإستراتيجية توفق بين المعركة العسكرية المحلية والردع العام. أما الجنرال **ليدل هارت** فيحلل هذه الإستراتيجية على أساس الردع الدفاعي والهجومي، مركزا على الردع الهجومي لمنع الردع الدفاعي، وهو ما يبرز في قوله " **إنها إستراتيجية عدم توسيع النزاع وتحديده، والرد على الخصم طبقا للوضع والتقديرات فقد يهاجم الخصم بقوات تقليدية فنرد عليه بمثلها، وإذا لم يرتدع فقد نستخدم ضده أسلحة ذرية تكتيكية، وصولا إلى احتمال أن نستثمر أسلحة تكتيكية وإستراتيجية معا"وهو ينبه الإدارة الأمريكية لضرورة تطوير أسلحة لا يقدر السوفيات على امتلاكها.**[2]

اتبعت الولايات المتحدة هذه الإستراتيجية لتعزيز إمكاناتها للحد من التحركات السوفياتية في المناطق التي لا تتطلب ردعا نوويا، وقد اعتمد وزير الدفاع **ماكنمارا** هذه الإستراتيجية في 1962 حال وقوع اعتداء سوفياتي، وقد تبنى حلف شمال الأطلسي هذه الإستراتيجية في 1967، وقد أتاحت مرونة التحرك والرد للولايات المتحدة وحلفائها.[3]

أن مقومات هذه الإستراتيجية تنحصر فيما يلي:[4]

- إنشاء قوات مجهزة بمقذوفات إستراتيجية يصعب إصابتها وتدميرها.
- إنشاء قوات سريعة الحركة مزودة بأسلحة دقيقة، يمكن أن تستخدم في حرب ذات نطاق ضيق.
- إنشاء هيكل قومي من التحالفات العسكرية.
- توفير ضمانات تكفل استخدام وسائل وإمكانات متاحة لدى برنامج التسلح الأمريكي.

---

[1] إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 247.

[2] المرجع نفسه، ، ص 248.

[3] ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 61.

[4] سوسن العساف، مرجع سابق، ص 94.

على الرغم من اقتناع جزء من الإدارة الأمريكية بجدوى إستراتيجية الرد المرن- نظرا لقابليتها للتطبيق، وكونها تتفق مع أهداف السياسة الأمريكية ووسائلها، لردع أي هجوم سوفياتي- إلا أن هناك من يعتقد أن الولايات المتحدة لم تعتمد على هذه الإستراتيجية مفضلة الرد الشامل، لما يحققه من الردع على المستوى السيكولوجي، وفق رؤية الإدارة الأمريكية في تلك الفترة (إيزنهاور). واعتبرت إستراتيجية الرد المرن بمثابة أسلوب عام، وليس خاص بمواجهة الخطر الشيوعي، واعتبرت أنها جاءت لتكمل نقائص إستراتيجية الرد الشمل والحرب المحدودة. وأخيرا انتقدت هذه الإستراتيجية من طرف الأوربيين، لأنها اعتمدت المفاهيم والرؤية الأمريكية وأهملت المفهوم الأوربي للدفاع، ولكن **كيسنجر** يرد بأن الأوربيين هم السبب، بجعل الولايات المتحدة تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن أوربا، بعد خروجها من عزلتها.[1]

وبعد ذلك يمكن أن نستشف ملامح الإستراتيجية الأمريكية من خلال أفكار الرئيس **جيمي كارتر** في 23 جانفي 1980 فرض الحماية على منطقة الخليج والمحيط الهندي، واضعا لذلك خمسة مبادئ هي:[2]

أ- إن مصير العالم سوف يتقرر في القرن الحادي والعشرين، فوق مياه المحيط الهندي إلى البحر المتوسط (الشرق الأوسط)

ب- من الضروري الاستخدام الواسع لقوة المسلحة في هذه المنطقة.

ج- يجب أن تحض واشنطن الآخرين على التعاون معها.

د- يتم التدخل في المنطقة بطلب وبغير طلب.

هـ- محاولة أي قوة السيطرة على الخليج، سوف يعد عدوانا على المصالح الحيوية الأمريكية، ولا بد من استخدام القوة المسلحة لردعه.

المطلب السادس: مبادرة الدفاع الإستراتيجي (حرب النجوم).

قام الرئيس الأمريكي **رونالد ريغان** بإطلاق هذه الإستراتيجية في عام 1983 في خطاب له أمام الكونغرس، باعتبارها الوحيدة التي يمكن أن تقوم على أنقاض معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، التي اعتبرها غير مجدية، واعتبر اتفاقيتي (سالت 1 و 2) رقابة على التسلح، واعتبر هذه الإستراتيجية هي الأنسب، لا سيما في غمار سباق التسلح المحموم بين القطبين، واستثمار الإتحاد السوفياتي لتطوير شبكة من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، حيث قال"**حين أنظر إلى**

---

1 ماكسويل تايلور، مرجع سابق، ص52.

2 عامر مصباح، مرجع سابق، ص28.

الخارطة السياسية في العالم، تبدو حقيقة العزلة الأمريكية كدولة في عالم يسير باتجاه السلام... وفي ظل قوة عسكرية للإتحاد السوفياتي يصفها المختصون الأمريكيون بأنها متفوقة على الولايات المتحدة".[1]

وطرح الرئيس **رونالد ريغن** ثلاث مبادئ تمركزت حولها الإستراتيجية الأمريكية:[2]

أ- تحقيق أمن إسرائيل.

ب- تأمين مصادر الطاقة الموجودة في المنطقة العربية.

ج- التواجد العسكري في المنطقة، وضرورة إحداث التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي لنشر القيم الأمريكية.

إن المختصين الأمريكيين يعتقدون أن الإتحاد السوفياتي أضحى قوة عظمى، بعدما خصص ميزانية للدفاع تفوق ضعف ميزانية الولايات المتحدة للدفاع، إذا ما قورنت من إجمالي الناتج القومي للبلدين، وعليه يتساءل هؤلاء، هل علينا التهيؤ لقبول وضع تكافؤ القوة العسكرية مع الإتحاد السوفياتي على المدى الطويل؟ يجب أن نكسب الموارد الضرورية لتمكيننا من الحفاظ على قوة عسكرية كافية لضمان الردع.[3]

إن مضمون إستراتيجية حرب النجوم هو تصدي المنظومة الدفاعية الأمريكية للمقذوفات البالستية السوفياتية (العابرة للقارات) على أربع مراحل:[4]

1 مرحلة الإطلاق(Boost Phase): كشف القوة المعادية عند إنطلاقها مباشرة.

2 مرحلة ما بعد الانطلاق (Post- boost Phase): التكهن بممرات الهجوم للمقذوفات البالستية ومقذوفات الغواصات.

3 المرحلة الوسطية (Mid-Course Phase) : استخدام الأشعة تحت الحمراء والرادار.

4 المرحلة النهائية (Terminal Phase): مرحلة دخول الرؤوس الحربية لأعلى مجال حيوي إلى غاية ضربها لأهدافها الأرضية.

ويتحدث الإستراتيجي **دانيال غراهام** في كتابه (**الحدود العالية**) عن الردع الذي تضمنه هذه الإستراتيجية قائلا " **تنتشر في المدارات المختلفة حول الأرض شبكة مؤلفة من** 432

---

1 سوسن العساف، مرجع سابق، ص 97.

2 يوسف أحمد السباتين، مرجع سابق، ص 24.

3 حسن صعب، المبادرة الدفاعية الإستراتيجية الأمريكية، منشورات الجامعة العربية، تونس، 1986، ص3.

4 سوسن العساف، مرجع سابق، ص ص 97-98.

قمرا صناعيا- يزود كل منها بخمسين صاروخا صغيرا، قادر على تدمير المقذوفات البالستية العابرة للقارات أثناء طيرانها في الفضاء لأهدافها، وإذا ما علمنا أن عدد المقذوفات المضادة للصواريخ الباليستية عام 1972 هو مائة صاروخ لكل بلد، فإن هذه الإستراتيجية لا تدخل في إطار الردع وإنما في إطار النصر(الدمار المؤكد للخصم فقط)".

وعليه يتساءل **غراهام** ما المانع -في حالة الأزمات الكبرى- من قيام الولايات المتحدة بإطلاق صواريخها على الإتحاد السوفياتي، ما دامت تضمن أن الرد السوفياتي سيتم تدميره في الفضاء.[1]

لقد وجد الرئيس **ريغن** إنطلاقا من الرسالة الحضارية التي تحملها الولايات المتحدة، أن القوة مجسدة في إستراتيجية حرب النجوم، التي تتفوق على كل الإستراتيجيات السابقة، ترسخ التفوق الأمريكي المطلق، لأنها تردع وتحقق النصر معا، معلنة نهاية عصر التكافؤ وبداية عصر التفوق الأمريكي ويرى الخبراء الأمريكيون بأنها ليست مؤذية ما دامت منتشرة في الفضاء وليس على التراب الأمريكي.

مع قدوم الرئيس **ميخائيل غورباتشوف** للسلطة عام 1985، وقبل ذلك إعادة انتخاب الرئيس **ريغان** عام 1984 بعد نجاحاته، أصبح الإتحاد السوفياتي في موقع ضعف، ما اضطره للتفاوض وتم ذلك بعقد الحوار الأمريكي السوفياتي في قمة جينيف 1985، وفي جويلية 1987 وجه الرئيس **ريغن** نداء للإتحاد السوفياتي من برلين بقوله "**أيها السيد غورباتشوف اهدموا هذا الجدار**" وفعلا هدم الجدار في نوفمبر 1989 بعد أشهر من مغادرة **ريغن**، الذي كسب الحرب الباردة.[2]

ونتيجة لما سبق يمكن القول بان الولايات المتحدة خرجت بعد الحرب العالمية الثانية من عزلتها بشكل نهائي كقوة عالمية، تمتلك أقوى سلاح، واعتمدت مبدأ الرد القاسي لتدمير العدو بشكل كلي واستمرت في تطوير أسلحتها النووية بنوعيها الانشطارية، والحرارية(الهيدروجينية)التي تعادل ألف مرة القنبلة الانشطارية، إلى أن أعلن الإتحاد السوفياتي عن تفجير القنبلة الانشطارية في 1949 ثم الحرارية بعد ذلك، فتحولت الولايات المتحدة لإستراتيجية الرد المرن، ومع احتدام سباق التسلح بين القطبين وتعاظم ترسانتهما النووية أكثر من حاجتهما، برزت فكرة البقاء بعد الضربة الثانية، فبرزت الدعوة للتخفيض من الترسانة النووية لكلا الطرفين، ما تجسد في اتفاقية سالت 1 و2.

---

1 سوسن العساف، المرجع السابق، ص 98.

2 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص ص 69-70 .

وحتى بعد اندلاع الحرب الباردة كانت الهيمنة الأمريكية، لا احتواء الاتحاد السوفييتي، هي القوة الدافعة وراء إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى. وقد ظهر هذا بوضوح في ورقة لمجلس الأمن القومي NSC- 68، تضمنت القاعدة الفكرية لسياسة احتواء "كونية "و"عسكرية".

جاء في هذه الوثيقة:

1- هدف القوة الأمريكية "تشجيع قيام بيئة عالمية يستطيع النظام الأمريكي أن يعيش فيها ويزدهر"

2- إن استراتيجية الهيمنة هي "الاستراتيجية التي ربما اتبعتها الولايات المتحدة، ولو لم يكن الاتحاد السوفييتي موجوداً.

وبهذا أُسدل الستار على آخر فصول الحرب الباردة، بمشهدين تمثل الأول في سقوط جدار برلين وتوحيد ألمانيا، والثاني في تفكك جمهوريات الإتحاد السوفياتي إثر الأزمة الاقتصادية الحادة.

المبحث الثالث: تطور الإستراتجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة 1990-2014.

وقد قسمنا هذه الفترة لمرحلتين، فتخصص المرحلة الأولى لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى غاية 2001، أما المرحلة الثانية فتتناول أهم التغيرات في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: مرحلة التفرد الأمريكي 1990-2001.

إن التحولات التي شهدها النظام الدولي على الصعيد الهيكلي والقيمي، بعد انهيار الثنائية القطبية، جعلت بعض المفكرين يتحدثون عن القطيعة مع الأطر النظرية والمفاهيم القديمة، وفي هذا الإطار نسمع عن نهاية التاريخ ونهاية الجغرافيا، وحتى موت الدولة الأمة، ويمكن قراءة ثلاثة تحولات رئيسية بعد الحرب الباردة هي:[1]

أولا على المستوى الإستراتيجي: ظهور عالم بدون معالم ثابتة، حيث أعيد طرح مسألة الحدود التي هي في الغالب ترتيبات ما بين الحربين العالميتين(نظام فرساي).

ثانيا على المستوى الاقتصادي: سمحت العولمة ببروز عالم بدون حدود، حيث برز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة، ويطرح مفهوم الدولة الأمة للنقاش(نظام وستفاليا).

---

1 مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، منشورات جامعة منتوري قسنطينة يومي 29-30 أفريل 2008،ص 01.

ثالثا على المستوى الإيديولوجي: نهاية الشيوعية خلقت عالم بدون عدو واضح، والعمل جار لخلق عدو جديد يلعب نفس الدور في السابق، التناقض شرق- غرب (نظام يالطا).

بعد نهاية الحرب الباردة وتفوق الولايات المتحدة، وجدت نفسها في عالم بدون حدود ولا معالم ولا عدو، ما جعل الإدارات المتعاقبة من **بوش الأب وكلينتون** إلى **بوش الإبن**، تبحث عن دور للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما أدركه المفكرون الأمريكيون، عملا بنظرية التحدي والاستجابة للمؤرخ **أرنولد توينبي**، التي تقول أن المدنيات التي تواجهها التحديات هي فقط التي تزدهر، وفي غياب التحديات تراوح مكانها ثم تضمر، وكذلك نظرية الكتلة المزدوجة **لكانيتي** ومضمونها، إن استمرار الدولة لا يكون إلا بوجود دولة ثانية ترتبط بها، سواء تواجهتا أو تبادلتا التهديد جديا، فوجود الدولة الثانية، أو حتى التخيل الكثيف لها كفيل بضمان تماسك الأولى،[1] ومن نتاج هذه الأطر نجد نظرية صدام الحضارات **لصامويل هنديغتون**.

في خضم هذه التجاذبات احتدم النقاش الفكري - حول ضرورة إيجاد أو صنع العدو لضمان بقاء واستمرارية الولايات المتحدة- وتمحور هذا النقاش حول ثلاث اتجاهات:[2]

الاتجاه الأول: يجمع أنصاره على أن جوهر الصراع القادم سيكون اقتصاديا، ومن ثم يجب على الولايات المتحدة مواجهة الأقطاب الاقتصادية الأخرى(اليابان والصين والاتحاد الأوربي).

الاتجاه الثاني: يرى بأن طبيعة الصراع في القرن القادم سيكون حضاريا، نتيجة سعي الولايات المتحدة لنشر منظومتها الفكرية والقيمية والتي سوف تتصادم مع حواجز الحضارات الأخرى، وفي مقدمتها الحضارة العربية الإسلامية. وتندرج أطروحة صدام الحضارات ضمن هذا الاتجاه.

الاتجاه الثالث: يتمسك أنصاره باستمرار أهمية العامل العسكري في التوازنات الدولية، وعليه فكل الدول ذات القدرات العسكرية والخارجة عن نطاق المظلة الأمنية الأمريكية، تشكل تهديدا حقيقيا للمصالح الأمريكية، لذلك يجب العمل على منع ظهور أو تطور أي مصدر تهديد، عملا بمقولة " **إذا لم تصنع مستقبلك فإن الآخرين سوف يصنعون لك هذا المستقبل**".[3]

---

1 مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص2.

2 سوسن العساف، مرجع سابق، ص 162.

3 حسين بوقارة، تداعيات أحداث 11 أيلول بين التفسيرات السطحية والحسابات الإستراتيجية: الأهداف الظاهرة والخفية للحرب الأمريكية على الإرهاب، جريدة البيان الإماراتية، 4. 1. 2002.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى فكرة القوة الناعمة التي أطلقها الأكاديمي الأمريكي **جوزيف ناي** مع بداية تسعينيات القرن الماضي، ويعرفها بأنها " **القوة الناعمة في جوهرها هي قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها العامة وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد**". ويمكن نشر هذه الجاذبية بطرق شتى أهمها: الثقافة الشعبية،الدبلوماسية الخاصة والعامة، المنظمات الدولية الشركات والمؤسسات العاملة،ويحصر **ناي** القوة الناعمة لأي دولة كبرى في ثلاث عناصر تتمثل في: مدى جاذبية الثقافة العامة، مدى جدية الالتزام بالقيم السياسية داخليا وخارجيا، درجة المشروعية والقبول الطوعي للسياسة الخارجية من طرف بقية الدول والشعوب.[1]

بعبارة أخرى تعبر القوة الناعمة عن القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين، وتعبر عن جاذبية النموذج وقدرته على الإغراء، ما يغني عن استعمال العنف والإكراه في توجيه سلوك الآخرين لذلك يقول **ناي**" **حينما أجعلك تريد فعل ما أريد منك فعله، فليس ثمة موجب لاستخدام القوة أصلا**".

ويعتقد ناي بأن القوة الصلبة والناعمة يعملان بشكل متقابل، فكلما زادت مساحة استعمال إحداهما قلت بالمقابل مساحة الأخرى، ولكنه يهمل حقيقة جوهرية، مفادها حتى القوة الناعمة لا تخلو من وجوه الإكراه الخفي، فتوجيه سلوك الآخرين والتحكم في وعيهم، يعد شكلا من أشكال الإكراه المبطن. وحسب **ناي** دائما فإن القوة الناعمة بدأ تأثيرها بعد الحرب العالمية الثانية، والدور المركزي الذي لعبته القوة الأمريكية في تحقيق النصر، من خلال مشروع **مارشال** والترويج للصورة النمطية الأمريكية الحضارية، من خلال الدعاية والإعلام.

للإشارة فقد سبق **ناي** لهذه الفكرة المفكر الألماني **جون جالتونغ** الذي يعتقد بأن السيطرة الدولية لا تنفصل عن آليات الترويض الثقافي والسياسي، التي تستعملها القوى الدولية ضد من هم أضعف منها، ويتم ذلك من خلال إيجاد نخب سياسية وثقافية في الدول التابعة، ذات تناغم مع مصالح المراكز الدولية، ما يغني عن الحضور العسكري المباشر، وفي هذا الصدد يقول **جالتونغ** "**يتم زرع هذه النخب القائدة في مركز الهامش الوطني، ومن ثم يصبح الهامش الوطني**

1 رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، الطبعة الأولى، مؤسسة الانتشار العربي،لبنان، 2011، ص9.

مرتبطا عضويا بالمركز، ضمن إطار وفاقي للمصالح بين الطرفين".[1] إنه الاستعمار الجديد الذي حل محل الاستعمار القديم المباشر، ولكن بتكلفة أقل وتحصيل فوائد أعظم، ما يغني القوى الكبرى عن الحضور العسكري المباشر، والاكتفاء بالمراقبة فقط.

لا ينبغي أن نهمل مساهمة **إبن خلدون** القيمة في هذا المجال قبل ذلك بوقت طويل، حينما تكلم عن العمران وقدم قاعدة اجتماعية هامة تمثلت في العبارة التالية "**المغلوب مولع بتقليد الغالب في نمط الحياة والمأكل والملبس وحتى نمط التفكير**" لأن القوي غالبا ما يولِد شعورا بالوجل والخوف ممزوجا بالإعجاب والانجذاب لدى المغلوب، إلى الحد الذي يشل قدرته على التفكير المتبصر لذلك يتصور أن تفوق الغالب، يعود إلى ما يتمتع به من كمال في كل شيء.[2]

وللأمانة فإن القاعدة الاجتماعية **لإبن خلدون** عامة وصالحة في معظم الأحيان لتفسير العلاقة بين الغالب والمغلوب، إلا أنها تخضع لاستثناءات محدودة فقط، حيث يقدم التاريخ لنا حالات تمكن المغلوب فيها من استيعاب الغالب وترويضه، ونذكر في هذا الصدد القبائل الجرمانية التي اجتاحت القارة الأوربية بالقوة في القرن الرابع للميلاد، ولكن جرى استيعابها وتمسيحها من الطرف المغلوب. وكذلك الغزو المغولي على مركز الخلافة ببغداد بالقوة عام 1258، ولكن جرى استيعابهم وتأثروا بالإسلام ودخلوا فيه، بل وأصبحوا من المدافعين عنه.[3] ولا خلاف على أن هذه الحالات مجرد استثناءات فقط، لا تنقص من قيمة القاعدة الاجتماعية الخلدونية.

لقد كان كل طرف من الإتجاهات الثلاث السابقة الذكر للصراع القادم- اقتصادي أو حضاري أو عسكري-يدفع باتجاه تبني أطروحاته في صياغة السياسة الأمريكية. وعلى ضوء ما سبق سنحاول التطرق للإستراتيجية الأمنية الأمريكية في الفترة (1990-2001) من خلال تقسيمها لفترتين، تتناول الأولى الفترة الرئاسية **لجورج بوش الأب**، وتتطرق الثانية للفترتين الرئاسيتين **لبيل كلينتون**.

---

1 رفيق عبد السلام، المرجع السابق ، ص 13.

2 المرجع نفسه ، ص 16.

3 المرجع نفسه، ص 17.

الفرع الأول: الإستراتيجية الأمنية خلال فترة بوش الأب 1989-1993.

بعد انتهاء الحرب الباردة، وتراجع دور العامل الإيديولوجي لصالح العامل الاقتصادي والعسكري-وهو تماما ما يتماشى مع رؤية الجمهوريين- وإثر التحولات الدولية التي طرأت على الواقع الدولي، بالانتقال إلى وضع الأحادية القطبية، فما هي طبيعة ومعالم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية خلال فترة رئاسة **بوش الأب؟** وما هي أهم القضايا التي واجهت الإدارة الأمريكية في هذه الفترة؟ سنحاول في هذه النقطة التعريج على أهم المحطات المفصلية في صياغة الإستراتيجية الأمريكية خلال فترة حكم **بوش الأب**، الذي تميز بخبرته الكبيرة في الشؤون الدولية.*

إن حرب الثماني سنوات التي دارت رحاها بين العراق وإيران(1980-1988)، والتي قال عنها مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق **هنري كيسنجر** نريد منهزمين في هذه الحرب. والتي كانت محاولة لتدمير قوتين إقليميتين ناشئتين ببعضهما، للقضاء على أي تهديد محتمل لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، مبررا ذلك بقوله "**لم يكن للولايات المتحدة أي مصلحة سوى منع سيطرة أي من المتحاربَين على المنطقة**".[1] وقد خرج العراق بزيادة تسلحه من هذه الحرب، وتجدر الإشارة للدور البارز للدبلوماسية الجزائرية في التوسط لحل النزاع بين الجارين العراق وإيران.

وعلى إثر نزاع حدودي بينه وبين الكويت، قام الرئيس السابق المرحوم **صدام حسين** في أوت 1990 بغزو الكويت، معتقدا بأن الولايات المتحدة لن تحرك ساكنا كونها منشغلة بأوربا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفياتي، وكذلك بعدما تلقى تطمينا من السفيرة الأمريكية لديه آنذاك **أبريلغلاسبي**، التي صرحت له قبل أيام من الغزو، إن الأمريكيين لا رأي لهم بهذا النزاع الحدودي بين الكويت والعراق.

والحقيقة أن الراحل **صدام** قد أكل الطعم وصدق الكذبة الأمريكية، بعدما قام باحتلال الكويت، ما يشكل تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية بالمنطقة، فقامت رئيسة الوزراء البريطانية السيدة **مارغريت تاتشر** بدفع الرئيس **بوش** الأب للقيام بردع العراق، ولأول مرة منذ 1950 يحصل إجماع في مجلس الأمن الدولي يسمح بالتدخل العسكري، وهو ما عبر عنه القرار 678 لمجلس الأمن، لكون الاتحاد السوفياتي في وضع حرج، إضافة لعدم علمه بنية الرئيس العراقي ومطامعه في الكويت، إلا عن طريق الأمريكيين، أما بالنسبة للصين فقد ساومها **بوش** بموقفه المتسامح معها تجاه

---

* حيث شغل عدة مناصب أهمها: رئيس السفارة الأمريكية غير الرسمية في الصين، وسفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية(CIA)، لذلك كان يحمل تصورا لما يريد القيام به.

1 هنري كيسينجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟، مرجع سابق، ص 190.

مجزرة ميدان **تيانانمين** حيث قمعت القوات الصينية بعنف مظاهرات شبابية مطالبة بالديمقراطية،[1] إلا أن إدارة **بوش** لم تشأ المخاطرة بالتعاون الاستراتيجي الأمريكي الصيني الذي أطلقته إدارة **نيكسون** وتعمق مع إدارة **كارتر**.

وهكذا ضمنت الأمم المتحدة القيادة ووفرت 500 ألف رجل، وشارك في العمليات العسكرية إلى جانب الولايات المتحدة كل من بريطانيا وفرنسا، وساهمت في تمويل الحرب كل من ألمانيا واليابان والكويت والسعودية،[2] بعدما أوحى الرئيس **بوش** للسعودية بأن القوات العراقية ستدخل أراضي المملكة بعد إحكام السيطرة على الكويت.

وقد أُطلق على هذه العملية إسم **عاصفة الصحراء**، والتي تعتبر أهم محطة في فترة حكم الجمهوريين تحت رئاسة **بوش الأب**، وتمثلت أهداف الحرب الواضحة، في منع سيطرة أيا كان على بترول المنطقة، لأن ذلك يمس مباشرة المصالح الأمريكية الحيوية، ما يسمح بتعزيز التواجد الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية، وقد بدأت هذه الحرب بحملة جوية قوية على القوات العراقية في جانفي 1991، تلاها هجوم بري في فيفري من نفس السنة، أسفر عن تراجع الجيش العراقي وتحرير الكويت.

وقد شكلت أيضا عملية عاصفة الصحراء لدى الكثيرين الفرصة الثمينة لاستعادة العلاقات المدنية العسكرية الأمريكية، التي تضررت كثيرا بسبب حرب الفيتنام، وهو ما عبر عنه الجنرال **كولن باول** وزير الدفاع الأمريكي السابق بقوله " **الطريقة التي تجاوب بها الأمريكيون بشكل عام مع الأزمة تمكنت من طرد الأرواح الشريرة لفيتنام... وبفضل عاصفة الصحراء، وقع الشعب الأمريكي ثانية في حب قواته المسلحة**".[3]

لأول مرة ومع نهاية الحرب الباردة، يحصل تقارب ملحوظ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي* حول رفض الغزو العراقي للكويت، وفي هذا الصدد صرح وزير الخارجية السوفياتي شيفرنادزة آنذاك لنظيره الأمريكي جيمس بيكر بقوله "دعني أبلغك بأنه كان قرارًا صعبًا بالنسبة لنا...بسبب العلاقات طويلة الأمد التي كانت تربطنا بالعراق، ولكن بالرغم من كل هذا... فقد

---

1 يوسف احمد السباتين، مرجع سابق، ص 36.

2 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 72.

3 أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، لبنان ،2004، ص189.

* للإطلاع على تفاصيل ومراحل الاتفاق الأمريكي السوفياتي حول هذه المسألة، يرجى مراجعة مذكرات جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، ص ص 2–16.

اضطررنا إلى اتخاذ مثل تلك الإجراءات... لأن هذا العدوان يتعارض مع التفكير السياسي الجديد، بل إنه يتعارض في الحقيقة مع المبادئ المتحضرة بين الدول".[1]

إلا أن **بريجنسكي**، يرى بالمقابل أن نجاح عاصفة الصحراء لم يُستغل استراتيجيا، بل أعطى انطباعا سلبيا عن الولايات المتحدة، التي أصبح ينظر لها كوريث للإمبريالية البريطانية، ويعتقد **بريجنسكي** أن الحسم لم يكن نهائيا مع الرئيس العراقي، فكان ينبغي مواصلة العمليات لغاية الإطاحة بصدام.[2] لكن **بريجنسكي** يعود ويؤكد على أن الرئيس **بوش** الأب كان حريصا على نقطتين؛ تتعلق الأولى بعدم إخراج العملية عن إطارها الحقيقي، وهو تحرير الكويت من الغزو العراقي، لأن إجتياح العراق سيؤدي لتفكك التحالف الدولي. أما الثانية تتمثل في منع إسرائيل من الرد على الصواريخ العراقية*، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي لانسحاب الدول العربية المشاركة في التحالف.

عموما يمكن أن نرصد العديد من الأحداث البارزة إبان فترة حكم الرئيس **بوش الأب** لعل أبرزها؛ انسحاب قوات الاتحاد السوفياتي من أفغانستان في فيفري 1989 وانتصار المقاومة الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة، سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989 وتوحيد ألمانيا في أكتوبر 1990، وأخيرا حل الحزب الشيوعي في أوت 1991 وانهيار الاتحاد السوفياتي، ما جعل الرئيس الأمريكي يتكلم عن النظام العالمي الجديد** الذي تكون فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بدون منافس بعد انتهاء الحرب الباردة.

إن اجتياح العراق للكويت وضع القوة الأمريكية على المحك، ما دفعها للرد بحرب الخليج الأولى وبخصوص الصراع العربي الإسرائيلي، كان يمكن **لجورج بوش الأب** أن يمضي قدما، باتجاه فرض حل على الطرفين، ولكنه لم يشأ اللجوء لممارسة العديد من الضغوط، خاصة مع نهاية عهدته، وربما أجَّل ذلك للعهدة الثانية التي لم تتحقق. وما يمكن ملاحظته خلال الفترة الرئاسية **لبوش الأب** أن جل اهتمامه، تركز على قضايا السياسة الخارجية على حساب القضايا الداخلية.[3] وهو السبب المحتمل لتدني شعبيته وخسارته للانتخابات، ما جعله يترك إرثا معقدا لمن يخلفه.

---

1 جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ، مصر، 1999، ص2.

2 زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، (ترجمة عمر الأيوبي)، ، دار الكتاب العربي، لبنان،2007 ص ص 80– 81.

***منع إسرائيل من الرد كان مقابل منحها 650 مليون دولار كمساعدة طارئة، علاوة على 3مليارات السنوية في شكل مساعدة عسكرية.**

****وقد استعمل بوش هذه العبارة أمام الكونغرس في سبتمبر 1990، ولكن سبقه إليها الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1988.**

3 زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، مرجع سابق، ص 84.

وقد سعى المرشح الديمقراطي **بيل كلينتون** لمهاجمة الرئيس **بوش** الأب –أثناء مناظرة تلفزيونية في خضم الصراع نحو البيت الأبيض– لإهماله الشؤون الداخلية للأمريكيين لصالح الشؤون الخارجية، وقد بدا **بوش** غير مهتم بالمواضيع الداخلية، ما صب في مصلحة المرشح **كلينتون**. الذي أصبح رئيسا للولايات المتحدة فيما بعد، فما هي ملامح الإستراتيجية الأمنية الأمريكية خلال فترتي حكمه؟ وما هي أهم محطاتها التاريخية؟

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية خلال حكم بيل كلينتون 1993–2001.

خلافا للرئيس **جورج بوش** الأب الذي كان متيقنا من أن القوة العسكرية هي الأساس في صياغة الاستراتيجيات الأمنية، لقد تغيرت آراء الإدارة الأمريكية بقدوم الرئيس **كلينتون**، والذي أكد على أن امتلاك القوة العسكرية وحدها ليس كافيا للمضي قدما في قضية الانفتاح العالمي، لذلك أصبحت القوة الموسعة، السمة المميزة للسياسات الأمنية الأمريكية خلال التسعينيات، إلا أن ذلك لم يسهم في تجنب الحروب أو التقليل منها، فقد أكدت لجنة مختصة في صياغة الأمن القومي في تقريرها عام 1999، على أن الولايات المتحدة، ومنذ نهاية الحرب الباردة اشتركت في أكثر من أربعين (40)تدخلا عسكريا مقابل ستة عشر(16) تدخلا فقط خلال فترة الحرب الباردة بأكملها.[1]

ويمكن تحديد هدفين رئيسيين لإدارة كلينتون على الصعيد الإستراتيجي والعسكري؛ يتمثل الأول في إعادة بناء الجيش الأمريكي وفق متطلبات المرحلة الجديدة، والثاني في متابعة التغير الديمقراطي وقضايا البيئة والمخدرات، لذلك وافق الرئيس كلينتون على تخفيض عدد القوات الأمريكية في أوربا إلى أقل من 150 ألف جندي، وضرورة العمل في إطار الأمم المتحدة، لإضفاء الشرعية على السياسة الأمريكية، فقال في هذا السياق" **يجب عدم نسيان الحقيقة المهمة القائلة بأن القوة هي أساس الدبلوماسية الناجحة**".[2]

مما تقدم يمكن أن نأخذ فكرة أولية عن فترة حكم الرئيس **بيل كلينتون**، من خلال تقسيمها لفترتين، حيث ركز في العهدة الأولى على القضايا الداخلية مع عدم التركيز على السياسة الخارجية التي اعتبرها امتدادا للسياسة الداخلية، ولكن بالنظر لبعض التجاذبات بين مختلف المؤسسات السياسية الأمريكية، وتبادل الأدوار، والتطورات العالمية، عادت القضايا الخارجية للبروز في العهدة الثانية.

---

1 أندرو باسيفيتش، مرجع سابق، ص 221.

2 مروان بشارة، بيل كلينتون الحملة، الإدارة، السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الساقي، لبنان، 1993، ص 80.

كما أسلفنا الذكر فإن الرئيس **بيل كلينتون** بدأ حملته الانتخابية بالتركيز على المسائل الداخلية مثل البطالة والفقر والرعاية الصحية والضرائب، ما ساهم في منحه العديد من أصوات الناخبين، ولكن الشعور بلذة التفوق الأمريكي ونشوة الانتصار في الحرب الباردة خيمت في النهاية على كل الوعود الانتخابية، فضلا عن التركة التي خلّفها الرئيس **بوش الأب**، الذي تدخل عسكريا في الصومال أواخر عهدته عام 1992، معتقدا أن المهمة سهلة، وأن القوات الأمريكية ستنهيها وتنسحب قبل تولي الرئيس القادم ولايته، ولكن بحلول كانون الثاني، كان لا يزال يوجد في الصومال 25 ألف جندي أمريكي.[1]

ولعل الحرب في الصومال وفي العاصمة مقديشو تحديدا –والتي سميت إستعادة الأمل– لم تكن سهلة أبدا على الجيش الأمريكي، فقد زادت حدة المقاومة من طرف ميليشيات التحالف الوطني الصومالي، بإمرة **محمد فرح عيديد**، وهو الضابط العسكري الصومالي السابق، الذي استغل ارتباك الجيش الأمريكي، واستهدافه للمدنيين الصوماليين بنيران الرشاشات الأوتوماتيكية، ما ساهم في زيادة حدة المعارك والخسائر من الجانبين. وفي 22أوت 1992 بعثت إدارة **كلينتون** نخبة من القوات الخاصة، دون استشارة الكونغرس لحسم المعركة. ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، حين تمكن **عيديد** وقواته من إسقاط ثلاث طائرات هيليكوبتر من نوع **بلاك هوك**، وإصابة ثلاثة أخرى بأضرار وبعد محاصرة الموقع من طرف الصوماليين الغاضبين والمسلحين، كانت النتيجة كارثية على الجيش الأمريكي، فقد قُتل 18 أمريكيا وجُرح 78، وأُسر طيار أمريكي، وكل هذا جرى نقله عبر شبكات التلفزيون العالمية، بالإضافة لصورة بقايا مشوهة لجندي أمريكي ميت يُجر عبر شوارع مقديشو.[2]

كل ما سبق شكل صدمة في الشارع الأمريكي، معيدا النظر في الجدوى من التدخل في الصومال أصلا، كما عبر أعضاء بالكونغرس عن غضبهم الشديد وطالبوا بتقديم إيضاحات حول الموضوع، أما البيت الأبيض فقد وقع عليه العبء الأكبر، حين تحولت الحرب الصغيرة التي بدأها **بوش الأب** واستمرت خلال حكم الرئيس **كلينتون** إلى أزمة سياسية من الدرجة الأولى، ما دفع بالرئيس لتبرير موقفه والتعليق بأن الحرب في الصومال هي حرب تديرها الأمم المتحدة، وأمريكا ليست إلا مجرد طرف فيها، وهو ما يجانب الحقيقة. وفي الأخير قرر الرئيس الأمريكي سحب القوات الخاصة من الصومال، وأعلن عن نيته في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في الصومال.

---

1 مروان بشارة، المرجع السابق، ص 89.

2 أندرو باسيفيتش، مرجع سابق، ص 192.

لقد شكلت الصومال عقدة تضاف إلى عقدة الفيتنام، خاصة أن الأمريكيين يحبون الانتصارات السهلة والفوائد العظيمة، ولكن بدون خسائر أو بأقل قدر منها، وهو ما بيناه في الحربين العالميتين. لذلك سيساهم كل من درس الفيتنام والصومال في تعليم المسؤولين الأمريكيين إتباع استراتيجيات وتكتيكات تجعل الخسائر البشرية خاصة في حدها الأدنى.

لقد اتسمت فترة **بيل كلينتون** بغياب جدول أعمال واضح ودقيق لقضايا السياسة الخارجية ونادرا ما كانت الاجتماعات تبدأ وتنتهي في موعدها المحدد،وتتسم مشاركة بعض المسؤولين بالعفوية وبعضهم كان من المعنيين بالشؤون الداخلية، ومع ذلك يحضرون مداولات مجلس الأمن القومي، و لم يكن الرئيس الصوت المسيطر بل مجرد مشارك في النقاش، وقد عبر رئيس هيئة الأركان عن ذلك بقوله "**لو كنت قاعدا من المريخ، ولا تميز بين زيد وعمرو وانضممت للنقاش لما أمكن لك أن تعرف من هو الرئيس**".[1]

إلا أن الأمور استقرت بعد ذلك، وحتى في العهدة الثانية لكلينتون لم يكن الرئيس أو مستشار الأمن القومي أو وزير الخارجية يتولى القيادة، عكس ما حصل في فترة بوش الأب.

المطلب الثاني: مرحلة الهيمنة الأمريكية ما بعد 2001.

بداية نحاول التعرض لمفهوم الهيمنة* والذي يشير عموما في اللغة، للدلالة على السلوكيات التي تفيد إملاء الإرادة، وتعود جذور هذا المصطلح الغربي (Hegemony) إلى اللغة اليونانية القديمة حينما استخدمه **ثيودوس** لأول مرة في كتاباته حول الحروب البيبلوزينية بين أثينا وأسبرطة، واختفى المصطلح بعد ذلك، ليظهر عند المفكر الإيطالي **أنطونيو غرامشي** (1891-1937) في كتابه **دفاتر السجن** الذي عبر فيه عن العلاقة بين القوة والاستقرار والنظام.[2]

ويعرف **نيل فيرغسون** القوة المهيمنة بأنها "دولة قادرة على فرض مجموعة من القواعد والأنظمة على النظام الدولي مؤقتا، وتقديم بعض المزايا المستخلصة عبر الضغط السياسي"، وصاغ كل من **جوزيف ناي وروبرت كوهن** تعريف الهيمنة في العلاقات الدولية بأنها "وجود قوة دولية مسيطرة، تكون لها الغلبة في المصادر المادية، وتتوافر لديها القوة والإرادة اللازمتان لصياغة قواعد التفاعل بين الدول داخل النظام الدولي".[3]

---

1 زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، مرجع سابق، ص 94.

*** للإطلاع أكثر على مفهوم الهيمنة وما يتعلق به، أنظر نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، ص ص68-112.**

2 نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، الأردن، 2013، ص 68.

3 المرجع نفسه، ص ص 69-70

وسوف نتعرض في هذا المطلب لفرعين يتناول الأول الإستراتيجية الأمنية الأمريكية خلال حكم الرئيس **جورج دبليو بوش**، في حين نخصص الثاني للحديث عن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية خلال حكم الرئيس **باراك أوباما**.

الفرع الأول: الإستراتيجية الأمنية خلال حكم جورج دبليو بوش 2001-2008.

لقد ظل الرئيس **بوش الإبن** طوال حملته الإنتخابية منتقدا لمستوى تسلح وتنظيم الجيش الأمريكي، ومحاولة إصلاحه من طرف الرئيس **بيل كلينتون**، حيث صرح بأن الجيش الأمريكي لا زال منظما لمواجهة تهديدات الحرب الباردة أكثر من تنظيمه لمواجهة تحديات القرن الجديد. ويضيف **بوش الإبن" لقد أهدرت السنوات السبع الماضية في العطالة والكلام الفارغ**"[1] ووعد في حالة انتخابه بمراجعة الجيش من الأسفل إلى الأعلى، وبناء جيش القرن القادم. وبعد وصوله للبيت الأبيض، برزت عدة تساؤلات مثل ما هي ملامح الإستراتيجية الأمنية الأمريكية؟ وفيم تمثلت أبرز التغيرات فيها؟ وما مدى انعكاس ذلك على التواجد العسكري الأمريكي في العالم والمصالح الأمريكية؟ إن محاولة الإجابة عن هاته الأسئلة سيشكل محور هذه الجزئية من بحثنا.

من أهم مميزات الإستراتيجية الأمريكية خلال فترة **بوش الإبن** ظهور ما يسمى الحرب الاستباقية والتي تعود جذورها إلى 2500 سنة، حيث شرّع كل من **أرسطو والملك فيليب** هذه الحرب عندما قام اليونان بغزو الفرس، لجعل الشرق ينصاع للنظام الغربي العقلاني، كما مضى **الإسكندر** في تنفيذ مخطط ما يسمى اليوم الشرق الأوسط،[2] بإنشاء تسع مدن باسم الإسكندرية غير إسكندرية مصر وجعل في كل منها مكتبة ضخمة، مفتتحا بذلك العصر الهيليني، ابتداءً بالإسكندرية المصرية إلى جنوب شرق آسيا.

وفي السياق الحرب الاستباقية يقول ديك تشيني النائب الأسبق للرئيس الأمريكي في مذكراته " كان لا بد لنا من تعقب الإرهابيين حيثما كانوا، واستئصالهم قبل أن يتمكنوا من الهجوم. وكنا في حاجة إلى أن نحمل المسؤولية لأولئك الذين وفروا لهم الملاذ والدعم، وكما قال الرئيس (بوش الإبن) في خطابه للأمة مساء الحادي عشر من سبتمبر 2001 (لن نميز بين إرهابيين نفذوا هذه الأعمال وآخرين يوفرون لهم المأوى)".[3]

---

1 أندرو باسيفيتش، مرجع سابق، ص 186.

2 محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، الطبعة الأولى،مكتبة مدبولي، مصر، 2006، ص 26.

3 ديك تشيني، في زماني مذكرات شخصية وسياسية، (ترجمة فاضل جكتر)، دار الكتاب العربي، لبنان، 2012،ص 371.

لقد برزت في نفس الفترة، الإستراتيجية الأمريكية المرتكزة على الصدمة والرعب، والتي عملت على إلغاء أو تضييق الحدود الفاصلة بين الدفاع والهجوم، بحيث لا يمكن التمييز في سلوك القوة المهيمنة بين دفاعها فيما إذا ما كان هجوماً، وهجومها فيما إذا ما كان دفاعاً، ما يسبب إشكالية على المستوى السياسي في التعاطي مع هذا السلوك دولياً، وعلى المستوى النظري الذي يتطلب البحث والتطبيق وعلى المستوى العلمي في تحديد المستوى المطلوب من الردع أيضاً، واختيار الأدوات والأساليب المناسبة لتحقيقه، والتي تصب دائما في معادلة التوازن بين الانتشار العالمي وتكلفته.

لذلك يمكن القول أن العقيدة العسكرية لبست ثوب الايدولوجيا، ولذلك أضحت بمنزلة إيديولوجيا موازية للإيديولوجية السياسية لنظام الحكم في عهد الرئيس **جورج دبليو بوش**، وتمتاز بالرسوخ والثبات في المستويات العليا، وتدخل ضمن اختصاصات القيادة السياسية،[1] وهذه العقيدة التي أقيمت في زمن الحرب الباردة على الردع المقابل، تجاوزتها أمريكا لتنتقل بعد انكفاء الاتحاد السوفيتي السابق إلى إستراتيجية الردع الأحادي الجانب، وهي أقرب إلى الإرهاب.

تخضع السياسة الدفاعية الأمريكية في هذه الفترة لتحولات جذرية تحت تأثير نوعين من العوامل الهيكلية، الأول يتمثل في الفكر العسكري الذي جلبته إدارة الرئيس **بوش** معها إلى السلطة والذي يهدف إلى تنفيذ خطة إصلاح جذرية شاملة في المؤسسة العسكرية الأمريكية. أما العامل الثاني فيتمثل في الدلالات الخطيرة التي عكستها هجمات واشنطن ونيويورك في 11 سبتمبر 2001، والتي أكدت على وجود طائفة جديدة من التهديدات بالغة الخطورة التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي ومصالحه العابرة للحدود.

ومن أهم الأهداف الرئيسية للأمن القومي الأمريكي، والتي نصت عليه الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية 2002،هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وذلك من خلال تأمين الاستقرار في الأقاليم الرئيسية في العالم، التي تقيم الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية معها، أو تستورد منها السلع الحرجة، مثل النفط والغاز الطبيعي. وتتطلب الرفاهية أيضا الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية الدولية والمؤسسات المالية والتجارية.

إن الولايات المتحدة تسعى لوضع إستراتيجية جديدة تتمثل في تغيير الوضع القائم واستبداله بنظام دولي جديد، تتمكن فيه من تحقيق مصالحها والممثلة في الأهداف التالية:[2]

---

1 علي كاظم المعموري، مكانة عقيدة العنف ورعب الصدمة في العقل الأمريكي، من الموقع الالكتروني:

(تاريخ التعامل مع الموقع: 2012/09/25) http://www.dijlh.net/showthread.php/913719

2 رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2006، ص 221.

1- تدفق النفط في شرايين الاقتصاد الغربي العالمي بدون ضغط أو مساومة من أي طرف.

2- أن تنعم الدول الغربية بالأمن بحيث تبقى وتيرة النمو في الاقتصاد الغربي مرتفعة والوظائف مأمونة للعاملين في مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدمية فيا لدول الغربية.

3- فرض النظام الغربي على بقية الأمم، لأن فيه تحقيق السلام والأمن على الكرة الأرضية. وفي ذلك تمكين للغرب بقيادة الولايات المتحدة من بسط نفوذه على باقي شعوب العالم.

4- التحول منا لصراع الأيديولوجي إلى أيديولوجية السوق، العولمة وتقوية نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، وتمكينها من السيطرة عن طريق سلطة المال والتكنولوجيا والمعلومات، وبذلك يضعف دور الدولة الوطنية وتصير تابعة للدول القوية، وهذا معناه فرض قيود على حرية الإرادة الوطنية في صناعة قراراتها السياسية بنوعيتها الداخلية والخارجية.

5- القيام بحرب استباقية وتحطيم القادة أو الجماعات التي تحاول تهديد نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها في أي مكان وهي الدول التي تطلق عليها اسم محور الشر.

إذا كانت الولايات المتحدة هي التي تقود ركب العولمة وتسيطر على العالم ، فالسؤال المطروح هنا من أين تنبع قوتها ؟ والجواب على ذلك هو أن قوة الولايات المتحدة مستمدة من العناصر الثلاثة الآتية:[1]

أولا القوة الاقتصادية ذات الأبعاد الدولية: حيث يعتبر الدولار هو العملة العالمية، والمنتجات الزراعية والنفطية والصناعية تثمن بهذه العملة. كما أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لا تحتاج إلى تغطية إصدار عملتها بالعملات الأخرى أو الذهب. فهي تطبع الدولار والعالم يلهث وراءه لشرائه وكما قال أحد الاقتصاديين "**فإن التجارة العالمية لعبة، حيث تنتج الولايات المتحدة الدولارات، بينما بقية العالم ينتج أشياء يستطيع الدولار شراءها**".

ثانيًا قوة التكنولوجيا: التي جعلت من الولايات المتحدة قاطرة التقدم والنمو في العالم، والتي ساعدت المؤسسات المالية والبنوك على التوسع في الأسواق العالمية، وأصبحت تتلاعب برؤوس أموال متنقلة عابرة للحدود والدول، تقدر ب1500 مليارردولار، يتم تبادلاها يوميًا في الأسواق، وكما قال رئيس الحكومة الفرنسية السابق " **ليونيل جوسبان "فإن التحدي المطروح اليوم على المجتمعات هو جعل اقتصاد السوق في خدمة الإنسان وكبح ميله إلى الانفلات من الرقابة الجماعية**".

ثالثًا قوة العلم والمعرفة: من خلال الأفكار الجديدة والاختراعات المختلفة التي تزخر بها المؤسسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية، إنه ابدون شك، تعتبر المركز العالمي لبروز الأفكار الخلاقة

1 رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص 226.

بسلبياتها وإيجابياتها، فهي مركز ظهور المخترعات الجديدة في جميع المجالات، وبهذا التفوق العلمي جذبت إليها العقول والأفكار من كل مكان.

أحداث 11 سبتمبر2001 وانعكاساتها الإستراتيجية:

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر شكلت منعرجا خطيرا في مسار الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، فبعد الهجوم على برجي التجارة العالمية واستهداف مبنى البنتاغون بطائرات مدنية، ما شكل تطورا نوعيا في تهديد الأمن الوطني والمصالح الأمريكية في الداخل، ما جعل المسؤولين الأمريكيين يعيدون رسم استراتيجياتهم الأمنية العالمية، وعلى رأسهم الرئيس **بوش الإبن** وفريقه الرئاسي الجمهوري، وما نتج لاحقا دفع الأكاديميين إلى الكلام عن مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، والتي ستشهد تغير العالم كليا وإلى الأبد، وللوقوف على أهم التغيرات في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، لا بد من الوقوف أولا عند الحدث في حد ذاته، وما شابه من غموض وتباين بين الرواية الأمريكية الرسمية وبعض الروايات الإعلامية والأجنبية، فما هي حقيقة هذه الأحداث؟ وما هي انعكاساتها على الأجندة الأمنية الأمريكية في العالم؟

إن التحقيقات الأمريكية حول أحداث 11 سبتمبر توصلت لكون العمل إرهابيا، نفذه جماعة من الإرهابيين المدَربين، والمدعومين بشكل قوي من أعداء الديمقراطية الأمريكية، وقد تمت الإشارة إلى الإسلاميين المتطرفين في أفغانستان تحت قيادة **أسامة بن لادن**، الذي يعتبر صنيع المخابرات الأمريكية لمواجهة الإتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة، والذي انقلب على الولايات المتحدة فيما بعد كما أشرنا لذلك سابقا.وعليه جرى حشد غير مسبوق للتأييد الشعبي والدولي للرد على هذه الهجمات بكل أشكال القوة الأمريكية المتاحة، نظرا للأضرار الجسيمة المادية والمعنوية التي لحقت بكبرياء الولايات المتحدة. وهو ما عبر عنه الرئيس **بوش الإبن** منفعلا، حينما أكد أنه في حال ثبوت تورط دولة ما في هذه الهجمات سيتم مسحها عن خريطة العالم.

من جهة أخرى لا بد أن نتساءل، هل يمكن لثلة من الإرهابيين إختراق أكبر وأقوى جهاز مخابرات في العالم؟ وخطف طائرات مدنية تخضع لرقابة على مدار الساعة بترسانة من الأقمار الصناعية ويفجروها في برجي التجارة في نيويورك والبنتاغون. وقد طُرحت هاته الأسئلة من طرف كثير من الأكاديميين والإعلاميين، ومنهم الكاتب الفرنسي **تيري ميسان** الذي يؤكد في كتابه

"**الخديعة الكبرى**"-الممنوع من التداول في الولايات المتحدة- بأن بعض المسؤولين الأمريكيين كانوا على علم بالهجمات، وبعض الحقائق تدعو للدهشة وأهمها:[1]

- بروس هوفمان*الذي ألقى كلمة في مجلس النواب جاء فيها " **إن الهجمات على ضخامتها كان من المستحيل تصورها**"، لكنه قبل ستة أشهر أي في مارس 2001 وفي أكاديمية القوات الجوية الأمريكية قدم وصفا دقيقا لما اعتبره مستحيلا أي هجمات 11سبتمبر، بقوله " **فكروا بانفجار** 1992 **الذي استهدف مركز التجارة العالمية، اليوم من الممكن إسقاط البرج الشمالي فوق الجنوبي... سيجدون أسلحة وخططا أخرى بما فيها الطائرات الخاضعة للتحكم عن بعد**". هل هذه مصادفة؟؟؟
- الشهادة التي أدلى بها الملازم الأول **دلمارت إدوارد فريلاند**أمام المحكمة العليا في كندا حول مؤامرة في القوات المسلحة الأمريكية للقيام بهجمات 11 سبتمبر، وفي الثاني عشر من أوت 2001 سلم **فريلاند** ظرفا للسلطة الإصلاحية يتضمن شهادته على هجمات ستحدث قريبا، فكانت وصفا دقيقا لهجمات نيويورك، وحين سألت السلطات الكندية البنتاغون عن فحوى الرسالة، امتنع عن الرد وادعى أن **فريلاند** أُبعد من البحرية بسبب أدائه المتواضع.
- كشفت صحيفة **هاريتس** الإسرائيلية نقلا عن شركة **أويغو** للرسائل الالكترونية، أنها تلقت رسالة من مجهول تحذر من الهجمات ساعتين قبل حصولها، وقال **مالكوفر** مدير شركة **أويغو** انه تم تحذير العاملين والموظفين في البرج الشمالي، ومن المحتمل أنهم لم يأخذوا الأمر على محمل الجد.
- حصل منفذو الهجوم على الدعم اللوجستي على الأرض، وذكر مكتب التحقيقات الفدرالية أن -عدد الانتحاريين- بلغ تسعة عشر شخصا من العرب المسلمين، ولكن السفارة السعودية في واشنطن أكدت وجود خمسة منهم في بلادهم بصحة جيدة.

---

1 يوسف احمد السباتين، مرجع سابق، ص 39-45.

***رئيس مركز راند كوربوريشن الذي تزيد ميزانيته عن 160 مليون دولار، وهو أحد أوجه اللوبي العسكري الصناعي، الذي كان دونالد رامسفيلد وكونداليزا رايس عضوين في مجلس إدارته.**

- وجود 4 طيارين في الطائرة الأولى و5 في الثانية، بالمقابل ولا طيار في الطائرة الثالثة والرابعة، فمن كان يقودهما؟ إلا إذا كانت الطائرات مبرمجة وموجهة خارج إرادة الركاب والطاقم إن صح أن فيها ركاب.

بالإضافة لما سبق فإن هناك عددا من التساؤلات التي تؤكد فكرة برمجة الطائرات أو على الأقل تواطؤ داخلي مع منفذي الهجمات، فلماذا لم يظهر شريط الفيديو الذي يظهر ارتطام الطائرة بالبنتاغون إلا بعد مدة طويلة؟ وجاء مبهما بعد مصادرة كل أشرطة الفيديو لكاميرات المراقبة من المباني المجاورة للبنتاغون، لماذا تم استبعاد شهادة بعض رجال الإطفاء، حول وجود بقايا متفجرات في أساسات مبنى التجارة العالمي؟

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، سمحت للولايات المتحدة بأن تعيد ترتيب خارطة العالم بما يتلاءم مع فلسفتها السياسية، وهذا ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي السابق **دونالد رامسفيلد** بعد يومين من هذه الأحداث لوكالات الأنباء العالمية، حيث قال "**إن الدماء الأمريكية التي أزهقت في الأحداث ستحقق أهدافاً عظيمة للولايات المتحدة على مدى قرن كامل**".[1]

وفي هذا الصدد علق وزير البيئة البريطاني **مايكل ووتشر** في جريدة **الغارديان** بقوله " **لقد كان مكتب التحقيقات الفدرالي على اطلاع بالمخطط، وكان بإمكانه إحباطه، ولكنه سكت عنه ليكون مبررا لأمريكا لتفعل ما فعلته**".[2]

لا شك أن هجمات11 سبتمبر – بغض النظر عن كونها من تنفيذ الإرهابيين أو عملا مدبرا من الداخل- كان لها الأثر البالغ على الإستراتيجية الأمريكية، فهل كانت هذه الأحداث سببا في تغيير الإستراتيجية؟ أم مبررا لانتهاج إستراتيجية معدة سلفا للهيمنة على العالم؟ وهو ما سنحاول الإجابة عنه في النقطة الموالية.

مع بداية الفترة الرئاسية **لبوش الإبن** بدأت الصحافة الأمريكية بمهاجمته ووصفة بأنه غبي ومحدود الثقافة، ومدمن كحول، والسبب في إفلاس الشركة التي كان يرأسها، ولكن بعد الحادي عشر سبتمبر أصبح البطل القومي حامل الراية الأمريكية، وذكرت الصحافة المحلية أن معاوني الرئيس

1 يوسف أحمد السباتين، مرجع سابق، ص 45.

2 المرجع نفسه، ص46.

ينقسمون إلى فئتين: الأولى من كبار الأثرياء الذين يستطيعون دعم الحملة الانتخابية ومشاريع الرئيس، أما الفئة الثانية فهي من الخبراء والمتخصصين الذين يحسنون تبسيط الأمور.[1]

يمكن حصر أهم ما يميز إدارة **بوش** الإبن في بروز التيار اليميني المتطرف بشقيه؛ السياسي المعروف إصطلاحا باليمين المحافظ الجديد، والديني المعروف إصطلاحا باليمين المسيحي الجديد. وتوفر الأجواء لتبني أفكارهم مثل الحرب الإستباقية. وللإشارة فإن النزعة المحافظة برزت إبان الحرب الباردة وتعزز حضورها أثناء الحملة الانتخابية **لريغان**، وينطلق هذا التيار الديني السياسي من مبدأ تقسيم العالم إلى معسكر الخير الذي يضم المسيحيين واليهود، في مقابل معسكر الشر الذي يضم أنصار الديانات الأخرى.[2]

خلال التسعينيات لم يرض المحافظون الجدد على سياسات الولايات المتحدة، لأنها تتصرف حسبهم بعد الحرب الباردة على نحو لا يليق بالمنتصرين، لذلك سنة 1998 وقع عدد منهم وهم (رونالد رامسفيلد، ديك تشيني، بول وولفويتز وألماي خليل زادة) على وثيقة " **مشروع القرن الأمريكي الجديد**" الذي يهدف لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وتنص هذه الوثيقة على ما يلي:[3]

- تعزيز العلاقات مع الدول الديمقراطية، وتحدي نظم الحكم المعادية للمصالح والقيم الأمريكية.
- زيادة ميزانية الدفاع لتحديث القوات الأمريكية، وتحمل مسؤولياتها العالمية.
- الحفاظ على عالم تواق للأمن والرخاء، حافظ للمصلحة الأمريكية، وصديق للمبادئ الحضارية.

إن قدوم الرئيس **بوش الإبن** وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، مهدت الطريق لظهور وتبني طروحات المحافظين، وقد تجلى ذلك في إعلان الحرب على الإرهاب، رغم أن الولايات المتحدة لم تقدم تعريفا واضحا له، وكانت البداية مع أفغانستان التي تأوي حركة طالبان بقيادة أسامة بن لادن، بعد الحشد الدولي بقيادة الولايات المتحدة، حيث صرح الرئيس **بوش الإبن**"**من ليس معنا فهو ضدنا**"

---

1 ويليام بلوم، الحروب الأمريكية القادمة أعمدة الحكمة الأمريكية في البيت الأبيض الصراع بين الجنرالات وتجار الرقيق الجدد، دراسات استراتيجية، العدد 4، مركز البصيرة للبحوث، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 38.

2 أحمد باي، السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، دراسات استراتيجية، العدد 11، مركز البصيرة للبحوث، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 50.

3 المرجع نفسه، ص 51.

وصرح أيضا"**ستستغرق الحملة الصليبية، وهذه الحرب على الإرهاب بعض الوقت**"،[1] ما جعل العديد من الدول تصطف إلى جانب الولايات المتحدة.

ومن ثم يأتي الدور على العراق بحجة تهديده للأمن العالمي بامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل وفق معلومات استخباراتية- ثبت خطؤها بعد سنوات- فقامت الولايات المتحدة وبريطانيا بغزو العراق بمعارضة روسيا وفرنسا. والحقيقة أن **بوش الإبن** جاء ليكمل ما بدأه **بوش الأب** و لم ينهه بالشكل الصحيح. وفي هذا السياق بلغ الغرور ونشوة الانتصار بأحد كبار مساعدي **بوش** إلى القول مخاطبا العالم "**نحن سنصنع التاريخ، وسيُترك لكم جميعكم دراسة ما نقوم به**".[2] وكل ما سبق ساهم في تراجع التضامن العالمي مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، الذي بلغ ذروته في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001.

فبعد 2001 تراجعت استرتيجية الردع والاحتواء، وأصبحت الاستراتيجية الأمريكية ذات طابع وقائي، ما جعل مفهوم الحرب الوقائية يصبح الأكثر تداولا داخل أروقة الحكم الجمهوري، ومن المفيد هنا التمييز بين مفهوم كل من الوقاية والإحباط، فكثيرا ما يحدث خلط بينهما؛ ولكن كلمة **وقائي** هي الترجمة للمصطلح الإنجليزي (preventive) أما كلمة إحباطي فيقابلها بالإنجليزية (preemptive)،* فالوقاية هي الحماية من خطر موجود فعليا أو ليس له وجود، في الحاضر أو المستقبل، في حين يعبر الإحباط عن إبطال العدوان الذي أصبح أمرا واقعا لا محالة.[3]

لقد قدم الرئيس الأمريكي وفريقه دعما مطلقا لإسرائيل على حساب الفلسطينيين، ما ساهم في تعقيد إمكانية التوصل لحل سلمي بين الطرفين، وقد عمل **بوش وشارون** على استبعاد **ياسر عرفات** لكونه عقبة في سبيل تحقيق الشرق الأوسط الكبير، ذات الخلفية الدينية كما سنبينه لاحقا.

بناءً على ما تقدم يمكن حصر أهم ما ميز فترتي حكم الرئيس **بوش الإبن** في:[4]

- هجمات 11 سبتمبر2001 على مركز التجارة العالمي بنيويورك، والبنتاغون بواشنطن.
- إعلان الحرب على الإرهاب، بداية بحركة طالبان وأسامة بن لادن في أفغانستان.

---

1 زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مرجع سابق، ص 142.

2 المرجع نفسه، ص 143.

* للإطلاع أكثر للفرق بين مفهوم الوقاية والإحباط ورأي القانون الدولي حولهما ، أنظر هارالد مولر وشيفاني زونيوس، التدخل العسكري والأسلحة النووية، ص 8و ص 68.

3 هارالد مولر وشيفاني زونيوس، التدخل العسكري والأسلحة النووية، (ترجمة عدنان عباس علي)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، ص8.

4 زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مرجع سابق، ص ص149- 152.

- خلال عام 2002، أطلق بوش تسمية "**محور الشر**" على كل من كوريا الشمالية، إيران والعراق، وكذلك إنسحاب الولايات المتحدة من التوقيع على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية. وموافقة الكونغرس والأمم المتحدة على استعمال القوة ضد العراق وكوريا الشمالية.
- خلال 2003 تم غزو العراق رغم معارضة فرنسا وألمانيا وروسيا، وعدم العثور على أسلحة الدمار الشامل، وإسرائيل تبني الجدار العازل.
- خلال 2004 فضيحة سجن أبو غريب، وتصاعد المقاومة العراقية.
- خلال 2005 كوريا الشمالية تعلن امتلاكها للسلاح النووي، وتسميتها رفقة إيران "طليعتي الطغيان".
- خلال 2006 الرئيس **بوش** يقبل الهند في النادي النووي، تصاعد وتيرة العنف في العراق وفلسطين.

لقد اتضح أن تكاليف الحرب (قدر الكونغرس التكاليف المباشرة بثلاثمائة مليار دولار وغير المباشرة أضعاف ذلك المبلغ) تجاوزت بكثير ما حققته من انجازات. بل ألحقت هذه الحرب الكثير من الضرر بالولايات المتحدة تمثل في:[1]

- انهيار مصداقية الولايات المتحدة، خاصة بعد تأكيد الرئيس بوش على العثور فعليا على أسلحة الدمار الشامل بعد شهرين من غزو العراق، وتبين فيما بعد كذبه.
- تضرر الموقف الأخلاقي للولايات المتحدة بسبب فضيحة سجني أبو غريب وغوانتانامو.
- ارتفاع الخسائر البشرية، حيث بلغ عدد القتلى الأمريكيين قرابة ثلاثة آلاف والمصابين بعجز حوالي عشرون ألف، مع عدم ذكر عدد الضحايا في صفوف العراقيين.
- تنامي المشاعر المعادية لأمريكا، بسب حربها والموجهة في الأصل للعالم العربي والإسلامي.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمنية خلال فترة أوباما 2008-2014

أثناء الحملة الإنتخابية وعد **أوباما** بمراجعة الإستراتيجية الأمريكية بشكل شامل، وغلق معتقل غوانتانامو، وسحب القوات الأمريكية تدريجيا من العراق وأفغانستان، والتركيز على القضايا الداخلية. وبعد وصوله للبيت الأبيض، هل يمكن القول بأن الإسلاموفوبيا والحرب على الإرهاب والحرب الإستباقية لم تعد جزءً من الإستراتيجية الأمريكية للمرحلة القادمة، مقابل بروز قضايا داخلية مثل البطالة والضرائب والتامين الصحي، فهل هناك تغير حقيقي للإستراتيجية الأمريكية بقدوم الرئيس أوباما؟

---

1 هارالد مولر وشيفاني زونيوس، مرجع سابق، ص63.

لقد كشفت إدارة الرئيس الأميركي **باراك أوبام** الخميس 27 ماي 2010 عن إستراتيجية جديدة للأمن القومي تركز على محاربة ما سمته"الإرهاب الداخلي" في الولايات المتحدة، وتعتبر في الوقت نفسه أن ما يسمى "الإرهاب "ليس التهديد الوحيد الذي تتعرض له البلاد". وتَعتبر الإستراتيجية الجديدة أن الأمن القومي الأميركي يبدأ من الداخل، وأن هناك مخاطر أخرى تهدد الأميركيين وباقي الشعوب،مثل ظاهرة التغير المناخي، وما سمته الوثيقة "التقنيات المدمرة"، والتهديدات التي تشكلها شبكة الإنترنت وشبكات الجريمة الدولية، إضافة إلى الأوبئة. [1]

وتتضمن الوثيقة –التي تقع في 52 صفحة– نبذا ضمنيا لمبدأ "الحرب الإستباقية" ضد ما يسمى الإرهاب، وهو المبدأ الذي كان يوجه السياسة الخارجية للرئيس الأميركي السابق **جورج بوش**.كما تخلت الإستراتيجية الجديدة عن مصطلح "الحرب على الإرهاب" الذي لازم الإدارة السابقة وركزت على ما سمته الإرهاب الداخلي، ونصت الوثيقة على أن الولايات المتحدة "ليست في حالة حرب عالمية على الإرهاب أو على "الإسلام"، بل هي في حرب على شبكة محددة هي تنظيم القاعدة و"الإرهابيون" المرتبطون به.[2] ووثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأميركي تكون مطلوبة قانونا من كل رئيس أميركي، وتكتسي أهمية خاصة لتأثيرها في الموازنات والتشريعات التي يعتمدها الكونغرس.

وعلى المستوى الدولي أكدت الإستراتيجية الأمنية الجديدة ضرورة أن تنسق واشنطن مع حلفائها، إن أرادت استخدام القوة العسكرية، وأكدت حاجة الولايات المتحدة إلى تقوية المؤسسات الدولية وبلورة عمل جماعي دولي. وإن أميركا ستعتمد وسائل متعددة لعزل إيران وكوريا الشمالية إذا لم تلتزما بالقرارات الدولية المتعلقة ببرنامجيهما النوويين، وتعهدت بتقليص الترسانة النووية الأميركية، والحد من الاعتماد على الأسلحة النووية بشكل لا يمس بفعالية "قوة الردع". كما تدعو لوقف انتشار الأسلحة النووي وتأميم المواد النووية.[3]

وتعطي الإستراتيجية الجديدة الأولوية للدبلوماسية وتركز على "القوة الناعمة" وعلى محاولة التواصل وتجعل الخيار العسكري آخر حل يتم اللجوء إليه، وتؤكد على توسيع الشراكة الدولية خارج إطار الدول الحليفة التقليدية، لتشمل دولا وقوى أخرى مثل روسيا والصين والهند.

وقالت وزيرة الخارجية الأميركية **هيلاري كلينتون** خلال تقديمها الإستراتيجية الأمنية الجديدة في معهد **بروكنغز** إن الولايات المتحدة "**في طور التحول من الاستخدام والتطبيق المباشر للقوة –في**

---

1 http://www.airssforum.com/f7/t93564.html(تاريخ التعامل مع الموقع: **2013/08/10**)

2 Ibid.

3 http://www.ildalil.com/blog/?p=343 (تاريخ التعامل مع الموقع: **2013/06/02**)

أغلب الأحيان- إلى مزيج من القوة والنفوذ غير المباشرين أكثر تطورا وصعوبة".[1]وإضافة إلى المزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية، تركز الوثيقة على التنمية والقوة الاقتصادية وإعادة تنظيم الأوضاع المالية للولايات المتحدة، وتجديد أساس القوة الأميركية عبر تعزيز رفاهية الأميركيين وتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.

وتعهدت الوثيقة الأميركية الجديدة بأن تصون الولايات المتحدة حقوق الإنسان وتعززها، كما رفضت اللجوء إلى التعذيب كأداة لتحقيق أمن البلاد، داعية إلى تعزيز الشراكة مع المسلمين وتأكيد الالتزام الثابت بتحقيق سلام شامل، وهو ما نلمسه في الزيارة المبكرة التي قام بها الرئيس **أوباما** لمصر رغبة منه في بناء علاقات جديدة مع العالم العربي والإسلامي، تتجاوز مخلفات إدارة سابقه لهذا الملف.

بالنظر لبرنامج الرئيس **أوباما** وتحركاته التي يحاول من خلالها، رسم خط جديد للأمة الأمريكية بعدما أدى بها **بوش الإبن** وفريقه لحافة الهاوية، من إنهاك اقتصادي وتذمر دولي، وبذلك يكون **أوباما** قد حقق ما تكلم عنه **بريجنسكي** في مؤلفه الفرصة الثانية ولو جزئيا، حيث كان يعلق(بريجنسكي) أمالا كبيرة على فترة ما بعد **بوش الإبن**، وفي هذا الصدد يصف **بريجنسكي**سياسة دولته في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحالي بأنها (غوغائية رعناء)، وأتهم المؤسسة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج ما وصفه بأكبر كمية من البلاهة في العالم، وأبدى تخوفه من تحولها إلى كوكب النهاية.[2]

لا شك أن الرئيس الديمقراطي **باراك أوباما**، خلال حكمه مال للقضايا الداخلية، خاصة الأزمة الاقتصادية الداخلية، المتمثلة في ارتفاع البطالة وعجز الميزانية، كما عمل الرئيس وفريقه على غلق معتقل غوانتانامو سيئ السمعة، والانسحاب من العراق وأفغانستان تدريجيا، وهي قضايا ساهمت بشكل كبير في توليه سدة البيت الأبيض ثانية.

تقرير المراجعة الدفاعية لـــ 2010– 2014.

أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية في مارس 2010 تقرير"المراجعة الدفاعية 2010-2014 " (Quadrennial Defense Review)والذي يتكون من 128 صفحة، وقد استغرق صياغته عاما كاملا، وشارك في إعداده 700 شخصية من وزارة الدفاع، ومنظومات التسليح ومراكز الدراسات المعنية، وخبراء عسكريين بهذا الشأن. وقد حدد التقرير إطار العمل الإستراتيجي لوزارة الدفاع،

1 http://www.ildalil.com/blog/?p=343

2 علي كاظم المعموري، مرجع سابق.

وكيفية استخدام الموارد لتحقيق النصر في الحرب، ورسم الخطوط العريضة في التعامل مع التهديدات الآنية والوسيطة، وتطوير القدرات العسكرية المختلفة للحروب القادمة، كما حدد التقرير قائمة الأهداف الإستراتيجية، وشكل المخاطر والتهديدات المحتملة في الفترة المحددة، وكذلك إدامة زخم الإنفاق العسكري، وقد أعلنت الموازنة الدفاعية الأمريكية لعام 2011 والتي قدرت بـــ 708.8 مليار دولار لهذه السنة وبزيادة مقدارها 44 مليار دولار عن العام الماضي، وتضمنت ميزانية حربي العراق وأفغانستان التي تبلغ قرابة 320 مليار دولار لعامي2010 – 2011،[1] مما يؤكد محاولة تخفيف الإنفاق عبر استخدام العمليات العسكرية الخاصة الأقل كلفة، وذلك باستخدام الطائرات بدون طيار وخصخصة المعلومات، وتنفيذ العلميات الخاصة النوعية.

إن الملامح العامة للإستراتيجية الأمريكية في عهد الديمقراطيين برئاسة **أوباما**، تختلف إلى حد كبير عنها في عهد الجمهوريين برئاسة **بوش الإبن**، ويتجلى ذلك في إعادة رسم حدود الدور الأمريكي في العالم، وتراجع النزعة الفردية لصالح العمل الجماعي، ومراجعة ميزانيات التسلح الضخمة مع مراعاة متطلبات الأمن الوطني، التركيز على الإرهاب الداخلي وعدم استثارة عداء العالم العربي والإسلامي تشجيع التحول الديمقراطي مادام يتماشى والمصالح الأمريكية، العمل على كسب المزيد من الحلفاء وهي نظرة واقعية لدرجة كبيرة، وهنا ربما تغيب مفاهيم الحرب الإستباقية واستراتيجية الصدمة والرعب ولو مؤقتا من القاموس السياسي الأمريكي، في انتظار الظهور التالي للمحافظين الجدد والصقور على المسرح العالمي.

لقد كانت إستراتيجية الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تصاغ بشكل ظاهر بدافع احتواء الاتحاد السوفييتي، وجعلت متطلبات الحرب الباردة سياسة الولايات المتحدة الخارجية واضحة الهدف. ومع نهاية الحرب الباردة واختفاء الدولة العظمى المنافسة لها، صار من الممكن إعادة النظر في المبادئ الأولى لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، وإعادة تصوُّر الدور العالمي لأمريكا من البداية، وكان في وسع الولايات المتحدة أن تعيد النظر في مختلف الأعباء الدولية التي كانت تتحملها أثناء الحرب الباردة، مثل التزام أمريكا بالناتو، وعلى الوجود العسكري الأمريكي في شرقيّ آسيا. وكان تدخل الولايات المتحدة في العالم الثالث مؤاده التنافس الجيوسياسي مع الاتحاد السوفييتي. لكن هذا لم يحدث.

---

1 مهند العزاوي، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، من الموقع الإلكتروني:

(تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/06/02) http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=115950

ففي حين بدَّل انهيار الاتحاد السوفييتي النظام الدولي تبديلاً كبيراً، لكن لم يطرأ تبدل مواز على إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى، فلا تزال الولايات المتحدة تتبع في مجال الطموحات والمصالح والتحالفات الإستراتيجية الكبرى ذاتها التي كانت تتبعها منذ 1945حتى 1991، أي إستراتيجية الهيمنة. لذا كان الاتحاد السوفييتي عاملاً مركزيّاً أقل شأناً في تشكيل سياسة الولايات المتحدة مما يُفترض عموماً.

والحقيقة أن صانعي السياسة الأمريكية سَعَوا بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلق نظام عالمي تتزعمه الولايات المتحدة، يعتمد على قيم أمريكية، وعلى قوة عسكرية واقتصادية وسياسية أمريكية متفوقة، وقد كان ذلك جوهر سياسة الهيمنة ولا يزال.

وفي ختام تناولنا للإستراتيجية الأمنية الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، أي الفترة الممتدة من 1945 إلى غاية 2014، يمكن تسجيل بعض الملاحظات التي وقف عليها الباحث تتمثل في:

- تبادل الأدوار بين الرؤساء الديمقراطيين والجمهوريين، وما يشكله ذلك من تراجع القضايا الداخلية لصالح الخارجية أو العكس، مع بقاء المصلحة القومية حجر الزاوية في العملية السياسية برمتها بالإضافة لدعم إسرائيل.
- تباين دور الرئيس في صياغة هذه الإستراتيجية، حيث يميل بعضهم للتدخل الشخصي في الشؤون الخارجية، فيرفعون من قيمة مستشاريهم للأمن القومي، ومثال ذلك الرئيس **نيكسون** ومستشاره **كيسينجر**. في حين يميل بعض الرؤساء للتركيز على القضايا الداخلية، وتفويض وزير الخارجية حرية التصرف في الشؤون الخارجية، مثل الرئيس **فورد** ووزير خارجيته **كيسينجر**.
- لعبت البيئة الدولية دورا بارزا في صياغة الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية، خاصة الأحداث المفصلية مثل نهاية الحرب العالمية الثانية، ونهاية الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر2001.

الفصل الثالث

صناعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وأهدافها ووسائلها.

المبحث الأول: صناعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

المبحث الثالث: وسائل الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

بالرغم من تعاقب الإدارات الجمهورية والديمقراطية، فإن الاستراتيجية الأمنية ظلت تتمحور حول المصلحة القومية العليا، دون الالتفات لقواعد المجتمع الدولي، وهو ما يبرره **هنري كيسنجر** وزير الخارجية الأسبق بقوله "**الإمبراطوريات لا تهتم بأن تدير شؤونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح أن تكون هي ذاتها النظام الدولي**"،[1] وعلى هذا النحو مارست الولايات المتحدة دورها في العلاقات الدولية.

إن عملية استقراء مختلف الاستراتيجيات تبين أن الثابت فيها المصلحة القومية، والمتغير هو آليات وسياسات تحقيقها فقط. كما أن هذه الاستراتيجيات تقوم على مبدأين هما القوة والويلسونية:[2]

مبدأ القوة: وهو المبدأ الذي أرساه الرئيس **روزفلت** تحت اسم "سياسة العصا الغليظة" بقوله " **تكلم وفي يدك عصا فالكل سيسمعك**"، وقد تجسد هذا المبدأ في لعب الولايات المتحدة دور شرطي العالم القادر على تطبيق وحماية القانون الدولي.

مبدأ ويلسون: مفاده ضرورة امتثال الأمم الأخرى للقيم الأمريكية، وهو ما دفع بالرئيس **ويلسون** للمشاركة في الحرب العالمية الأولى.

إن عملية صناعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تتميز بالتعقيد والتركيب، نظرا لوجود الكثير من الهيئات الرسمية وغير الرسمية المساهمة في عملية صياغتها، مع تداخل وظائفها وتكاملها في نفس الوقت وتنافسها أحيانا، إضافة لكون هذه الإستراتيجية ترسم أهدافا كثيرة لها على امتداد العالم، لذا وجب البحث عن وسائل كفيلة بتحقيق هذه الأهداف المتنوعة.

بناءً على ما تقدم سنحاول في هذا الفصل من الدراسة التعرض بالتحليل لعملية صياغة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وأهدافها ووسائلها، وذلك من خلال ثلاث مباحث؛ يتناول الأول عملية صناعتها ومن يصنعها، أما الثاني يخصص للحديث عن أهدافها في حين نخصص الثالث لوسائلها.

---

1 أحمد باي، مرجع سابق، ص **48**.

2 المرجع نفسه، نفس الصفحة.

المبحث الأول: صناعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

لا شك أن عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية معقدة، بسبب طول التجارب التاريخية وتعدد الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المساهمة في صياغتها، وتوسع مجال تطبيقها ليشمل مختلف بقاع الأرض، فما هي أهم العوامل المؤثرة في صناعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية؟ وكيف تتم عملية صياغة هذه الإستراتيجية المعقدة؟ وما هو دور وحدود كل من الهيئات الرسمية وغير الرسمية في صياغتها؟

إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة ستكون محور النقطة التي بين أيدينا من البحث، لذلك جرى تقسيم هذا المبحث إلى خمس مطالب؛ يتناول الأول دور الدين في الإستراتيجية الأمريكية وبروز التيار المحافظ. ونخصص الثاني للمؤسسات الرسمية المساهمة في صياغة الإستراتيجية الأمريكية، ممثلة في الكونغرس، والرئيس ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، والبنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية.

ويخصص الثالث لدور المجمع الصناعي العسكري وشركات السلاح، ويتناول الرابع دور اللوبيات ومراكز التفكير، ويخصص الخامس لدور وسائل الإعلام والرأي العام.

قبل الحديث عن عملية صناعة الإستراتيجية الأمريكية، ينبغي الإشارة لبعض الحوارات المؤثرة في صياغتها، والمتعلقة بالحوار بين النزعة التدخلية والإنعزالية، والحوار بين العمل الفردي والعمل الجماعي وأخيرا الحوار بين الأخلاق والواقعية، وهي حوارات ألقت بظلالها على تاريخ الإستراتيجية الأمريكية ولا تزال، لذلك وجب التعريج عليها.

الحوارات الثلاث حول الإستراتيجية الأمريكية:

قُدمت محاولات مختلفة لفهم مسار السياسة الأمريكية، والأفكار الكبرى التي تسيطر على صانعيها والمهتمين بها خلال الفترة الحالية، ومن أهمها محاولة النظر إلى السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الحالية كصراع لم يحسم بعد بين أزواج ثلاثة من الأفكار والمبادئ الكبرى المتناقضة، وهي فكرة العزلة في مقابل التدخل، وفكرة العمل الفردي في مقابل العمل الجماعي، وفكرة الأخلاقية في مقابل الواقعية.[1]

أ- التدخل والعزلة: كان الأمريكيون تاريخياً أكثر ميلاً للعزلة على المستوى الدولي، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، شهد العالم تدخلاً واندماجاً أمريكيا متزايداً في النظام العالمي وقضاياه، ومع

---

1 علاء بيومي، أفكار ستة رئيسية تحرك السياسة الخارجية الأمريكية، من الموقع:

(تاريخ التعامل مع الموقع: **2012/09/22**) http://www.diwanalarab.com/spip.php?article147

ذلك مازال مبدأ العزلة مؤثراً على عقلية وتفكير صانع القرار السياسي الأمريكي في الفترة الحالية، إذ ينعكس في صور أساسية، منها شعور الأمريكيين المستمر بعدم الثقة في مواقف حلفائهم وشركائهم الدوليين، ومنها أيضاً عدم رغبتهم في تحمل تكاليف عالية لإتباع سياسة خارجية تدخلية، وقد حسمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر هذا الجدل في صالح أنصار التدخل. ولكن هذا التحليل لا يحول دون تشكيك البعض في مدى رغبة أمريكا في كسر عزلتها، وتحمل تكاليف لعب دور أكثر نشاطا وفاعلية على الساحة الدولية إلى الأبد.

ب-**العمل الانفرادي والعمل الجماعي:** ويرى المحللون في هذه النقطة أن الولايات المتحدة وخاصة في حكومة الرئيس **جورج دبليو بوش** تميل بوضوح نحو التحرك الخارجي الفردي، وعدم انتظار المجتمع الدولي ومؤسساته، ويفسرون التحرك الأمريكي في هذا الاتجاه بمبدأ العزلة، وما يفرضه من شعور بعدم الثقة في الآخرين أو بجدوى الاعتماد عليهم، ويفسرونه أيضاً بطبيعة القوة العسكرية الأمريكية في الفترة الراهنة، إذ تعتبر بلا منازع القوة العسكرية رقم واحد على الساحة الدولية، الأمر الذي يمكن أمريكا من التحرك العسكري والسياسي على الساحة الدولية دون استشارة أحد.

إلا أن مناصري العمل الجماعي، يرون أن الولايات المتحدة لن تستطيع تحمل تكاليف تهميش دور المنظمات الدولية الموجودة في عالم اليوم وعلى رأسها الأمم المتحدة،[1] وهو ما أكدت عليه وثيقة الأمن القومي الصادرة عن إدارة الرئيس **أوباما** في 2010، إذ تحتاج أمريكا العالم في تحمل تكاليف عملياتها العسكرية، وفي إعادة تعمير الدول والمناطق التي تريد الولايات المتحدة تغييرها.

يشير المحللون إلى **كولن باول** كراعي اتجاه العمل الجماعي داخل الإدارة الأمريكية، ويعتبر موقفه من حرب أمريكا ضد العراق، وإقناعه للإدارة الأمريكية بضرورة الذهاب إلى الأمم المتحدة أولا، قبل التحرك العسكري ضد العراق، نموذجاً لانتصار أصحاب اتجاه العمل الجماعي، ولكن يعتبر البعض هذا الانتصار محدوداً نظراً لقوة وتعدد ممثلي توجه العمل الفردي داخل الإدارة الأمريكية، وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي **بوش الإبن**ذاته، وهو الأمر الذي قد يحصر دور **كولن بأول** في عملية تبرير وإضفاء الشرعية الدولية على سياسة أمريكية أكثر انفرادية على المستوى الدولي.

ج- الأخلاقية والواقعية: وتعني الفكرة الأولى أن الولايات المتحدة في سياستها الخارجية سوف تولي اهتماما متزايدا بالقضايا الأخلاقية، ويرتبط هذا المبدأ بقوة بأفكار وتوجهات المحافظين الجدد، ومن

---

1 علاء بيومي، كيف يفكر المحافظون الجدد، مجلة آفاق استراتيجية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، العدد 2 يوليو 2005. ص 56.

هذا المنطلق زعمت مستشارة الأمن القومي الأمريكي السابقة **كنودااليزا رايس**، بأن أمريكا تهدف إلى إحلال الديمقراطية في العالم الإسلامي. ولفهم توجهاتها حول الواقعية والمثالية، فهي تنفي وجود تناقض بينهما بقولها " أن دورنا الفريد في العالم ينبع من كيفية نظرنا لقوتنا وقيمنا، نحن لا نؤمن أساسا بوجود تناقض بين مصلحتنا ومُثلنا العليا، وإن حدث ذلك على المدى القصير، فأننا نؤمن بأنهما لا ينفصلان على المدى الطويل".[1]

في المقابل يهتم الواقعيون بتحقيق مصالح الولايات المتحدة بشكل أساسي، بالنظر إلى العالم وإلى الساحة الدولية، من خلال منظور صراع القوى لا صراع المبادئ، ويرفض هؤلاء الإفراط في الحديث عن الأهداف الفكرية والمثالية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية،[2] وينتمي إلى هذا المعسكر عدد كبير من صناع السياسة الخارجية القدامى والحاليين، وعلى رأسهم شخصيات مثل **هنري كيسنجر** وزير الخارجية الأمريكي السابق، **وديك تشيني** نائب الرئيس الأمريكي السابق، **ودونالد رامسفيلد** وزير الدفاع الأمريكي السابق. والواضح هنا أن الاتجاه الأخلاقي على الرغم من ارتباطه بمن يسمون بالمحافظين الجدد، ألا أن التيار الواقعي أكثر تأثيراً على السياسة الخارجية الأمريكية تاريخياً.

وفي النهاية، لم يتم حسم هذه الحوارات لصالح توجه بعينه، من بين الأفكار والمبادئ المؤثرة على توجه صانع القرار السياسي الأمريكي في الوقت الراهن، فالتفاعل المستمر بين الحوارات الثلاث يلقي بظلاله على الإستراتيجية الأمريكية ومرشح للبقاء كذلك.

المطلب الأول: دور الدين في الإستراتيجية الأمريكية وبروز المحافظين.

سنتناول هذا المطلب من خلال أربع نقاط تتعلق الأولى بدور الدين في توجهات الإستراتيجية الأمريكية، وتتطرق الثانية لصعود التيار المحافظ وتأثيره على هذه الإستراتيجية، وتتطرق الثالثة لفكرة ولاء المحافظين لإسرائيل، أما الأخيرة فتدرس طرق وآليات خدمة إسرائيل من طرف المحافظين.

الفرع الأول: دور الدين في الإستراتيجية الأمريكية.

إن التقارب البروتستني مع اليهودية ليس جديدا، بل يرجع لبداية تكوين الولايات المتحدة حيث هرب البروتستانت الذين يُسمون الطهوريين أيضا، من الاضطهاد الذي لحق بهم في أوربا وإنجلترا

---

1 كونداليزا رايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص34.

2 علاء بيومي، كيف يفكر المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص 57.

تحديدا الذين اعتبروا أمريكا ملجأهم وملاذهم الذي سيحققون فيه أحلامهم،[1] ونجد أيضا هذا التقارب في أفكار مفكر الإصلاح **مارتن لوثر** الذي نشر كتابا عنوانه "**المسيح ولد يهوديا**"في 1533، أدان فيه اضطهاد الكاثوليك لليهود،* لأنه يعتقد أن المسيحيين واليهود من أصل واحد، ويقول في مؤلفه "**إن الروح القدس شاءت أن تنزل كل أسفار الكتاب المقدس عن طريق اليهود وحدهم إن اليهود هم أبناء الرب، ونحن الضيوف والغرباء، وعلينا أن نرضى أن نكون كالكلاب التي تأكل ما يتساقط من فتات مائدة أسيادها، تماما كالمرأة الكنعانية**".[2]

لا شك أن هذه الآراء تعكس مدى التقارب الذي يحكم المسيحيين البروتستانت واليهود، وهذه العلاقة الدينية المعقدة، التي ترتكز على بعض المفاهيم العقائدية التي توظف سياسيا. ومما سبق نشأ ما يسمى التيار أو التحالف المسيحي المتصهين الذي يعبر عنه سياسيا بالمحافظين، والذي يتبنى عقيدة تقوم على الإيمان العميق بنبوءات التوراة (رؤيا يوحنا اللاهوتي)، التي من ضمنها أن اليهود هم شعب الله المختار، وأن المسيح سيعود إلى الأرض وإلى فلسطين تحديداً، ليحكم العالم مدة ألف عام تقوم بعدها القيامة، وهذه العودة لن تتم إلا إذا تحققت ثلاث نبوءات توراتية:[3]

أولا: قيام دولة لبني إسرائيل في فلسطين وقد قامت عام 1948.

ثانيا: احتلال القدس، وقد احتلت عام 1967.

ثالثا: بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى، وهم يعملون مع الصهاينة على تحقيق تلك النبوءة، لذلك أصبح دعم اليهود لتحقيق هذه النبوءة واجباً دينياً.

لقد وجد هذا التيار اليميني صدا واسعا لدى الكثير من المسؤولين الأمريكيين، على كل المستويات، وللتدليل على حجم تأثيره في صُناع القرار، سنقوم بذكر بعض مواقفهم على سبيل الذكر لا الحصر، حيث اقترح الرئيس **جيفرسون** على الكونغرس أن يكون رمز أمريكا على شكل أبناء إسرائيل

---

1 رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم، دار الشروق، الأردن، 2002، ص 197.

*** يعتقد البروتستانت أن اليهود شعب الله المختار، ولكن يعتبرهم الكاثوليك معاقبين من الرب لقتلهم المسيح ونقضهم العهود. ورغم مهاجمة مارتر لوثر – مؤسس البروتستنتية– في نهاية حياته لليهود، لاستحالة إيمانهم بالمسيح عند بعثه من جديد، إلا أن أنصاره تبرؤوا من أفكاره، واعتذروا لليهود.**

2 مصطفى صايج، السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 26.

3 أحمد الرمح، الفلسفة السياسية للمحافظين الجدد وآثارها العالمية، من الموقع الالكتروني:

http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=332740450200710082358 56

(تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/09/22)

تقودهم في النهار غيمة وفي الليل عمود من نار، وهو ما يتطابق مع ما ورد في سفر الخروج.* وفي عام 1912 أعلن الرئيس الأمريكي **تافت "يجب أن أحمي شعبنا وممتلكاتهم في المكسيك حتى تقتنع الحكومة المكسيكية بأن هناك ربا في إسرائيل، ومن الواجب الخضوع له"** وكذلك موافقة الرئيس **ويلسن** والكونغرس على وعد بلفور.(1)

قام الرئيس **كارتر** بأول زيارة لرئيس أمريكي لإسرائيل في مارس 1979، وقال أمام الكينيست **"لقد تأسست كل من إسرائيل والولايات المتحدة من المعمرين... يجمعنا الإرث التوراتي... تأسيس الأمة الإسرائيلية يرجع لتحقيق النبوة الإنجيلية"**، وكرس الرئيس **ريغان** هذا التقارب المسيحي اليهودي من خلال إعطاء إسرائيل حق الدفاع عن النفس، من خلال غزو لبنان سنة 1982، وقال **" لأول مرة يبدو كل شيء في مكانه في انتظار هرمجدون"**.(2)**

وفي نفس السياق واصل كل من الرئيسين **بوش الأب وبوش الإبن** نفس المسار، وأقل حدة مع الرئيس **بيل كلينتون وأوباما**، إلا أن القاسم المشترك لكل الرؤساء، هو اعتبار أمن إسرائيل ضمن المصلحة القومية العليا. إن التقاطع بين البروتستنتية واليهودية مهد لظهور التيار المسيحي المتصهين الذي يؤمن بالنبوءات التوراتية، ما ساهم في تشكيل الإطار الفكري للمحافظين الجدد، وتأثيرهم في الحياة السياسية الأمريكية. فما هي أهم أفكار هذا التيار؟ وما مدى تأثيره على صوغ الإستراتيجيات الأمريكية؟

الفرع الثاني: بروز المحافظين.

لقد لعب كلا من العاملين الديني والبراغماتي دورا كبيرا في الفلسفة السياسية الأمريكية، منذ نشأتها إلى يومنا هذا، مع اختلاف أولوية أحدهما على الآخر من فترة لأخرى. وهناك مجموعة مبادئ تتحكم وتوجه القرار السياسي الأمريكي، وتعد من الثوابت التي تقوم عليها الإستراتيجية الأمريكية، وفق الفلسفة السياسية للمحافظين الجدد وهي:(3)

---

* يقول سفر الخروج " وكان الرب يسير أمامهم نهارا في عمود سحاب ليهديهم في الطريق، وليلا في عمود نار ليضيء لهم، لكي يمشوا نهارا وليلا"

1 روجي غارودي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص 43.

** هي معركة القيامة بين الخير والشر، تنتهي بقيام المسيح وحكمه ألف عام قبل قيام القيامة، في الفكر المسيحي.

2 مصطفى صايج، مرجع سابق، ص ص 30-31.

3 علاء بيومي، كيف يفكر المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص 56.

1 القوة: هي أقصر الطرق لتحقيق الأهداف الأمريكية في الفلسفة السياسية الأمريكية، وازدادت القناعة في هذا المبدأ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفردها كقوة عظمى بالعالم، ولو تدبرنا التاريخ الأمريكي، لوجدنا أن كل رئيس لا بدأن يخوض في ولاياته الرئاسية حرباً أو أكثر؛ وأصبح لهذا المبدأ فلاسفته ومشرعوه؛ ويعتبر **هنري ويجر** من أشهر منتقدي دعاة اللاعنف في السياسة الأمريكية، كما كان يسبغ على فلسفة القوة غطاءً دينياً فيقول"**الكتاب المقدس لم يمنع الحرب، بل إننا نجد في التوراة أن الحرب مأمور بها، والمسيح عاش في عصر الحرب ولم يمنعها**".[1]

وأكد على ذلك المبدأ إمام المحافظين **ألكسندر هاملتون** عندما قال "**إن القوة هي التي تملي شروط العلاقة بين أمريكا والعالم**" وتحت مسميات مختلفة وذرائع شتى، تستخدم الإدارة الأمريكية القوة لتحقيق فلسفتها السياسية، فباسم الإرهاب التي لم تحدد له تعريفاً تحتل بلاداً، وباسم الديمقراطية تطيح بأنظمة، وباسم حقوق الإنسان والأقليات تعتقل دولاً، على حد تعبير الكاتب **أحمد الرمح**.

2- الجمهورية الإلهية : المجموعة التي انتصرت في حرب الاستقلال والحرب الأهلية الأمريكية، قامت فلسفتها السياسية على عقيدة دينية بروتستانتية، تقوم على الاعتقاد بأن المجتمع الأمريكي مجتمع متفوق ومتميز على كل مجتمعات العالم، ويحق له ما لا يحق لغيره، لأنه تم اختياره إلهياً لتشكيل جمهورية إلهية على غرار دولة إسرائيل، وبالتالي أعطتهم هذه العقيدة وِصاية إلهية على الشعوب الأخرى، ولقد مارس الأمريكيون الأوائل هذه الوصاية في أمريكا الوسطى والجنوبية، ثم توسعوا فيها بعد الحرب العالمية الثانية في آسيا، وعادوا لممارستها عالمياً، حتى على حساب حلفائهم بعد انفراد إمبراطوريتهم بالعالم إثر انهيار الاتحاد السوفيتي.[2]

وبقيت فكرة الجمهورية الإلهية المتميزة مسيطرة على عقلية صاحب القرار الأمريكي، من **جورج واشنطن** حتى إدارة **بوش الصغير**، لذلك سمعناه يقول دون خجل إن العناية الإلهية اختارته لمحاربة الإرهابيين، وأنه يشن حرباً باسم السماء، وأن الله اختار الشعب الأمريكي للقيام بهذا الدور. ووصل الأمر به إلى أنه ادعى بأن الله زاره في بيته، وألهمه شن الحرب على العراق، وهذا بالضبط الذي قاله الرئيس الأمريكي **ويليم ماكنلي** إبان العدوان الأمريكي على الفيلبين عام 1898. ويؤكد فلاسفة السياسة الأمريكية على الترابط بين مبدأي القوة والجمهورية الإلهية من خلال ما يلي:

---

1 أحمد الرمح، مرجع سابق.

2 علاء بيومي، كيف يفكر المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص 56.

قال السيناتور **هارت بنتون** في خطاب له أمام مجلس الشيوخ عام 1846 "**إن قدر أمريكا هو الغزو والتوسع، فهي مثل عصا موسى التي صارت أفعى وابتلعت كل الحبال، هكذا ستغزو أمريكا الأراضي وتضمها إليها أرضاً بعد أرض، ذلك هو قدرها الإلهي**". ويؤكد على ذلك الكاتب الأمريكي **ريتشارد نيبر** في كتابه (**مملكة الله في أمريكا**) بقوله "**إن الفكرة القديمة عن شعب الله المختار، قد أعطت دورها لفكرة الأمة الأمريكية المختارة والمفضلة عند الله**". وأكد الكاتب الأمريكي **جوسيا سترونغ** صاحب الكتاب الشهير (**بلادنا**) – بعد اجتياح أمريكا للفيلبين وجزر الهاواي وكوبا– على ذلك المبدأ بقوله "**إن تصميم الله لمستقبل الإنسانية، يعتمد كلياً على الإنجلوساكسون**".[1]

3– الحرب العادلة: وضع الآباء المؤسسون نظرية قاموا بتطبيقها في كل نزاعاتهم مع الآخرين، منذ حرب الاستقلال حتى بوش الصغير، وتتمثل تلك النظرية بأن أية حرب تدخلها الولايات المتحدة ضد الآخرين هي حرب عادلة، مادامت تحقق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة.[2]

لقد عمل المحافظون على تقديم دعم كبير لإسرائيل، من خلال الحفاظ على ميزانيات دفاع أمريكية ضخمة، متذرعين بالخطر السوفياتي خلال الحرب الباردة، ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي، سارع المحافظون الجدد –الذين برزوا بشكل متزايد خلال الفترة الرئاسية لبوش الإبن– إلى البحث عن عدو جديد، لتبرير أفكارهم ومخاوفهم، وهو ما تأتى بعد الحادي عشر من سبتمبر، فأصبح الخطر الذي يهدد الولايات المتحدة هو الإرهاب،[3] الذي لم يضعوا له تعريفا واضحا فقاموا بشن حرب على مفهوم مطاط.

الفرع الثالث: الولاء المزدوج للمحافظين الجدد.

لقد أثار الكثير من الأمريكيين مسألة الولاء المزدوج للمحافظين، والمقصود به الولاء لإسرائيل ثم أمريكا، فهم مواطنون أمريكيون ولكن يميلون لخدمة مصالح إسرائيل أكثر من الولايات المتحدة نفسها رغم إنكارهم لتلك المزاعم، وإدعاءهم بأنهم يمثلون كل شرائح المجتمع الأمريكي، وكل من يحاول إثارة فكرة ولائهم المزدوج ، يتعرض لهجوم شديد ويُتهم بمعاداة السامية، مثل ما حصل مع رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في السبعينيات السيناتور **ويليام فولبرايت**، الذي صرح بأن يهود

---

1 أحمد الرمح، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

3 علاء بيومي، كيف يفكر المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص**57**.

أمريكا أصحاب ولاء مزدوج ففقد منصبه، وهو ما حصل مع **بول فندلي** الذي تساءل عن الأموال التي تأخذ من دافع الضرائب الأمريكي وتعطى لإسرائيل، فهاجمته **الأيباك** وأسقطته في الإنتخابات.[1]

من خلال نشاط المحافظين الجدد، تظهر السمة اليهودية الغالبة عليهم وانحيازهم لإسرائيل، ما دفع كلا من بول **غوتفريد وتوماس فيلمينغ** لوصفهم بحركة المحافظين اليهود، ورغم أن هذا التيار يضم أعضاءً من غير اليهود، مثل **مايكل نوفاك، جين كيركباتريك، فرانك غافني وماكس بوت،** إلا أن 90 بالمائة من المحافظين الجدد من اليهود، والبقية من غير اليهود تدين بالولاء التام لإسرائيل أيضا.

الفرع الرابع: تجسس المحافظين الجدد لصالح إسرائيل.

لقد شكل المحافظون الجدد أفضل جواسيس إسرائيل داخل الولايات المتحدة، وهم يحظون بدعم اللوبي الصهيوني المطلق، الذي يحول دون محاكمتهم في حال أُدينوا، وقد كرمت إسرائيل الكثير منهم ويحاول الكاتب الأمريكي **غرانت سميث** في كتابه **العقيدة القاتلة،** تسليط الضوء على أبرز المحافظين الجدد الذين وجهت لهم تهمة التجسس لصالح إسرائيل، وتحت عنوان "**محطات تاريخية من ملفات تجسس المحافظين الجدد**" يورد الأسماء التالية:[2]

- ريتشارد بيرل الذي قام في 1969 بتسريب معلومات عن تسلح الاتحاد السوفياتي للسفارة الإسرائيلية في واشنطن.
- بول وولفوفيتز الذي سرب معلومات لإسرائيل عن طريق **الأيباك** عن مراقبة التسلح ونزع السلاح، في 1978.
- دوغلاس فيث الذي طرد من عمله في مجلس الأمن القومي في عام 1983، بتهمة التجسس وتسريب معلومات للسفارة الإسرائيلية، وسماحه بدخول وكالة أجنبية غير مرخصة بدخول البنتاغون.
- مايكل ليدين تعرض لتخفيض مرتبه ومنصبه، بعد شكوك بتسريبه معلومات هامة لإسرائيل.
- جوماثان بولار عضو المخابرات البحرية الأمريكية، الذي تعتبر قضيته أكبر قضية تجسس بين إسرائيل والولايات المتحدة، ووصفته المخابرات الإسرائيلية بكونه أهم الجواسيس في تاريخ إسرائيل. وقد حُكم عليه بالمؤبد، وظل الرؤساء الإسرائيليون يطالبون الحكومة الأمريكية بالإفراج عنه، ومُنح الجنسية الإسرائيلية بعد سجنه.

---

1 بوعلام العباسي، المحافظون الجدد الأمريكيون وإسرائيل، دراسات إستراتيجية، العدد 15 جوان 2011، مركز البصيرة للبحوث، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر، 2011، ص 106.

2 المرجع نفسه، ص 108.

إن ما سبق لا يعتبر إلا جزءً صغيرا مما يقوم به المحافظون الجدد لصالح إسرائيل، وقد وجد هذا التيار صدى واسعا مع الرئيس بوش الإبن، واعتمد هذا التيار عقيدة متقاربة لحد كبير مع العقيدة اليهودية المتطرفة لخدمة إسرائيل.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الرسمية في صياغة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

إن عملية صناعة الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة، تتسم بالتعقيد والتداخل بين مختلف القوى المساهمة في صياغتها، وأحيانا تأخذ العلاقة بين هذه القوى طابع التعاون، وأحيانا تتسم بالتنافس ما يضفي مزيدا من التعقيد على صياغة هذه الإستراتيجية، وفي هذا المجال حاولنا تسليط الضوء على أهم القوى المساهمة في صياغة الإستراتيجية الأمريكية والعلاقة الموجودة بينها، لذا جرى تقسيم هذا المطلب إلى أربع نقاط؛ فتتناول الأولى دور الكونغرس في صياغة الإستراتيجية الأمريكية، أما الثانية تتناول دور الرئيس ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي في هذه العملية، في حين تخصص الثالثة لدور البنتاغون، والرابعة لدور وكالة الاستخبارات المركزية.

الفرع الأول: دور الكونغرس في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

يعتقد الكثير من المتابعين للشأن الأمريكي أن الرئاسة محور التفاعلات السياسية، وخاصة الشؤون الخارجية، إلا أن طبيعة النظام الأمريكي جعلت الكونغرس الحلقة المحورية لمتابعة الشأن الداخلي والخارجي، حتى أن الرئيس الأمريكي **ويلسون** وصف النظام الأمريكي بأنه عبارة عن حكم الكونغرس.[1]

لا شك أن واضعي الدستور الأمريكي، أرادوا أن يتمتع الكونغرس-الذي يتكون من مجلسي الشيوخ والنواب- بصلاحيات واسعة على كل الأصعدة، لكونه ممثل الشعب الأمريكي، ولكن صناعة القرار الخارجي تبقى مثار جدل بين الكونغرس والرئيس، ورغم المحاولات العديدة للكونغرس، إلا أنه فشل في افتكاك زمام المبادرة على صعيد الشؤون الخارجية من البيت الأبيض للأسباب التالية:[2]

- احتكار السلطة التنفيذية المعلومات في مجال الاستخبارات والدبلوماسية والدفاع والتجارة عدة مجالات أخرى.

---

1 منار الشوربجي، الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص12.

2 جانيس ج تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الوسط، (ترجمة حسان البستاني)، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2006، ص 105.

- طبيعة الشؤون الخارجية، وخاصة التجارة العالمية والدبلوماسية والتقنيات العسكرية تتطلب معرفة تخصصية، والسلطة التنفيذية وحدها التي تملك الموارد لتوظيف الخبراء والحصول على البيانات.
- تميل السلطة التنفيذية إلى اتخاذ قرارات في الشؤون الخارجية دون التشاور مع الكونغرس، ففي عام 1954 تعهد **إيزنهاور** بالتزامات كبيرة مع حكومة **ديام** في فيتنام الجنوبية دون استشارة الكونغرس، وفي 1962 عقد **كيندي** اتفاقية أمنية مع لاوس دون إعلام الكونغرس، وفي عام 1980 أمر **كارتر** بعملية كبيرة لإنقاذ الدبلوماسيين الأمريكيين المحتجزين كرهائن في إيران منفردا.

بالرغم مما سبق إلا أن الكونغرس يتمتع بصلاحيات مهمة في الشؤون الخارجية، وخاصة مجلس الشيوخ، لكونه مخولا بتثبيت تعيين المسؤولين الرئيسيين في الإدارة، بما فيهم مسؤولي السياسة الخارجية والجيش والمخابرات، والتصديق على المعاهدات بأكثرية الثلثين، ما يسمح له بالتأثير على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، مثل رفضه المصادقة على معاهدة فرساي، ومعاهدة حظر التجارب النووية.[1]

وإن كان الكونغرس لا يتمتع بالمبادرة في الشؤون الخارجية، إلا أنه يمارس نوعا من الرقابة السلبية على أعمال السلطة التشريعية، من خلال رفض التصديق على المعاهدات، ومنع تمويل بعض النشاطات ويزداد الأمر تعقيدا حين يفقد الرئيس الأغلبية في الكونغرس لصالح الحزب الآخر، مثل ما حصل للرئيس **كلينتون** في رئاسته الأولى، حين سيطر الجمهوريون على مجلسي النواب والشيوخ، فبدا الرئيس عاجزا في الشؤون الخارجية، ما ساهم في نقل مركز الدبلوماسية من البيت البيض إلى الكونغرس، لقد وصل الأمر لدرجة أن رئيس مجلس النواب **غنغريش** ظهر بأهمية الرئيس **كلينتون**، إذا تعلق الأمر بالشؤون الخارجية.

كما أن بعض اللجان التابعة لمجلسي الشيوخ والنواب مثل لجنة العلاقات الخارجية ولجان القوات المسلحة ولجنة الاستخبارات، تمارس نفوذا كبيرا على السياسة الخارجية، فقد قام رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ السيناتور **هيلمز** بتأخير جلسات الموافقة على تعيين 50 وظيفة سفير، حتى وافق الرئيس **كلينتون** على إعادة هيكلة بعض مؤسسات السياسة الخارجية.[2] وبالمقابل يملك الرئيس حق نقض أي قانون يشرعه الكونغرس، وبالتالي فإن العلاقة بين الرئيس والكونغرس تتسم بالغموض

1 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص ص 112– 113.

2 جانيس ج تيري، مرجع سابق، ص 107.

والتعقيد والتداخل وأحيانا التنافس، لكن داخل الإطار القانوني، ما يضفي مزيدا من التعقيد على صناعة القرار الخارجي الأمريكي.

الفرع الثاني: دور الفريق الرئاسي في صياغة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

إن المقصود بالفريق الرئاسي، هو الرئيس ومعاونيه ومستشاريه الذين يساعدونه في تكوين تصوره واتخاذ قراراته المتعلقة بالشؤون الخارجية، ويتبع الرئاسة حاليا أكثر من 50 جهازا حكوميا، أهمها مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن محيط الرئيس يشمل أيضا في شكله الموسع وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية، إلا أننا أفردنا كلا منهما في نقطة مستقلة، نظرا لتفردهما وتميزهما لنتمكن من دراستهما بوضوح أكبر، لذلك لا تعدو عملية فصلهما عن محيط الرئيس إلا أن تكون ضرورة بحثية، فوجب التنبيه لذلك.

أولا: دور الرئيس في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

تعتبر الولايات المتحدة من أعرق نماذج النظم السياسية الرئاسية بامتياز، لذلك يتمتع الرئيس بمركز مهم في هذا النظام، إن على صعيد الشؤون الداخلية أو الخارجية، فوفقا للمادة الثانية من الدستور الأمريكي، فإن الرئيس يملك عدة سلطات في الشؤون الخارجية، فهو الرئيس التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة وكبير الدبلوماسيين، ويتولى سلطة التفاوض بشأن المعاهدات. إلا أن سلطة الرئيس على المؤسسة العسكرية قضية متنازع عليها خصوصا بعد حرب الفيتنام، ورغم الجدال النظري حول من يمتلك سلطة إعلان الحرب، إلا أنه من الناحية التطبيقية ووفقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور والتي تنص على أن الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة، ما يمنحه اليد العليا في هذا المجال. فمن أصل 130 حربا دخلتها الولايات المتحدة، أعلن الكونغرس على خمس منها فقط.[1]

لكن يد الرئيس ليست مطلقة بل مقيدة بالكونغرس إلى حد ما، وفق مبدأ توازن السلطات والرقابة المتبادلة، إلا أنه وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تراجع تدخل الكونغرس لصالح الرئيس وفريقه ومنذ حرب فيتنام وحتى حرب العراق 2003، حاول الرئيس وفريقه تجنب تدقيق الشعب أو التدخل في الشؤون الخارجية، لذلك عملوا بسرية في أغلب الأحيان.[2] وقد منحت الأفضلية في هذه المرحلة لمسؤولي البيت الأبيض مثل **هنري كيسنجر** في إدارة **فورد، وبريجنسكي** في إدارة **كارتر**، وكلا من **ديك تشيني ودونالد رامسفيلد** في إدارة **جورج دبليو وبوش.**

---

1 ياسين محمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 113.

2 جانيس ج تيري، مرجع سابق، ص 14.

ورغم النفوذ الكبير للكونغرس على صعيد ميزانيات التسلح، إلا أن الرؤساء عملوا على تحييد هذا الدور، واعتبار السياسة الخارجية ضمن صلاحياتهم فقط. وعملوا على تحديد من يملك صلاحية المشاركة في اتخاذ قرار تنفيذ سياساتهم، حيث تقوم مجموعة نخبوية صغيرة بصناعة السياسة الخارجية. وخلال حكم **جونسون ونيكسون** ظهر ما يسمى الرئاسة الإمتيازية، والتي بموجبها هيمن الرئيس على هندسة وتطوير السياسة الخارجية، إلا أنه في بعض الفترات لعب وزير الخارجية دور المهندس الرئيسي للسياسة الخارجية، وهو ما تجسد بدور **كيسنجر** البارز خلال حكم الرئيس **فورد**، وأحيانا يبرز مستشار الأمن القومي على صعيد السياسة الخارجية، وهو الدور الذي لعبه **بريجنسكي** في إدارة **كارتر**، وقد يبرز نائب الرئيس أو وزير الدفاع مثل ما حدث في إدارة **جورج دبليو بوش**.[1]

إن دور الرئيس الأمريكي في هندسة وتنفيذ السياسة الخارجية، ليس مستمدا بالكامل من الدستور، فقد استمدت بعض السلطات الرئاسية من الممارسة، وأحيانا كان يتم توسيع صلاحيات الرئيس أثناء الحروب والأزمات، إلا أن دور الرئيس خاضع للعديد من المؤثرات المحيطة به، منها مراعاة الأوضاع الداخلية وتطلعات الجماهير، من خلال استطلاعات الرأي التي تجرى بشكل دائم لرصد اتجاهات الرأي العام وجماعات الضغط.

كما يسعى الرؤساء لضمان دعم إعلامي لسياستهم وبرامجهم، لذا فرغم محورية دور الرئيس في عملية صناعة القرار الخارجي، إلا أنه بحاجة لعون مستشاريه والأخذ بالحسبان كل الفواعل المؤثرة ما يعني أن الرئيس قد يسلك أحيانا اتجاهات تتعارض مع قناعاته، ومثال ذلك ما قامت به وكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي خلال عامي 1958و 1986، حيث دفعت الرئيس **ريغان** لإتمام صفقة بيع أسلحة لإيران، دون موافقة وزارة الخارجية والدفاع، خلافا لتوجه الرئيس **ريغان** ومناقضا لالتزاماته تجاه الكونغرس واتجاه حلفائه الغربيين.[2]

ثانيا: دور مجلس الأمن القومي في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

أُسس مجلس الأمن القومي بمقتضى قانون الأمن القومي الصادر سنة 1947 إبان إدارة **ترومان** كمجموعة صغيرة من الخبراء الأكثر تمرسا، وقد اقتصر دورهم في البداية على تقديم المشورة للرئيس ومع إسناد بعض المناصب الوزارية لمستشاري مجلس الأمن القومي، أصبحوا يرفعون تقاريرهم للرئيس مباشرة، وتحرر المجلس تدريجيا من الاعتبارات السياسية، وتزايد نفوذه بشكل كبير

1 جانيس ج تيري، المرجع السابق، ص **15**.

2 محمد ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل، الأردن، **1990**، ص **35**.

في السبعينيات حتى إعتبر المجلس مسؤولا عن هندسة السياسة الخارجية، نظرا لتوالي شخصيات قوية على منصب مستشار الأمن القومي مثل **كيسنجر**(1969-1975) **وبرنت سكوكروفت** في عهد **فورد** ثم **بوش الأب** و**بريجنسكي** في عهد **كارتر وكولن باول** في نهاية عهدة **ريغان، أنطوني لاكيه** في عهد **كلينتون وكونداليزا رايس** في عهد بوش الإبن.[1]

ويعد المجلس هيئة حكومية وظيفتها الأساسية التنسيق بين أنشطة المصالح والمؤسسات المعنية بالأمن القومي؛ كوكالة المخابرات المركزية والوكالات التابعة للوزارات ووزارة الدفاع، وهيئة لأنظمة الفضاء ومكتب الاستخبارات والأبحاث في وزارة الخارجية، والهيئات الفرعية في وزارة الطاقة والخزانة، ويترأس أعمال المجلس رئيس الدولة أو نائبه نادرا، ويضم المجلس كلا من كاتب الدولة للشؤون الخارجية، وكاتب الدولة للدفاع، ورئيس مكتب الخزانة ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، ويمكن دعوة كبار الموظفين الحكوميين، وموظفي الوكالات المتخصصة والأجهزة التنفيذية لبحث قضايا ذات صلة باختصاصاتهم.[2]

بالإضافة إلى المهام السابقة يتولى مجلس الأمن القومي تقديم المشورة الدائمة للرئاسة، تحديد الخطط والبرامج ذات الطابع الإستراتيجي في مجال الدفاع والسياسة الخارجية، وتحديد الدور الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة، وصياغة الخطوط العريضة للقرارات ذات الطابع الاستراتيجي. وتجدر الإشارة إلى أن دور مجلس الأمن القومي ودور مستشار الأمن القومي، يضيق ويتسع حسب درجة اهتمام الرئيس بالشؤون الخارجية، فيمكن أن يصبح مستشار الأمن القومي المهندس الرئيس للسياسة الخارجية وقد يتراجع الدور لصالح الرئيس نفسه، ولكن عموما يلعب المجلس والمستشار دورا هاما في صياغة الاستراتيجيات الأمنية المختلفة وخاصة مع الجمهوريين.

ثالثا: دور وزارة الخارجية في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

تم إنشاء وزارة الخارجية الأمريكية لأول مرة عام 1789، ولكن الفضل في بروز وزارة الخارجية الأمريكية الحديثة يعود **لقانون روجز** الذي صُودق عليه في 1924، والذي بموجبه أصبح للولايات المتحدة سلك دبلوماسي محترف، وتضم وزارة الخارجية حاليا أكثر من 15 ألف موظف بميزانية تجاوزت 8 مليارات دولار عام 2004، ورغم كونها المسؤولة عن الشؤون الخارجية، إلا أنها غالبا ما تكون خاضعة لتأثير بعض الدوائر التنفيذية وانتقادات أعضاء الكونغرس، وقد برزت هذه

---

1 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 109.

2 ياسين محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص 109.

الانتقادات بشكل كبير خلال الأربعينيات والخمسينيات، مثل ما طرحه السيناتور **جوزيف مكارثي** من انتقادات حول أداء السلك الدبلوماسي وكفاءته، ما انعكس سلبا على الموظفين والوزارة.[1]

بالإضافة إلى ما سبق، فإن توسع سلطة البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي في الشؤون الخارجية، وخاصة التنافس بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي أضعف دور وزارة الخارجية، وأحسن مثال على ذلك الدور المحوري الذي لعبه مستشار الأمن القومي **هنري كيسينجر** في الشؤون الخارجية ما جعل وزراء الخارجية عاجزين عن مجاراته، فقد لعب **كيسنجر** دور وزير الخارجية، وقد حدد أهم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الكثير من المناطق، أهمها الصين وروسيا وأوربا، متجاوزا وزير الخارجية آنذاك **وليام روجرز**.[2]

وبخصوص العقبات التي تواجه وزارة الخارجية في أخذ زمام المبادرة في الشأن الخارجي يجملها الكاتب ياسين محمد العيثاوي في النقطتين التاليتين:[3]

- ميل الرؤساء الدائم لاحتكار تسيير الشؤون الخارجية ولعب دور وزير الخارجية، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية روجرز حين قال "**أدركت أن الرئيس نيكسون أراد أن يكون قائدا لسياسته الخارجية، ولم يرغب في أن يشاركه أحد في هذا الدور**".
- يصف الكثير من المفكرين وزارة الخارجية بالخمول البيروقراطي وانعدام الإبداع، ووصف **دين راسك** سنوات شغله منصب وزير الخارجية في عهد **كينيدي وجونسون**، بأن الوزارة كانت تتجنب تحمل مسؤولية القرارات الخارجية الهامة.

عموما تبدو صلاحيات وزارة الخارجية في صناعة القرار على الصعيد الخارجي متداخلة مع الرئيس من جهة، ومتنافسة مع مكتب الأمن القومي من جهة أخرى، فكثيرا ما تبدو المنافسة جلية بين وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي حول التحكم في الشؤون الخارجية، لذلك تلعب العوامل الشخصية لدى الرئيس ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي دورا هاما في تحديد مساحة كل منهم، ولكن لا ينبغي أن نغفل أن وزارة الخارجية تضم أرمادة من الدبلوماسيين ذوي الخبرة والفهم العميق للعلاقات الدولية أكثر من أي جهاز تنفيذي آخر.

---

1 Barry Rubir , secrets of state: The State Department and the Struggle Over U.S Foreign Policy, N W: Oxford University Press. 1985, p 26.

2 ياسين محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص 115.

3 المرجع نفسه، ص 116.

وفي الأخير يمكن أن نلخص أهم المراحل التي مرت بها العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتحديدا الكونغرس والرئيس على صعيد السياسة الخارجية في ثلاث مراحل:[1]

المرحلة الأولى: تمتد من قيام الولايات المتحدة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، تميزت بسيطرة الرئيس على حساب الكونغرس.

المرحلة الثانية: تبدأ من 1918 إلى غاية 1973، ونسجل فيها محاولات الكونغرس ممارسة صلاحياته الدستورية، مثل مطالبة الرئيس بإشراك الكونغرس في المفاوضات وإطلاعه على الأزمات والتطورات إلا أن هذه المحاولات بقيت في نطاق محدود.

المرحلة الثالثة: تمتد من 1973 وما تزال، ويمكن اعتبارها مرحلة صحوة الكونغرس بشكل غير مسبوق حيث باشر الكونغرس فرض المزيد من القيود على بعض صلاحيات الرئيس الدستورية.

وخلاصة القول أن الرئيس لا يستطيع تجاهل الكونغرس الذي يمكنه إحباط سياسات الرئيس برفضه لاعتماداته المالية، لذلك لا بد من وجود نوع من التفاهم بينهما.

الفرع الثالث: دور وزارة الدفاع (البنتاغون) في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

سميت وزارة الدفاع بالبنتاغون لأن مقرها على شكل مضلع خماسي في واشنطن، وقد أنشأت عام 1949، وقد تزايد دورها بسبب تصاعد وتيرة استعمال القوة أو التهديد بها من قبل الولايات المتحدة، لذلك تحظى وزارة الدفاع بمكانة خاصة داخل الأجهزة التنفيذية للنظام السياسي الأمريكي وهي مرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والنخب، فضلا عن تواجدها في معظم أرجاء العالم، حيث يوجد حوالي 350 قاعدة عسكرية أمريكية حول العالم، وتعتبر وزارة الدفاع تحت إمرة الرئيس دستوريا، ويمكن فهم دورها المتنامي من خلال مفهوم الأمن القومي الذي اعتمده **جون سباينغ**، والذي يرتكز على الأبعاد العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية كمعطيات إستراتيجية ثابتة، تعكس مصالح وأهداف ثلاث قوى رئيسية هي:[2]

1-البيروقراطيون العسكريون.

2-أصحاب المال والبنوك.

3-أرباب الصناعات.

تضطلع وزارة الدفاع بالكثير من المهام مثل مراقبة القواعد العسكرية في الخارج، ومواكبة التهديدات الخارجية، إدارة العمليات العسكرية وما يرافقها من عمليات إعادة البناء والأعمال

---

1 ياسين محمد العيثاوي، المرجع السابق، ص 117.

2 المرجع نفسه ، ص 112.

الإنسانية الإشراف على صفقات بيع السلاح، وتدريب العسكريين الأجانب عليه، وللوقوف على حجم هذه الوزارة ومهامها المتعددة، ينبغي أن نعرف بأنها تضم حوالي مليوني موظف ثلثاهما من العسكريين،[1] ويشكل كلا من وزارة الدفاع وقطاع التسلح 6بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي.

ومما سبق يتبين جليا مدى تأثير وزارة الدفاع رفقة المجمع الصناعي العسكري في القرار الأمريكي فكثيرا ما نجد علاقة وطيدة بين كبار موظفي وزارة الدفاع وبين المجمع الصناعي العسكري، حيث أن بعض الموظفين أعضاء في مجالس إدارة كبريات شركات السلاح، ما يدفعها دائما لتبني سياسات عسكرية، وزيادة مخصصات الدفاع والتسلح، والحرص على تطوير الجيش الأمريكي لما توفره هذه البرامج من العائدات المادية على هاته الشركات، وسنحاول شرح دور شركات السلاح بالتفصيل عند الكلام عن دور المجمع الصناعي العسكري في صياغة الإستراتيجية الأمريكية.

الفرع الرابع: دور وكالة الاستخبارات المركزية في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

أُنشأت وكالة الاستخبارات المركزية بموجب قانون الأمن القومي الذي سنه الكونغرس عام 1947، وتعتبر الوكالة إحدى أهم الأجهزة الرئيسية للتجسس ومقاومة التجسس في الولايات المتحدة. والتي أنشئت إبان الحرب العالمية الثانية بأمر من الرئيس الأمريكي **هاري ترومان**، لتحل محل "مكتب الخدمات الإستراتيجية" الذي كان أسسه الرئيس **فرانكلين روزفلت**.وتعتبر وكالة المخابرات المركزية(Central Intelligence Agency) وكالة أمريكية حكومية ضمن 12 وكالة تشكل قطاع الاستخبارات، مهمتها جمع المعلومات عن الحكومات والأحداث الخارجية والأشخاص، ومن ثم تحليلها ومعالجتها وتقديمها إلى جهات مختلفة في الحكومة الأمريكية.[2]

ويقع مقرها في ولاية فرجينيا، وتبعد عن العاصمة واشنطن ب 15 كيلومترا، وتبلغ مساحتها حوالي 125 ألف متر مربع، بينما بلغت تكاليف الإنشاء عام 1966، حوالي 46مليون دولار ويقدر عدد العاملين فيها بحوالي 250 ألف موظف وجاسوس، يقدمون خلاصة أعمالهم بتقارير دورية. ويحيط بالمبنى سور يبلغ ارتفاعه أربعة أمتار تعلوه أسلاك شائكة، وتحتفظ الوكالة ببعض الأبنية لاستعمالها تحت أسماء مستعارة في مناطق متفرقة،[3]وتصنف الوكالة على أنها فرع من رابطة

---

1 ماكسيم لوفابفر، مرجع سابق، ص 112.

2 إيلين ليبسون، الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 19.

3 http://ar.wikipedia.org/wiki

الاستخبارات الأمريكية، ويرأس الرابطة رئيس المخابرات الوطنية للولايات المتحدة، وقد بلغت ميزانيتها مع نهاية الحرب الباردة تحديدا في 1992 حوالي 30 مليار دولار.[1]

إن وكالة الاستخبارات المركزية، تعتبر من أهم وسائل إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، فهي تقدم الاستشارات للرئيس ومجلس الأمن القومي، وكل الهيئات والأجهزة ذات الصلة بالأمن القومي،دون التداخل مع بقية الأجهزة المكلفة بالأمن الداخلي مثل مكتب التحقيق الفدرالي وأقسام المخابرات التابعة لوزارة الدفاع،[2] وإن كان دور الوكالة في صناعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية مهما من خلال ما تقدمه من تقارير لمختلف الهيئات، فإن دورها في تنفيذ هذه الإستراتيجية لا يقل أهمية عن ذلك، فهي التي تتولى تنفيذ العديد من الانقلابات، وتدعم الثوار والجماعات على كل المستويات، وتنفذ عمليات الاغتيالات، طالما أن كل ما سبق يخدم المصلحة الأمريكية.

وينسب إلى وكالة المخابرات المركزية سلسلة طويلة من العمليات السياسية والعسكرية في العديد من دول العالم، وخاصة في أمريكا الوسطى والجنوبية وغرب إفريقيا والشرق الأوسط والأدنى، حيث جرت العديد من الانقلابات العسكرية والتصفيات الفردية والجماعية.ومن أمثلة ما قامت به وكالة الاستخبارات المركزية، محاولة قلب النظام في كوبا بعد نجاح الثورة الشيوعية فيها، من خلال تدريب وتجميع المرتزقة لتنفيذ أعمال اغتيالات وتخريب ممنهجة، تمهيدا لمحاولة غزو كوبا من قبل القوات الأمريكية.

ولكن فشل العملية واستسلام المرتزقة، سمح بكشف تورط الإدارة الأمريكية، ما دفع الرئيس **كيندي** للإقرار بالمسؤولية عن تورط القوات المسلحة والاستخبارات الأمريكية في هذه الأحداث، وفي مارس 1962 تم وضع خطة مشروع سمي عملية **نورث وودز**.[3]مفاده القيام باستفزازات لكوبا يمكن استخدامها كذائع لاتهام الحكومة الكوبية من أجل استعادة السيطرة عليها، ومن بين الذرائع تنظيم هجمات ذاتية داخل الولايات المتحدة، وسرقة أجهزة عسكرية من القاعدة البحرية في غوانتانامو وإسقاط طائرة تجارية أمريكية فوق الأراضي الكوبية، ونسب هذه الأعمال للقوات الكوبية، ما يعطي المبرر للقوات الأمريكية بمهاجمتها. وهو سيناريو يحاكي ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر 2001.

إن هذا الموقف لا ينطبق على كوبا فقط بل يشمل معظم دول أمريكا الجنوبية، ومحاولات اغتيال القادة المعارضين للأيديولوجية الأمريكي وعلى رأسهم **فيديل كاسترو** الذي نجا من الكثير

---

1 ياسين العيثاوي، مرجع سابق، ص111.

2 منصف السليمي، صنع القرار الأمريكي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي، الأردن،1997، ص 198.

3 أليهاندرو كاسترو أسبين، مرجع سابق، ص 137.

من محاولات الإغتيال الأمريكية. وإذا كان هذا حال وكالة الاستخبارات الأمريكية إبان الحرب الباردة فإن دورها تزايد بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وبرزت بشكل واضح بعد هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001، وهو ما نلمسه من خلال القانونين الذين أصدرهما الرئيس **بوش الإبن**، ويتعلق الأمر بالقانون الوطني usa patriotactالموقع في 26 أكتوبر 2001، وقانون إصلاح المخابرات والوقاية من الإرهاب (irtpa) الموقع في 17 ديسمبر 2004.[1]

كما تلعب الوكالة دورا كبيرا في التنظيمات النقابية والثقافية عن طريق التدخل في نشاطاتها. فقد تولت حركة الطلاب في الولايات المتحدة، وتدخلت في حركة الجامعة في ولاية **ميشغن** وفي البرامج الجامعية للجامعات الأمريكية، إضافة إلى تمويلها للعديد من دور النشر لنشر الكتب المؤيدة لسياسات الولايات المتحدة، وكذلك استخدام شخصيات ذات اطلاع وكفاءة عالية لتسويق أفكارها ومعتقداتها خدمة للسياسة الأمريكية.

وتستخدم الوكالة مختلف وسائل التجسس الحديثة، كطائرات التجسس من طراز طائرة U2 التي استخدمت فوق الأراضي السوفيتية من أجل التصوير. والطائرة التي أسقطت عام 1960فوق الأراضي السوفييتية خير مثال، والتي أفشلت الاجتماع الذي كان مقررا في باريس بين الرئيس "**ايزنهاور وخروتشوف ومكملان وديجول**". وبمساعدة الطائرات U2 استطاعت الولايات المتحدة معرفة أماكن الصواريخ الروسية في كوبا عام 1962، كما استخدمت المخابرات المركزية كذلك السفن البحرية للتجسس. [2]

أن أبرز حدثين كان لهما الأثر البالغ على نشاط وكالة المخابرات المركزية هما نهاية الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر سبتمبر، فنهاية الحرب الباردة طرحت تحول تحديات التهديد الفردي القائم على عدو مكافئ وهو الاتحاد السوفياتي، إلى ضرورة التعامل مع أزمات صغيرة سريعة التغير، ما يستوجب إعادة النظر في الأساليب والوسائل المستخدمة إبان فترة الحرب الباردة، وحين عكفت الأجهزة الإستخباراتية على تقييم موضعها في عالم ما بعد الحرب الباردة، جاءت أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، ليشتد النقاش حول فشل النظم الإستخباراتية الأمريكية في التنبؤ بهذه الهجمات، وهذا النقاش ليس بالجديد فقد طُرح من قبل حينما فشلت النظم الإستخباراتية ذاتها في

1 أليهاندرو كاسترو أسبين، المرجع السابق، ص **140**.

2 http://ar.wikipedia.org/wiki

تحليل برامج الصواريخ البالستية الأجنبية عام 1997، والفشل في التنبؤ بالاختبارات النووية الهندية والباكستانية التي حصلت عام 1998.[1]

إن دور وكالة المخابرات المركزية في شن إدارة **بوش الإبن** الحرب على العراق في 2003 بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، شكلت فصلا جديدا في النقاش والجدل الدائر حول مصداقية هاته الوكالة، خاصة بعد التأكد من عدم وجود هذه الأسلحة في العراق،[2] وهي إحدى حلقات الفشل للوكالة. ويلقي البعض اللوم على الكونغرس لعدم تخصيص ميزانيات كافية، وغياب التنسيق بين مختلف الإدارات الأمريكية المعنية بالأمن القومي، وسوء التنسيق في تبادل المعلومات الإستخباراتية.

إن وكالة الإستخبارات المركزية قد تكون الأكثر تعرضا للإنتقاد والتشكيك، وهي أكثر الأجهزة الأمنية التي أثيرت الكثير من النقاشات حول مصداقيتها، وقد زاد تعقيد دور ومكانة الوكالة بعد إنشاء وزارة الأمن الداخلي بعد الحادي عشر سبتمبر، وإنشاء وحدة تحليل جديدة في مكتب التحقيق الفدرالي لنفس الغرض. وهو ما جعل دور مدير الوكالة يتراجع بصفته المسؤول عن تحذير الرئيس من التهديدات الإستراتيجية، إلا أن الوكالة لا زالت تعتبر من أهم مكونات المنظومة الأمنية الأمريكية المعقدة، وتتمتع بحضور ونفوذ عالميين، ومرشحة للبقاء كذلك بالنظر للميزانيات الضخمة المخصصة لها.

المطلب الثالث: دور الشركات والمجمع الصناعي العسكري في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

سنتناول هذا المطلب من خلال نقطتين، نخصص الأولى لدور الشركات البترولية في صوغ الاستراتيجيات الأمريكية، في حين نفرد الثانية للكلام عن دور المجمع الصناعي العسكري، وعلاقته بدوائر صنع القرار ومدى تأثيره عليها. ما يتيح له الحضور بشكل كبير على صعيد اتخاذ القرارات ولاسيما على الصعيد الخارجي، بسبب تداخل المصالح مع بعض الدوائر السياسية، فإلى أي مدى يمكن أن يصل التعاون بينهما.

الفرع الأول: دور الشركات البترولية في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

إن ما يعرف باللوبي النفطي في الولايات المتحدة، بدأ منذ حفر أول بئر نفطي في ولاية بنسلفانيا في عام 1859 علي يد الكولونيل **'دريك'**، وقد أصبح يهيمن اليوم على هيكل الاقتصاد العالمي كله وفي هذا الصدد يكفي أن نشير إلى حقيقة هامة، مفادها الارتفاع الكبير في حجم الإنتاج النفطي العالمي المرتبط بالشركات النفطية الأمريكية استخراجا وإنتاجا وتسويقا. فبينما لم يكن الإنتاج العالمي من النفط عام 1900 يزيد عن 400 ألف برميل يوميا، فانه ارتفع بشكل مهول حتى وصل

1 إيلين ليبسون، مرجع سابق، ص **6**.

2 المرجع نفسه، ص **25**.

نهاية القرن الماضي إلى 76 مليون برميل يوميا. فيما سيطرت الشركات الأمريكية على أكثر من نصف هذا الإنتاج، وبلغت أرباحها وأرباح الحكومة الأمريكية من جراء الضرائب المفروضة على منتجاته ما يزيد عن 600مليار دولار في العام 1999.[1] وهنا يكفي أن نشير إلى أن أكبر خمس شركات في العالم (ثلاثة منها أمريكية) وهي 'شيفرون تكساكو 'و' 'إيكسون موبيل' و' إمكو'بالإضافة إلى الشركة البريطانية العريقة BP وشركة 'شل' الهولندية.

إن حجم التأثير الكبير والمخيف في الوقت ذاته، للشركات الأمريكية العملاقة على صعيد السياسة العالمية، تشكل بعد ازدياد اهتمام الولايات المتحدة بنفط الشرق الأوسط مع بداية القرن الماضي، ما أدى بظهور جماعات ضغط ذات اهتمام بالقضايا التجارية، وتكرس هذا الاتجاه بعد محاولة بريطانيا حرمان الشركات الأمريكية من المشاركة في امتيازات نفط الشرق الأوسط، ما أشعل التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة حول نفط المنطقة، وقد نجحت الشركات الأمريكية في إقناع حكومتها بأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، ما دفع حكومة الولايات المتحدة للوقوف إلى جانب شركاتها.

وحينما كانت الشركات البترولية الأمريكية تتقاسم الأرباح مع الدول المصدرة للنفط، ضغطت على الحكومة الأمريكية لاعتبار ما تدفعه هذه الشركات للدول المصدرة ضريبة على الدخل، وليس كتقاسم للأرباح، ولكون القانون الأمريكي لا يجيز ازدواجية الضريبة، تمكنت هذه الشركات من التهرب الضريبي ومضاعفة أرباحها.

ومع زيادة إنتاج النفط من دول الشرق الأوسط الأقل كلفة، أصبح النفط الأمريكي ضعيفا أمام هذه المنافسة، فضغطت الشركات الأمريكية الصغيرة العاملة في النفط داخل الولايات المتحدة مجددا على الحكومة الأمريكية لتحديد وارداتها من النفط الخارجي، وهو ما دفع حكومة **إيزنهاور** في 1959 للحد من استيراد النفط من خلال إصدار رخص محددة لاستيراد النفط، ما دفع الأسعار للإرتفاع داخليا، رغم أنها منخفضة خارج أمريكا،[2] ما سمح للشركات البترولية الأمريكية بتقوية مداخيلها سواء العاملة داخل الولايات المتحدة أو خارجها، من خلال التلاعب بالأسعار.

ومع نهاية الخمسينيات، قامت الشركات البترولية الكبرى بخفض السعر مرتين على التوالي 1959 و1960 ما دفع الدول المصدرة للنفط لإنشاء منظمة الأوبك في نفس العام، واحتدم التنافس بين الشركات والدول المصدرة للنفط، انتهت في السبعينيات بتأميم صناعة النفط من طرف

---

[1] **سلمان علي حسين، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي، من الموقع:**
تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/07/05 http://www.awu-dam.org/book/05/syudy322/05/book05-sd.007htm

[2] **ياسين العيثاوي، مرجع سابق، ص ص 260-261.**

البلدان المصدرة، وعلى الصعيد الأمريكي كثف اللوبي النفطي توطيد العلاقة مع الساسة الأمريكيين، للتمتع بالإعفاءات الضريبية، وذلك بحز كبار موظفي وزارة الخارجية في مناصب عليا في الشركات النفطية وفي المقابل جرى تعيين بعض أصحاب المصالح النفطية كمستشارين لوزارة الخارجية، وعمل اللوبي النفطي على تمويل الحملات الانتخابية لبعض أعضاء الكونغرس، وبذلك نجح اللوبي النفطي في تحقيق الكثير من الإنجازات -باختراقه لمختلف السلطات والهيئات الأمريكية- أهمها:[1]

- إقناع الحكومة الأمريكية بأن مصالح الطرفين واحدة على الصعيد الاقتصادي والإستراتيجي.
- التهرب الضريبي وتحقيق أرباح خيالية، تستعمل لشراء ولاء بعض المسؤولين.
- توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وفق المصالح الخاصة لهذه الشركات.

وكمثال على هذا النفوذ المتزايد للوبي النفطي على الصعيد السياسي، ومساهمته في رسم التوجهات الإستراتيجية للإدارة الأمريكية، نذكر شركة **هاليبرتون** التي حصلت على امتيازات كبيرة من خلال الضغط على مراكز صناعة القرار، حيث أن **ديك تشيني** نائب الرئيس السابق، شغل منصب مديرها السابق، ما جعلها تتفوق على الشركات الأخرى.

الفرع الثاني: دور المجمع الصناعي العسكري في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

إن التحالف الذي تم بين القطاع الصناعي والعسكري في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، أخذ في النمو والتزايد، نظرا لتقاطع مصالحهما المادية المتعلقة بالربح، فكل منطقة توتر أو نزاع أو حرب دائرة، تمثل في نظر هذا التحالف سوقا واعدة وفرصة للتربح، من هنا فإن حالة السلم والأمن تمثل العدو الأول لهذا التحالف، وقد عمل المجمع الصناعي العسكري على توطيد علاقاته مع الإدارة الأمريكية باختراقها، وتطويعها لتطلعاته، وليس غريبا أن نجد المحافظين، الأكثر تقاربا مع هذا المركب. فإلى أي مدى استطاع المجمع الصناعي العسكري اختراق الإدارة الأمريكية؟ وكيف تم ذلك؟ وما هي المكتسبات الذي حققها؟

لقد أثار النفوذ المتزايد للمركب حفيظة الكثير من المسؤولين الأمريكيين، وعلى رأسهم الرئيس **إيزنهاور** الذي صرح في خطبته الوداعية عام 1961 قائلا "**يمثل ارتباط مؤسسة عسكرية كبرى بصناعة سلاح ضخم حدثا جديدا في التجربة الأمريكية... ويتعين علينا أن نكون متيقظين أمام اكتساب هذا الاتحاد الصناعي العسكري نفوذا لا مبرر له، أكان مرغوبا فيه أم لا**".[2] وهذا الإنذار المبكر لم يمنع المركب الصناعي العسكري من النمو بوتيرة سريعة خلال الحرب الباردة، وهو

---

1 ياسين العيثاوي، المرجع السابق ، ص 263.

2 عبد الحافظ عبد الجبار، الصناعة العسكرية الأمريكية: نظرة فاحصة جديدة، بيت الحكمة، العراق، 2002، ص3.

أمر مقبول نسبيا لاعتبارات سباق التسلح بين القطبين، وزيادة عدد النزاعات والحروب بالوكالة، ولكن الملفت للنظر هو استمرار نفوذ المركب الصناعي العسكري بعد نهاية الحرب الباردة، بل بوتيرة أكثر من الفترات السابقة.

عملت شركات السلاح الأمريكية بعد الحرب الباردة على التكتل والاندماج بتشجيع ودعم مالي من إدارة **كلينتون**، ما مكن شركات السلاح الكبرى الثلاث(لوكهيد مارتن*، بوينغ، رانبون) من الفوز بعقود صادرة عن البنتاغون تفوق قيمتها 30 مليار دولار سنويا، ما يمثل أكثر قليلا من ربع ما ينفقه البنتاغون على التسلح سنويا.[1]

ومن الأمثلة عن نجاح شركات السلاح في التأثير على مستوى القرار الخارجي للولايات المتحدة، نذكر تمكن شركة **لوكهيدمارتن** من استمالة بعض المشرّعين الذين عملوا على دس بعض المفردات في ميزانية البنتاغون لصالحها، والشركة حاليا نشطة في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية.[2] وكثيرا ما عملت شركات السلاح على دعم مشاريع مثيرة للجدل مثل رفع القيود عن بيع الأسلحة لبعض دول أمريكا اللاتينية وتوسيع حلف الناتو، فقد عملت شركات السلاح على إقناع وزير الدفاع **وليام بيري** لتقديم توصية لإدارة **كلينتون** لرفع الحظر، بإرسال طائرات F16 للمعرض الجوي بالشيلي، وبعد ذلك عملت الشركات على توجيه رسائل لوزير الخارجية آنذاك **وارن كريستوفر**، صادرة عن 38 عضوا من مجلس الشيوخ و78 عضوا من مجلس النواب لمطالبته برفع الحظر، وقد كلفت هذه الرسائل الشركات أكثر من مليون دولار،[3] لما يمثله ذلك من أسواق وصفقات ضخمة لهذه الشركات، والمحرك الرئيسي لهذه المبادرات هو تعظيم الأرباح.

وقد عمل المركب الصناعي العسكري على دعم توسيع حلف الناتو ليشمل دول أوربا الشرقية بعد نهاية الحرب الباردة، من خلال الدعم المالي للمنظمات المؤيدة لفكرة توسيع حلف الناتو داخل الولايات المتحدة، وعدد من المؤسسات الرومانية الداعية لترشيحها لعضوية الحلف، وساهمت شركات السلاح في إنجاح الاستفتاء الشعبي الذي جرى في هنغاريا عام 1997بشأن الانضمام للحلف، وقد عملت هذه الشركات على إغراء ومساومة قادة دول شرق أوربا التواقة للدخول في الحلف، مثل بولندا هنغاريا جمهورية التشيك وبولونيا، وأقنعتهم بأن أفضل وسيلة للدخول في الحلف

---

* تعد شركة لوكهيد مارتن من أكبر شركات السلاح الأمريكية في العالم، وهي نتاج اندماج شركتي لوكهيد ومارتن.

1 عبد الحافظ عبد الجبار، مرجع سابق، ص5.

2 ياسين العيثاوي، مرجع سابق، ص 262.

3 المرجع نفسه، ص 266.

هي من خلال شراء الأسلحة الأمريكية للتودد للحكومة الأمريكية، وتجدر الإشارة إلى أن بعض القادة منهم **فاسلاف هافل** رئيس جمهورية التشيك، **وليخ فاليسا** رئيس بولندا، كانا يساندان توسع الحلف نظرا لتخوفهم من روسيا أكثر من رغبتهم في الانضمام للحلف.[1]

وفي الأخير فإن محور اهتمام ونشاط الشركات البترولية الأمريكية الضخمة العابرة للقارات والمركب الصناعي العسكري ينشطان وفق معادلة الربح والربح فقط، دون الالتفات لأي معيار أخر، ولو كان المصلحة القومية، ويتم تأثير هذه الشركات في صياغة الإستراتيجية الأمريكية وفق منطق تجاذب واستقطاب بينها وبين الإدارة الأمريكية على عدة مستويات، وتستعمل هذه الشركات عدة وسائل أهمها

الدعم المالي، المساومة والضغط على مراكز صنع القرار، ونظرا لما سبق تمكنت شركات النفط الأمريكية من الاستحواذ على نسب أرباح خيالية من صادرات النفط، وتمكنت شركات السلاح من الاستحواذ على(40 إلى 50) بالمائة من مبيعات السلاح عبر العالم.

المطلب الرابع: دور اللوبيات ومراكز التفكير في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

سنتطرق في هذا المطلب لدور اللوبيات ومراكز التفكير في صياغة الاستراتيجيات الأمريكية من خلال التعرض لدورها ووسائلها لاختراق الإدارة الأمريكية والتأثير عليها، ومحاولة البحث عن العلاقة بين اللوبيات ومراكز التفكير، لذا سنقسم هذا المطلب لفرعين يتناول الأول دور اللوبيات، ويخصص الثاني لدور مراكز التفكير.

الفرع الأول: دور اللوبيات في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

قبل أن نناقش مسألة تأثير اللوبيات في صياغة السياسات الأمريكية المختلفة، لا بد أولا من التعريج على ماهية اللوبي في حد ذاته، وما هي العلاقة بين اللوبي وجماعة المصالح، وفيم تتمثل وسائله وأهدافه لممارسة تأثيره.

غالبا ما تطلق تسمية اللوبي* أو جماعات الضغط على الجماعات والمنظمات غير الحكومية التي تمارس ضغطا على عملية صنع السياسة والقرار السياسي، ويعرف اللوبي بأنه مجموعة الأفراد الذين يؤثرون في صنع القرار عن طريق مقابلة المسؤولين في مراكز صنع القرار، أما جماعة المصالح فهي عبارة عن مجموعة من الأفراد لها مصلحة مشتركة، وفي هذا السياق يقر بعض المفكرين بتباين

---

1 حافظ جبار حسن، مرجع سابق، ص25.

*** يعني اللوبي في العربية(الرواق) لأن أعضاءه يمارسون نشاطهم في أروقة المجالس التشريعية، وتترجم كلمة اللوبي أيضا إلى (الدهليز) نظرا لطبيعة نشاطه.**

اللوبي وجماعة الضغط من أمثال **جان دافيل** الذي يقول "**إن جماعات المصلحة تسمى جماعات ضاغطة حينما تعمل فقط على الصعيد السياسي**"، أما **توتون أندرسون** فيرى بأن كلا من اللوبي وجماعة الضغط متطابقين فيقول "**إن المصلحة تستخدم تبادليا مع جماعة الضغط**".[1] ومن خلال هذا المبحث سوف نعتمد التعريف الثاني الذي يطابق بين المفهومين، لأننا سنركز على اللوبي الإسرائيلي في التأثير على السياسات الأمريكية.

وبخصوص وسائل الجماعات الضاغطة في الولايات المتحدة، فإنها عموما تميل إلى اعتماد واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:[2]

- إجراء المقابلات الخاصة مع المسؤولين الحكوميين.
- القيام بالشهادة أمام لجان الكونغرس أو الأجهزة التنفيذية.
- مساعدة المشرعين في وضع مسودات القوانين واللوائح، أو تقديم المشورة القانونية.
- العلاقات الإجتماعية مع المشرعين لكسب ثقتهم، من خلال موائد الطعام والشراب.
- مناقشة ما يمكن تقديمه للحملات الإنتخابية مع المشرعين، ومساعدتهم ماديا.

إن عمل اللوبيات داخل الولايات المتحدة مكفول قانونا، بموجب قانون اللوبي الفدرالي الصادر عام1946، والذي يلزم كل مجموعة ضغط بتسجيل أعضائها ونفقاتهم لدى الكونغرس، ويعود نشوء هذه اللوبيات لطبيعة وتركيبة المجتمع الأمريكي، والذي هو عبارة عن مزيج من القوميات والأقليات المختلفة ما يشجع كل مجموعة للتكتل والضغط لصالح القضايا التي تهمها، وتخضع هذه المجموعات للرقابة الدائمة.[3] إن عدد اللوبيات المسجلة في الولايات المتحدة كثير، ولكن من أشهرها لوبي السلاح، اللوبي النفطي، المائدة المستديرة لرجال الأعمال، واللوبي الإسرائيلي الذي سنركز عليه نظرا لتميزه ونفوذه على مختلف الصُعد داخل الإدارة الأمريكية.

ساهمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بإنشاء جمعيات سياسية واقتصادية لدعم المشروع الصهيوني فنشأت منظمة المسيحيين المتحدين مع إسرائيل، التي أشرف عليها **القس لويس**، والمصرف الأمريكي المسيحي من أجل إسرائيل، ومؤتمر القيادة الوطنية المسيحية من أجل إسرائيل، ويرأسها

---

1 ياسين العيثاوي، مرجع سابق، ص 71.

2 فوزي حسين النجار، أمريكا والعالم، مكتبة مدبولي، الأردن، 1986، ص92.

3 Haass, Richard & Others,"U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks", an Electronic Journal of the U.S .Departement of Satate, Volume 7, N. 3,(November 2002).p17.

البروفسور **فرانكلين** بجامعة المعبد في بنسلفانيا، والاتحاد المسيحي من أجل سلامة أمريكا،ومنظمة الصوت المسيحي، والإئتلاف من أجل القيم التقليدية. وحول ذلك يقول المؤرخ البريطاني البروفسور **بول جونسون** في محاضرة له "**إن النخبة الأنجلوسكسونية مقتنعة تماماً بأن أمريكا هي الجسر إلى مملكة** الله، **كما أن هذه النخبة هي التي ستبني أورشليم الجديدة على أنقاض القدس، وإن إرادة** الله **اختارتها لتلك المهمة المقدسة**". هذه القناعة الدينية موجودة في سلوك معظم الرؤساء الأمريكيين من **جورج واشنطن** إلى **بوش الصغير**.[1]

وفي عهد الرئيس **ريغان** وصل الدعم الأمريكي للمشروع الصهيوني إلى ذروته سياسياً واستراتيجياً ودينياً؛ حيث نشطت الجمعيات اليهودية-المسيحية، ووجهت مذكرة في تشرين الثاني 1982 إلى **ريغان** جاء فيها"**إن** الله **أعطى أرض إسرائيل للشعب اليهودي**"،واستجاب **ريغان** المشبع بأحلام التوراة إلى تلك المبادرة، وبدأت حملته التي سميتب حرب النجوم، وقد تحدث البروفسور الأمريكي **اندرو بانغ** مدير الأبحاث في المعهد المسيحي في مؤتمر صحفي عام 1984 قال فيه "**إن ريغان كان مؤمناً بنظرية هرمجدون، كما يعتقد أن** الله **قضى بنشوب حرب نووية بين أتباع الرب وأعدائه**".[2] لذلك بدا الرئيس الأمريكي متحمسا لفكرة حرب النجوم، تجسيدا لهذا المعتقد.

وتجسدت هذه الرؤيا في جمعيات مسيحية يهودية من أشهرها على الإطلاق (السفارة المسيحية العالمية) التي أُنشئت في القدس في 1980/9/30 وشارك في إنشائها أكثر من ألف رجل دين من المسيحيين البروتستانت المتصهينين، وأصبح لها فروع على شكل سفارات وقنصليات في أكثر من 40 دولة، ولها في الولايات المتحدة فقط 22 مركزاً موزعة في 22 ولاية أمريكية، ولقد ورد في النشرة الأولى لها: "**الإسلام مسؤول عن السخرية الكبيرة من** الله، **وهناك مسجد إسلامي في أقدس بقعة في جبل موريا، وهذه وصمة عار للموقع المقدس للهيكل، و**الله **وحده هو الذي أنشأ هذه السفارة الدولية في هذه الساعات الحرجة من أجل تحقيق راحة صهيون، وإن القدس هي المدينة الوحيدة التي تحظى باهتمام** الله، **وإن** الله **أعطى هذه الأرض لإسرائيل إلى الأبد**".[3]

وفي نفس السياق تحاول وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **مادلين أولبرايت**، تفسير العلاقة المميزة بين الدبلوماسيين الأمريكيين ودولة إسرائيل، فتقلل من أهمية نسبة اليهود في المجتمع الأمريكي

---

1 أحمد الرمح، مرجع سابق.

2 فوزي حسين النجار، مرجع سابق، ص 95.

3 أحمد الرمح، مرجع سابق.

والتي لا تتجاوز 2 إلى 3 بالمائة، وكذلك دور اللوبي الإسرائيلي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وتؤكد على التراث الديني المشترك، والتعاطف الأمريكي بسبب المحرقة (المزعومة)، فالاعتبارات الدينية تتجاوز إنصاف الفلسطينيين لدى الكثير من الأمريكيين استنادا للنصوص التوراتية، وقد أثبتت دراسة في عام 1999 أن 40 بالمائة من الأمريكيين البروتستانت يؤمنون بنهاية العالم كما ورد في التوراة في سفر الرؤيا.[1] وكون السيدة أولبرايت كاثوليكية التكوين لا يجعلها تتحمس كثيرا لسفر الرؤيا.

وحين نركز على اللوبي الإسرائيلي ينبغي التنويه لأنه كتلة من المجموعات الضاغطة المنظمة التي تشترك في دعم إسرائيل بكل الوسائل المادية والبشرية المتاحة، من خلال ممارسة الضغط على مختلف مراكز صناعة القرار بكل السبل المتاحة، لذلك يعتبر اللوبي الإسرائيلي من أقوى وأقدم اللوبيات في الولايات المتحدة. لذلك سنحاول التطرق لنشوئه وتطوره ودوره في التأثير على السياسة الأمريكية من خلال التعريج على وسائله وأهدافه.

1- نشأة اللوبي الإسرائيلي وتطوره.

إن اللوبي الإسرائيلي هو عبارة عن تكتل مجموعات ضغط ومصالح، تشترك في ولائها لإسرائيل والدفاع عنها بكل الطرق،وتعتبر **الأيباك** أقوى المنظمات اليهودية وأشهرها، وهي التي صنفها الكونغرس الأمريكي في المرتبة الثانية من لائحة أقوى اللوبيات الموجودة في واشنطن، بعد الاتحاد الأمريكي للمتقاعدين، في استطلاع نشرته مجلة **فورتشن** عام 1997. ويضم اللوبي الإسرائيلي أيضا شخصيات مسيحية إنجيلية بارزة، مثل **غاري بوير، جيري فالويل، رالف ريد، بات روبرتسون،** وأيضا **ديك آرمب وطوم ديلاي،** وزعماء الأكثرية السابقين في مجلس النواب، بالإضافة إلى المحافظين الجدد أمثال **جون بولتون،** ومحرر صحيفة **وول ستريت جورنال روبرت بارتلي،** وزير التعليم الأمريكي السابق **وليم بنيت** وأيضا الكاتب **جورج ويل** ويؤمن هؤلاء جميعاً أن بعث إسرائيل هو جزء من نبوءة الكتاب المقدس وبالتالي فإن أي تصد لها يعني معارضة رغبة الله.[2]

---

1 مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، (ترجمة عمر الأيوبي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2007، ص ص 128-129.

2 جون جي ميرشايمر وستيفن إم والت، أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، (ترجمة فاضل جتكر)، الطبعة الأولى، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2006، ص60.

2- أهداف اللوبي الإسرائيلي.

إن أهداف هذا اللوبي تتمحور حول النقاط الإستراتيجية التالية:[1]

أ- دعم إسرائيل على كل الأصعدة والمجالات.

ب- إثارة النقاش في أمريكا لصالح الصورة الإيجابية لإسرائيل، في مقابل الصورة السلبية للمسلمين والفلسطينيين.

ج- مراقبة اللوبي لما تقوله الصحف والتلفزيون الأمريكي عن إسرائيل.

د- وضع عقبة أمام انتقاد إسرائيل، وهذه الأخيرة هي ما يعرف بـــمعاداة السامية، وهو ما سنأتي على تفصيله لاحقا.

3- وسائل اللوبي الإسرائيلي في التأثير على مراكز القرار الأمريكي.

إن اللوبي الإسرائيلي لا يدخر جهدا للوصول لأهدافه من خلال اللجوء لكل الوسائل، وحتى غير المشروعة منها، وفيما يلي سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه الوسائل.

أ- التأثير على الكونغرس: ويأخذ عدة أوجه منها قبل دخول العضو لأي من المجلسين، ومنها بعد نجاح السيناتور في الانتخابات البرلمانية وحصوله عل العضوية. فالمرء لا يستطيع خوض الانتخابات البرلمانية دون توفر الأموال لتمويل الحملة والدعم الإعلامي، وهنا تتدخل منظمة **الأيباك**، لتقديم تمويل الحملة الانتخابية والدعم التغطية الصحفية المشروطة. وعليه يجب على المرشح الراغب في الدعم عقد اجتماعين مع **الأيباك**، الأول لتقديم شروطها مقابل الدعم، والثاني بعد النجاح ويقدم فيه برنامج **الأيباك** لتنفيذه.[2]

إن وجود بعض الأعضاء الرئيسيين من التيار المسيحي المتصهين إلى جانب أعضاء من اليهود يعزز دعم الكونغرس لإسرائيل، إضافة لقدرة اللوبي الإسرائيلي على مكافأة المشرعين والمرشحين ومعاقبة كل من يتحدى ويواجه هذه الأجندة.

وكمثال على نفوذ **الأيباك** نذكر دوره في إلحاق الهزيمة بالنائب **تشارلز بيرسي** عن ولاية إيلينوي عام 1984، الذي أبدى العداء اتجاه اللوبي وأهدافه، وقد علّق رئيس **الأيباك** على الموضوع

---

1 ستيفن والت، حرب العراق خطأ تاريخي في السياسة الأمريكية الخارجية، من الموقع:
http://alkaishani.maktoobblog.com/1061109/

2 رمزي محمود، أوباما واللوبي الصهيوني، الطبعة الأولى،د م ط، 2011، ص 98.

بقوله "**اجتمع جميع اليهود في أمريكا الإطاحة ببيرسي، ووصلت الرسالة لجميع السياسيين الأمريكيين**".[1]

وقد تخطى هذا اللوبي كل الخطوط الحمراء حسب ما صرح به الأدميرال الأمريكي **توماس مورزير** رئيس الأركان العامة للقوات المسلح الأمريكية في عام 1973، حينها طلب منه الملحق العسكري الإسرائيلي **موردخاي غور** تزويد إسرائيل بطائرات مزودة بصواريخ جد متطورة تسمى **مافريك**، فرد الأدميرال بالرفض لأن الولايات المتحدة لديها سرب واحد فقط منها، وقد أقسمنا أمام الكونغرس أننا في حاجة إليها، ولكن الملحق الإسرائيلي رد عليه بالقول "**سلمنا الطائرات ... وأنا سأتكفل بالكونغرس**" وعليه فعلا تم إرسال السرب الوحيد المجهز بهاته الصواريخ لإسرائيل.[2]

ب- التأثير على السلطة التنفيذية: على الرغم من أن نسبة اليهود لا تتعدى 3 بالمائة من السكان في الولايات المتحدة، إلا أن تأثيرهم في الإنتخابات الرئاسية يعد لافتا، بفضل تمركزهم في ولايات رئيسية حاسمة مثل كاليفورنيا، فلوريدا، إيلينوي، نيويورك وبنسلفانيا، وقدرتهم على جمع تبرعات كبيرة لفائدة أحد المرشحين لقيادة البيت الأبيض، وفي هذا الصدد قدرت صحيفة **الواشنطن بوست** نسبة اعتماد المرشحين الديمقراطيين على تبرعات اليهود لتمويل حملاتهم تصل إلى 60بالمائة.[3] لذلك لا يحاول مرشحو الرئاسة إثارة عداوة اليهود.

إن اللوبي الإسرائيلي يعمل على تمركز أشخاص موالين لإسرائيل في أهم مواقع الجهاز التنفيذي بدءً بالرئاسة وحتى وزارة الخارجية، ومعارضة تعيين كل من لا يتماشى مع طروحاتهم عن طريق الضغط والتهديد والتهميش.

وللتدليل على ما سبق نعرج عن إدارة كلينتون، حيث كانت السياسة الشرق أوسطية تصاغ من قبل موظفين على علاقة بإسرائيل، من أمثال **مارتن أنديك** النائب السابق لمدير قسم الأبحاث في **الأيباك** وأحد مؤسسي معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، **دنيس روس** الذي التحق بهذا المعهد بعد خروجه من الإدارة الأمريكية في 2001، **وآرون ملر** الذي يكثر من التردد على إسرائيل وعاش فيها لقد شكل هؤلاء الرجال الثلاثة أقرب مستشاري الرئيس **كلينتون** في قمة كامب ديفيد عام 2000 لقد حرص الوفد الإسرائيلي على تنسيق المواقف مع الوفد الأمريكي وهذا الأخير التزم

---

1 Mearsheimer, John J & Walt Stephen M,"the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy" , Review of Books published , Vol . 28, No. 6, (March 23, 2006), p 31.

2 رمزي محمود، مرجع سابق، ص 100.

3 المرجع نفسه، نفس الصفحة.

بتوجيهات رئيس الوزراء الإسرائيلي **إيهود باراك**، لدرجة أن الوفد الفلسطيني كان مضطرا لمواجهة فريقين إسرائيليين حسبهم، أحدهم يحمل العلم الإسرائيلي والآخر يحمل العلم الأمريكي.[1]

وقد أصبح هذا الأمر أكثر وضوحا مع إدارة **بوش** التي ضمت أعضاءً شديدي الولاء لإسرائيل أمثال **إليوت أبرامز، جون بولتن، دوغلاس فايث، ريتشارد بيرل وبول وولفوفيتز**، والذين عملوا على تبني سياسات موالية لإسرائيل بشكل مطلق. لذلك يبدو جليا تغلغل ونفوذ اللوبي الإسرائيلي داخل الجهاز التنفيذي في الولايات المتحدة.

ج- التأثير على الإعلام والرأي العام: بما أن لوسائل الإعلام دورا مهما في تشكيل وتوجيه الرأي العام الأمريكي، فقد سعى اللوبي الإسرائيلي للهيمنة عليها، من خلال امتلاك معظمها وتوجيه خطها الإفتتاحي بما يتماشى وتوجهات هذا اللوبي.

ويقول الصحفي الأمريكي **إيريك ألترمان** إن النقاش الدائر حول الشرق الأوسط خاضع لمن لا يتصورون إمكانية انتقاد إسرائيل، ويحصي 61 صحفيا يمكن التعويل عليهم في الدعم الإعلامي المطلق وغير المشروط لإسرائيل مقابل 5 فقط يقومون بانتقادها.[2]

ويمكن أن نلمس هذا الانحياز الإعلامي لإسرائيل في افتتاحيات كبريات الصحف الأمريكية مثلا**ووول ستريت جورنال، الشيكاغو، صن تايمز والواشن طنبوست**، وبدرجة أقل **النيويورك تايمز** فقد اعترف مدير تحريرها السابق **ماكس فرانكل** في مذكراته بالتأثير الذي مارسه إنطلاقا من موقفه الموالي لإسرائيل في الخيارات التحريرية، حيث قال صراحة "**كنت أعمق إخلاصا لإسرائيل مما كنت أجرؤ على الاعتراف به**".[3]

بالمقابل يعمل اللوبي جاهدا لتحجيم التقارير الإعلامية السلبية لإسرائيل، من خلال حملات الرسائل ومظاهرات الاحتجاج ومقاطعة المنابر الإعلامية التي تقدم مضمونا معاديا لإسرائيل، وأيضا شن هجمات لتقليص حجم التمويل والتبرعات لصالح هذه الوسائل الإعلامية، وهو ما حصل مع محطة بوسطن الإذاعية التي فقدت أكثر من مليون دولار من التبرعات والمساهمات، وقال أحد التنفيذيين في CNN أنه يتلقى أحيانا 6000 رسالة إلكترونية في اليوم الواحد تشكو من التقارير

---

1 Mearsheimer, John J & Walt Stephen M, Op.Cit, p33.

2 جون جي ميرشايمر وستيفن إم والت، مرجع سابق، ص73.

3 المرجع نفسه، ص74.

المعادية لإسرائيل.[1] لذلك لا يمكن أن يثار نقاش حقيقي وجاد حول العلاقة بين واشنطن وتل أبيب، أو انتقاد إسرائيل أو دور اللوبي الإسرائيلي في الدعم المطلق لها.

د- التأثير على الحياة الأكاديمية: يسعى اللوبي الإسرائيلي إلى تبييض صورة إسرائيل في الأوساط الأكاديمية، ومراقبة ما يقال في الجامعات الأمريكية حول إسرائيل، ويتم ذلك خلال جماعات كثيرة منها "قافلة الديمقراطية" التي استقدمت محاضرين إسرائيليين للكليات الأمريكية، والمجلس اليهودي للشؤون العامة، وقد ضاعف الأيباك إنفاقه أكثر من ثلاث مرات لتمويل برامج مراقبة الفعاليات الجامعية وتدريب المدافعين الشباب على إسرائيل.

وفي إطار الرقابة على أعمال الأساتذة قام **مارتر كريمر ودانييل بايبس** وهما من المحافظين شديدي الولاء لإسرائيل، بتأسيس موقع إلكتروني إسمه "عين الجامعات الساهرة" يراقب الأكاديميين المشبوهين، وتشجيع الطلبة على كتابة تقارير عن أي سلوك معادي لإسرائيل.[2]

وتجدر الإشارة إلى الحملة القوية التي تعرضت لها جامعة كولومبيا التي كان يعمل بها الباحث الفلسطيني الراحل **إدوارد سعيد** من طرف القوى الموالية لإسرائيل. والضغط على الإدارة لاستنكار تصريحاته المؤيدة للفلسطينيين والدعوة لطرده من الجامعة. وتجري محاولات كثيرة لفرض الرقابة على أفكار الأساتذة فيما يتعلق بإسرائيل، من خلال حث الكونغرس على تبني آليات رقابة صارمة، قد تصل لحد حرمان المدارس والجامعات من التمويل الحكومي.

بعد استعراض وسائل اللوبي الإسرائيلي وقدرته على التأثير على مختلف نواحي الحياة الأمريكية بدء بالسياسية من خلال اختراق السلطة التشريعية والتنفيذية مرورا بالتغلغل في وسائل الإعلام، وانتهاءً بفرض الرقابة على الأوساط الأكاديمية، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فكل من يجرأ على نقد إسرائيل أو التعرض لنفوذ هذا اللوبي وتأثيره على الحياة السياسية في الولايات المتحدة، يجد نفسه أمام التهمة الكلاسيكية والجاهزة المعروفة بمعاداة السامية أو اللاسامية،* ليجد نفسه محاصرا من كل الجهات، وهذا المبدأ ينطبق على كل السياسيين والإعلاميين والأكاديميين. وكما يقول المفكر الأمريكي **ستيفن والت** فاللوبي اليهودي يفاخر بجبروته ثم يهاجم كل من يلفت الأنظار إليه.

---

1 جون جي ميرشايمر وستيفن إم والت، المرجع السابق، ص76.

2 المرجع نفسه، ص 80.

*** مفهوم ثقافي غربي يصف اضطهاد اليهود.**

الفرع الثاني: دور مراكز التفكير في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

انتشرت مراكز الأبحاث الفكرية والسياسية في الولايات المتحدة بشكل كبير منذ بداية السبعينات من القرن الميلادي الحالي، وظهر تأثير هذه المراكز في صناعة القرار الخاص بالسياسة الخارجية الأمريكية بشكل واضح وملموس في السنوات الأخيرة. ويبلغ عدد المؤسسات الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية حسب آخر الإحصاءات أكثر من 1200 مركز ومؤسسة،[1] وأغلبها مؤسسات غير ربحية، تضم مجموعة متخصصة من الأكاديميين والسياسيين الذين يشتركون في الاهتمام بمجموعة من المواقف والقضايا السياسية العامة، ويعملون بشكل منظم من أجل التعريف والدفاع عن هذه القضايا.

ويقسم الباحثون المراكز الفكرية في أمريكا إلى ثلاثة أنواع:[2]

أ- جامعات بلا طلاب: أي مؤسسات تقدم الأبحاث الأكاديمية المتخصصة في القضايا السياسية ونشأت هذه النوعية في بدايات هذا القرن ومنها (مجلس العلاقات الخارجية) الذي تطور ليصبح أبرز المراكز الرسمية المتخصصة في العلاقات الخارجية، يهتم بدراسة المشكلات التي تقابل المجتمع الأمريكي داخلياً وخارجياً وتقديم الحلول لها، وتصدر عنه دورية مشهورة هي (شؤون خارجية).

ب- مؤسسات استشارية:وهي المراكز التي تقدم حلولاً علمية وخطوات تنفيذية واستشارات متخصصة للتعامل مع المشكلات السياسية التي تعرض للإدارة الأمريكية، ونشأت بعد الحرب العالمية الثانية.

ج- مراكز ضغط سياسية: وهي المراكز الفكرية التي تستخدم الدراسات والبحوث والوسائل الأخرى كطرق ضغط مباشر على الإدارة الأمريكية، للتأثير على صناعة القرار السياسي فيها.

ويجمع أكثر الباحثين على أن السنوات الأخيرة قد شهدت تنامياً كبيراً في النوع الثالث من المراكز الفكرية التي تعمل كمؤسسات ضغط سياسية في مقابل تناقص عدد المراكز الفكرية المتخصصة في البحث العلمي والأكاديمي.

ولعل من أبرز هذه المؤسسات الفكرية التي دعمت هذه الاتجاه الجديد هي مؤسسة التراث Foundation Heritage التي ارتبطت بالتيار المحافظ في عهد الرئيس الأمريكي **ريجان**، كما ظهر في الوقت نفسه مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية Strategic and International StudiesCenter الذي ضم بين أعضائه نخبة من الشخصيات السياسية البارزة من بينها **زبيجنيو**

---

1 باسم خفاجي، أثر المراكز الفكرية على السياسة الخارجية الأمريكية، من الموقع:

(تاريخ التعامل مع الموقع: 2012/10/10) http://www.muslm.net/vb/showthread.php?t=343415

2 المرجع نفسه.

بريجنسكي وهنري كيسنجر، وهارولد براون، ومن أبرز المراكز الفكرية الخاصة بالشرق الأوسط : معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى،Washington Institute for Near East Policy الذي أنشئ في عام 1985 ليتبنى الدفاع عن المصالح السياسية الإسرائيلية، ودفع قضايا واهتمامات إسرائيل في الإدارة الأمريكية، كما ظهر في السنوات الأخيرة أيضاً المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي Jewish Institute for National Security Affairs الذي يعمل كغطاء للدعاية لإسرائيل في المجالات العسكرية والاستشارات الأمنية.[1]

يبدو جليا أن اللوبي الإسرائيلي لم يترك حتى مراكز التفكير، لما لها من دور حاسم في رسم وتحديد معالم تصورات القادة السياسيين، وحتى تشكيل قراراتهم، وهو ما يبرز حجم العمل الهائل والإنفاق الكبير على نشاط اللوبي، الذي لم يترك شأنا من شؤون الحياة الأمريكية إلا ولجه.

المطلب الخامس: دور الرأي العام ووسائل الإعلام في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

قد يعتقد البعض أن التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية يحتاج لتأييد مئات الآلاف من المواطنين، إلا أن بضع الآلاف فقط كفيل بذلك، ويعود ذلك لأن معظم الأمريكيين لا يصوتون وتقدر الدراسات نسبة المؤهلين للتصويت ب 70 بالمائة، وتقدر نسبة المسجلين 60 بالمائة منهم ولا تتعدى نسبة المصوتين في معظم الحالات 50 بالمائة من المسجلين، ويحتاج المرشح 50 بالمائة زائد صوت فقط من المصوتين فعليا للفوز.[2] ولشرح وتبسيط هذه النسب وتبيين ما يحتاجه المرشح حقيقية للفوز، قمنا بإنجاز الجدول التوضيحي التالي على اعتبار أن العدد الكلي للأمريكيين هو 100 للتبسيط

صفة المواطنين	النسبة المئوية	العدد
كل المواطنين	%100	100
المواطنون المؤهلون للتصويت	70%من المواطنين	70
المواطنون المسجلون للتصويت	60%من المؤهلين	42
المواطنون المصوتون	50%من المسجلين	21
عدد الأصوات اللازم للنجاح	50%من المصوتين زائد صوت	11

1 باسم خفاجي، المرجع السابق.

2 جانيس ج تيري، مرجع سابق، ص 20.

بعد التمعن في هذا الجدول يبدوا جليا عدد الأصوات القليل الذي يحتاجه المرشح للفوز، فمن أصل 100 مواطن لا يحتاج المرشح سوى لـــ 11 صوتا ليفوز، فهل يمثل هذا العدد رأي الأغلبية الإجابة طبعا لا. بل هناك من يعتبر أن هذا يقوض المعنى الحقيقي للديمقراطية.

الفرع الأول: دور الرأي العام في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

يلعب الرأي العام الأمريكي دورا حاسما في توجيه وتشكيل مختلف السياسات الحكومية في الولايات المتحدة، دون الخوض في التعريفات المختلفة للرأي العام بين المنظور التقليدي والحديث ولكن سنعتمد مفهومه البسيط،من خلال التركيز على التفاعل الاجتماعي ونظم الاتصال والتغذية الاسترجاعية، وطرق تعبئته،[1] ويظهر دور الرأي العام خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب والنظام الصحي والضمان الاجتماعي، وبدرجة أقل إزاء القضايا الخارجية، لكنه يبقى دورا مهما في النهاية، فكثيرا ما تستعمل استطلاعات الرأي لمعرفة الاتجاهات العامة للمواطنين الأمريكيين من طرف مؤسسات مختصة في قضايا الرأي العام. لأن المواطن من حقه أن يسائل الحكومة عن مصير أمواله التي دفعها كضرائب، وفي حالة الحروب مثلا، يجب أن يدعم الشعب دوافع الحكومة، ليقبل ببعث أبنائه للموت من أجل المصلحة الوطنية، وهو الوتر الذي يجيد الساسة العزف عليه وإن كانت الحقيقة غير ذلك.

إلا أن الواقع مغاير تماما، فكثيرا ما تلاعب المسؤولون الأمريكيون بالرأي العام من خلال التعتيم الإعلامي لخدمة أهدافهم ومصالحهم الانتخابية، كإخفاء عدد الجنود الذين قتلوا في حروبها ضد أفغانستان والعراق، وعدم بث صور الجثث. لأن صورة بقايا جثة الجندي الأمريكي وهو يجر في شوارع مقديشو سببت صدمة للرأي العام الأمريكي، وكانت سببا في وقف الحرب وانسحاب القوات الأمريكية من الصومال.

وكمثال على التحكم في الرأي العام وتوجيهه وفق مصالح صناع القرار من خلال وسائل الإعلام، نورد الاستطلاع الذي تم من 9 إلى 13 جانفي 2002 عن طريق الهاتف، وشمل عينة بلغت 1201 شخصا من الشعب الأمريكي، وأظهرت النتائج بأن 92 بالمائة يشجعون العمل العسكري للقضاء على الإرهاب، يدرك 83 بالمائة أن الحرب على الإرهاب طويلة و لم تنتهي رغم الانتصار السريع على طالبان، وشجع 73 بالمائة من المبحوثين القيام بعمل عسكري ضد العراق،[2] وهو ما يتلاءم مع وجهة نظر الرئيس بوش والجمهوريين، وهو نتيجة للحشد الإعلامي الكبير الذي قامت به الإدارة الأمريكية، مع تقديم أدلة ثبت مع الزمن زيفها.

---

1 ياسين العيثاوي، مرجع سابق، ص82.

2 مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص244.

إن بقاء الرئيس والنواب في مناصبهم يعتمد على أصوات الناخبين، كما يتوقف نجاح أي قرار أو سياسة على تأييد الجماهير، لذلك يحرص المسؤولون على إقامة حوار دائم مع الجمهور، ونظرا للدور المهم للرأي العام وانعكاساته على الإستراتيجية الأمريكية، ينبغي أن نتساءل، كيف يتم بناء وتشكيل الرأي العام، والإجابة هي أن المواطن الأمريكي أسير لما يقرأه في الصحف والمجلات، وما تذيعه القنوات التلفزيونية ووكالات الأنباء، فالمهندس الحقيقي للرأي العام هي وسائل الإعلام، فما هو دورها؟ وكيف تؤثر على عمليات صنع القرار في الولايات المتحدة؟ وهو ما سوف نتطرق له في النقطة الموالية.

الفرع الثاني: دور وسائل الإعلام في صياغة الإستراتجية الأمنية الأمريكية.

قبل التطرق لدور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام وصياغة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية سنحاول الوقوف على حجمها، للوقوف على قوة تأثيرها.

ففي الولايات المتحدة يزيد عدد الصحف اليومية عن 3700 صحيفة، ويبلغ عدد المجلات الأسبوعية حوالي 360 مجلة، ويقدر عدد المجلات الشهرية بأكثر من 3360 مجلة، أما فيما يخص المحطات فهي 8190 محطة إذاعية و2645 محطة تلفزيونية،[1] وهو ما يفسر الحجم المهول لوسائل الإعلام الأمريكية، والتي لا تتوانى في استمالة وصنع الرأي العام وفق ما يحلو لمالكيها.

تلعب وسائل الإعلام دورا هاما بكونها حلقة الوصل بين المواطنين والقيادة السياسية وهو ما دفع بالرئيس الأمريكي السابق **توماس جيفرسون** للقول "**إذا ترك لي حرية تقرير ما إذا كان يجب أن تكون لنا حكومة بدون صحف أو صحف بدون حكومة، فسوف لن أتردد لحظة في اختيار الوضع الثاني**". فوسائل الإعلام تلعب دور الرقيب على أعمال الحكومة لصالح المواطنين. وقد قسم خبراء الإعلام الهيكل الإعلامي في الولايات المتحدة لثلاثة أقسام كما يلي:[2]

1- **الوسائل المقروءة**: وتشمل الصحف والمجلات.

أ- الصحف: يصل معدل توزيع الصحف اليومية إلى أكثر من 63 مليون نسخة يوميا، وتحتل الصدارة كل من **وول ستريت جورنال** تليها **نيويورك تايمز** ثم **الواشنطن بوست**. وتسيطر على إصدار الصحف شركات خاصة تسمى الشبكات لأنها تمتلك مئات الصحف والمجلات ومحطات الراديو والتلفزيون. ويمتد نشاط هذه الشبكات لمجالات أخرى مشكلة ما يعرف بالسلسلة.

ب- المجلات: من أشهر المجلات الأمريكية نذكر، **مجلة تايم**، مجلة **نيوزويك**، مجلة **ريدرز ديجست** والتي تطبع بعدة لغات، ويصل معدل توزيعها أكثر من 18 مليون نسخة.

---

1 رمزي محمود، مرجع سابق، ص107.

2 ياسين العيثاوي، مرجع سابق، ص ص82-90.

2- **الوسائل المسموعة والمرئية**: وتضم السينما وشبكات الإذاعة والتلفزيون.

أ- سينما: تعتبر هوليود أكبر مصنع للسينما العالمية، وتسيطر عليها بعض الشركات أشهرها **يونيفرسال فوكس ووارنر**، وقد تمكن القائمون عليها من تمرير رسائل ومفاهيم سياسية وفكرية.

ب-شبكات الإذاعة والتلفزيون: يوجد في الولايات المتحدة ست شبكات رئيسية للبث الإذاعي والتلفزيوني وهي: CBCو ABCو VBCو PBSو NPRوCNNوقد تجاوز تأثيرها الولايات المتحدة للعالم وفي هذا الصدد قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة **بطرس غالي"تتمتع شبكات الإذاعة والتلفزيون الأمريكية بقوة أكبر من الدول، فمجلس الأمن مكون من 16 عضوا وليس 15، فالـ CNN"هي العضو الـ16".**[1]

3- **وكالات الأنباء**: يوجد بالولايات المتحدة وكالتان رئيسيتين، تشكلان مع بقية الوكالات كارتلا للأنباء يسيطر على 90 بالمائة من نسبة نقل وتداول الأخبار بين دول العالم.

أ- وكالة الأسوشيتد برس: أنشئت عام 1848، وتقدم خدمات ل 6000محطة إذاعة وتلفزيون وقرابة 1500 صحيفة داخل الولايات المتحدة،و10000 صحيفة ومحطة عالميا، وتبث 17مليون كلمة يوميا.

ب-وكالة يونايتد برس أنترناشيونال: تأسست عام 1907، يستقبل بثها 92 بلدا، وتقدم خدماتها لأكثر من 2264 مشتركا خارج الولايات المتحدة من صحف ومحطات،وتبث 11 مليون كلمة يوميا.

وتعمل الوكالتان مثل بقية وسائل الإعلام الأمريكية، على ترويج الصورة الإيجابية للولايات المتحدة الأمريكية، ومساندة سياستها الخارجية لتقديمها بشكل مقنع وجذاب. من هنا فإن تأثير وسائل الإعلام الأمريكية لا يقتصر على الرأي العام الأمريكي بل تعداه للرأي العالمي، وبما أن معظم هذه الوسائل تعود لمالكين خواص، فإن أجندتهم الخاصة حاضرة، خاصة أنها بشكل عنكبوتي يشمل الصحف والمجلات ودور السينما والمحطات الإذاعية والتلفزيونية، وحتى شركات الإنتاج والنشر. وقد عمل اللوبي الإسرائيلي على توظيف الأموال الطائلة في السيطرة على هاته الوسائل، وقد نجح إلى حد كبير في ذلك، والدليل أنك لا تكاد تسمع صوتا يجرأ على انتقاد اللوبي أو إسرائيل في وسائل الإعلام وحتى السينما.

بالنظر لكل ما سبق، يتضح لنا حجم كثافة وتعقيد وتشابك عملية صياغة الإستراتيجيات الأمنية الأمريكية، نظرا لتعدد الفواعل والتأثير والتداخل بينها، وخضوعها لعمليات المساومة

---

1 ياسين العيثاوي، المرجع السابق، ص 91.

والتنازلات كما نسجل أيضا اختراق اللوبي الإسرائيلي لمعظم هذه الفواعل، ما يكسبه نفوذا كبيرا في هذا السياق وحتى لا نهول حجم ودور هذا اللوبي برغم كل ما يقوم به، فإننا وقفنا على عاملين رئيسيين ساهما في منح اللوبي كل هذا الدور وهما:

- وجود الإيمان العميق لدى البروتستانت بما جاء في العهد القديم ونبوؤاته، وترسيخ صورة اليهود كشعب مضطهد ومحب للسلام، في مقابل الصورة السلبية للفلسطينيين والعرب من خلال السيطرة على وسائل الإعلام.
- في المقابل غياب منافس للوبي الإسرائيلي، إما بضعف أو تشتت الجهود العربية، وعدم تركيز نفوذهم للضغط على مراكز صنع القرار، واستثمار الأموال في وسائل الإعلام ومراكز التفكير لدفعها نحو تبني التصور العربي.

وبعد التعرض لعملية صناعة وصياغة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بكل تعقيداتها، سنحاول الوقوف على أهداف هذه الإستراتيجية الكونية ووسائل تنفيذها، وهو موضوع الجزء التالي من الدراسة.

المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

بعد التطرق لنشأة وتطور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، والتعرض لمختلف المؤسسات المساهمة في صناعتها، ينبغي أن نعرج على الأهداف المرسومة لها، والتي عرفت توسعا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

منذ اندلاع الحرب الباردة كانت الهيمنة الأمريكية، لا احتواء الاتحاد السوفييتي هي القوة الدافعة وراء إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى. وقد ظهر هذا بوضوح في وثيقة لمجلس الأمن القومي لعام 1968 تضمنت القاعدة الفكرية لسياسة احتواء كونية وعسكرية جاء فيها:[1]

1- هدف القوة الأمريكية، تشجيع قيام بيئة عالمية يستطيع النظام الأمريكي أن يعيش فيها ويزدهر.

2- إن إستراتيجية الهيمنة هي "الإستراتيجية التي ربما اتبعتها الولايات المتحدة ولو لم يكن الاتحاد السوفييتي موجوداً".

هكذا يتبين أن دور الاتحاد السوفييتي في إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى كان دوراً غريباً ففي حين كان التهديد السوفييتي عَرَضياً تماماً في الحقيقة بالنسبة لإستراتيجية الولايات المتحدة، إلا أن وجود الاتحاد السوفييتي كان ضرورياً لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الإستراتيجية، لأن الحرب

1 محمد البغدادي، نحن والامبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى، دار الملايين، دمشق، 2004، ص23.

الباردة أسبغت في داخل البلاد وخارجها، شرعية على توسع القوة الأمريكية. ولولا الحرب الباردة لما توافر لصانعي سياسة الولايات المتحدة الحجَّة لتبرير سعي أمريكا إلى الهيمنة الشاملة.

واليوم كما كان الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تعتمد الإستراتيجية الأمريكية على منطق مؤلف من ثلاث خطوات: الاعتماد المتبادل هو المصلحة العليا، ويُعَدُّ عدم الاستقرار تهديداً للاعتماد المتبادل، والردع الموسَّع هو الوسيلة التي تلجأ إليها الإستراتيجية لمواجهة هذا التهديد.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال مختلف استراتيجياتها، لتحقيق مجموعة من الأهداف تدخل ضمن المصلحة القومية، تعتبرها ضرورية لاستمرار وتطور الأمة الأمريكية، وتحارب كل ما من شأنه أن يمس بجوهر مصالح هذه الأمة الرائدة، ويمكن إجمال هذه الأهداف في خمس نقاط؛ ضمان التفوق الأمريكي ومنع بروز قوة منافسة، ضمان أمن إسرائيل والحلفاء، ضمان تدفق إمدادات النفط، منع انتشار الأسلحة النووية، مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية.

المطلب الأول: ضمان التفوق الأمريكي ومنع بروز قوة منافسة.

إن أهم ركن في تحقيق المصلحة القومية للولايات المتحدة، هو ضمان التفوق الأمريكي من خلال توفير كل الظروف المناسبة لذلك، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وانتقال العالم للأحادية القطبية، وعليه يجري العمل على تعزيز هذا الوضع الدولي، الذي تتمتع فيه الولايات المتحدة بالريادة على أكثر من صعيد، ولكن مع ازدياد المنافسة من طرف قوى صاعدة تتمثل في كل من الصين والاتحاد الأوربي واليابان، أصبح العمل على تقويض نمو المنافسين في صلب اهتمام الولايات المتحدة، من خلال الحفاظ على فارق مريح في المجال التكنولوجي والعسكري والاقتصادي.

الفرع الأول: المجال التكنولوجي: لا زالت الولايات المتحدة تحتل صدارة التقدم التكنولوجي، فمعظم المنتجات الأمريكية يتم إنتاجها وفق أحدث المعايير، ولازالت الجامعات الأمريكية تتمتع بالسبق التكنولوجي في الكثير من المجالات على مدى حوالي القرن، بسبب هجرة الأدمغة من أوربا نحو العالم الجديد.كما تتوفر الولايات المتحدة على أقطاب صناعية كبرى ومتعددة، يمكن أن نميز فيها بين المناطق الصناعية القديمة والتي تتركز بالشمال الشرقي، وتشمل صناعة السيارات، الصلب، والتكنولوجيا العالية أما المناطق الصناعية الحديثة فتغلب عليها الصناعات العالية التكنولوجيا، وتتركز بالسواحل الغربية للبلاد سياتل بورتلاند،كاليفورنيا، لوس أنجلس والسواحل الجنوبية ميامي، هيوستون، دالاس.

لقد بينت دراسة حديثة أنه من بين 1200 اختصاصي في العلوم الأكثر شهرة في العالم، هناك أكثر من 700 يعملون في الولايات المتحدة (أي تقريبا 60بالمائة) وهم ينتمون إلى أكثر المؤسسات شهرة، سواءً حكومية أو خاصة، وأظهرت الإحصائيات الحديثة أن أكثر من مليون متخرج من الجامعات المرموقة في الولايات المتحدة من الهنود والصينيين والكوريين والكنديين والفرنسيين والألمان ظلوا يعملون في الولايات المتحدة في مجالات تخصصهم خلال التسعينيات من القرن العشرين.[1]

وتكمن أهمية وقوة الصناعة في الاقتصاد الأمريكي، من خلال احتلالها مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في عدة منتجات :المرتبة الأولى في إنتاج المطاط الصناعي، والسيارات، والثانية في إنتاج الطائرات والثالثة في إنتاج الصلب والرابعة عالميا في الألمنيوم. هذا وتبرز قوة الصناعة الأمريكية كذلك من خلال كون أغلب صناعاتها هي صناعات عالية التكنولوجيا، حيث تشكل الولايات المتحدة أول سوق للحواسيب على الصعيد العالمي، حيث تسيطر على هذا القطاع الأخير شركة كومباك إ.ب.م(COMPAQ IBM) ومما يساعد هذه الصناعات على التفوق هو ارتفاع قيمة الاستثمارات الموظفة في مختبرات البحث العلمي المرتبطة بالصناعة في أمريكا.[2]

الفرع الثاني: المجال العسكري: يعتبر الجيش الأمريكي أقوى جيش في العالم بالنظر لتجهيزه المتطور وترجع جذوره إلى الجيش القاري الذي تشكّل في 14يونيو1775، قبل تأسيس الولايات المتحدة لكي يحارب في الحرب الثورية الأمريكية،وقام كونغرس الكونفدرالية بتأسيس القوات البرية للولايات المتحدة في 3يونيو1784بعد نهاية الحرب بدلا من الجيش القاري. ويعتبر الجيش نفسه منحدرا من الجيش القاري، ولذلك يؤرخ تأسيسه إلى أصول تلك القوة، وقد قام الجيش النظاميّ بإعلان قوة يبلغ قدرها 539.675 جندياً، وأعلن حرس الجيش الوطني عن 360.351 جندياً، واحتياطي جيش الولايات المتحدة عن 197.024، مما يجعل المجموع الكلي للجنود 1.097.050 للسنة المالية 2008.[3]

تعتبر بحرية الولايات المتحدة (USN)إحدى فروع قوات الولايات المتحدة المسلحة المسؤولة عن العمليات البحرية الأمريكية، وتعتبر بحرية الولايات المتحدة أكبر بحرية في العالم وأقواها

---

1 عمار بوحوش، الدولة الوطنية في مواجهة العولمة والتغير في العلاقات الدولية، من الموقع:
(تاريخ التعامل مع الموقع: 2012/06/02) www.ammar.bouhouche.net/downloads.html

2 عبد الحكيم الفلالي، الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى، من الموقع
(تاريخ التعامل مع الموقع: 2012/03/15) http://www.madariss.fr/HG/2eme/Filali_2/USA.pdf

3 رمزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة 2001، ص32.

بالنسبة إلى العدد والعتاد، حيث أنها في المرتبة الأولى، وهي أكبر من المراكز الإحدى وثلاثين التالية مجتمعة توظف البحرية الأمريكية حاليا أكثر من 340.000 موظف في الخدمة الفعالة وحوالي 128.000 في احتياط البحرية. وتعمل تحت خدمة البحرية 278 سفينة وأكثر من4.000 طائرة.[1] توجد قواعد عسكرية متعددة حول العالم للبحرية الأمريكية. تقع أكبر قاعدة عسكرية للبحرية الأمريكية خارج الولايات المتحدة في مدينة **يوكوسوكا، كاناغاوا** في اليابان وهي المسؤولة عن حماية اليابان وغرب المحيط الهادي، وتوجد أيضا القاعدة البحرية الجوية في **سيغونيلا** في إيطاليا، ويوجد غيرها في أوروبا مثل اليونان وإسبانيا، وتتم قيادتها من قبل مقر البحرية الأمريكية المتواجدة في جزيرة **جيتا** وقاعدة كبيرة أخرى في خليج **غوانتانامو**، أما في الشرق الأوسط فتوجد القواعد للبحرية الأمريكية في المنامة بالبحرين وقاعدة **السيلية** العسكرية في قطر.

ويتكون الأسطول الأمريكي حالياً من ستة أساطيل قيد الخدمة وواحد احتياطي، ويستلم كل أسطول منها السيطرة والقيام بالعمليات في جزء محدد من العالم، وتتمثل هذه الأساطيل في: [2]

- الأسطول الثالث15مارس 1943–الآن مسؤول عن عمليات البحرية الأمريكية في المنطقة الشرقية والشمالية من المحيط الهادئ ومركزه مدينة **ساندييغو**.
- الأسطول الرابع (1943–1950) :وبعدها (2008إلى الآن) مسؤول عن عمليات بحرية الولايات المتحدة في قارة أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى .مركزه مدينة **جاكسونفيل**، فلوريدا.
- الأسطول الخامس (1944–1947) :وبعدها (1995إلى الآن) مسؤول عن عمليات بحرية الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر وبحر العرب وشرق أفريقيا .مركزه قاعدة البحرية الأمريكية في البحرين.
- الأسطول السادس1946 إلى الآن مسؤول عن عمليات بحرية الولايات المتحدة في قارة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط .مركزه مدينة نابولي الإيطالية.
- الأسطول السابع1943 إلى الآن مسؤول عن عمليات بحرية الولايات المتحدة في شرق أسيا وجنوب شرق آسيا .مركزه مدينة يوكوسوكا، كاناغاوا اليابانية وهو أكبر أسطول بحري خارج الولايات المتحدة.
- الأسطول العاشر (1943–1947) :وبعدها (2010إلى الآن) مسؤول عن عمليات الولايات المتحدة والبرنامج البحرية في حرب الفضاء الإلكتروني والإنترنت، ومركزه ماريلاند.

---

1 محمد النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، الجزء الأول، دار الثقافة الجديدة، القاهرة،1997 ،ص 51.

2 عبد الحكيم الفلالي، مرجع سابق.

- أسطول الاحتياط :وهو أسطول غير نشط حالياً.

لا يزال ميزان القوة العسكرية يميل لصالح أمريكا حسب المفكر **روبرت كاجان** أحد أقطاب المحافظين الجدد، فلا يوجد إلى الآن قوة تعادل قدرات الولايات المتحدة، ولا يوجد أي تدهور في القدرات العسكرية الأمريكية، ولا يزال حجم الإنفاق على الدفاع في الولايات المتحدة الذي يبلغ 600مليار دولار في العام هو الأعلى في العالم، ولا تزال القوات الأمريكية البرية والبحرية والجوية هي الأكثر تقدمًا في تسلحها.[1]

لقد عرفت ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية تزايدا مطردا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لمجموعة من العوامل، أهمها محاولة مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الأمن القومي، وكذلك وصول الجمهوريين للبيت الأبيض بقيادة **جورج دبليو بوش**، ونفوذ المحافظين الجدد المهووسين بالقوة العسكرية وهيمنة أفكارهم على إدارة بوش، وللتدليل على ذلك سنورد النمو المتزايد في ميزانية الدفاع الأمريكية ابتداءً من 2001 من خلال الشكل التالي .

U.S. Defense Spending Trends – 2001 to 2014 ($ Billion)

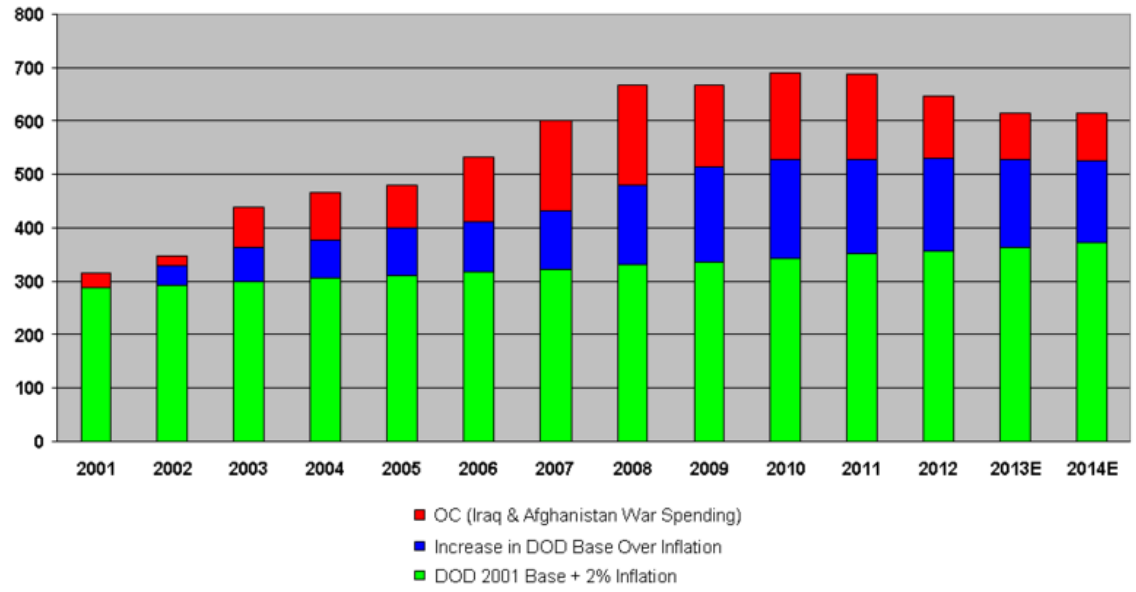

*Note: Amounts are discretionary budget authority
Source: Overview-U.S. Department of Defense FY2014 Budget Request

1 روبرت كاجان، أسس القوة: لماذا لن تتراجع الهيمنة الأمريكية في العالم؟، (ترجمة محمد مسعد العربي)، من الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2224

ما يمكن ملاحظته جليا من خلال الشكل هو التزايد المضطرد لميزانية الدفاع الأمريكية، خاصة بعد 2001، وتحديدا في ظل فترتي إدارة الرئيس بوش، وهذا راجع لشن حربين ضد ما يسمى الإرهاب في أفغانستان والعراق، حيث وقع الجيش الأمريكي في مستنقع هذه الحرب، التي طالت أكثر مما كان يتصور الإستراتيجيون الأمريكيون، ما أثر سلبا على صورة الولايات المتحدة في العالم، التي سعت لأنفاق المزيد من المال لإنهاء هذه الحرب، ونلاحظ جليا الانخفاض التدريجي للميزانية بعد 2010.

إن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية تضع تهديد المصالح الأمريكية عبر العالم في مقدمة أولوياتها الإستراتيجية، وقد شددت على فلسفة الردع الأمريكي، وإمكانية خوض حروب كبرى ومحدودة في بيئة مجافية، إضافة إلى التعامل مع التحديات التي تفرضها الدول الأخرى أو اللاعبين غير الحكوميين. ولمعالجتها يجب تعزيز قوة الردع الأمريكية عبر القدرات البرية والجوية والبحرية،إلى جانب القدرات الفضائية والصاروخية والأسلحة النووية، مع تسخير شبكة القواعد والتسهيلات العسكرية المنتشرة في العالم، حسب نوع وطبيعة التهديد، أما على المستويين المتوسط والبعيد، فإن على القوات المسلحة الأمريكية التخطيط وتهيئة شروط النصر العسكري في عدد واسع من العمليات التي قد تتم في مسارح متعددة وأوقات متزامنة في الخارج، وتعزيز قدرة القوات على الفوز في نفس الوقت على دولتين قويتين.

وعلى المستوى العسكري، تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة لاستثمارها في هذا المجال تصل إلى حدود 270مليار دولار، أي ما يوازي 30بالمائة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي والذي يقدر بحوالي 900 مليار دولار، بل إن الإنفاق العسكري الأمريكي وصل مؤخرا إلى ما يربو عن نصف الإنفاق العسكري العالمي، وعشرة أضعاف الميزانية العسكرية الروسية، وإلى ما يوازي إنفاق الدول الخمس عشرة الأولى في العالم مجتمعة في هذا المجال خلال منتصف التسعينيات.[1]

فقد تمكنت هذه الدولة من مراكمة ترسانة عسكرية ضخمة كما ونوعا، بدءً بالأسلحة التقليدية ثم النووية وصولا إلى الأنظمة الدفاعية المتطورة، والتي ليس بإمكان دول كالصين واليابان وأوربا وروسيا امتلاكها، فهي الأولى من حيث عدد الرؤوس النووية التي تقدر بحوالي 15ألف رأس نووي، وهي الأولى من حيث عدد الغواصات النووية الذي يقدر بحوالي 700غواصة نووية وهي الأولى من حيث عدد القاذفات الإستراتيجية البعيدة المدى الذي يزيد على 500 قاذفة إستراتيجية،[2]كما أنها الدولة

1 عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي: الحقائق والأوهام، السياسة الدولية، العدد 124، أفريل 1996، ص 43.

2 المرجع نفسه، ص 44.

الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر للولايات المتحدة-دون غيرها من دول العالم- الحماية ضد أي هجوم نووي من الخارج.

فهذه الإمكانيات-كما يرى الخبراء- تؤهل الجيش الأمريكي الذي يصل تعداده حوالي المليونين، ليكون الجيش الوحيد في العالم القادر على خوض حربين في موقعين مختلفين من العالم في نفس الوقت. لذلك على الولايات المتحدة التعامل مع عدد كبير من التحديات الإستراتيجية.

قائمة التحديات الإستراتيجية.

أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية في2010 تقرير"المراجعة الدفاعية 2010-2014 (QuadrennialDefenseReview)"والذي يتكون من 128 صفحة، وقد استغرق صياغته عاما كاملا، وشارك في إعداده 700 شخصية من وزارة الدفاع ومنظومات التسليح ومراكز الدراسات المعنية وخبراء عسكريين بهذا الشأن.ويستعرض قائمة التحديات الإستراتيجية للولايات المتحدة، وأكد على ضرورة جاهزية القوة الأمريكية لردع أي هجوم، وهزم أي دولة تقوم بعمل عدائي، ويشير بذلك إلى كوريا وإيران، بتحديهما للمعايير الدولية عبر اختبار أنظمة صواريخ بالستيّة جديدة بالغة الدقة وتتمتع بمدى أطول من صواريخ "سكود" العراقية التي تم استعمالها في العام 1991، وباتت قدرات هذين البلدين في نمو مطرد، ما يهدد الانتشار الأمريكي في مناطق مختلفة، بصورة لم يعهد لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، وعليه يمكن إجمال أهم التحديات الإستراتيجية للولايات المتحدة في النقاط التالية.[1]

أ- عمل الصين -في إطار خطة لتحديث قواتها المسلحة-على تطوير عدد كبير من الصواريخ المتطورة متوسطة وطويلة المدى، مثل صواريخ "كروز"، فضلا عن صنع غواصات هجومية جديدة مزودة بأسلحة متطورة، وأنظمة صاروخية دفاعية طويلة المدى، إضافة إلى قدراتها في مجال الحرب الالكترونية وشبكات الكمبيوتر، وكذلك المقاتلات الحديثة، وأنظمة المواجهة الفضائية، وهذا يثير الشكوك حيال نواياها المرتبطة بهذه التحديثات في ظل انعدام الشفافية أو مشاطرة المعلومات أو الإفصاح عنها.

ب- حصول العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة على عدد من صواريخ كروز المتطورة المضادة للسفن، وغواصات صامتة، وألغام متطورة، إضافة إلى مجموعة من الأنظمة التي تهدد العمليات البحرية ويعد هذا تحديا للتفوق الأمريكي.

---

1 مهند العزاوي، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، مرجع سابق.

ج- ستواجه القوات الجوية الأمريكية تحديات جسيمة في النزاعات المستقبلية، من قبل الأنظمة الدفاعية المتكاملة الأكثر تطورا وفتكا، والتي تمتلكها بعض الدول المعادية، فالأنظمة المتطورة لصواريخ أرض-جو والتي تساعد روسيا على انتشارها، ستفرض تحديا متعاظما للعمليات العسكرية الأمريكية على مستوى العالم، خاصّة وأن العديد من الدول تمتلك القدرة على تعطيل أو تدمير الأقمار الصناعية التي تستخدم للاتصالات أو المراقبة أو الأعمال العسكرية.

د- اعتبر التقرير "الفاعلين غير الحكوميين" كتحدي عسكري، فقد باتوا اليوم يمتلكون طائرات من دون طيار، وأنظمة صواريخ جوية دفاعية محمولة على الكتف من إيران، ومن الممكن أن يؤدي انتشار -ولو ترسانة صغيرة -من الأسلحة النووية من قبل الخصوم ووضعها في يد مثل هذه الجماعات، إلى اهتزاز التوازنات الأمنية بالمناطق الرئيسية في العالم، وهو ما سيقوض الأمن العالمي بشكل خطير.

هـ- يعد انتشار القدرات النووية والكيميائية والبيولوجية والراديولوجية، سواءً بين الدول أو الفاعلين غير الحكوميين، خطرا على قدرة الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها وعن مصالح حلفائها، مثلما يحُد من قدرتها على تحقيق الأمن والسلام، وضمان الاستقرار الإقليمي وحماية المواطنين، كما أن استعمال القدرات النووية أو البيولوجية، سيكون له تداعيات عالمية شديدة الخطورة، سواءً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو على صعيد الأمن العالمي، وعليه فإن منع انتشار واستخدام هذه الأسلحة، يشكل أولوية قومية لا يمكن التهاون فيها، وهو ما يتطلب القيام بعملية احتواء جغرافي للمناطق ذات الاهتمام لضمان عدم وقوع هذه الأسلحة والمواد المرتبطة بها، في أيدي أعداء الولايات المتحدة.

و-أصبح مجال الإنترنت وتأمينها بالنسبة لوزارة الدفاع، يوازي أهمية مجال الفضاء والبر والبحر والجو وباتت القوات المسلحة والاستخبارات، وتكنولوجيا الأسلحة في الولايات المتّحدة تعتمد على شبكات الاتصال، وعلى فضاء الاتصال الإلكتروني،وليس باستطاعة الجيوش الحديثة في القرن الـ21 القيام بعمليات فعالة ودقيقة من دون الاعتماد على المعلومات وشبكات الاتصالات، ويتطلب هذا الأمر قيام وزارة الدفاع بتأمين شبكات التواصل الإلكتروني بشكل فعّال، وهو أمر معقد، خصوصا إذا علمنا أنّ وزارة الدفاع تدير أكثر من 15 ألف شبكة كمبيوتر، موزعة على 4 آلاف منشأة عسكرية أمريكية حول العالم، وهناك حوالي 7 ملايين كمبيوتر وأداة اتصال تابعة لوزارة الدفاع، تعمل يوميا في 88 بلدا، كما أنّ الهجمات في مجال فضاء الإنترنت وسرعتها، يميل لصالح كفّة الهجوم وليس الدفاع، وهذه الميزة للمهاجمين آخذة في الازدياد، مع توفر أدوات القرصنة بشكل أرخص وأكثر تطورا، وأسهل للتوظيف والاستخدام من قبل المنافسين مما كان عليه الأمر سابقا.

بالنظر لكل هذه التحديات التي على الولايات المتحدة مواجهتها، ينبغي عليها التوجس من نمو القوى المنافسة وعلى رأسها الصين، وعليها كذلك تطوير أسلحتها بشكل دائم ومطرد، والحفاظ على تفوق كمي ونوعي على الأعداء المحتملين، والأخذ بعين الاعتبار التحديات الجديدة وخاصة الإلكترونية، من خلال شبكات المعلومات، والتصدي للإرهاب والجماعات المتشددة، وخطورة حصولها على أسلحة دمار شامل من السوق السوداء، وكل ذلك من شأنه أن يمارس المزيد من الضغط على الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

الفرع الثالث: المجال الإقتصادي: رغم الصعود السريع للاقتصاد الصيني، إلا أنه لم يلحق بعد بالاقتصاد الأمريكي، الذي يتربع على قمة هرم اقتصاديات العالم، حيث قدم الرئيس **جورج بوش** للكونغرس مشروع الموازنة الأمريكية للعام المالي 2004 الممتد من أكتوبر 2003 إلى سبتمبر 2004، والذي قدر 2.243 تريليون دولار أي بزيادة 4.2 بالمائة عن العام السابق 2003، وبهذا مثلت ميزانية عام 2004 الأضخم منذ انتهاء الحرب الباردة، وقد قدر الناتج القومي الخام الأمريكي لعام 2004ب 10.2 تريليون دولار، ما يعادل 32 بالمائة من إجمالي الناتج العالمي، ونحو 15 بالمائة من إجمالي التجارة السلعية العالمية.[1] وسنورد فيما يلي جدولا يوضح تطور الموازنة العامة الأمريكية للفترة التي تلت أحداث سبتمبر 2001، للوقوف على ضخامة الإقتصاد الأمريكي.

جدول يوضح الموازنة الأمريكية العامة من 2002 إلى 2013 بملايير الدولارات

العام	الموازنة العامة الأمريكية	العام	الموازنة العامة الأمريكية
2002	2.090.057	2008	2.753.335
2003	2.145.443	2009	3.100.00
2004	2.243.021	2010	3.550.00
2005	2.363.332	2011	3.830.00
2006	2.496.154	2012	3.800.00
2007	2.261.627	2013	3.803.00

المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/2013_United_States_federal_budget

1 مقدمة العدد، مشروع الموازنة الأمريكية لعام 2004 دلالات إستراتيجية، شؤون خليجية، العدد 33 ربيع 2003، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص162.

إن الموازنة العامة الأمريكية عرفت تزايدا نسبيا منذ 2001، ما يعكس ضخامة وتفرد الإقتصاد الأمريكي على الصعيد العالمي، رغم بعض الركود الذي يعرفه من حين لآخر ، وارتفاع حجم الدين نسبة للناتج المحلي الخام، ولكن إمساكه بزمام الاقتصاد العالمي؛ من خلال هندسة النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، بفضل نظام بريتون وودز، الذي اعتبر الدولار عملة دولية، مع عدم ضرورة تغطية الولايات المتحدة لما تطبعه من دولارات بالذهب، كل هذا أعطى هامش مناورة كبيرا للاقتصاد الأمريكي.

لقد استطاعت الولايات المتحدة منذ فترة الحرب العالمية الثانية أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، حيث تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها، من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام بريتون وودز، ونقصد هنا البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، حيث تهيمن الولايات المتحدة على30بالمائة من التمويل الخاص بهما، وتتجسد هيمنتها من خلال حقوقها التصويتية بهاتين المؤسستين، وقدرتها على اختيار رؤسائهما، ووجود مقرهما على ترابها.

كما نجحت في تأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقرارا على الصعيد الدولي، وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها، كاليابان ودول الاتحاد الأوربي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقا لشروطها بالإضافة إلى تمكنها من اختراق جل اقتصاديات بلدان العالم.[1]

إن إجمال الناتج القومي الأمريكي يتجاوز 6 تريليون دولار، وهو ما يقارب الربع من إجمالي الناتج القومي العالمي، الذي بلغ أكثر من26 تريليون دولار عام1995، وبالنظر إلى هذه الإمكانيات والقدرات التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي، والذي أصبح مبينا على الاتصالات والمعلومات والإعلام والترفيه التي تستثمرها الولايات المتحدة في تثبيت زعامتها الدولية، بواسطة سياسة المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية، التي أضحت وسيلة فعالة لتنفيذ سياستها الخارجية، إضافة إلى انتهاء الحرب الباردة وعوامل أخرى، بالتأكيد جعلت الصراع بين الدول العظمى ينتقل من الجانب الأيديولوجي والعسكري إلى التفوق التكنولوجي والاقتصادي.

وبخصوص القطاع الفلاحي نسجل ارتفاع الإنتاج الأمريكي منه، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في العديد من المنتجات الفلاحية؛ المرتبة الأولى في إنتاج

1 إدريس لكريني، الزعامة الأمريكية في عالم يتغير: مقومات الريادة وإكراهات التراجع، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 291، 2003، ص 65.

الذرة والصويا، المرتبة الثانية في إنتاج القطن والشمندر، المرتبة الثالثة في إنتاج القمح والرابعة في إنتاج لحوم الأبقار. وهو ما يفسر ارتفاع مساهمة الفلاحة الأمريكية في التجارة العالمية، حيث تصل حصة الولايات المتحدة الأمريكية من مجموع الصادرات العالمية إلى 60 بالمائة بالنسبة للذرة و40بالمائة بالنسبة للصويا و32بالمائة بالنسبة للقطن و20بالمائة للقمح.[1]

وعلى الرغم من أن الزراعة لا تسهم سوى ب :2.5 بالمائة من الناتج القومي لهذا البلد، ولا تشغل سوى2.7 بالمائة من الأيدي العاملة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تعد أكبر مصدر زراعي في العالم وذلك بقيمة تزيد عن 50مليار دولار سنويا، بل إن محاصيلها الزراعية تكفي لإطعام نصف سكان الأرض. ويحتل هذا البلد موقع الصدارة من حيث صادراته من الآليات التكنولوجية العالية الدقة التي تصل إلى حوالي 150مليار دولار سنويا، فالشركات الأمريكية تتحكم في حوالي 73 بالمائة من صادرات الصناعة المعلوماتية وحوالي 75بالمائة من المبيعات المرتبطة بالصناعات الفضائية وصناعة الطيران المدني والعسكري.

من خلال النظر لترتيب الاقتصاديات العشر الأكبر عالميا مع قراءة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، في الوقت الذي شهدت فيه تلك القائمة مفاجأة كبيرة بتقدم الاقتصاد البرازيلي، كي يحتل المرتبة السادسة بدلا من اقتصاد المملكة المتحدة، وهو يكرر هنا السيناريو الذي قدمته الصين عام 2010 عندما تقدمت خطوة لتصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي خلف الولايات المتحدة، ففي عام 2011 بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة 15.094 تريليون دولار، تليه الصين ب 7.298 تريليون دولار ثم اليابان ب5.689 تريليون دولار، وهو ما يبين التفوق الأمريكي في هذا المجال حتى على الإقتصاد الصيني الملاحق، أما بالنسبة لعام 2012 فبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي 15.600 تريليون دولار، متبوعا بالصين 8.000 تريليون دولار ثم اليابان 6.000 تريليون دولار، أما عن توقعات العام 2017 جاءت على النحو التالي، الولايات المتحدة 19.700 تريليون دولارـــ تليها الصين 12.700 تريليون دولار، ثم اليابان 6.700 تريليون دولار.[2] ولتلخيص ما سبق هذا الجدول.

---

1 عبد الحكيم الفلالي، مرجع سابق.

2 بدون مؤلف، قائمة بأكبر عشرة اقتصادات حول العالم، من الموقع:

http://www.argaam.com/article/articledetail

الناتج الإجمالي المحلي لأكبر عشر اقتصاديات لعام 2011 (تريليون دولار)

الترتيب	الدولة	2011
1	الولايات المتحدة	15.094
2	الصين	7.298
3	اليابان	5.869
4	ألمانيا	3.577
5	فرنسا	2.776
6	البرازيل	2.492
7	بريطانيا	2.417
8	ايطاليا	2.198
9	روسيا	1.850
10	كندا	1.736

على الرغم من ظهور منافسة قوية ومحتدمة للاقتصاد الأمريكي من بعض الاقتصاديات مثل اليابان والاتحاد الأوربي، وخاصة الاقتصاد الصيني الذي سجل نسب نمو غير مسبوقة، وأصبح في المرتبة الثانية بعد الاقتصاد الأمريكي، لذلك يعتقد الكثير من المحللين الاقتصاديين أنه مع حلول 2020 قد تكون الأسبقية في قيادة الاقتصاد العالمي من نصيب الاقتصاد الصيني، ولكن توقعات الخمس سنوات المقبلة، تؤكد على صدارة الإقتصاد الأمريكي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الناتج الإجمالي المحلي لأكبر عشر اقتصاديات في العالم توقعات 2017 (تريليون دولار)

الترتيب	الدولة	2017
1	الولايات المتحدة	19.700
2	الصين	12.700
3	اليابان	6.700
4	ألمانيا	3.900
5	البرازيل	3.300
6	فرنسا	3.200
7	بريطانيا	3.200
8	روسيا	3.100
9	الهند	2.900
10	ايطاليا	2.200

المصدر: http://www.argaam.com/article/articledetail

من خلال ما سبق يتضح لنا جليا الجهود الحثيثة والمتواصلة من طرف الولايات المتحدة للحفاظ على ريادتها العالمية على كل الأصعدة، عسكريا، اقتصاديا وتكنولوجيا، في مقابل صعود قوى منافسة ومهددة للصدارة الأمريكية من طرف الاتحاد الأوربي والصين مثلا، ولكن رغم ذلك فهذه المنافسة لا تشكل خطرا على الزعامة الأمريكية على الأقل في المدى القصير، نظرا لضخامة القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية الأمريكية وتفوقها على مجموع دول معا، زيادة على إدراك صانع القرار الأمريكي لهذه التحديات والعمل على مجابهتها، من خلال تعطيل وإبطاء تقدم المنافسين المحتملين على أي صعيد، لكن الوضع لن يطول قبل أن تتزحزح الولايات المتحدة عن الصدارة لصالح القوى الأخرى مثلما حدث مع الإمبراطوريات السابقة؛ مثلا الرومانية والبريطانية والاسبانية.

المطلب الثاني: ضمان أمن إسرائيل والحلفاء.

تحاول الولايات المتحدة عن طريق إسرائيل ابتزاز الدول العربية والسيطرة عليها، كما ساهمت في حماية الأنظمة الموالية لها، والتي تساهم في تحقيق المصالح الأمريكية والإسرائيلية، ومنع أي تهديد من طرف القوى الثورية المقاومة لهذه الإستراتيجية، فكما يقول الرئيس الأمريكي **ريغان** 1982عن أهمية إسرائيل: **"لو لم تكن إسرائيل قوية لتوجب علينا أن نقوم بما تقوم به إسرائيل وبالتالي فإن هذه الدولة بالنسبة إلينا ذات قيمة إستراتيجية لا مثيل لها".**[1]

إن الإدارة الأمريكية تتمسَّك دائمًا بالمحافظة على أمن إسرائيل، دون مراعاة أوضاع الشعب الفلسطيني الذي يتعرّض لأبشع إبادة منذ الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى مثل اعتبار الشرق الأوسط (الدول العربية والإسلامية) مصدرًا ومنبعًا للإرهاب العالمي، ومسايرتها للسياسات الإسرائيلية وعدم جدِّيتها في منح الفرصة للشعب الفلسطيني في تشكيل دولته المستقلة على أرضه، وتشجيع إسرائيل في ممارساتها العنصرية تجاهَ الفلسطينيين، لا بل الإعلان عن اتفاقيات عسكرية جديدة لبناء القبة الحديدية في إسرائيل لحمايتها من أعدائها تحت واجهة ومبرّرات غير مسوّغة؛ كون إسرائيل إذا امتلكت وسائل ردع قوية تجاه دول المنطقة، فإن قراراتها ستكون أكثر واقعية تجاه الوضع في القضية الفلسطينية.

1 عز الدين محمد أحمد، أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، من الموقع:
(تاريخ التعامل مع الموقع: 2010//11/10)http://repository.yu.edu.jo/handle/123456789/505096

فإسرائيل التي تتصرّف كدولة خارج نطاق القانون الدولي، غير ملزمة بأية قرارات دولية تتخذ بحقها، ولو لم يكن هناك حماية ودعم أمريكي وغربي لإسرائيل، لما كانت تتمتَّع بتلك الحصانة الدولية وتفعل وترتكب ما تشاء ضد الشعب الفلسطيني.

ويسعى كل مرشح للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية لفعل كل ما يسمح به النظام السياسي من أجل الفوز بأقصى عدد ممكن من أصوات الناخبين، فيطلقون سلسلة من الوعود الانتخابية تتظافر مع الإسهامات التمويلية، تتحول إلى تعهدات سياسية بمجرد تربع الفائز على عرش البيت الأبيض.

وفي سياق الحملة الانتخابية الأمريكية لعام 2008، صرح المرشح الرئاسي السيناتور الديمقراطي **باراك أوباما** بكل شدّة قائلا "**لم أكن مسلما قطّ؛ لقد ربّتني أمي وهي علمانية؛ إنا مسيحي وأمارس مسيحيتي بنشاط، لدي تعهد عميق وشديد مع المجتمع اليهودي، ويجب أن لا يشك أحد في ذلك أبدا... ومع أمن إسرائيل التي يجب أن تبقى دولة يهودية ... إنني أعارض حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى البلاد، كما أعارض الحوار مع حماس، طالما لم تعترف بشرعية وجود إسرائيل**".[1]

وتعود بدايات الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني للحظة الإعلان عن قيام كيانه عام 1948 فقد وافق الرئيس الأمريكي حينذاك **ترومان** على منح قرض عاجل وميسر (135مليون دولار) للحكومة الصهيونية لاستيعاب المستوطنين الجدد بطلب من **بن جوريون**. وفي الوقت الذي يشمل فيه الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني، النواحي الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والاستخباراتية، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سعت إلى تقليص حجم المساعدات غير العسكرية على حساب زيادة نظيرتها العسكرية، وباتت المعونة الأمريكية السنوية لتل أبيب تركز على الشق العسكري والتسلح، خاصة بعد انضواء دولة الكيان الصهيوني فيما يسمى بحرب أمريكا على الإرهاب.[2]

من خلال غزو العراق حاولت الولايات المتحدة تحقيق هدفين رئيسين؛ يتمثل الأول في تشجيع الحرية السياسية دون السماح بوصول المتطرفين للسلطة، والثاني صُمم غزو العراق لتكون له انعكاسات إيجابية على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بقطع الدعم الذي كان يقدمه الراحل صدام

---

1 نورالدين عواد، مقاربة أولية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة باراك أوباما، من الموقع:
(تاريخ التعامل مع الموقع: **2011/10/10** http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=23070

2 هشام منور، طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية "لإسرائيل" وماهيتها، من الموقع:
(تاريخ التعامل مع الموقع: **2010/11/10**)http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=8801

حسين لعائلات الاستشهاديين الفلسطينيين، وتعزيز مستوى قبول إسرائيل في الوطن العربي، بالضغط على سوريا بصورة غير مباشرة.[1]

كشفت صحيفة **كريتسان ساينس منيتور** الأمريكية بأن إسرائيل كلفت الولايات المتحدة ماليا منذ العام 1973 أكثر من 1,6تريليون دولار (أي 1600 مليار دولار)، أي أن كل مواطن أمريكي دفع 5700 دولار بناء على عدد سكان أمريكا اليوم، ونقلت الصحيفة عن **توماس ستوفار** وهو خبير اقتصادي في واشنطن، قام بحساب تكلفة دعم الولايات المتحدة للدولة اليهودية، قوله بأن الرقم المذكور يمثل أكثر من ضعف تكلفة الحرب في فيتنام.[2] ومعروف عن **ستوفار** أنه أثار غضب جماعات الضغط اليهودية على مدى عشرات السنين التي سخرها للبحث في النزاع الشرق-أوسطي.

يأتي في المرتبة الثانية أمن حلفاء الولايات المتحدة، حيث مباشرة بعد الحرب العالمية الثانيةعملت الولايات المتحدة على تأمين حلفاءها، وخاصة بعد بروز الاتحاد السوفياتي كقطب منافس لذلك عملت من خلال مشروع مارشال على إعادة بناء وتحصين أوروبا لمواجهة المد الشيوعي، وسعت لاحتواء اليابان وكوريا الجنوبية تحت المظلة الأمنية الأمريكية. وعلى الصعيد العسكري، يعتبر الحلف الأطلسي الذراع العسكري الأمريكي لحماية الحلفاء من أي تهديد، وقد توسع الحلف بعد نهاية الحرب الباردة، ليشمل دولا من أوربا الشرقية كانت محسوبة على الاتحاد السوفياتي، ورغم انتهاء الحرب الباردة إلا أن الولايات المتحدة أصرت على بقاء حلف الناتو وعملت على إيجاد دور بديل له، من خلال مواجهة تحديات جديدة مثل الإرهاب وكل ما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

أُعلن مشروع مارشال، في 5 جويلية 1947، وكان الرئيس **ترومان** قد عين الجنرال **مارشال** وزيراً لخارجيته، ويتلخص مشروع مارشال في وجوب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا الغربية قبل أن ينهار اقتصادها، وفي الوقت نفسه حث مارشال الدول الغربية على القيام بوضع برنامج موحد لإنهاض بلادها اقتصادياً، حتى يمكن لأمريكا مساعدتها. و لم يستثن من دعوته دول أوروبا الشرقية ولذلك كان لتلك الدعوة أثرها السيئ لدى حكومة الاتحاد السوفيتي. حتى صرح **مولوتوف** بأن الاتحاد السوفيتي لا يرى في مشروع مارشال إلا نوعاً من الاستعمار الجديد، أي استعمار الدولار الأمريكي ومحاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب المستقلة.[3]

---

1 جيمس نويز، الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية العربية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص30.

2 نورالدين عواد، مرجع سابق.

3 http://marshallfoundation.org/marshall/the-marshall-plan/

وبموجب هذا المشروع أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 12 ملياراً من الدولارات في سبيل إعادة بناء اقتصاديات أوروبا الغربية. لقد جاء مشروع مارشال في وقت كانت فيه أوروبا الغربية على استعداد تام للانحناء، إذ كان الألمان يعيشون في مدن مهدمة، كما أنها كانت تئن من الهزيمة وتعجز عن الدفاع ضد التسلل والانقلابات. أما التضخم في إيطاليا فقد وصل إلى أعلى معدلاته وفي فرنسا هبطت عمليات النقل وإنتاج المواد الغذائية إلى حالة من الفوضى، لم يسبق لها مثيل،وذلك في الوقت الذي توقفت فيه نصف عمليات التعدين، ولم يكن هناك إمداد بالكهرباء للمدن إلا لفترة ضئيلة، لا تتعدى ثلاث ساعات في اليوم.[1] وبدت الأحزاب الشيوعية في كل من فرنسا وإيطاليا، كأنها قريبة من النجاح في الانتخابات، بعد أن وعدت بإصلاح الأوضاع.

وكان الشيوعيون في البلدين أبطالاً وقت الحرب، لأنهم كانوا قادة حركات المقاومة في حين تعاون غالبية رجال الصناعة مع الفاشيين والنازيين. لذلك كان يجب القيام بعمل سريع وحازم، من وجهة النظر الأمريكية. لقد أعلن جورج مارشال George Marshall مشروعه في 5 جويلية1947، في خطاب خطير أثناء تخريج دفعة جديدة من جامعة هارفارد Harvard، وكان هذا الخطاب بداية لهذا المشروع، فقال: "**لقد أخذ في الاعتبار حين النظر في إعادة الحياة إلى أوروبا تلك الخسائر في الأرواح، والدمار الملموس في المدن الذي أصاب المصانع والمناجم، والطرق والسكك الحديدية، لقد كانت الظروف خلال السنوات العشر الماضية، غير عادية بصورة واضحة، إذ كانت حمى الاستعداد للحرب والجهود الضخمة التي بذلت خلالها، هي التي تسيطر سيطرة تامة على جميع مظاهر الاقتصاد القومي. وقد أدى هذا الوضع إلى أن تشعر الأجهزة المختصة باليأس المطلق، وإلى أن يتحطم تكوين نظام الأعمال والاقتصاد في أوروبا تحطيماً كاملاً**".[2]

وفي الوقت الذي نجح فيه "مشروع مارشال" في خلق عالم يقوم على أساس الكتلتين، لم تستطع دول أوروبا الغربية أن تبقى محايدة بين عملاقين كبيرين، لذلك التزمت هذه الدول بالكتلة الأمريكية. وبهذه الطريقة استطاع الرئيس ترومان عام 1949 كسب ولاء أوربا عن طريق إنشاء معاهدة حلف شمال الأطلسي، وبهذه الطريقة وجدت أمريكا نفسها عضواً في تحالف دائم، وقد استطاع مشروع مارشال أن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تضمن إعادة الحياة الاقتصادية الصحيحة لأوروبا. واستطاع حلف شمال الأطلسي ربط الولايات المتحدة الأمريكية بأوروبا الغربية من أجل الدفاع المشترك.

---

1 http://marshallfoundation.org/marshall/the-marshall-plan/

2 Ibid.

المطلب الثالث: ضمان منابع وطرق تدفق النفط.

إن الولايات المتحدة باعتبارها القطب الأوحد والمؤثر في مجريات السياسة الدولية تسعى لفرض الهيمنة والتوسع، وترى في أيدلوجيتها البديل الأمثل للاستقرار في العالم، وقد أصبحت السياسة الأمريكية تنظر إلى إمكانية تأثير جميع أجزاء العالم على مصالحها الحيوية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لذا اعتبرت منطقة الخليج إحدى أهم مناطق نفوذها، وأي مساس بها بمثابة تهديد للأمن القومي الأميركي، فالسياسة الأميركية وفقًا لمبدأ الهيمنة والسيطرة على العالم، ترى بأن الصراع على السيادة العالمية يشكل أحد مدخلات السياسة الخارجية، بكل ما يعنيه ذلك من تأثير مباشر على الإدراك السياسي والتفكير الاستراتيجي بالنسبة لصانع القرار السياسي الأميركي، ويعتبر أحد محددات التفاعل مع العالم الخارجي.

تعتبر الولايات المتحدة المستهلك الأول للنفط من الخارج، ما دفعها للبحث عن حلول لتقليل اعتمادها على النفط الأجنبي، وخاصة منطقة الشرق الأوسط المضطربة، وهو ما تعيشه المنطقة حاليا وفق ما يحصل في اليمن والسودان ومصر وسوريا وليبيا وتونس، ومؤخرا أظهرت دراسة اقتصادية أعدتها شركة بي بي (بريتيش بتروليوم) أن الولايات المتحدة ستتحرر تماماً من الإعتماد على نفط الشرق الأوسط ودول أجنبية أخرى بحلول عام 2030. وعلق الرئيس **أوباما** على ذلك بقوله: **"إنتاج الولايات المتحدة من النفط بلغ أعلى مستوياته منذ ثمانية أعوام، وقفز بنسبة 14% خلال الفترة من 2008 إلى 2011 وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 10% خلال نفس الفترة، ولدينا إمدادات من الغاز الطبيعي تغطي احتياجاتنا لمئة سنة قادمة، والحكومة عازمة على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتطوير هذه الطاقة بأمان".**[1]

وقد تعلمت الولايات المتحدة من تجربة الحظر النفطي الذي حدث عام 1973 حينما تضامنت الدول العربية مع مصر في حربها ضد إسرائيل، وتسبب ذلك في ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فإن واردات الولايات المتحدة من النفط الخام بلغت 10 ملايين برميل يوميا في أكتوبر 2010، في حين بلغ استهلاكها للنفط 19.15 مليون برميل يوميا في نفس الفترة. واحتفظت كندا بوضعها كأكبر مورد أجنبي للنفط إلى الولايات المتحدة. وحلت السعودية بالمرتبة الثانية بصادرات بلغت 1.479 مليون برميل يوميا وصعدت المكسيك إلى المرتبة الثالثة.

---

1 http://www.businesstendersmag.com/ar.

وورد في دراسة "بي.بي" إن الصين والهند ستصبحان أكبر وثالث أكبر إقتصادين ومستهلكين للطاقة في العالم في 2030، والولايات المتحدة حالياً هي أكبر إقتصاد وهي المستهلك الأول للنفط في العالم. وتوقعت الشركة البريطانية إرتفاع الطلب العالمي على النفط بنسبة 18% عن مستوياته في 2010 إلى 103 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2030، بالرجوع إلى هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي في السنوات القليلة الماضية، نخلص إلى أنه بفضل التكنولوجيا الحديثة، تعززت الإحتياطيات النفطية الأمريكية 10 مرات.[1]

أضف إلى ما تقدم فإن هناك مصادر جديدة أخرى بجانب الأبيار النفطية، حيث أُعلن في الغرب الأمريكي عن وجود منطقة مساحتها 16 ألف ميل مربع من الصخور والرمال ويطلق الجيولوجيون على ما ترسب في هذه المنطقة اسم " الحجر النفطي " أو النفط الصخري.

وأعلنت وزارة الطاقة الأمريكية أن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع إلى7.5 ملايين برميل في اليوم وهو الأعلى منذ أكثر من 20 عامًا. وقالت الإدارة الإعلامية بالوزارة إن الإنتاج المحلي من النفط مستمر في تسجيل مستويات عالية. وأشار المسؤول في وزارة الطاقة الأمريكية **آدم سيمنسكي** إلى أن واردات البلاد من النفط الخام ظلت تتدنى باضطراد منذ عام 2005.

وأضاف إن الإنتاج الأمريكي من النفط الخام بلغ7.5 ملايين برميل في اليوم في يوليو 2013 وهو الإنتاج الأعلى في أي شهر منذ عام 1991. ورأى أن وزارة الطاقة تتوقع أن يفوق الإنتاج الشهري المحلي من النفط الخام الواردات بحلول شهر أكتوبر، وهي المرة الأولى التي سيحدث فيها ذلك منذ فبراير من عام 1995.[2]

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعمل على تقليل اعتمادها على النفط الأجنبي مستقبلا من خلال الاعتماد على النفط الصخري، وإعادة تهيئة الآبار القديمة، إلا أنها حاليا تعتمد بنسبة كبيرة على الخارج في تغطية احتياجاتها اليومية من النفط، ما دفعها في ظل تزايد طلبها عليه، لشن حرب على العراق، نظرا للاحتياطات الكبيرة التي يتمتع بها (ثاني أكبر احتياطي)، وأفغانستان باعتبارها أحد أهم طرق تدفق النفط في العالم. رغم كل المحاولات الأمريكية لتبرير الحرب بحجة مكافحة الإرهاب وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهو ما تم دحضه بعد سنوات من هذه الحرب.

---

1 http://www.businesstendersmag.com/ar

2 Ibid.

المطلب الرابع: منع انتشار الأسلحة النووية.

لقد شكل منع انتشار الأسلحة النووية أحد أهم أهداف الولايات المتحدة، فبعدما انفردت به الولايات المتحدة في أواخر الحرب العالمية الثانية، ولحق بها الاتحاد السوفياتي، ثم توالت مجموعة من الدول التي تمكنت من امتلاك السلاح النووي، مثل فرنسا وبريطانيا، الهند والصين وباكستان، وخوفا من انتشار هذا السلاح الفتاك بادرت الولايات المتحدة للقيام بحملة للحد من انتشاره، كجزء من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، لذلك سعت الولايات المتحدة لاستعمال القوة العسكرية أو الدبلوماسية أو الحوافز والمساعدات في سبيل ذلك.

وتتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، التي تلزمُ الدول الخمسة المقرة بامتلاك السلاحِ النووي؛ الولايات المتّحدة، الاتحاد الروسي، المملكة المتّحدة، فرنسا، والصين أن لا تُحوّل الأسلحةَ النوويةَ، أو أي أدوات متفجّرة نووية أخرى، أَو تقنيتها إلى أي دولة لا تمتلك سلاح نووي. وتَتعهّد الدول غير المالكة للسلاح النووي ألا تَكتسبَ أَو تنتج أسلحة نووية أو أدوات متفجّرة نووية. وهم مطالبون أيضاً بقبول التفتيش لإكتشاف انحرافات المواد النووية عن النشاطات السلمية.

المطلب الخامس: مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية.

كثيرا ما تعلن الولايات المتحدة أنه من بين أولوياتها مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية، ففي حين نجد الأمر الأول منطقيا، نجد صعوبة في فهم مدى صدق النوايا الأمريكية في الشأن الثاني، وهو ما سنحاول تمحيصه من خلال العنصر الموالي في بحثنا.

الفرع الأول: مكافحة الإرهاب.

لم يكن مفهوم الإرهاب يكاد يذكر في الأوساط الأمريكية قبل سبتمبر 2001، وبغض النظر عمن يقف وراء هذه الأحداث، فقد أعاد الإستراتيجيون الأمريكيون حساباتهم، وجعلوا من مكافحة الإرهاب محور سياساتهم الأمنية وعلى رأس أولوياتهم، فقد كتب الكثير حول الإرهاب وشنت الولايات المتحدة حربا ضده، وهنا يرى بعض المفكرين أنه ليس من المعقول أن نشن حربا على مفهوم مجرد. ورغم ذلك لم يقدم أي تعريف واضح له، ولعل الولايات المتحدة أرادت ذلك، فهو مفهوم واسع ومطاط، يصلح ليكون تهمة جاهزة على المقاس لكل من يحاول تهديد المصالح الأمريكية.

لقد خاضت الولايات المتحدة من خلال قيادتها لتحالف دولي حربا طويلة ضد الإرهاب، بدءً بأفغانستان ثم العراق، لضرب كل الدول التي تأوي الإرهاب أو من المحتمل أن تشكل خطرا مستقبلا على المصالح الأمريكية، وفق منهج الحرب الإستباقية.

لقد أصبحت الحرب على الإرهاب، أحدى المكونات الرئيسية للإستراتيجية الأمنية الأمريكية خاصة خلال الفترة الرئاسية لجورج بوش الإبن، من خلال التركيز على ثلاث مستويات.

يتمثل الأول في مجابهة المنظمات والجماعات الإرهابية والمتطرفة، على رأسها تنظيم القاعدة بزعامة **بنلادن** العدو الأول للولايات المتحدة، وفي هذا الصدد عملت الولايات المتحدة على إدخال حزمة من التعديلات الإستراتيجية والأمنية والتشريعية، أهمها ضرورة التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية وتدريب أعضائها على التحديات الجديدة.

ويتمثل المستوى الثاني في استهداف الدول الراعية للإرهاب من وجهة النظر الأمريكية.

أما المستوى الثالث فيتمثل في مطالبة الدول بالإصلاحات الشاملة لتغيير الثقافة السياسية المسؤولة عن إنتاج التطرف الديني، وفي هذا الصدد فقد كان للدول العربية النصيب الأوفر من الانتقادات الأمريكية بوصفها المصدر الأول للإرهاب.[1] لذلك طلبت من تلك الدول ضمان المشاركة السياسية ونبذ الإقصاء والسماح بالحريات والتداول على السلطة، ولا تعترف الولايات المتحدة بدور الفقر وتأخر التنمية، لأن هناك من الدول من هو أشد فقرا من الدول العربية، ومع ذلك لم تصدر الإرهاب مثلما فعلت الدول العربية، وهنا إهمال تام لأصل المشكل، وهو التدخل السافر للولايات المتحدة في الشؤون العربية، والدعم المطلق للكيان الصهيوني.

لقد دفعت الحرب على الإرهاب الولايات المتحدة إلى التعاون والتنسيق مع معظم الدول في الشأن الأمني والاستخباراتي، والذي امتد لبعض الدول المارقة حسب المفهوم الأمريكي، مثل سوريا والسودان وليبيا، والتي يرجح أنها تعاونت خوفا من القوة الأمريكية، التي تعهدت على لسان الرئيس **وولكر بوش** بمعاقبة الدول التي تقف وراء الإرهاب بقسوة. وقد سعت الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب لتحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:[2]

1- رصد وضرب المنظمات الإرهابية في معاقلها واستهداف قيادتها ومراكز اتصالاتها، كونها العدو الأول والمباشر للولايات المتحدة.

2- منع المنظمات الإرهابية من الحصول على أي نوع من أنواع الدعم، وفي السياق شنت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان.

3- تغيير الظروف التي سمحت بنشاط الجماعات الإرهابية، من خلال تشجيع عملية التحول الديمقراطي والخصخصة وتحرير الإقتصاد.

---

1 جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 151.

2 المرجع نفسه، نفس الصفحة.

4- الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة ومواطنيها داخل وخارج البلاد، بالتعاون مع أكثر من 90 دولة أجنبية في مجال مكافحة الإرهاب.

وعموما فإن الإدارة الأمريكية تعتمد على وسيلتين في مكافحة الإرهاب وهما:[1]

1- برنامج مساعدات مكافحة الإرهاب: والذي تشارك فيه معظم الدول العربية، وتختلف درجة التعاون من تدريب رجال الأمن على مكافحة الإرهاب إلى تبادل المعلومات المخابراتية، ومراقبة تمويل الجماعات الإرهابية.

2- توظيف المنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي: وتشمل الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي، منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وبعض المنظمات الدولية الوظيفية مثل منظمة الطيران المدني الدولية، من خلال التنسيق حول توحيد معايير السلامة وأمن الطيران لمجابهة المنظمات الإرهابية.

الفرع الثاني: نشر الديمقراطية.

وبخصوص الجهود الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، أصبح التحول الديمقراطي في الدول العربية مكونا رئيسا للسياسة الأمريكية في المنطقة، فكانت الولايات المتحدة تحافظ على الأنظمة الصديقة وتتغاضى عن وضعية الديمقراطية فيها حفاظا على مصالحها، ولكن بعد أحداث سبتمبر 2001 أصبح التحول الديمقراطي من مقومات السياسة الأمريكية في المنطقة لتفادي التطرف والإرهاب من المنظور الأمريكي، وتمخض عن الإستراتيجية الأمريكي في هذا المجال مبادرتين:[2]

1- مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط: والتي أعلن عنها الرئيس بوش الإبن في 6 نوفمبر 2003 وعكست العمل الدبلوماسي الأمريكي في مجال تشجيع التحول الديمقراطي في المنطقة، وقسمت هذه المبادرة لأربعة هياكل؛ الهيكل الإقتصادي، السياسي، التعليمي والنسائي، وبلغت ميزانية هذه المبادرة 293 مليون دولار لمدة أربع سنوات من تاريخ إعلانها.

2- مبادرة الشرق الأوسط الموسع: بلورتها الإدارة الأمريكية وجرى الاتفاق على مضمونها في قمة الثماني في 2004، وتقوم المبادرة على تشجيع التحول الديمقراطي، وتمكين القطاع الخاص في المجال الاقتصادي لخلق فرص عمل للشباب، والتركيز على إصلاح المجال الاجتماعي، مثل التعليم وحقوق المرأة.

---

1 جمال مظلوم، المرجع السابق، ص 152.

2 جراهام فولر، السياسة الأميركية تجاه الإسلام السياسي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص 24.

وقد جوبه هذا المشروع برفض كبير على الصعيد العربي حتى من قبل حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة كمصر، باعتبارها محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، لفرض التحول الديمقراطي وفق النموذج الغربي دون مراعاة الخصوصية العربية.

وعموما فقد سعت الولايات المتحدة في لإطار تشجيع التحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال مجموعة من العناصر السلوكية تمثلت في:[1]

أ- زيادة دور السفارات الأمريكية في العواصم العربية في تنفيذ عملية التحول الديمقراطي، من خلال رصد التطورات على كل الأصعدة، والاتصال مع مختلف الفواعل السياسية والمنظمات الحقوقية وفعاليات المجتمع المدني.

ب- تقديم دورات تدريبية وعقد مؤتمرات في مجال التحول الديمقراطي.

ج- إشراك المؤسسات البحثية والفكرية والمجتمع المدني الأمريكي في مساندة التحول الديمقراطي في الدول العربية.

د- تحفيز الدول الراغبة في التحول الديمقراطي بعقد اتفاقيات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

ه- تحسين صورة الولايات المتحدة لدى شعوب الوطن العربي، من خلال برامج التوعية الإعلامية للتعريف بالقيم الديمقراطية الأمريكية ولإيجاد نوع من القبول لدى المواطن العربي، وتشجيع البعثات التعليمية من الدول العربية، حيث خصص لها مبلغ 430 مليون دولار.

و- متابعة كل الانتخابات في الدول العربية، البرلمانية والمحلية والرئاسية.

وفي الأخير ترتبط أهداف الاستراتيجية الأمريكية ببعضها، من ضمان التفوق في كل المجالات مرورا بأمن إسرائيل والحلفاء، وصولا لتأمين النفط وطرق وصوله، كما نجد أن هناك ترابطا وثيقا بين الجهود الأمريكية في مجال الحد من انتشار الأسلحة النووية، ونشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب فهي منظومة قيمية فكرية متكاملة حسب المنظور الأمريكي، تصب في خدمة المصلحة القومية الأمريكية. فهي أوراق تجيد الإدارة الأمريكية استعمالها أو الاحتفاظ بها للوقت المناسب، لتحقيق أكبر قدر من المصلحة المرجوة. وبناءً على ما سبق، ما هي الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية؟

---

1 جراهام فولر، المرجع السابق، ص **26**.

المبحث الثالث: وسائل الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

بعد التطرق لأهداف الإستراتيجية الأمريكية على تنوعها وامتدادها العالمي، نعرج على الوسائل المنوط بها تحقيق هذه الأهداف الكبيرة، لذلك تنوعت وتعددت الوسائل بين الدبلوماسية، العسكرية الاقتصادية والثقافية. تعمل بشكل منفرد أو بشكل مركب، فقد تجتمع أكثر من وسيلة، للضغط على دولة ما من أجل تحقيق مصلحة حيوية للولايات المتحدة.

المطلب الأول: الوسائل الدبلوماسية والسياسية للإستراتيجية الأمريكية.

تمتلك الولايات المتحدة واحدة من أضخم المؤسسات الدبلوماسية في العالم، كما بينا ذلك عند حديثنا عن صناعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، تعمل لضمان الأمن القومي، وتنفيذ أهداف الاستراتيجيات الأمريكية المتعاقبة، مستندة لقوة اقتصادية وعسكرية هامة.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها كسلاح سياسي للضغط على الدول الأخرى. ففي عام 1990، عندما صوّت مندوب اليمن في الأمم المتحدة **عبد الله صالح الأشطل** ضد تشكيل ائتلاف تقوده الولايات المتحدة لاستخدام القوة ضد العراق، فقام مندوب الولايات المتحدة **توماس بيكيرينغ** من مقعده ومشى حتى مقعد المندوب اليمني، وأعلمه أن ذلك كان أغلى تصويت بالرفض، فبعد ذلك مباشرة توقفت العمليات والتمويل الذي تقدمه هيئة المعونة الأمريكية USAID لليمن.[1] وهو ما يبين الوجه الحقيقي للمساعدات الأمريكية المرتبطة بمدى التوافق مع الرؤية الأمريكية.

ولا تكتفي الولايات المتحدة باللعب على المستوى السياسي والدبلوماسي الرسمي فقط، بل تتعداه للمستوى غير الرسمي، فالشكل الجديد للدبلوماسية الأمريكية في فترة ما بعد 2001 هو ما سمته وزيرة الخارجية السابقة **هيلاري كلينتون** الدبلوماسية الشعبية، والتي تركز -إلى جانب التعامل مع الحكومات- على التقرب إلى الشعوب وفعاليات المجتمعات، لملامسة تصوراتها وتطلعاتها بشكل أعمق. فحسب وجهة نظرها، فإن التواصل لابد أن يذهب إلى ما وراء الحكومة، لاسيما أننا في ظل عصر المعلومات الذي نعيشه يتمتع الرأي العام بقيمة مضافة في الدول، كما أن الجهات الفاعلة غير الرسمية قد تكون أكثر قدرة على التأثير في الأحداث الجارية.

المطلب الثاني: الوسائل العسكرية للإستراتيجية الأمريكية.

تتنوع الوسائل العسكرية للسياسة الأمريكية بين إقامة القواعد العسكرية، في كل مكان يمكن أن يخدم أهداف الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، وصفقات بيع الأسلحة أو حظرها، وكذلك إجراء

---

1 بدون مؤلف، تاريخ تنظيمات المساعدات الخارجية الأمريكية، من الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

المناورات العسكرية في مناطق مختلفة من العالم، مرتبطة بالمصالح الأمريكية أو حلفائها، لطمأنة الحلفاء وترهيب الأعداء، وهو ما سنتناوله في النقطة الآتية، وقبل ذلك من المهم أن نشير إلى أن طبيعة المساعدات العسكرية للحلفاء والأصدقاء، كثيرا ما تعرض للنقد من طرف بعض الساسة الأمريكيين مثل ما حصل مع وزير الدفاع الأمريكي الأسبق **روبرت غايتس**، الذي يعتقد أن منظومة المساعدات الأمريكية مصممة وفق متطلبات الحرب الباردة، لذاك من الضروري مراجعتها لتواكب التطورات الحديثة نظرا لكونها ثقيلة الوتيرة وغير مرنة، وعليه يقدم اقتراحا لتعديل السياسات الأمريكية الحالية في بناء القدرات العسكرية للشركاء الأمنيين، والتي يجب أن تكون مبنية على عدة مبادئ حسب **غايتس** وهي:[1]

- يجب توفير المرونة لأن النظام الحالي يستغرق ثلاث سنوات؛ في السنة الأولى يتم وضع الميزانية وفي السنة الموالية يتم إقرارها من الكونغرس، ليتم تنفيذها في السنة الثالثة، لكن الأزمات الحديثة تتسم بالسرعة والدينامية، خاصة في الدول الفاشلة والضعيفة.
- يجب توفير آليات رقابية لكونغرس لمتابعة انفاق المساعدات على وجهها الصحيح.
- العمل على بناء تصور استراتيجي طويل الأمد للمساعدات الأمريكية العسكرية، وعدم ربطها بمواقف مؤقتة أو وجود أشخاص بعينهم في الدول المعنية، أي عدم قطع المساعدات في كل مرة على البلد الذي لا يعجبنا تصرفه أو نختلف مع حكومته، لما في ذلك من انعكاسات سلبية على الاستراتيجية الأمريكية العالمية.
- ينبغي اشراك وزارة الخارجية الأمريكية والتشاور معها بشأن المساعدات العسكرية الأمريكية للشركاء الأمنيين.

وبناء على ما سبق سنحاول التعرض بالدراسة والتحليل لمختلف وسائل الاستراتيجية الأمنية الأمريكية.

الفرع الأول: القواعد العسكرية حول العالم.

تتواجد في دول الشرق الأوسط الكبير 63 موقعا عسكريا أمريكيا، وتعتبر كل من مصر وأوغندا وإسرائيل من الدول التي تستضيف قواعد عسكرية لواشنطون. وتتواجد قواعد أمريكا بإفريقيا، في أوغندا وإثيوبيا. ويعتقد بعض الخبراء العسكريين أن أمريكا تمتلك أكثر من ألف وثلاثين «1030» قاعدة عسكرية حول العالم. فهناك قواعد جوية وأخرى برية وثالثة بحرية على المسطحات المائية، وتصنف مابين الرئيسية والثانوية، إلا أنه في السنوات الأخيرة تراجعت وتيرة إنشاء

1 روبرت م غايتس، مساعدة الآخرين في الدفاع عن أنفسهم مستقبل المساعدات الأمنية الأمريكية، (ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، بيروت، ماي 2010، ص ص 5-6.

القواعد العسكرية للولايات المتحدة بسبب إرتفاع التكاليف من جهة، والتطور التقني الكبير الذي يشهده العالم اليوم، والذي يسمح بمراقبة العالم لحظة بلحظة، بواسطة الأقمار الصناعية، فضلاً عن تطور الصواريخ مثل صواريخ **كروز وتوما هوك** الذي يحاكي تقنية الطائرات بدون طيار، فلديه طاقة للانطلاق لمسافات بعيدة، ويشتمل على عقل إلكتروني قادر على تصحيح مساره بواسطة تقنية الجي بي إس، مثلما حدث في ضربة مصنع الشفا بالسودان التي تمت بصواريخ توما هوك، والذي اعتبرته التقارير الأمريكية والإسرائيلية مصنعا للأسلحة. [1]

وتتنوع أدوار القواعد مابين القيام بالمهام العسكرية المباشرة، وأعمال الدعم اللوجستي، والقيام بعمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة، وعن القواعد الأمريكية في العالم العربي نجد أن أكبر عدد للقواعد العسكرية الأمريكية موجود بدولة العراق، إذ يبلغ عددها خمسًا وسبعين 75 قاعدة أشهرها أربع قواعد توجد في منطقة **الطليل**، بالقرب من مطار بغداد وفي مدينة الناصرية، بينما توجد الثالثة على الحدود العراقية الأردنية، أما الرابعة فموقعها على حدود العراق مع تركيا، وفي الكويت توجد قاعدة الفرقة الأمريكية الثالثة مشاة «المجوقلة» أي أنها فرقة قوامها المركبات. أما المملكة العربية السعودية فتضم عددًا من مراكز القيادات العسكرية، منها قاعدة **الأمير سلطان** التي تحتكم على خمسة آلاف جندي، ومركز قيادة القوات الجوية الأمريكية الإقليمية وبها ثمانين طائرة مقاتلة وخمسة آلاف «5000» جندي. أما قطر فبها قاعدة **السيليا** التي تعتبر مركز قيادة وتضم ستمائة «600» فرد نظامي، وهي مركز لقيادة القوات الأمريكية. [2]

أما الأسطول البحري الخامس لأمريكا فمقره بالمنامة عاصمة دولة البحرين، وبسلطنة عمان تستقر قاعدة جوية تضم طائرات قاذفات «اي تي تيون» وفي الإمارات العربية المتحدة توجد قاعدة جوية تعتبر مستودعات متعددة الأغراض للدعم اللوجستي، إضافة لمراكز السفن الحربية الكبيرة. أما مملكة الأردن فتضم اثنتين من القواعد الجوية هما قاعدة الروشن وقاعدة وادي المربع، وتحتكم هاتان القاعدتان على طائرات مقاتلة ووحدات بحرية استكشافية كالوحدة 22. أما مصر فتضم عددًا من القواعد التي يستخدمها الجيش الأمريكي للتزود بالوقود والدعم اللوجستي، وتوجد القواعد في منطقتي قنا ورأس نباس على البحر الأحمر، وفي المملكة المغربية توجد عدد من القواعد بالاتفاق مع المملكة، وتشتمل تلك القواعد على نقاط اتصال وتطل على البحر الأبيض المتوسط، وعلى المحيط

---

1 ندى محمد أحمد، القواعد العسكرية حول العالم، من الموقع:

(تاريخ التعامل مع الموقع: 2010/11/10) http://www.alnilin.com/news-action-show-id-57422.htm

2 المرجع نفسه.

الهادي، وتشتمل على مراكز تدريب عسكرية، وذلك في مناطق أبو كاديلو وسيدي يحيى،أما نقطة اتصال منطقة قنيطرة فهي خاصة بالقوات البحرية.[1]

وحسب دراسة أجراها **ديفيد فاين**، (الأستاذ المساعد في قسم علم الإنسان، في الجامعة الأمريكية بواشنطن، ومؤلف كتاب جزيرة العار "التاريخ السرّيّ للقاعدة العسكرية الأمريكية في جزيرة دييغو غارسيا" تكاليف التواجد العسكري الأمريكي في أنحاء العالم)، والتي استغرقت أكثر من ثلاث سنوات، يبين بالأرقام الفارق الشاسع، بين ما تعلنه وزارة الدفاع الأمريكية عن هذه التكلفة، وبين القيمة الحقيقية لها. حيث تقارن الدراسة بين ما تعلنه وزارة الدفاع الأمريكية عن كلفة نشر قواعدها وجنودها حول العالم للكونجرس الأمريكي، أي 22 مليار دولار سنوياً، وحسابات الكاتب لهذه التكلفة والتي بلغت 170 مليار دولار في العام، بل قد تكون أكثر من ذلك بكثير.[2]

ويقول الكاتب، إن البنتاغون يُعدّ بموجب القانون كشفاً سنوياً، يتضمن "مجمل التكلفة فيما وراء البحار"، ويبين ثمن النشاطات العسكرية في الخارج، من القواعد إلى السفارات وغيرها. ويشير الكاتب إلى أن الكشف الذي أعلنه البنتاغون، عن السنة المالية 2012 والتي تنتهي في 30 سبتمبر، لا يشمل الأموال التي تم إنفاقها في ذلك العام على الحروب في أفغانستان وغيرها من بقاع الأرض، التي تزيد على 118 مليار دولار.[3]

وعلى الرغم من أن ميزانية وزارة الدفاع المعلنة والبالغة 1 .22 مليار دولار مبلغ ضخم، ويمثل ما يقارب ميزانيتي وزارة العدل والزراعة معا، ونحو نصف ميزانية وزارة الخارجية لعام 2012، فإنه يتعارض تعارضاً صارخاً، مع تقديرات الخبيرة الاقتصادية **آنيتا دانس**، التي تبلغ 250 مليار دولار سنويا. وما يلفت الانتباه هو العدد الكبير للقواعد الأمريكية حول العالم والتي تغطي كل القارات، مع التعتيم على الميزانية الحقيقية لوزارة الدفاع، لكيلا يعلم دافع الضرائب الأمريكي ما مصير الأموال التي يدفعها.

الفرع الثاني: الهيمنة على سوق السلاح.

ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة تضاعفت ثلاث مرات خلال عام 2011 لتسجل أعلى مستوى لها، بسبب زيادة مبيعاتها

---

1 ندى محمد أحمد، المرجع السابق.

2 عمر عدس، تكاليف خيالية للتواجد العسكري الأمريكي في الخارج" من الموقع:
http://www.nebrasnews.com/portal/index.php?option=com_content&task=view&id=52721&Itemid=87 (تاريخ التعامل مع الموقع: **2010/11/06**)

3 المرجع نفسه.

لدول الخليج، والتي تشعر بالقلق من الطموحات النووية الإيرانية. وأوردت الصحيفة الأمريكية أنه وفقًا لدراسة بالكونجرس، بلغ إجمالي مبيعات أمريكا من الأسلحة إلى الخارج، خلال العام 2011 حوالي 66.5 مليار دولار، أي أكثر من 75% من سوق السلاح العالمي، الذي بلغت قيمة تعاملاته 85.3 مليار دولار، في حين بلغت عام 2010 مبيعاتها 21.4 مليار دولار، وكشفت الدراسة أن إجمالي مبيعات الأسلحة الأمريكية زاد بشكل غير مسبوق أكثر مما كانت عليه، وبذلك أصبح عام 2011 يمثل أضخم مبيعات للأسلحة في تاريخ أمريكا بالكامل، حيث كان أعلى مستوى عام 2009 بمبيعات بلغت تقريبًا 31 مليار دولار.[1]

ولفتت الصحيفة إلى أن الأهداف السياسية للولايات المتحدة، هي العمل مع حلفائها العرب في الخليج، لإنشاء نظام دفاع صاروخي بشكل مترابط، لحماية المدن والمصافي النفطية وخطوط أنابيب البترول، والقواعد العسكرية من الهجمات الإيرانية. وجاء في التقرير السنوي الذي أعد للكونجرس أنه في الوقت الذي لا تزال فيه واشنطن أكبر مورد للأسلحة في العالم، سجل جميع الموردين الرئيسيين الآخرين باستثناء فرنسا تراجعا في مبيعات 2011.ويضيف التقرير أن روسيا تحتل المركز الثاني عالمياً في مبيعات السلاح، رغم أنها تتأخر كثيراً عن الولايات المتحدة من حيث الكميات، فلم تتجاوز مبيعاتها خلال العام2011 (4.8) مليار دولار،[2] ويرى الكثير من المراقبين أن الولايات المتحدة تستغل حالة الفوضى والتوتر في المنطقة العربية لتبيع كميات كبيرة من السلاح، والتي لا تضاهي جودة السلاح الذي يقدم لإسرائيل وبقية الحلفاء.

المطلب الثالث: الوسائل الاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية.

وفرت حكومة الولايات المتحدة المساعدات الخارجية على مدى طويل لخدمةسياستها الخارجية ففي عام 1915 منعت لجنة الإغاثة الأمريكية حدوث مجاعة في بلجيكا بعد الغزو الألماني. وبعد عام 1945، قامت حكومة الولايات المتحدة بإضفاء الطابع المؤسسي على مساعداتها الخارجية، بتأسيس إدارة التعاون الاقتصادي .(ECA) التي قامت بتنفيذ برنامج الانتعاش الأوروبي الذي رعاه وزير الخارجية جورج مارشال، صاحب خطة مارشال للمساعدة في بناء أوروبا الغربية التي مزقتها الحرب.

وفي 31 أكتوبر 1951، أقرّ الكونغرس قانون الأمن المشترك الأول، وأنشأ بموجبه وكالة الأمن المشترك (MSA)لإدارة المساعدات الخارجية.وفي عام 1953 مع نهاية الحرب الكورية، تم تأسيس إدارة العمليات الخارجية في الولايات المتحدة، كوكالة حكومية مستقلة عن وزارة الخارجية،

1 http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE87Q0EI20120827?sp=true

2 Ibid.

تعمل على دعم المساعدات الاقتصادية والتقنية على مستوى العالم.[1] وفي هذا الصدد سنحاول التركيز على المساعدات الأمريكية والعقوبات الاقتصادية باعتبارهما أهم الوسائل الاقتصادية للإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

الفرع الأول: المساعدات الأمريكية حول العالم.

في عام 1961، أقر الكونغرس قانون المساعدات الخارجية بناءً على مبادرة الرئيس **كينيدي** وبموجبه أدمجت إدارة التعاون الاقتصادي مع كل هيئات المساعدات الخارجية الأخرى في "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID كوكالة جديدة مكرّسة للتنمية، من خلال وضع برامج طويلة الأمد في العديد من الدول، والإلتزام التام للعمل في برامج تنجز خلال سنوات عديدة. وقد اشترط الكونغرس أن تركز المساعدات الأمريكية على "الاحتياجات الإنسانية الأساسية: الغذاء والتغذية، تخطيط السكان والصحة؛ التعليم وتطوير الموارد البشرية. ووقع الرئيس **نيكسون** قانون "التوجهات الجديدة" ضمن القانون (PL-93-189) في ديسمبر 1973.[2]

وفي عام 1978، صيغت مسودة تشريع بناءً على طلب من السيناتور **هيربرت هامفري** لإنشاء وكالة التعاون والتنمية الدولية، وكان الدور الأساسي لهذه الوكالة هو مراقبة أداء وكالة USAID عوضاً عن وزارة الخارجية. على الرغم من أن إنشاء وكالة التعاون والتنمية الدولية تم بقرار تنفيذي عام 1979 إلا أنها لم تجعلUSAID مستقلة، وفي عام 1995، قُدّم قانون لإلغاء USAID مرة أخرى، لكن هذه المرة قدمه السيناتور **جيمس هليمز**، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ وكان هدفه من ذلك استبدال USAID بمؤسسة تقدم المنح، على الرغم من أن مجلس النواب قد مرّر قانون إلغاءUSAID إلا أنه لم يصبح قانوناً ساري المفعول. ومن أجل كسب تعاون الكونغرس ودعم أجندة المساعدات الخارجية، تبنى الرئيس **بيل كلينتون** عام 1997 عرضاً لوزارة الخارجية، لدمج المزيد من هيئات الشؤون الخارجية في الوزارة.[3]

على الرغم من أن القانون قد أجاز للرئيس إلغاء وكالة USAID إلا أن الرئيس **كلينتون** لم يأخذ بهذا الخيار واستمرت USAID بعملها، وفي عام 2003 وضع الرئيس **جورج بوش** خطة طوارئ للإغاثة من الإيدز، ما يعني وضع برامج USAID لمكافحة الإيدز تحت إشراف مكتب منسّق الإيدز العالمي الجديد التابع لوزارة الخارجية. وعام 2004، أنشأت إدارة **بوش** مؤسسة تحدي الألفية كهيئة جديدة للمساعدات الخارجية، في كانون الثاني (يناير) 2006، أنشأت وزيرة الخارجية

---

1 http://ar.wikipedia.org/wiki

2 Ibid.

3 Ibid.

كونداليزا رايس مكتب مدير المساعدات الخارجية الأمريكية التابع لوزارة الخارجية. وكان هدف هذا المكتب ضمان الاستخدام الأمثل للمساعدات الخارجية، بما يحقق أهداف السياسة الخارجية.[1]

في 22 أيلول (سبتمبر) 2010، وقع الرئيس **باراك أوباما** مصنف تحديد سياسة الرئاسة حول التنمية العالمية. وبعد ذلك بأشهر، وفي كانون الأول (ديسمبر) 2010 تحديداً، أعلنت وزيرة الخارجية **هيلاري كلينتون** مبادرة مراجعة التطوير والدبلوماسية كل أربع سنوات، وأعادت USAID إنشاء مكتب التخطيط للتنمية في منتصف عام 2010 ومكتب السياسات والتخطيط والتعليم، وفي أيلول (سبتمبر) 2012 وبناءً على طلب الكرملين الروسي، أغلقت USAID مكتبها في موسكو.[2]

تتضمن المساعدة المالية توفير النقد لمنظمات الدول النامية لدعم ميزانياتها. كما توفر وكالة USAID المساعدة المالية للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، التي تقدم بدورها الدعم التقني للدول النامية. وفي السنوات الأخيرة، زادت الحكومة الأمريكية تركيزها على المساعدات المالية بدلاً من المساعدات التقنية. أما عام 2009، بدأت إدارة الرئيس **أوباما** إجراء تعديلات رئيسية على البرامج التي تملكها الوكالة للتركيز على المساعدات المالية، وقد عرفت هذه المبادرة بـــمساعدات "حكومة – لحكومة" أو G2G. ويقول بعض النقاد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعطي المساعدات لمكافئة شركائها السياسيين والعسكريين، بدلاً من تقديم أسباب إنسانية واجتماعية لهذه المساعدات في الخارج. وأفاد **وليام بلوم** أنه في عقد الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أسست USAID علاقات عمل وثيقة مع وكالة المخابرات المركزية، وغالباً ما عمل موظفو وكالة المخابرات في الخارج تحت غطاءها.[3]

ويشير العديد من الباحثين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم المساعدات الخارجية كسلاح سياسي للحصول على التنازلات من الدول الأخرى، وممارسة الضغوط عليها. وهو ما يبينه إعلان رئيس بوليفيا **إيفو موراليس** طرد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" والتي بدأت عملها في بلاده عام 1964، متهماً إياها بالتآمر والتدخل في الشؤون الداخلية البوليفية. وتنفيذ أهداف سياسية لا اقتصادية، يذكر أن موراليس الذي يترأس البلاد منذ 2006 طرد عام 2008 السفير الأمريكي والممثلين عن إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية من بوليفيا. وفيما يلي جدول يوضح تطور المساعدات الخارجية الأمريكية ما بين 2002 و 2013.

---

1 http://ar.wikipedia.org/wiki.

2 Ibid.

3 Ibid.

المساعدات الأمريكية الخارجية من 2002 إلى 2013 بملايير الدولارات.

العام	المساعدات الخارجية الأمريكية	العام	المساعدات الخارجية الأمريكية
2002	**15,7**	2008	27,4
2003	17,9	2009	29,7
2004	22,9	2010	**31,0**
2005	27,0	2011	29,7
2006	24,0	2012	29,9
2007	23,1	2013	30,0

بلغت قيمة المساعدات الأمريكية الخارجية لسنة 2014 أكثر من 30 مليار دولار.

المصدر:http://www.globalhumanitarianassistance.org/countryprofile/united-states

الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية الأمريكية حول العالم.

يعد سلاح العقوبات أحد الأسلحة الفتاكة التي تحتكم إليها الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها القوة العظمى الأولى في العالم،ويوجد نوعان من العقوبات؛التجارية والاقتصادية؛ أما العقوبات التجارية فتشمل حرمان الدولة المستهدفة مما تسميه الحكومة الأمريكية برامج المعاملة التفضيلية، مثل وضعية الدولة الأولى بالرعاية، وحرمانها من قروض التوريد والتصدير البنكية التي تُمنح للدول الصديقة لأمريكا وتُفرض مثل هذه العقوبات على دول تتهمها الولايات المتحدة بإغلاق أسواقها أمام السلع الأمريكية وقد طُبّق هذا النوع من العقوبات على الصين، ودول أخرى اتهمتها واشنطن بأنها تبيع أسلحة لأنظمة مغضوب عليها من الولايات المتحدة، حيث فرضت واشنطن، على هذه الخلفية عقوبات على باكستان، أو تتهم واشنطن حكومة ما بانتهاك حقوق الإنسان مثل ميانمار (بورما سابقاً).

وتستخدم الولايات المتحدة العقوبات التجارية كوسيلة ضغط ضد دولة ما، لثنيها عن إجراءات أو سياسات تجارية أو اقتصادية، وإذا فشلت العقوبات التجارية تلجأ واشنطن للعقوبات الاقتصادية، التي يصادق عليها الرئيس الأمريكي وتستهدف تغيير النظام. وتشمل الحظر التجاري وحظر التحويلات المالية والحرمان من الحصول على قروض من المؤسسات المالية الأمريكية، وكذلك الحرمان من الاستثمار في الأصول الأمريكية. ولأن العقوبات الأحادية أقل فاعلية من العقوبات الاقتصادية المتعددة الأطراف فإن الولايات المتحدة تعاقب (من جانب واحد) كل دولة أو شركة تتعامل مع

الدولة المعاقَبة اقتصادياً فتتحول العقوبات بهذه الطريقة من محض أمريكية إلى دولية. وقد أنشأت الولايات المتحدة خصيصاً لهذا الغرض قانوناً في مارس/ آذار 1969 أسمته **قانون هيلمز–بيرتون**.[1]

إن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا منذ 51 عاماً أشهر نموذج من العقوبات على مر التاريخ. وتختلف فرص نجاح حزمة العقوبات الاقتصادية من حالة إلى أخرى وهي تستخدم خياراً بديلاً للحرب.

وفي هذا السياق أعرب وزير الخزانة الأمريكي **جاكوب لو**، عن أمله في أن تحقق العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران نتائجها، لأن الخيار البديل سيكون أسوا بالنسبة لإيران والعالم. وأوضح **لو**، الذي تشرف وزارته على تطبيق هذه العقوبات، أن "**أي رئيس أمريكي يجب ألا يتخذ قرار المضي أبعد من العقوبات بدون استنفاد كل الوسائل المتاحة لديه**"، في إشارة إلى تفضيل العقوبات على أي عمل عسكري. وتفرض الولايات المتحدة والأسرة الدولية منذ سنوات سلسلة من العقوبات على إيران، إذ تتهمها بالسعي لحيازة السلاح الذري تحت غطاء برنامج نووي مدني، وهو ما تنفيه طهران باستمرار. وعرض **لو** صورة قاتمة للاقتصاد الإيراني، حيث تحقق العقوبات أهدافها، وقال إن "**الأمر يتجلى في إجمالي الناتج المحلي وقيمة الريال ونسبة البطالة والتضخم**"، مضيفا أن "**الصورة العامة ليست إيجابية**". واعتبر أن العقوبات المفروضة على إيران هي "**من أكثر العقوبات تشددا في التاريخ**" بفضل الموقف الموحد الذي تتخذه الأسرة الدولية، وتابع: "**الهدف ليس أن يعاني الشعب، بل حمل الحكومة على تغيير موقفها**".[2]

وتجدر الإشارة أننا لا نكاد نجد دولة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تفرض عقوبات تجارية أو اقتصادية على دولة أخرى، مثلما تفعل الولايات المتحدة، لأنها القوة الأولى عالميا وتفعل ما تشاء في ظل امتعاض وصمت المجتمع الدولي، وفي أكثر الأحيان انضمامه ومساندته للعقوبات الأمريكية رغم أنها لا تخدم إلا أهداف ومصالح الولايات المتحدة، فهذا هو المنطق الأمريكي، ما هو في صالح أمريكا فهو في صالح العالم.

المطلب الرابع: الوسائل الثقافية للإستراتيجية الأمريكية.

تلعب العوامل الثقافية دورا مهما في تحقيق غايات السياسة الأمريكية، خاصة وأن الولايات المتحدة تتمتع بجاذبية كبيرة في هذا المجال، ويتجلى ذلك من خلال انتشار الثقافة الأمريكية مجسدة في الأفلام والموسيقى الأمريكية، حيث تعتبر الولايات المتحدة من خلال **هوليود** المنتج الأول للأفلام

---

1 جورج سوروس، خرافة التفوق الأمريكي، الطبعة الأولى، مطبعة فضالة، المغرب، **2006**، ص**27**.

2 المرجع نفسه، ص **28**.

عالميا. والنموذج الأول في نمط اللباس والأكل الأمريكي، فقد غزت محلات الوجبات السريعة الأمريكية العالم مثل **ماكدونالدز وكوكاكولا**.

كما تحظى وسائل الإعلام الأمريكية بمتابعة كبيرة حول العالم مثل محطة CNN، وكذلك نسجل سيادة القيم واللغة الأمريكية العالم بصورة لم يسبق لها مثيل، وتتضح جاذبية الثقافة ونمط العيش الأمريكيين، في رغبة عدد كبير من الناس في الهجرة لأرض الأحلام، ففي 1996 تقدم أكثر من مليون طلب للهجرة نحو الولايات المتحدة.[1] والعدد في تزايد مستمر كل عام بفارق كبير عما عداها من الدول، حيث وصل مؤخرا لأكثر من مليوني طلب. لذلك تعتبر القوة الذكية والدبلوماسية الشعبية جوهر النظرة الجديدة للوسائل الثقافية للاستراتيجيات الأمريكية.

وبناءً على ما تقدم سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة للوسائل الثقافية للإستراتيجية الأمريكية حول العالم، التي قسمناها لنقطتين؛ القوة الذكية والدبلوماسية الشعبية.

الفرع الأول: القوة الذكية.

مع تولي إدارة جديدة للحكم في الولايات المتحدة منذ يناير العام 2009، أضحت الأطروحة النظرية للأدميرال **ناي**–حول ظهور أنماط غير عسكرية للقوة في العلاقات الدولية– موضع اهتمام عدد كبير من المحللين في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة مدى إمكانية الإفادة منها في تدعيم مكانة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي. لقد بات الرأي سائدا بأن القوة الخشنة المعتمدة بحالة أفغانستان كما بحالة العراق، إنما كان من شأنها الإضرار بصورة أمريكا، وأن القوة الناعمة التي كانت تبرر لها الاختيار وتشرعن لها السلوك، فأفرزت واقعا عالميا مناهضا لسلوك الإمبراطورية واختياراتها.

ومنذ وصول **أوباما** للسلطة، جرت محاولة العمل على مزج القوتين معا، بزمن السلم كما بزمن الحرب، في إطار ما سماه جوزيف **ناي** ب"القوة الذكية"[2] والتي بنيت على حقيقة أن الخلل كان كامنا في "سوء استخدام" السلطة الخشنة، وعدم القدرة على مزاوجتها بالسلطة الناعمة، ومنذ خطاب الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** في2008 بالقاهرة للعالم الإسلامي، وإعلان نيته الانسحاب من العراق وأفغانستان، بدأ الجدل بين المهتمين بالشأن الأمريكي، حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستعود لتبني "القوة الناعمة"Soft Powerمن جديد، بعد أن استخدمت "القوة الصلبة " Hard Powe في تعاملها مع القضايا الدولية، طوال عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق **جورج بوش الابن** أم أن ثمة

---

1 فريد هاليداي، هل يظل النظام العالمي تحت الهيمنة الأمريكية؟ مستقبل القوة الأمريكية، مجلة الباحث العربي،العدد 43،1997،ص17.

2 يحي اليحياوي، أوباما وأطروحة القوة الذكية، من الموقع: http://hespress.com/opinions/11560.html

طريقة تفكير جديدة في التعامل مع تلك القضايا. من خلال تبني مفهوم القوة الذكية، التي تجمع بين القوة الصلبة والقوة اللينة في تناغم يصب في الأخير في تحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة.

في هذا السياق، تبدو أهمية مقال وزيرة الخارجية الأمريكية، **هيلاري كلينتون**، في مجلة "ForeignAffairs"، في عددها الصادر في نوفمبر/ ديسمبر 2010 بعنوان "القيادة من خلال القوة المدنية.. إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية" ترى **هيلاري** أن أبرز مهامها كوزيرة لخارجية الولايات المتحدة، تتمثل في تحقيق الاتساق والاندماج بين الدبلوماسية والتنمية، وتشديد الأهمية على ذلك بالقدر نفسه الذي تحظى به تنمية القدرات الدفاعية الأمريكية، وهو الأمر الذي وصفته بأنه ترسيخ لمفهوم Smart Power "القوة الذكية"[1] كنهج جديد لحل المشاكل العالمية، إلا أنه لن يتحقق دون تعزيز " القوة الأمريكية المدنية" وتوسيعها إلى أبعد مدى.

الفرع الثاني: الدبلوماسية الشعبية.

لقد صار العالم اليوم مليئا بالتحديات والمشكلات الكبرى التي تختبر قدرة الإدارة الأمريكية الجديدة على التعامل معها، بدءً بقضايا التطرف العنيف، مرورا بالركود الاقتصادي العالمي، وصولا إلى التغير المناخي والفقر. وحسب وجهة نظر وزيرة الخارجية الأمريكية، فإن هذه الأزمات تتطلب حلولا جماعية وتعاونا دوليا، وكما ترى وزيرة الخارجية الأمريكية، فإن إحدى آليات دمج الدبلوماسية بالتنمية لقيادة القوة المدنية، هي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تعرف بـــ"هيئة المعونة الأمريكية"، والتي يجب أن تأخذ حيزا مهما في الاستراتيجيات الأمريكية المستقبلية.

لقد بدأت إدارة **أوباما** إعادة بناء وكالة التنمية الأمريكية لتصبح المنظمة التنموية الرائدة في العالم، والتي يمكنها –على المدى الطويل– تعزيز النمو والحكم الديمقراطي، بما تتضمنه من أدوات الابتكار، وتشكيلاتها السياسية، بالإضافة إلى أنها ستستخدم كمقياس لضمان فعالية الاستثمارات الأمريكية من حيث التكلفة والتأثير.

وفور توليها منصبها كوزيرة خارجية في الإدارة الأمريكية الجديدة، أطلقت **هيلاري**، في يوليو 2009، أول مراجعة للدبلوماسية والتنمية عرفت باسم "المراجعة الرباعية لأعمال الدبلوماسية والتنمية" "QDDR" على غرار مثيلتها في وزارة الدفاع، والتي تهدف لتحديد كيفية تحقيق التعاون والتكامل، وتعزيز نقاط الاتفاق بين الدبلوماسية والتنمية، فعلى الرغم من أن وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية لديهما أدوار متميزة، وغالبا ما تتداخل أعمالها معا، وتعملان جنبا إلى جنب، فإن التحديات

---

1 علا عبد الله، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية الأمريكية تجاه العالم، من الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/1707

العالمية تتطلب دمج الاثنتين معا على نحو أكثر شمولية، بما يحقق القوة المدنية التي تنشدها الولايات المتحدة،[1] خاصة أنه في الأغلب ما يتم تأمين الأعمال الدبلوماسية بتحقيق أهداف ومكاسب في مجال التنمية، كما أن أهداف التنمية كثيرا ما يتم تأمينها أيضا بالتواصل الدبلوماسي.

وعليه تعتبر كلينتون أن سفير الولايات المتحدة لا يؤسس العلاقات فقط مع حكومة البلد الذي يستضيفه، وإنما يقيم حوارا وتواصلا أيضا مع شعبها. إذ تجعل من المشاركة العامة واجبا على كل دبلوماسي، يتم تحقيقه عبر اللقاءات والاجتماعات المفتوحة مع وسائل الإعلام، والتوعية المنظمة، والفعاليات في مدن المقاطعات والمجتمعات الصغيرة، وبرامج تبادل الطلاب، والاتصالات المباشرة بين المواطنين والمنظمات المدنية. ففي القرن الـ21، أصبح من المحتمل أن يلتقي الدبلوماسي مع شيوخ القبائل في قرية ريفية، كنظراء مماثلين لوزير الخارجية في تلك الدولة، وتدلل **هيلاري** على وجهة نظرها قائلة"**خلال زيارتي لدولتي إندونيسيا وتركيا، أجريت لقاءات ثنائية مع مسئولين حكوميين، إلا أنني اجتمعت أيضا مع قادة المجتمع المدني**".[2] وهو منظور جديد نسبيا في السياسة الخارجية الأمريكية.

وبعد استعراض أهم الوسائل المسخرة لخدمة الأهداف والمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة يمكننا الوقوف على مدى تداخلها وتعقيدها، بل أنها قد تعمل بشكل منفرد أو مركب للوصول للأهداف المرجوة، وتجدر الإشارة إلى أن تغير وتعاقب الإدارات الأمريكية بين الديمقراطيين والجمهوريين ينعكس على ترتيب أولويات اللجوء لمختلف الوسائل، فعادة تميل الإدارات الجمهورية لاستخدام القوة الصلبة من خلال التهديد بالقوة العسكرية واستخدامها، لتحقيق أهداف الإستراتيجية الأمريكية، وهو ما حصل مع **جورج بوش** الإبن بشنه الحرب على أفغانستان والعراق، تحت مسمى الحرب على الإرهاب. في حين تميل الإدارات الديمقراطية لانتهاج القوة بشكل أقل حدة، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية وحظر الأسلحة والتجارة وتجميد الأصول، لإرغام الدول على العودة للصف والقبول بالوضع الراهن، ومثال ذلك الحزم المتتالية من العقوبات الاقتصادية على العراق أثناء رئاسة **بيل كلينتون**، وحاليا خلال حكم **أوباما** مع إيران.

ومن خلال ما سبق، يظهر جليا أن الولايات المتحدة في سبيل تحقيق مصالحها المتمثلة في الحفاظ على تفوقها العالمي في كل المجالات، ومنع بروز أي قوة منافسة لها، على الأقل على المدى المنظور، وحماية أمنها وأمن حلفائها وعلى رأسهم إسرائيل، ضمان تدفق النفط في شريان الاقتصاد

---

1 علا عبد الله، المرجع السابق.

2 المرجع نفسه.

العالمي، وكذلك سعيها لمنع انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب وفق منظورها وحدها، وأخيرا نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، رغم أنها لا تعدو أن تكون سوى غطاءً لمصالحها الاقتصادية والأمنية الحقيقية، وكل الأهداف السابقة من شأنها إيجاد وضع دولي تنمو وتزدهر فيه الولايات المتحدة، وتعزز موقعها الريادي العالمي، وفي سبيل تحقيق ما سبق لا تتوانى الولايات المتحدة بشكل عام في استخدام أي من الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية في تحقيق مصالحها، مهما بلغت من قسوة وآثار سلبية على الأطراف المعنية، وخير مثال ما يحصل في العراق وأفغانستان من انفلات أمني وتدهور اقتصادي.

ويمكن القول بأنه كثيرا ما تختفي الحدود بين أهداف الإستراتيجية الأمريكية ووسائلها، فيصعب التفريق بينهما، فمثلا يصعب تصنيف ضمان التفوق الأمريكي ضمن أهداف أو وسائل الإستراتيجية الأمريكية، فمن جهة يعتبر أحد أهداف الإستراتيجية الأمريكية باعتباره غاية في حد ذاته، ومن جهة أخرى يمكن اعتباره أحد الوسائل الكفيلة بتحقيق المصلحة العليا للولايات المتحدة، ويكاد ينسحب هذا الكلام عن بقية الأهداف والوسائل، ما يخلق تداخلا عميقا بينهما يزيد من تحديات البحث.

وفي ختام هذا الفصل الذي تطرقنا فيه لنشأة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية منذ قيام الولايات المتحدة عام 1776، وتطورها من خلال أهم المحطات التاريخية كالحربين العالميتين والحرب الباردة وبعدها والوقوف عند أحداث 11 سبتمبر 2001 وما بعدها، والتي شكلت محورا مفصليا في الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة، ثم عرجنا على عملية صناعة هذه الإستراتيجية من خلال التفاعل بين العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والمبادئ والأعراف التي تحكمها، والتي تشكلت من خلال الممارسة الطويلة، باعتبار الولايات المتحدة تمتلك أحد أعقد الأجهزة البيروقراطية في العالم، ما يصعب علينا الفهم الدقيق والإلمام بكل حيثيات وتفاصيل صياغة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، لكننا حاولنا تبسيطها والوقوف على أهم المنعرجات في عملية صياغتها، وتناولنا في الأخير أهداف هذه الإستراتيجية المختلفة وتداخلها مع الوسائل الكفيلة بتحقيقها، ووقفنا على مدى تشابكهما.

الفصل الرابع:

العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001.

المبحث الأول: المقومات الجيو-استراتيجية للجزائـــــر.

المبحث الثاني: واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001.

سنحاول في هذا الفصل التعرض لمكانة الجزائر ضمن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، والتي إعتُمدت بعد 2001، بكل تعقيداتها وتداخل الإدارات المساهمة في صياغتها، وتنفيذها وفق المصلحة القومية الأمريكية، هذا المفهوم المطاط الذي يبقى عصيا على الإلمام بكل جوانبه ومستوياته، ومن الصعوبة بمكان الفهم الدقيق لمجريات صياغة الإستراتيجية الأمريكية في شكلها العام. ومن خلال التركيز على تبني مفهوم وإستراتيجية مكافحة الإرهاب من طرف الإدارة الأمريكية، سنحاول الوقوف على أهم انعكاسات هذا الخيار على الإستراتيجية الأمريكية عموما، وعلى العلاقات بين الجزائر وواشنطن بشكل خاص، بالنظر لما تملكه الجزائر من تجربة وخبرة في مجال مكافحة الإرهاب خلال التسعينيات.

وسيتم تحليل ما سبق من خلال التطرق لمستويات ومجالات التفاعل بين البلدين، والوقوف على أهم ما يميزها خلال فترة الدراسة، في ظل التحديات الراهنة. وعليه جرى تقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث يتناول الأول المقومات الجيو-استراتيجية للجزائر، وما يمكن أن تمثله للمصالح الأمريكية ويخصص الثاني لدراسة المجال السياسي والأمني للعلاقات الجزائرية الأمريكية في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، ويتناول الثالث المجال الاقتصادي والثقافي بينهما.

المبحث الأول: المقومات الجيو-استراتيجية للجزائر.

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة للمقومات الجيو-استراتيجية للجزائر والتي تشكل عامل جذب للولايات المتحدة ومصالحها، بالنظر للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر، والثروات الطبيعية المتمثلة أساسا في النفط والغاز وبعض المعادن، كما تتمتع بدبلوماسية متزنة ومحترمة على الصعيد الإقليمي والدولي، وخبرة طويلة في مكافحة الإرهاب، إضافة لكون الجزائر سوقا واعدا محليا، وإقليميا في إطار المغرب العربي، وتوفر مناخا استثماريا مقبولا، كل هذه العناصر من شأنها أن تشكل عناصر جذب للسياسة الأمريكية للاهتمام بالجزائر، وعليه سيتم تناول هذه العوامل من خلال ثلاث مطالب؛ يتناول الأول الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية للجزائر، ويخصص الثاني لثقل الدبلوماسية الجزائرية وتجربة مكافحة الإرهاب، في حين يخصص الثالث للمقومات الإقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية للجزائر.

تمثل المدركات الإستراتيجية-Strategic Perception- المعيار العام الذي يتم على أساسه، قياس تأثير نشاطات معينة لفاعل خارجي على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة خارج أو داخل أراضيها، ومن هذا المنطلق، عند دراسة السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أي دولة، لابد من فهم ودراسة المكانة التي تكتسبها هذه الدولة في إطارها المحلي والإقليمي والدولي، والتي تمنحها هذا التميز والاهتمام لدى صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه سيتم معالجة هذا المطلب من خلال نقطتين؛ الموقع والمساحة ثم الثروات والموارد الطبيعية.

الفرع الأول: الموقع والمساحة.

تركز معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية، على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والثقل السياسي. ولعل **نابليون بونابارت** قد أصاب كبد الحقيقة عندما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم.[1] ومن هذا المنطلق فإن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية بالنسبة لواشنطن تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها على مستويات إقليمية، فالجزائر تتوسط المغرب العربي وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، ومن الصعب بناء أي مشروع سواءً كان اقتصاديا أو سياسيا أو أمنيا في هذه المنطقة دون مشاركتها.

كما تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي مهم، شكل تاريخيا محط أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية، كونها تمثل مدخلا لإفريقيا، ومن جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ، كما الجغرافيا، رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية. يتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر، عبر اسبانيا وإيطاليا.

وهذا ما يدفعنا للقول بأن المدرك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه البعد الإستراتيجي للجزائر يتعدى الإطار الإقليمي، ليشمل القارة الإفريقية (خاصة منطقة الساحل الغنية بالنفط). فمن حيث المساحة، تمثل الجزائر 8% من مساحة القارة، كما تعتبر بوابتها الشمالية، إذ تمكن دول الساحل الإفريقي – بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية – من الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومنه إلى بقية موانئ العالم، وتزيد الأهمية خاصة مع الاكتشافات النفطية الضخمة في

---

1 ســـني محمد أميـــن، المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر –إدارة جورج ولكر بوش نموذجا– مركز الشرق العربي للدراسات الإسترتيجية والحضارية، لندن، من الموقع:

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-17-01-10.htm **تاريخ التعامل مع الموقع: 2011/05/02**

منطقة الساحل الإفريقي والخليج الغيني،[1] وهي المناطق التي تركز عليها السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية لتنويع مصادر الإمدادات بعد 2002، لتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط.

وتبلغ مساحة الجزائر 2.381.741كم^2، وتشكل بذلك أكبر دولة في أفريقيا والوطن العربي من حيث المساحة بعد انفصال جنوب السودان، ويمتد الساحل الجزائري لمسافة 1664كلم في آخر تقرير صدر لمحافظة السواحل الجزائرية.* ويبلغ تعداد السكان حوالي 37.9 مليون نسمة، يعيش معظمهم على الشريط الساحلي، على مساحة لا تتعدى 12 بالمائة من مساحة البلد، ويحد الجزائر البحر الأبيض المتوسط شمالا، ولها حدود مع تونس وليبيا شرقا، ومع مالي والنيجر جنوبا، ومع موريتانيا والصحراء الغربية والمغرب غربا، وتمثل مساحة الصحراء الجزائرية 80 بالمائة من مساحة البلد، تتركز فيها احتياطات البترول والغاز.[2]

الفرع الثاني: الثروات والموارد الطبيعية.

تتمتع الجزائر بالكثير من الثروات الطبيعية، والتي تتمثل في البترول والغاز باحتياطيات معتبرة إضافة لبعض المعادن وأهمها الحديد والنحاس والذهب، كما تمتد الصحراء لمسافات شاسعة، تتعرض لأشعة الشمس لفترات طويلة في السنة، ما يجعلها تشكل مكانا استراتيجيا لمزارع الطاقة الشمسية، والتي تقوم بتوليد الكهرباء عن طريق الألواح الشمسية، وهي التقنية التي بدأت تنشط في السنوات الأخيرة ومرشحة للنمو والتطور بشكل كبير، خاصة بعد الكلام عن نضوب البترول، لتكون الطاقة البديلة النظيفة والمتجددة.

وفي تصريح لرئيس الجمهورية الجزائرية السيد **عبد العزيز بوتفليقة**، بتاريخ 23 سبتمبر 2003 أمام مجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين "بمؤسسة جيمس بيكر" بالولايات المتحدة الأمريكية قال:" **علاوة على ما تم كشفه من احتياطات فإن الجزائر تتمتع بقدرات كامنة هائلة من المحروقات، وما زالت أحواضها الرسوبية الواسعة غير مستكشفة بما فيه الكفاية**"، وحول مستقبل القطاع في الجزائر قال كذلك:"**وقد تم اكتشاف حقول عملاقة تفوق قدرتها ما يعادل**

---

1 ســـني محمد أميـــن، المرجع السابق.

* كان السائد أن الساحل الجزائري يمتد على مسافة 1200 كلم وهي الاحصائيات الموروثة عن الاستعمار، فقد أكد مسح للساحل الجزائري خلال 2011، أن الطول القديم احتسب على أساس طولي دون احتساب الإلتواءات والإحتدابات، لمعلومات أكثر يرجى الاطلاع على الموقع:http://www.djazairess.com/alfadjr/182971

2 الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات:http://www.ons.dz

10 ملايير برميل من البترول، مما يؤكد مستقبل المجال المنجمي في الجزائر"، وشملت الاستثمارات كذلك مشاريع لتحسين نسب الاسترجاع في حقول البترول، وتطوير حقول الغاز وهكذا فإن ما يقارب 5 ملايير دولار تم استثمارها في الجزائر من قبل الشركات البترولية".(1)

تمثل المحروقات ما نسبته 94.22 بالمائة من الحجم الإجمالي لمبيعات الجزائر في الخارج، حسب إحصائيات الجمارك الجزائرية لشهر أبريل2014، أما الصادرات خارج المحروقات لا تمثل سوى 5.35 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر، وتتمثل هذه المنتجات المصدرة أساسا في مشتقات المحروقات والمواد الغذائية.(2)

وأشار المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية، أن الصادرات بلغت نحو 65.92 مليار دولار في 2013 مقابل 71.86 مليار دولار سنة 2012 أي تراجع بنسبة 8.28 بالمائة حسب الأرقام المؤقتة للمركز. وفيما يخص الواردات استقرت في 54.85 مليار دولار عام 2013 مقابل 50.37 مليار دولار سنة 2012، أي ارتفاع بنسبة 8.89، وشكلت المحروقات أغلبية الصادرات الجزائرية بحصة 96.72 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات أي 63.75 مليار دولار سنة 2013 مقابل 69.80 مليار دولار سنة 2012 أي انخفاض بنسبة 8.67 بالمائة حسب نفس المصدر. وفيما يخص الصادر ت خار ج المحروقات، فبالرغم من ارتفاعها بنسبة 5 بالمائة سنة 2013

بالمقارنة مع سنة 2012 تظل دوما" هامشية "بنسبة3.28 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية أي ما يعادل2.16 مليار دولار.(3)

هاته المعطيات الإحصائية تدفعنا إلى التطرق إلى ورقة الغاز، وهي من الأوراق المهمة التي يمكن أن تزيد من الركيزة الجيو-استراتيجية للجزائر في المنطقة، وهو مجال اهتمام الشركات النفطية والغازية العالمية، بما في ذلك الأمريكية منها، حيث تعتبر الجزائر ثاني منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا بعد نيجيريا وهي ثالث منتج للغاز عالميا. وبلغ احتياطها حوالي 161 تريليون متر مكعب، ووصل إنتاجها في سنة 2004 إلى 82 مليار متر مكعب، وأهمية الغاز الطبيعي تمكن في كون النسبة المعتمدة عالميا في استخدامه لإنتاج الكهرباء تصل إلى 30 %، ومرشحة للارتفاع مستقبلا.

---

1 ســـني محمد أميـــن، مرجع سابق.

2 الموقع الالكتروني لوزارة التجارة الجزائرية: تاريخ التعامل مع الموقع: **2014/08/06**
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers14/aps29mai14ar.pdf

3 الموقع الالكتروني لوزارة التجارة الجزائرية: تاريخ التعامل مع الموقع: **2014/09/10**
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers13/commercextrieur2013ar.pdf

إن الثقل الإستراتيجي الهام الذي تتمتع به الجزائر في مجال الغاز، يرجع أساسا إلى عدة بواعث ميزتها عن سائر الدول الغازية وهي:[1]

1. العمر الافتراضي لاحتياطات الجزائر من الغاز والذي يفوق عمر النفط الممكن استخراجه بنحو 20 سنة.
2. القدرات الكامنة لحقول الغاز الجزائرية.
3. تتمتع الجزائر بهامش اختيار أوسع للشراكة الأجنبية في مجال الغاز (الإيطالية، الفرنسية والروسية..) مقارنة بقطاع النفط، بسبب احتكار الشركات الأجنبية، ولاسيما الأمريكية لعقود الاستكشاف والاستغلال.

وتعكف الجزائر على الرفع من قدرات تصديرها لأوروبا والولايات المتحدة، من خلال إقامة أنبوبي " ميد غاز" و"غالسي". الأول باتجاه اسبانيا حيث ينطلق من بني صاف إلى أسبانيا، والثاني اتجاه ايطاليا مرورا بجزيرة سردينيا، وسيمر الأنبوب الأول بفرنسا أيضا، فيما يرتقب أن يزود الثاني عددا من دول أوربا الوسطى والشرقية بالغاز.

وفي مجال الغاز تحتل الجزائر المرتبة الثانية في تصدير الغاز خلال الفترة-92 إلى 98 بعد أبوظبي وتعتبر شركة سوناطراك ثاني مصدر في العالم في سنة 2006 حيث تبلغ صادرتها 60 مليار متر، وهي سابع منتج في العالم بإنتاج يقدر ب 88.9 مليار متر مكعب.[2] هذه العوامل من شأنها أن تدعم سياسة "سوناطراك"، التي تنوي رفع سقف الصادرات الغازية إلى 85 مليار متر مكعب ثم 100 مليار متر مكعب. مع الإشارة أن شركة "سوناطراك" هي إحدى أكبر الشركات النفطية في العالم، وهي ليست القوة المحركة للاقتصاد الجزائري فحسب، بل تحتل المرتبة الأولى بين الشركات الإفريقية دون منازع، والمرتبة الثانية عشر بين الشركات النفطية العالمية، والمرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل، والمرتبة الثالثة بين الشركات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي، بل هي أيضا مرشحة للعب دور رئيسي في السوق الدولية للطاقة.[3]

---

1 ســـني محمد أميـــن، مرجع سابق.

2 قليري مارسيل، عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط، (ترجمة حسان البستاني)، الدار العربية للعلوم، 2007، بيروت، ص 242.

3 ســـني محمد أميـــن، مرجع سابق

كما يتواجد الحديد في كل من منجمي الونزة وبوخضرة، خانقات الموحد، تمزيرت، بني صاف. أما أكبر منجم من حيث الاحتياطي فيوجد في غار جبيلات الذي اكتشف سنة 1957 شرق تندوف ومنجم مشري عبد العزيز (35 مليار طن من الحديد). وفي الهقار يوجد 173.000 طن من الذهب الخام في منجمي تيراك وأمسماسة واللذان ينتجان 18 غ/طن. وأما الرصاص والزنك فهما يستخرجان من مناجم الشمال أهمها منجم سيدي كمبر في سكيكدة وعين بربار قرب عنابة. [1]

كل هاته المقدرات أُخذت بعين الاعتبار في الإستراتيجية الطاقوية الجديدة لإدارة **جورج والكر بوش** -المعروفة بارتباطها بالشركات البترولية الأمريكية- من خلال "تقرير **ديك تشيني**" الذي يشير لأكثر من مرة لدور الجزائر، وإمكانية توسع دورها في إطار سياسة تنويع المصادر النفطية الآمنة، خلاف منطقة الشرق الأوسط المتوترة.[2]

المطلب الثاني: تاريخ الدبلوماسية الجزائرية وتجربة مكافحة الإرهاب.

تتمتع الجزائر بتاريخ وتجربة كبيرة على الصعيد الدبلوماسي، تعود جذورها للدولة العثمانية، حين كانت الجزائر تخوض مفاوضات مع معظم الدول آنذاك، لعقد معاهدات حول المرور البحري دون تعرض الأسطول الجزائري لها، وكذلك تطورت هذه الخبرة الدبلوماسية خلال المفاوضات التي خاضتها الجزائر مع الاحتلال الفرنسي في مفاوضات **إيفيان**، وترسخ وزن الدبلوماسية الجزائرية من خلال الدور النشيط في المحافل الدولية، وخصوصا منظمة عدم الانحياز، وعلى صعيد مكافحة الإرهاب تتمتع الجزائر بخبرة كبيرة خلال التسعينيات حين واجهته لوحدها، وطالما نادت بضرورة توحيد الجهود الدولية لمجابهته وأنه لا يعترف بالحدود ولا بالدين، ولكن هذا النداء لم يلق صدى دوليا، إلا بعد تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، أين بدأ التقارب بين البلدين في هذا المجال، وعليه ما الأهمية التي يمكن أن تشكلها الدبلوماسية الجزائرية وخبرتها في مكافحة الإرهاب لمصالح الولايات المتحدة؟ وهو ما سنتناوله من خلال نقطتين، تتعلق الأولى بتاريخ الدبلوماسية الجزائرية وإنجازاتها، وتتعلق الثانية بالتجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب.

---

1 http://ar.wikipedia.org/wiki

2 ســـني محمد أميـــن، مرجع سابق.

الفرع الأول: تاريخ الدبلوماسية الجزائرية.

استطاعت الجزائر -بفضل نشاط وحركية دبلوماسييها خلال حرب التحرير- نيل مساندة ودعم كبيرين من البلدان التي تنشد السلم في العالم. لذلك واصلت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال الدفاع عن حركات التحرر عبر العالم، ورفع أصوات الشعوب المضطهدة في المنظمات الدولية.كما برز دور الجزائر في تسوية بعض التراعات والأزمات عبر العالم. ومن أهم المبادئ التي قامت على أساسها الدبلوماسية الجزائرية، دعم القضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكفاح الدبلوماسية الجزائرية في سبيل علاقات دولية أكثر إنصافا لمبادئ الأمن والسلم الدوليين، من خلال عملها الدؤوب في تنسيق المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب، بتبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب سنة 1999. وإنشاء آليات إفريقية لبناء السلم والأمن من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي، الذي ترأسه الجزائر منذ سنة 2004. وإلى جانب ذلك تم إنشاء مجموعة من الآليات والتنسيق في إطار مكافحة الإرهاب، وكذا بناء تصور دولي حول مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل كما أن هناك نقطة مهمة جدا تتعلق بتغليب منطق الحوار الدولي.

بالرغم من مرور أكثر من خمسين سنة على استقلال الجزائر، لا تزال الدبلوماسية الجزائرية محافظة على مميزاتها وأكثر ثباتا وتوازنا بمقوماتها التي لم تتغير شعاراتها لحد الساعة، المبنية في الأساس على أحقية احترام حقوق الإنسان، ومناصرة القضايا العادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة المجاورة، إضافة إلى دوافع مكافحة الإرهاب. ولو قمنا بنظرة على تاريخ دبلوماسية رؤساء الجزائر منذ بداية الاستقلال إلى يومنا هذا، لوجدناها كلها قائمة على نمط وإستراتيجية واحدة، متمثلة في احترام الشعارات الإنسانية السابقة الذكر، الأمر الذي جعل الكثير من المختصين في هذا الميدان يصفون الجزائر بشخصية المواقف الثابتة التي لا تتأثر برواكد خارجية.(1)

وتميزت الدبلوماسية الجزائرية بحضورها القوي والفعال في شتى المحافل الدولية، وساهمت في البحث عن حلول لرفع التحديات التي تواجه المجموعة الدولية، ومنها القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن الدولي ونزع السلاح، وإشكالية التنمية وحماية البيئة وحوار الحضارات. ورغم العشرية السوداء التي عصفت بالجزائر في تسعينيات القرن الماضي، إلا أنها بفضل دبلوماسيتها الفاعلة تمكنت من كسر طوق العزلة، واستطاعت أن تنتج مجموعة من الأدوات الخاصة بالدبلوماسية الأمنية، منها

---

1 بلال حداد، واقعية دبلوماسية الجزائر، جريدة القدس العربي، عدد يوم 19 نوفمبر 2013، من الموقع:
http://www.alquds.co.uk/?p=105060

الوساطة الإيجابية في احتواء عديد القضايا والتراعات مثل التراع العراقي-الإيراني عام 1975 وحل قضية الرهائن الأمريكيين في طهران* عام 1980. وإنتاج أرضية إفريقية لمكافحة الإرهاب، انطلاقا من جويلية 1999 والمضي إلى الاتحاد الإفريقي وإنشاء وترأس مجلس الأمن والسلم الإفريقي، وغيرها من الأدوار والمساهمات الفعالة على جميع الأصعدة.

وبخصوص أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران، فبعد فشل محاولاتها للتفاوض على إطلاق سراح الرهائن قامت الولايات المتحدة بعملية عسكرية لإنقاذهم في 24 أفريل 1980، غير أنها منيت بالفشل، ليلجأ بعدها طرفي التراع إيران والولايات المتحدة إلى دعوة الجزائر للعب دور الوسيط، وهذا إستنادا إلى سياستها الخارجية الرشيدة ومواقفها المستقلة لمساندة القضايا العادلة. وعلى هذا الأساس وضعت الجزائر شرطين هامين على الطرفين لإنجاح هذه الوساطة، حسبما صرح به الرئيس الجزائري في تلك الفترة **الشاذلي بن جديد** وهما **أولا** الثقة في سياسة الجزائر وطريقة حلها للأزمة. **وثانيا** الإلتزام بتطبيق الإتفاقيات الناجمة عن المفاوضات مع الطرف الإيراني. وقد تواصلت المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران بصورة مكثفة بوساطة الجزائر، وأجرى **وارن كريستوفر** كاتب الدولة الأمريكي المساعد للشؤون الخارجية في تلك الفترة بالجزائر سلسلة من المحادثات مع **محمد بن يحي** وزير الشؤون الخارجية الجزائري آنذاك.(1)

وفي 19 جانفي 1981 تم بالجزائر العاصمة التوصل إلى اتفاق نهائي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، بشأن قضية المحتجزين الأمريكيين، وذلك بعد موافقة البلدين على بيان الحكومة الجزائرية .وفي هذا السياق، أعرب **وران كريستوفر** خلال التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق عن امتنان الولايات المتحدة وشكرها للجزائر على مساهمتها الفعالة في عملية إطلاق المحتجزين. ووصف الرئيس الأمريكي **جيمي كارتر** الوساطة الجزائرية بالمنصفة، معربا في كلمة متلفزة إلى الشعب الأمريكي عن شكره للجزائر على الدور الإيجابي الذي لعبته أثناء المفاوضات الأمريكية الإيرانية. وقال:"**أود أن أعرب بصفة علنية كما سبق لي أن فعلت ذلك في مجالسي الخاصة، عن تشكراتي للجزائريين ... على العمل الرائع الذي أنجزوه في التحكم بكل الدقة والإنصاف بيننا وبين القادة الإيرانيين**".(2) وانتهت القضية في 20 جانفي1981، ووصلت عشية ذلك

---

* بدأت هذه الأزمة بعدما قام الطلبة الإيرانيين باقتحام السفارة الأمريكية، واحتجاز 52 أمريكيا لمدة 444 يوما، من 04 نوفمبر 1979 إلى 20 جانفي 1981.

1 محند برقوق، مبدأ الحل السلمي لحل الأزمات الدولية، من الموقع: http://www.tabee3i.com/topic/25602

2 المرجع نفسه.

اليوم إلى طهران طائرتان تابعتان للخطوط الجوية الجزائرية، لنقل المحتجزين الأمريكيين بعد فحص حالتهم الصحية من طرف فريق الأطباء الجزائريين.

لذا تشكلت معالم الدبلوماسية الجزائرية في ثلاث مبادئ كبرى والتي نص عليها الدستور الجزائري؛ **المبدأ الأول** الدعم غير المشروط لحق الشعوب في تقرير المصير، **والمبدأ الثاني** الدفاع عن القضايا العادلة والعدالة باسم القانون الدولي، و**المبدأ الثالث** ضمن مقاربة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع الإقرار بمبدأ الاستقرار الخاص للدول. وهي المبادئ التي لا تزال توجه عمل هذه الدبلوماسية إلى اليوم، وجعلت من الجزائر ومنذ استقلالها عام 1962 محطة هامة لا يمكن تجاهلها في احتواء عديد النزاعات والقضايا الخلافية إقليميا ودوليا. فقد وقفت إلى جانب قضايا التحرر، حتى سماها الرئيس الجنوب إفريقي الراحل **نيلسون مانديلا** بقِبلة الثوار.[1]

لطالما دعت الجزائر لتعاون اقتصادي منصف منذ منتصف السبعينيات، من خلال منبر هيئة الأمم المتحدة، لإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر إنصافا وعدالة، وهو مطلب لازال يطرح بنفس الحدة، خاصة في الأوقات المتميزة بالأزمة المالية والاقتصادية التي طالت آثارها حتى البلدان الفقيرة. وأمام أزمة اقتصادية عالمية تتطلب مقاربات جديدة، دعت الجزائر لإدخال إصلاحات عميقة على الهيكلية النقدية والمالية الدولية، التي تعاني من نقائص كبيرة من حيث عجزها عن الاستجابة للمشاكل المالية. وتكرر النداء سواءً على مستوى حركة عدم الانحياز أو مجموعة ال 77 أو في إطار ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. كما ترى الجزائر بأن تجسيد تلك الأهداف، لا يمكن أن يتحقق من دون ديمقراطية حقيقية للعلاقات الدولية، أي إجراء إصلاح "شامل وعميق" على الأمم المتحدة، يهدف خاصة إلى إعادة تفعيل الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن الدولي، وهو التصور الذي تشاطره عديد البلدان مع الجزائر.

كما لا يمكن تجاهل دور الجزائر النشيط في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة عدم الانحياز بدبلوماسية هادئة ومتوازنة، تعكس التجربة السياسية للنخبة الحاكمة التي تمتد بين الوساطة في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بطهران، ومرورا بالحل السلمي لقضية الطائرة الكويتية المختطفة التي حطت بمطار الجزائر في منتصف الثمانينيات، وصولا إلى الوساطة النوعية في النزاع الإريتري-الإثيوبي، الذي أبرم طرفي النزاع اتفاق سلام حوله بالجزائر، في 2000/12/12، وبحضور الوفد الأمريكي.[2]

---

1 محند برقوق، المرجع السابق.

2 ســـني محمد أميـــن، مرجع سابق.

وكلها تجارب تأمل الكثير من القوى استغلالها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمات الدولية، خصوصا مع الملف النووي الإيراني، الأزمة العراقية والقضية الفلسطينية التي أعلن عن قيام دولتها بالجزائر. لذا يمكن أن يراهن صانعي القرار الأمريكيين على الجزائر للعب أدوار الوساطة بين القوى الإقليمية والدولية.

بالنظر لما سبق فالجزائر تتمتع بدبلوماسية قوية وهادئة، تلتزم بمبادئ ثابتة منذ الاستقلال وإلى الآن، استطاعت كسب الرهان على الصعيد الإقليمي والدولي، رغم تعاقب الرؤساء من **بن بلة** إلى **بوتفليقة**، ما اكسبها احتراما دوليا، خاصة المواقف الأخيرة من الربيع العربي، حيث فضلت مبدأ الحوار والحل الداخلي عوض التدخل الخارجي بشكل مباشر، وهو ما نلمس نتائجه المدمرة خاصة في ليبيا أو بشكل غير مباشر مثل ما هو يحدث في سوريا، لذا تعول الولايات المتحدة –وهي التي تعرف جيدا الدبلوماسية الجزائرية- كثيرا عليها في التعاطي مع بعض القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

الفرع الثاني: تجربة مكافحة الإرهاب.

تتمتع الجزائر بتجربة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، لاقت اهتمام الدول والمنظمات الدولية وفي هذا الإطار أكد السيد **رمطان لعمامرة** وزير الخارجية الجزائري في حديثه للإذاعة الوطنية، أن عدد الدول التي تشاطر مسعى الجزائر في مكافحة الإرهاب يتصاعد، لاسيما فيما يتعلق بالامتناع عن دفع الفدية للمجموعات الإرهابية، مشيرا إلى أن هذا المسعى سجل انضمام عدد متزايد من الدول التي انضمت إليه منها حتى الدول العظمى.

توجت مجهودات الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب باحتضانها المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب، وهو المشروع الذي قدمت له المصالح الأمريكية المتخصصة على مستوى كتابة الدولة، وعدد من الهيئات الأخرى دعما تقنيا، فضلا عن الدعم المالي لإقامة هذا المشروع خلال عام2003، والذي يعد الأول من نوعه في المنطقة، إذ يأتي بعد التمركز القوي الذي حظيت به الجزائر في مبادرة "الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا NEPAD" التي تأسست في جويلية من عام 2002، وكانت الجزائر من أبرز مهندسي هذه المبادرة عن طريق الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** ما يؤهل الجزائر لتكون قوة سياسية تعول عليها واشنطن في التفاوض مع القارة الإفريقية.[1]

1 Mouhoubi Salah, LE NEPAD une chance pour la l'Afrique ?, office des publication universitaires, Algérie, 2005, p 23.

وعليه لم تكن الإدارة الأميركية في حاجة لأن يذكرها وزير الدولة البريطاني **كيم هاولز**، حين قال "**الجزائر مدرسة في مكافحة الإرهاب وجب التعلّم منها**" في كلامه للحلفاء الجدد في شمال أفريقيا. وأكدت الأمينة المساعدة المكلفة بالشؤون الإفريقية لدى كتابة الدولة الأمريكية للدفاع **أماندا دوري** في هذا الصدد "**إن الجزائر تقوم بدور محوري في مكافحة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وفروعه، وفي استرجاع الإستقرار في المنطقة، وهذا بالنظر لموقعها الجغرافي الإستراتيجي في المغرب العربي وخبرتها الطويلة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على أراضيها**". واعتبرت ممثلة البنتاغون أن الجزائر تعد "شريكا أمنيا هاما" بالنسبة للولايات المتحدة في إطار مكافحة المجموعات الإرهابية في المنطقة.[1]

ومن جهته أكد كاتب الدولة الأمريكي المساعد المكلف بشؤون الشرق الأوسط **ريشار شمير** أن الجزائر والولايات المتحدة "**تربطهما علاقة ثنائية قوية تتميز بالمصلحة المشتركة في الكفاح ضد الإرهاب وضمان الأمن في المنطقة**"، **ومن هذا المنطلق أشار المسؤول إلى أن الولايات المتحدة تشجع الجزائر على "مواصلة توسيع دورها كبلد رائد في المنطقة"** للمساهمة في تحسيس البلدان المجاورة التي تكافح ضد التهديدات الإرهابية، وتنقل الأسلحة عبر الحدود التي يسهل اختراقها.[2]

في نفس السياق أكد العقيد **جوشوا بورغيس** من القوات الجوية الأمريكية، والزميل الزائر في معهد واشنطن للشؤون العسكرية، أن الجزائر لاعب رئيسي لضمان تكامل البرامج الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وتنسيقها مع البرامج الدولية والإقليمية، بمشاركة كل من فرنسا والأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي. وقال **بورغيس** في مقالة نشرها معهد واشنطن على موقعه الإلكتروني، إن الجزائر أبدت "عنادا" في التعامل مع المبادرات الأمريكية لمكافحة الإرهاب، في إشارة إلى رفضها المستمر إقامة قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها، تكون منطلقا لعمليات عسكرية تستهدف معاقل التنظيمات الإرهابية المسلحة في المنطقة، ورغم هذا التحفظ –يضيف الكاتب– إلا أن الحكومة الجزائرية مركزية في مكافحة التهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".[3]

---

1 محمد العربي زيتوت، الجزائر والحرب على الإرهاب، من الموقع:
http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1112:---&catid=139:zitout-mohamed-larbi&Itemid=36

2 وكالة الأنباء الجزائرية، "الكونغرس" الجزائر ركيزة في مجال مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا، من الموقع:
http://www.aps.dz.html

3 جريدة الشروق اليومي، عدد يوم 28 أكتوبر 2013، من الموقع:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/182595.html

وقد تمحور إجتماع بين وفد جزائري بقيادة **محمد كمال رزاق بارا** مستشار لدى رئاسة الجمهورية، ووفد من الإدارة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بتاريخ12 نوفمبر 2005 حول الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب، وتتولى الجزائر منصب نائب رئيس اللجنة الأممية ويبحث الاجتماع الجهود التي بذلتها الجزائر في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1373 الذي تم تبنيه سنة 2001، والذي يمثل "الركيزة الأساسية لعمل المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب."كما قال رئيس الوفد الأممي **سيرغي كاريف** (معاون في الإدارة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب) من جهته "أنه راض تماما عن التعاون مع الجزائر في هذا المجال". مشيرا إلى "التطورات المهمة" التي سجلتها الجزائر في هذا المجال.(1)

بالنظر لما سبق يتبين لنا الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، وانضمامهـــا للجهـــود الدولية في هذا المجال، بل وتطوير تلك الجهود بتبني استراتيجيات واضحة المعالم في هذا الشأن، ما جعل التجربة الجزائرية تلفت نظر المسؤولين وخاصة الأمريكيين المنهمكين في حربهم ضد الإرهاب، والتركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر بالنظر لخبرتها وإمكانياتها وموقعها، وعلى نفس المنوال حظيت التجربة الجزائرية باهتمام الأمم المتحدة كذلك، ما يجعل الجزائر طرفا فاعلا ومهما في الحرب على الإرهاب.

المطلب الثالث: المناخ الاقتصادي في الجزائر

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، نالت اهتمام الشركات الأمريكية وحتى العالمية، خاصة في ظل البحبوحة المالية بسبب انتعاش سوق النفط، والأجواء الاستثمارية المحفزة التي تعيشها الجزائر، والأغلفة المالية المعتبرة التي رصدتها لمشاريعها، ما جعل المسؤولين في الدول الغربية يتوالون تباعا لزيارة الجزائر للظفر بجزء من تلك المشاريع، كل هذا من شأنه أن يشكل عامل جذب للشركات العالمية والأمريكية منها على وجه الخصوص، لذلك سنركز في هذا الجزء من الدراسة على أهمية الجزائر في السوق النفطية بالنسبة للولايات المتحدة، في ظل رغبتها في تنويع مصادر نفطها في ظل تزايد حاجاتها من النفط، بالإضافة لفرص الاستثمار التي توفرها السوق الجزائرية، من خلال محاولة الإجابة على السؤال، ما أهمية النفط الجزائري بالنسبة لسياسة الطاقة الأمريكية الجديدة؟ وما هي أهم فرص الاستثمار الأمريكي في السوق الجزائرية؟

1---، الأمم المتحدة تدرس خبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب، من الموقع:
http://www.panapress.com/13-354143-17-lang3-index.html.

الفرع الأول: سوق الطاقة.

يعتبر **ديك تشيني** وهو وزير دفاع أمريكي سابق -الذي كان يرأس شركة **هالبرتن** قبل تعيينه نائبًا للرئيس **بوش**-ذو علاقات ومصالح واسعة مع كبريات الصناعات النفطية والعسكرية، مما أهّله للتكفل بكثير من الملفّات الحساسة بما فيها رسم ما عُرف بسياسة الطاقة(NEP) التي صدرت في وثيقة سمّيت بتقرير تشيني في 17 ماي 2001 . والهدف الأساسي لخطة **تشيني** هو إيجاد مصادر خارجية إضافية من الطاقة لتُضخ في الاقتصاد الأميركي، خاصّة أنّ التقرير لاحظ أنّ أميركا التي كانت تنتج 8.5 ملايين برميل يوميا في 2002، لن تستطيع في سنة 2020 إنتاج إلا ما يقارب سبعة ملايين برميل يوميا، في حين أنّ حاجتها ستزيد على 25.5 مليون برميل يوميا. أي أنّها ستضطر إلى استيراد ما يقارب أربعة أضعاف إنتاجها لسدّ حاجتها. في حين كانت تستورد في سنة 2002 نصف ما تحتاج إليه من النفط. [1] وفي هذا الإطار يمثل النفط الإفريقي والجزائري خصوصا بديلا ملائما، لذلك الجزائر مرشحة للعب دور مهم في سوق الطاقة الأمريكية مستقبلا.

وفي هذا السياق أصبحت الجزائر خلال سنة 2010 أحد ممولي السوق الأمريكي بالنفط، بمعدل يتراوح ما بين 140 و160 ألف برميل يوميا، وتدعمت المبادلات أيضا بشروع عدد من المتعاملين في الاستفادة من آلية نظام الإعفاء المطبق لفائدة البلدان الإفريقية.[2] وهو ما شأنه أن يفتح آفاقا واسعة للعلاقات التجارية بين البلدين. حيث بلغت نسبة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة من الغاز حوالي 20 بالمائة من احتياجاتها خلال عام 2003.[3]

وعن اقتراب نضوب النفط خلال الثلاثين أو الخمسين سنة قادمة، وضرورة البحث عن بدائل، يبرز الكلام عن الطاقة النووية والطاقة النظيفة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة المياه والرياح، وبالنظر لخطورة الطاقة النووية، مثلما حدث في اليابان، تتجه الأنظار نحو الطاقة النظيفة المتجددة، وهنا تبرز إمكانيات الجزائر، التي تمتلك 65 حقلا يختزن ثروات متعددة من الطاقات البديلة كالمياه والرياح والكتل الحيوية. حيث تكشف خرائط مركز تطوير الطاقات المتجدد إنّ الجزائر بموقعها الجغرافي الشاسع، لديها عشرات حقول الطاقة الشمسية.

وتعدّ هذه الحقول الأكبر من نوعها في العالم، بحكم احتوائها على 5 مليارات جيغاواط في الساعة/سنويا، وتمتاز هذه الحقول الموزعة بين مناطق الشمال والصحراء والهضاب العليا، بقدرة

1-محمد العربي زيتوت، مرجع سابق.

2 كريم مادي،الجزائر أهم ممولي السوق الأمريكي بالنفط، من الموقع: **http://www.nuqudy.com/A7-11579**

3 تصريح الرئيس بوتفليقة أمام مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي بتاريخ **2003/09/23**، من موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm

تشميسية تصل إلى حدود 3.900 سا/سنويا، واستنادا إلى بيانات مركز تطوير الطاقات المتجددة يقدّر مختصون معدل الجزائر السنوي من التشمّس بـــ2.550 ساعة في الشمال و3.819 ساعة في الصحراء، بما يمكّن من إنتاج نوعي للطاقة الشمسية الكبرى، بنسق سنوي يتراوح بين 1.700 و2.650 كيلواط في الساعة لكل متر مربع.[(1)] كما تتوفر الجزائر أيضا على مخزون ضخم من المياه الجوفية، والرياح التي تهب على الجنوب خاصة، وهو ما يشكل قاعدة صناعية مربحة لأي استثمار طاقوي مستقبلي.

الفرع الثاني: السوق الجزائرية وفرص الاستثمار.

تمثل الجزائر سوقا مهمة للتجارة الأمريكية، كسوق محلية أو سوق إقليمية في إطار السوق المغاربية، فباتت المبادلات التجارية الجزائرية الأمريكية من بين أهم التدفقات السلعية في المنطقة العربية حيث مثلت التجارة الجزائرية 71 بالمائة من حجم المبادلات الأمريكية المغاربية، حيث تقتصر الصادرات الجزائرية على المحروقات ومشتقاتها، وتتمثل وارداتها من الولايات المتحدة تحديدا في المنتجات الصناعية، تجهيزات ميكانيكية وكهربائية، أجهزة الإعلام الآلي والمنتجات الغذائية والزراعية.

فخلال سنتي 2010 و2011 شهدت سيطرة جزائرية على المستوى المغاربي، رغم توقيع المغرب على اتفاق منطقة التبادل الحر مع الولايات المتحدة، إذ بلغ حجم المبادلات الجزائرية الأمريكية17مليار دولار، مقابل أقل من 5.3 مليار دولار للمغرب و5.2 مليار دولار لتونس.[(2)] وفي ظل الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر تظل سوقا تنمو باستمرار مع ارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين. وقد رصدت الدولة الجزائرية لبرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 ما قيمته الإجمالية 286 مليار دولار.[(3)]

وبخصوص جاذبية الاستثمار الأجنبي والأمريكي تحديدا، اتخذت الجزائر عدة إجراءات لزيادة جاذبيتها الاستثمارية، مثل تخفيض قيمة الدينار، ومنح تسهيلات جبائية للمستثمرين الجزائريين والأجانب.وفي هذا السياق ذكر السفير الأمريكي بالجزائر بأن علاقات البلدين ستتعزز. وأضاف لدينا علاقات اقتصادية عميقة وطويلة الأمد، وسوف تواصل الشركات الأمريكية العمل والاستثمار في الجزائر وسوف يواصل بلدانا أيضا التبادلات الثقافية والأكاديمية واسعة النطاق.[(4)]

1http://ar.wikipedia.org/wiki.

2 كريم مادي، مرجع سابق.

3 غنية توات، سلال يدعو الشركات الأمريكية للاستثمار في الجزائر، جريدة الفجر عدد يوم 23 أكتوبر 2010، من الموقع:
http://www.djazairess.com/alfadjr/164200

4 هنري إنشر(السفير الأمريكي السابق بالجزائر)، الشركات الأمريكية ستواصل الاستثمار بالجزائر، جريدة الشروق اليومي عدد يوم 01 أفريل 2013، من الموقع:http://www.echoroukonline.com/ara/articles/160760.html

وخلال الندوة الفكرية التي نظمها مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، تحدث **كريم الحسني** نائب رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بالجزائر، في محاضرته حول الاستثمارات الأمريكية في الجزائر وآفاق التعاون بين البلدين، تحت عنوان: "نظرة إلى المستقبل"، أكد خلالها أن السفارة الأمريكية بالجزائر تتلقى يوميا اتصالات من مستثمرين وشركات أمريكية ترغب في القدوم إلى الجزائر من أجل الاستثمار، لكنها تجد نفسها أمام بعض الإشكاليات الصغيرة التي نعمل على تجاوزها. وأبدى المتحدث في معرض كلمته أسفه لكون قطاع المحروقات يحتل حصة الأسد من الاستثمارات الأمريكية بالجزائر، حيث تقدر هذه الاستثمارات بـــ 5 ملايير دولار أمريكي.[1]

واستعرض **الحسني** أهم القطاعات التي تثير اهتمام الشركات الأمريكية في الجزائر وهي إلى جانب قطاع الطاقة والمحروقات، القطاع الفلاحي والصيد البحري، تربية المائيات، ونقل تكنولوجيا التصنيع للجزائر، ومن مجمل القضايا التي طرحها الحسني أيضا مشكل التعامل بالمثل في منح التأشيرات، والذي شرعت الجزائر في تطبيقه، غير أنه نفى من جهة أخرى أن يكون للمادة التي تنص على تحديد حصة الشريك الأجنبي في أي مشروع بالجزائر بـــ 49 بالمائة أي تأثير على تراجع الاستثمار الأمريكي في الجزائر، ذلك أنها لن تحول دون محاولة الشركات الأمريكية الاستثمار داخل البلاد، وأكد المتحدث من جهة أخرى، أن لكل بلد قوانينه لحماية اقتصاده المحلي، كما أكد من جهة أخرى أن الجزائر اتخذت مواقف قوية من أجل تحقيق الاستقرار الأمني، الذي يعتبر عاملا أساسيا بالنسبة للمستثمرين الأمريكيين، ولهذا تتواجد اليوم بالجزائر أكثر من 100 شركة أمريكية.[2]

وبناءً على ما سبق، فإن الجزائر تمتلك الكثير من المؤهلات التي تجعلها في صميم اهتمام صانع القرار الأمريكي؛ بالنظر لموقعها الاستراتيجي، ومساحتها الكبيرة وتنوع ثرواتها الطبيعية، ودبلوماسيتها المتزنة، وتجربتها في مكافحة الإرهاب، وتوفرها على إمكانيات ضخمة في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة إضافة لكونها عضوا نشيطا وملتزما في الأوبك، وتوفرها على مناخ استثماري مشجع نوعا ما، وتمثل سوقا واعدا للمنتجات الأمريكية، في ظل رغبة الجزائر في تنويع شركائها،كل هذا من شانه أن يمكننا من فهم واقع وطبيعة العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة، وهو موضوع النقطة الموالية من الدراسة.

المبحث الثاني: المجال السياسي والأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001.

قبل الكلام عن واقع العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة، لا بد من التعريج على تاريخها والذي يعود لأواخر القرن الثامن عشر، وتحديدا لتاريخ استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا عام 1776 بعد حرب الاستقلال، حيث كانت الجزائر من بين أوائل الدول التي اعترفت باستقلال

---

1 سهام مسيعد، لوبي جزائري بالولايات المتحدة لجلب الاستثمارات الأمريكية إلى الجزائر، من الموقع:
http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=21962

2 المرجع نفسه.

الولايات المتحدة، وتجسد ذلك بإبرام ثلاث معاهدات بين البلدين في الفترة الممتدة بين 1776 و1830، وقعت الأولى بين الداي **بابا حسن** والمبعوث الأمريكي **جوزيف دونالدسن** في 02 مارس 1796، واستمر العمل بها إلى غاية قيام الحرب بين البلدين في 23 فيفري 1815، والتي انتهت بهزيمة الأسطول الجزائري وتوقيع المعاهدة الثانية بين البلدين، من طرف الداي **عمر** والرئيس الأمريكي **جيمس ميديسون** في 03 جويلية 1815، وقد تم تعديل بنود هذه المعاهدة لتمثل المعاهدة الثالثة بين البلدين التي وُقعت في 01 فيفري 1822.[1] وقد إعتُبرت هاته المعاهدات من طرف الولايات المتحدة ملغاة بعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر في 1830.

وبعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر في 1830، كانت الولايات المتحدة تؤيده ولو بشكل ضمني، باعتباره ضمانا للمصالح الغربية، واعتبرت الجزائر أرضا فرنسية، وبعد قيام الثورة الجزائرية 1954 قدمت الولايات المتحدة الدعم العسكري للجيش الفرنسي في من خلال الحلف الأطلسي، إضافة إلى الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية وخاصة داخل الأمم المتحدة، في حين شكل موقف السيناتور المعارض **جون كينيدي في** 1957من خلال خطابه أمام الكونغرس، الذي انتقد فيه استخدام السلاح والعتاد الأمريكي ضد الثورة الجزائرية. ومن المفارقة أن الولايات المتحدة خلال فترة رئاسته رفضت إدانة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وعارضت طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة. فمرة أخرى تعلو لغة المصالح على المبادئ الأخلاقية في السياسة الأمريكية.

بعد استقلال الجزائر بادر الرئيس **كينيدي** ببعث رسالة تهنئة للشعب الجزائري، إلا أن جبهة التحرير اعتبرت الولايات المتحدة ضد الثورة وفق ما جاء في ميثاق طرابلس في 20 جوان 1962 واعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجزائرية في 29 سبتمبر 1962 وكان **ويليام بورتر** أول سفير لها بالجزائر في ديسمبر 1962، ولم يصل السفير الجزائري لواشنطن إلا في 05 سبتمبر 1963، تعبيرا من الحكومة الجزائرية عن رفضها للمواقف السلبية للإدارة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية، وانحيازها للطرف الفرنسي. وقد اجتمع الرئيس الأمريكي بنظيره الجزائري **أحمد بن بلة** في واشنطن 1963، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. ورغم وجود تباين وتوتر على الصعيد السياسي بين البلدين، ظلت الولايات المتحدة تقدم الدعم الاقتصادي للجزائر؛ حيث بلغ 38 مليون دولار و39 مليون دولار

1 مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزء الأول، دار البعث، الجزائر، 1985، ص ص 219-237.

خلال 1962 و1963 على التوالي، وارتفع ليبلغ 43 مليون دولار في 1964 لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وقررت الولايات المتحدة خفض مساعداتها للجزائر إلى غاية تغيير مواقفها المتصلبة تجاهها خاصة بعد اتهام الجزائر لها بمساعدة المغرب خلال حرب الرمال 1963 وامتناعها عن بيع السلاح للجزائر.[1]

وقد أدت توجهات الدبلوماسية الجزائرية نحو محاربة الامبريالية والاستعمار، والدعوة لنظام عالمي عادل، من خلال زيارة الرئيس **أحمد بن بلة** لكوبا رمز الثورة، مباشرة بعد لقائه الرئيس الأمريكي والدعوة لإخلاء القاعدة العسكرية الأمريكية -في غوانتانامو-التي اعتبرها رمزا للإمبريالية، ما جعل الولايات المتحدة تعتبر الجزائر كوبا ثانية. وإثر الانقلاب الذي قام به **هواري بومدين** عام 1965 على الرئيس**بن بلة،** إعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجديدة بعد 17 يوما، بالمقابل بعث الرئيس الجزائري رسالة إلى الرئيس **نيكسون** معربا عن رغبته في توطيد العلاقات بين البلدين في كل الميادين.[2]

وعلى إثر التوجهات الجزائرية زادت حدة التوتر بين البلدين، بسبب التصريحات الجزائرية الرسمية المعارضة للإمبريالية الغربية والأمريكية، وتحديدا في الفيتنام والشرق الأوسط، وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وخلال هذه الفترة تراجعت المساعدات الأمريكية للجزائر لتصل إلى 11 مليون دولار سنويا، وبلغت علاقات البلدين قمة التوتر في 06 جوان 1967، حين قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب الدعم المطلق لإسرائيل في حرب 1967.[3]

وقد أدرك وزير الخارجية الأمريكي **هينري كيسنجر** أهمية دور الدبلوماسية الجزائرية في حل القضية الفلسطينية، فاجتمع مع الرئيس **هواري بومدين** مرتين خلال 1973و 1974، كما بعث الرئيس الجزائري رسالة تهنئة للرئيس **فورد** أعرب له فيها عن أمله في تطوير العلاقات بين البلدين. وكلل هذا التقارب بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 12 نوفمبر 1974.[4] ورغم كل التوترات السياسية بين البلدين، أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي للجزائر بدل فرنسا باستحواذها على 24.4 بالمائة من التجارة الخارجية للجزائر. لذلك تميزت العلاقات بين الجزائر وواشنطن بالتعقيد والتداخل والتباين من مستوى لآخر، ففي حين كانت مشحونة على الصعيد

---

1 Hocine BOUKARA, Ideology and pragmatism in Algerian foreign policy, B.A(university of Algiers) diploma and M.A (university of Lancaster), June 1986, p 191.

2 Nicole GRIMAUD, La politique étrangère Algérienne 1962-1978, édition Karthala, Paris 1984, p146.

3Ibid, p149.

4 Hocine BOUKARA, Op.cit, p 198.

السياسي والدبلوماسي، عرفت انتعاشا كبيرا على الصعيد الاقتصادي، وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالمفارقة الإيديولوجية البراغماتية.

مع تولي الرئيس **الشاذلي بن جديد** الرئاسة مع نهاية السبعينيات، ظهرت بوادر تعزيز العلاقات بين الجزائر وواشنطن، وجاءت أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران في 1979، حيث لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا مهما في تحريرهم، ولكن الرئيس **ريغان** لم يثمن هذا الإنجاز، بل فضل الاتجاه نحو الحليف التقليدي له في المنطقة المغرب ودعم موقفه من قضية الصحراء الغربية، ولم يتم تسجيل أي تعاون على الصعيد العسكري قبل 1980، حيث كانت الجزائر الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تستفد من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية، وشكلت الزيارة التي قام أول أسطول أمريكي بزيارة الجزائر، من خلال ميناء وهران في سبتمبر 1980، بادرة انفراج في علاقات البلدين، وخلال نفس السنة اشترت الجزائر طائرات شحن أمريكية، كما قامت القوات الأمريكية بالمشاركة في انقاذ ضحايا زلزال الأصنام. (1)

وقد سعت الجزائر لتنويع مصادر سلاحها، وهو ما نلمسه من خلال الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس **الشاذلي بن جديد** لواشنطن بتاريخ 14 أفريل 1985، وتناولت الزيارة موضوع التسلح والعلاقات الثنائية، والقضايا الإقليمية. ومع أحداث أكتوبر 1988 والغضب الشعبي المصاحب لها والمطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، وما حدث بعدها بإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في جانفي 1992 من طرف الجيش، حاولت الولايات المتحدة الحفاظ على علاقات متوازنة مع الجزائر مع الأخذ بالاعتبار كل السيناريوهات، بما في ذلك إمكانية وصول الإسلاميين للسلطة في الجزائر، لعدم تكرار تجربة الحليف الضائع مثلما حدث في إيران بعد الثورة الإسلامية. لذلك قلصت الولايات المتحدة تمثيلها الدبلوماسي بالجزائر، واحتفظت باتصالات مع بعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج، على رأسهم **أنور هدام**، وقد ساندت الولايات المتحدة أرضية **سانت إيجيديو** بروما في 1995،(2) كمبادرة من عدة قوى وتيارات سياسية لحل الأزمة السياسية في الجزائر، والتي قوبلت بالرفض المطلق من السلطات الجزائرية.

عموما اتسمت العلاقات بين الجزائر وواشنطن بالتذبذب وعدم الاستقرار والغموض، والتفاوت بين المجالات الاقتصادية والسياسية على الخصوص خلال الفترة التي سبقت أحداث الحادي

1 William QUANDT, flirt contrarie entre Washington et Alger, Le monde diplomatique, juillet 2002, p 14.

2 Ibid, p15.

عشر من سبتمبر 2001، لذلك لا يمكن الحديث عن البلدين كحليفين استراتيجيين بالمعنى العميق للكلمة والتعبير الأنسب هو بلدين جمعهما الاقتصاد وفرقتهما الإيديولوجيا.

لا شك أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، شكلت منعرجا تاريخيا في علاقة الجزائر وواشنطن، وعلى صعيد العلاقات الدولية عموما، وما صاحبها من تغيرات على الصعيد الداخلي والخارجي، كالحرب على الإرهاب وتوجه الجزائر نحو مزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية خلال حكم الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**. ومن أجل الوقوف على أهم ميزات العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال الفترة التي تلت الحادي عشر سبتمبر 2001، جرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين؛ نخصص الأول للحديث عن المجال الدبلوماسي والسياسي لعلاقات البلدين، ويتناول الثاني المجال الأمني.

المطلب الأول: المجال الدبلوماسي والسياسي في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001.

لا شك أن البعد الدبلوماسي والسياسي يكتسي أهمية بالغة في علاقات الدول، وهو ما يفسر وجود إرادة سياسية حقيقية باتجاه دعم وتقوية هذه العلاقة، ما يزيد من ارتباط مصالح البلدين ويدفعهما لمزيد من التقارب والتشاور في بقية المجالات، وتبادل وجهات النظر والآراء بهذا الخصوص، لذلك سنركز على هذا المستوى في علاقات الجزائر والولايات المتحدة، لما له من أهمية في فهم جوهر وكنه هذه العلاقة.

في أوت 1970 طلب الرئيس **نيكسون** من الحكومة الجزائرية التدخل لدى سفارة حركة تحرير جنوب فيتنام، بخصوص المساجين الأمريكيين،[(1)] رغم أن العلاقات الدبلوماسية كانت مقطوعة بين البلدين، في سابقة في تاريخ الدبلوماسية الأمريكية. كما تعلم الإدارة الأمريكية جيدا حجم الدبلوماسية الجزائرية من خلال تجربتها في تحرير الرهائن الأمريكيين في طهران كما بينا ذلك، أما عن العلاقات السياسية والدبلوماسية للبلدين بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 فيمكن إجمالها في المحطات التالية.

حصل أول لقاء بين الرئيس الجزائري **بوتفليقة** والأمريكي **بيل كلينتون** بشكل وجيز على هامش جنازة الملك **الحسن الثاني** في 25 جويلية 1999، وخلّف هذا اللقاء انطباعا جيدا لدى الطرفين، ثم حصل اللقاء الثاني خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري لنظيره الأمريكي **بوش** في نيويورك بتاريخ 11 جويلية 2001، وتم التركيز على الملفات الاقتصادية وتفادى الطرفان الحديث عن الوضع الأمني الداخلي للجزائر، وبعد ذلك بشهرين شكل موقف الجزائر من أحداث 11 سبتمبر

1 Nicole GRIMAUD, Op.cit, p144.

محورا مفصليا في علاقات البلدين على الصعيدين السياسي والأمني، حيث أكد السفير الأمريكي بالجزائر أنداك **دافيد هيوم** بأن الرئيس **بوتفليقة** كان أول قائد عربي يدين هذه الهجمات،[1] حيث أكدت الجزائر رفضها لاستهداف المدنيين، وأبدت تعاطفها مع الشعب الأمريكي في مأساته، ودعت مجددا لتكثيف وتنسيق الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب.

وبعد شهرين من أحداث سبتمبر قام الرئيس الجزائري بزيارة لواشنطن وتحديدا في 2001/11/02 أجرى خلالها محادثات مع عضو مجلس الشيوخ السيد **كينيدي** والسيد **ديفيد ليسار** رئيس الشركة الامريكية للدراسات الهندسية **هاليبرتون**، والسيد **كولن باول** المستشار المكلف بالشؤون الخارجية، واختتمت الزيارة بلقاء نظيره الأمريكي **جورج وولكر بوش**، حيث علق أحد موظفي البيت الأبيض على اللقاء بقوله: "**أن اللقاء كان روتينيا وظهر الرئيس الأمريكي غير مهتم، إلا أن الرئيس الجزائري غير مسار اللقاء بقوله "أن الجزائر التي اكتوت بنار الإرهاب لعشرية كاملة تحس ما أحاط ببلدكم، وليس لها إلا أن تكون متضامنة مع الولايات المتحدة**" **وشكلت هذه الكلمة الانطلاقة الحقيقية للقاء الذي كان إيجابيا**".[2]

وما يمكن ملاحظته أنه وخلال أربعة أشهر في الفترة الممتدة من11 جويلية 2001 إلى 02نوفمبر2001 تم خلالها عقد لقاءين بين الرئيس الجزائري والأمريكي، وهي وتيرة متسارعة وحساسة، خاصة أنه توسط اللقاءين حدث كبير بحجم هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 على برجي التجارة العالميين، ما ساهم في رسم ملامح العلاقة بين البلدين للفترة الموالية وترسيخها.

وبعد نجاح اتفاق السلام بين أرتيريا وإثيوبيا في الجزائر عام 2000 وبمساهمة أمريكية، حاولت الجزائر إيجاد التقارب بين واشنطن وطهران بخصوص ملفها النووي، وفي إطار اعتراف الولايات المتحدة بالدور المتميز للدبلوماسية الجزائرية طلبت واشنطن من الجزائر المساهمة في توقيع اتفاق سلام سوداني بعدما أفصحت واشنطن عن دور جزائري فعال في قبول طرابلس تسوية ملف **لوكربي**.[3] وكل هذه المحطات تدل على الدور المتميز للدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإقليمي والدولي، واعتراف واشنطن بهذا الدور، لذلك عبّرت عن تأييدها للإصلاحات التي تنتهجها الجزائر بعد خروجها من العشرية السوداء، التي غيبت الجزائر عن المحافل الدولية، من خلال دعمها للإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على الخارج ومشروع الوئام المدني، وهو ما نلمسه في تصريح السفير الأمريكي

1 Bousselham Abdelkader, Regards sur la diplomatie Algérienne, casbah éditions, Algérie 2004, p 43.

2 أسبوعية الأيام السياسية الجزائرية، العدد 53، 2003/12/30.

3 يومية الخبر عدد يوم 2003/11/24.

السيد **هيوم**" **إن الجزائريين هم الذين عليهم أن ينسو ويغفرو... إذا نجح مسعى الوئام سنحترمه. والولايات المتحدة في أحسن موقع لتشجيع التغيرات الإيجابية في الجزائر**".[1]

وقام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق **كولن باول** بزيارة للجزائر في 2003/12/03 في إطار جولته المغاربية، وتناول مع الطرف الجزائري القضايا ذات الاهتمام المشترك، أهمها موضوع الشراكة الاقتصادية بين الطرفين، والتنسيق والتعاون الأمني في إطار مكافحة الإرهاب، وقضايا حقوق الإنسان والحريات، وكذا موضوع تعثر مسار اتحاد المغرب العربي. وذلك حسب الرؤية الأمريكية لدول المنطقة ككتلة جغرافية ديمغرافية متجانسة وسوق كبير واعد. حيث صرح **باول** " **لم تكن علاقاتنا في يوم من الأيام أقوى مما هي عليه اليوم**".[2]

وفي رسالة التهنئة التي بعثها الرئيس **بوتفليقة لبوش** بعد إعادة انتخابه أواخر 2004، عبّر فيها عن رغبته في التعاون مع الطرف الأمريكي، حيث جاء في الرسالة "**إنني مرتاح لإمكانية مواصلة العمل معكم على تعزيز وتعميق علاقاتنا الثنائية التي تطورت في السنوات الأخيرة... وكفاحنا المشترك ضد الإرهاب ساهم في تقاربنا، والمساهمة في تشييد عالم أكثر أمنا وعلا ورخاءً**"
وأعرب الرئيس الأمريكي في محور رده على هذه الرسالة عن تقديره للعلاقات التي تربط البلدين، ورغبته في العمل والتعاون مع الرئيس الجزائري لجعل العالم أفضل مما هو عليه،[3] وهو ما يعبر عن تقارب وجهات النظر بين البلدين، وعلى مستوى التنسيق والتعاون بينهما على أكثر من مجال، في فترة اتسمت بتوجه الإدارة الأمريكية لاختيار الجزائر وباكستان كقطبين بارزين في مجال مكافحة الإرهاب.

وقد تم اجتماع آخر بين الرئيسين الجزائري والأمريكي في مارس 2003 بنيويورك، وبمشاركة الرئيس **بوتفليقة** في قمة مجموعة الثماني في جوان 2004 بأيسلندا، وركز الطرفان على ضرورة تعزيز القانون والتنسيق الأمني في مكافحة الإرهاب. وفي إطار التركيز على القضايا الدولية المحورية والقضايا الإقليمية، تسارعت وتيرة زيارات الشخصيات السياسية بين الطرفين، ففي أفريل 2006اجتمع وزير الخارجية **محمد بجاوي** بالمستشارة **كونداليزا رايس**، والتي بدورها زارت الجزائر في سبتمبر 2008.[1]

---

1 El Watan21/06/2000.

2 المؤتمر الصحفي لكولن باول بالجزائر بتاريخ **2003/12/03** من الموقع:

http://usinfo.state.gov/arabic/ws-sub.htm

3 يومية الخبر، عدد يوم **2004/11/06** وعدد يوم **2004/12/18**.

1 http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

وبعدها اجتمعت مستشارة الأمن القومي **هيلاري كلينتون** مع وزير الخارجية **مراد مدلسي** إلى جانب كلا من وزيري خارجية تونس والمغرب على هامش مؤتمر المانحين الذي عقد بشرم الشيخ بمصر في مارس 2009، وفي ديسمبر 2009 اجتمع **مراد مدلسي** وزير الخارجية الجزائري بنظيرته الأمريكية **هيلاري كلينتون** بواشنطن، كما زار الجنرال **إيريك هولدر** الجزائر لتوقيع معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة Mutual Legal Assistance Treatyمع وزير العدل الجزائري **الطيب بلعيز**.[1]

أجرى وزير الخارجية **مراد مدلسي**، بدعوة من كاتبة الدولة الأمريكية **هيلاري كلينتون** مشاورات ثنائية مع وزيرة الخارجية الأمريكية في واشنطن يوم 02 ماي 2011، ومن المرجح أن "الملف الليبي "سيكون أهم ملفاتها. وأوضح بيان رسمي أن "**هذه الزيارة الهامة التي تبرز كثافة الشراكة الوطيدة القائمة بين الجزائر والولايات المتحدة ستسمح للسيد مدلسي بالتحادث مع عدد من المسؤولين السامين في كتابة الدولة والبيت الأبيض**". وأضاف البيان أن الوزير الجزائري سيجري محادثات مع منسق مكافحة الإرهاب بكتابة الدولة الأمريكية **دانيال بنجامين** ومساعد كاتبة الدولة للشؤون الخارجية **ويليام بارنز** .كما سيتحادث مع **جون بريمن** المستشار الخاص للرئيس **باراك أوباما**. ولفتت الخارجية إلى الملفات المدرجة في أجندة المباحثات، وقالت أنها مشاورات معمقة حول المسائل السياسية الدولية والإقليمية،والوضع في المغرب العربي والساحل والشرق الأوسط، والنزاعات في إفريقيا ومحاربة الإرهاب.[2]

وتترجم هذه الزيارة العلاقات الممتازة بين البلدين حسب البيان، الذي أضاف أنها تأتي في سياق الزيارات العديدة المتبادلة لمسؤولين سياسيين وبرلمانيين. ويعتقد أن **مدلسي** سينقل للمسؤولين الأمريكيين، وجهة نظرة الجزائر خصوصا من الشأن الليبي، وتدعم الحكومة الجزائرية حلا سياسيا يقوم على أساس وقف فوري لإطلاق النار وحوار بين الليبيين على أن يقرر الشعب الليبي من يحكمه. كما يعتقد أن يعرض مدلسي أجندة الإصلاح التي أعلن عنها الرئيس **بوتفليقة**.

وعرفت علاقات البلدين خلال عام 2012، دفعا قويا من الطرفين باتجاه تعزيزها وتنويعها تجسد ذلك من خلال الإعلان عن بدأ الحوار الاستراتيجي بين الجزائر وواشنطن والذي عقدت أولى جولاته بواشنطن خلال أكتوبر 2012، بالإضافة إلى الحجم الكبير للزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين على أعلى المستويات، وقد أكد الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** عندما أوفد مستشاره الرئيسي

1 http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

2 http://www.elkhabar.com/ar/politique/252116.html

للأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب السيد **جون برينان،** حيث أكد للرئيس **بوتفليقة** عن استعداده "لبناء علاقات قوية بين البلدين" وكذا "امتنانه لجهود الجزائر في التعاون" في مجال مكافحة الإرهاب كما اعتبر الجزائر شريكا هاما بمنطقة شمال إفريقيا.(1)

وخلال الزيارة التي قادته للجزائر يوم 2012/12/06 أكد كاتب الدولة الأمريكي المساعد المكلف بالشرق الأوسط **ويليام بورنز** بالجزائر العاصمة عن ارتياح الولايات المتحدة الأمريكية للإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتعزيز الديمقراطية، وأوضح **بيرنز** خلال لقاء صحفي بمقر السفارة الأمريكية بالجزائر قائلا "اعتمدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إجراءات لتعزيز الديمقراطية، ونعرب عن ارتياحنا للتقدم الذي أحرزته في سياق الإصلاحات الديمقراطية."كما أعرب عن ارتياحه لمشاركة الجزائريين في الانتخابات التشريعية في 10 ماي وعدد النساء المنتخبات خلال هذا الموعد الانتخاب. ومن جهة أخرى نوه **بيرنز** أن زيارته إلى الجزائر جاءت بعد تلك التي قامت بها كاتبة الدولة الأمريكية **هيلاري كلينتون** وبعد إجراء الحوار الاستراتيجي بين البلدين في واشنطن. وأضاف المسؤول الأمريكي قائلا "تعد زيارتي فرصة لتعزيز العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة" مشيرا إلى المحادثات "الممتازة" التي أجراها مع المسؤولين السامين الجزائريين. وأضاف"سنواصل العمل مع الجزائر من أجل تعزيز وتعميق العلاقات لصالح البلدين والشعبين في مختلف المجالات؛ كالتجارة والاستثمار والأمن والدبلوماسية.(2)

وأوضح **بورنز** خلال لقاء صحفي بمقر سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر أن" **الولايات المتحدة تدعم الموقف الريادي للجزائر لصالح ترقية الحوار بين الحكومة المالية والطوارق بمالي**". وأضاف قائلا "**نواصل تفضيل تنسيق الجهود للإسراع في المحادثات السياسية بمالي ونحن ندرك أن للجزائر دور تلعبه في هذا المجال**."واعتبر أن أبعاد الأزمة في مالي متعددة وهي تتمثل في الجانب الأمني والسياسي والإنساني، وأضاف أن "**نجاح أي إستراتيجية يقوم على مدى أخذ هذه الأخيرة هذه الجوانب بعين الاعتبار**."وفي رده على سؤال حول الزيارات المتعددة التي قام بها مسؤولون سامون أجانب إلى الجزائر للتحادث حول الوضع في مالي، قال **بونز** أن هذه الزيارات "**تعكس دور الجزائر في تسوية الأزمة في مالي**."وأضاف أن" **الولايات المتحدة تقدر الدور الذي تلعبه الجزائر لمواجهة الأزمة في مالي وكذا التحديات التي تطرح بكافة المنطقة**".(1)

---

1 http://www.el-massa.com/ar/content/view/65311/41

2 http://www.djazairess.com/eldjadida/21792

1 http://www.djazairess.com/elhayat/30585

وما سبق يعكس الدور المتميز للدبلوماسية الجزائرية ونظرتها للأزمة المالية والليبية القائمة على الحل السلمي، ما جعلها محطة للكثير من الزيارات للأطراف المعنية بهذه الأزمة، خاصة وأن الجزائر تعاني في هذه الفترة من توتر على معظم حدودها، وانعكاسات ذلك على أمنها الوطني، إلا أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي نظرا لمصالحها في تلك المنطقة قوض الحل السلمي لصالح الحل العسكري، وهو ما ترك آثاره السلبية على المنطقة برمتها، والملفت للنظر هو سماح الجزائر للطائرات الفرنسية بالعبور في الأجواء الجزائرية لضرب المتمردين في مالي، رغم تعارض الخطوة مع التصور الجزائري، وهو ما ينبئ عن خضوع النظام الجزائري للضغوط الفرنسية والأمريكية.

فقد تناولت الصحف الأمريكية المساعي الرامية إلى دفع الجزائر لقبول ودعم قرار التدخل العسكري أهمية كبيرة، وتصدرت صفحاتها اللقاء الذي جمع وزيرة الخارجية الأمريكية **كلينتون** بالرئيس **بوتفليقة،** مشيرة إلى أن ضغطا دبلوماسيا من واشنطن لإقناع الجزائر بالاستجابة لقرار مجلس الأمن وذكرت صحيفتا **واشنطن بوست ونيويورك تايمز** أن أمريكا انضمت إلى فرنسا في إطار حملة ضغط دبلوماسية لكسب دعم دولة الجزائر في قرار التدخل العسكري في شمال مالي. وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية إن **بوتفليقة** لم يوافق بشكل ملموس على تدخل عسكري أفريقي في مالي كما لم يعارضه.[1]

في إطار آخر كشف السفير السابق للولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر السيد **هنري إنشر،** بأنه على استعداد لتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الجزائر، خصوصا بعد انتخاب **باراك أوباما** رئيسا لولاية ثانية مضيفا بأن "الوضع لن يختلف عما سبق وسيتحسن أكثـــر" في تصريح له على هامش وقفة الترحم على ضحايا قتلى الحرب العالمية الثانية خلال نوفمبر 2012.[2]

وفي سياق متصل أجرت وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون** محادثات عميقة ومفصلة مع الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بالجزائر يوم 28 أكتوبر 2012، حول ملف الساحل وعلى وجه الخصوص ملف مالي. وقالت كاتبة الدولة الأمريكية، أنها أجرت مع رئيس الجمهورية محادثات جد معمقة حول الوضع السائد حاليا في منطقة الساحل وبالخصوص في شمال مالي، وأضافت **كلينتون** في تصريح صحفي عقب الاستقبال الذي خصها به **بوتفليقة،** بمقر الرئاسة: "لقد وقفنا على علاقاتنا الثنائية القوية جدا وأجرينا ندوة ممتازة للحوار الاستراتيجي التي احتضنتها واشنطن سابقا، كما أجرينا محادثات جد معمقة حول الوضع في منطقة (الساحل)".

---

1 http://ar.algerie360.com

2 جريدة الخبر عدد يوم **2012/11/11.**

وبخصوص الوضع السائد في شمال مالي ثمنت كاتبة الدولة الأمريكية تحليل الرئيس **بوتفليقة** الثري بتجربته الطويلة حول المنطقة لمواجهة الوضع المعقد للغاية والإشكاليات الكثيرة التعقيد في شمال مالي، وكذا لمواجهة مشاكل الإرهاب والاتجار بالمخدرات في المنطقة" وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية، متحدثا في الطائرة التي أقلت كلينتون "أن الجزائر هي أقوى دول الساحل وأصبحت بالتالي شريكا أساسيا لمعالجة مسالة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأضاف يجب أن تكون الجزائر في صلب الحل للخروج من أزمة مالي".[1]

بعدما أكدت كتابة الدولة الأمريكية زيارة كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية **جون كيري** إلى الجزائر دون تحديد تاريخ الزيارة. وأوضحت أنه سيجري جولة من 3 إلى 11 نوفمبر 2013 تقوده إلى عدد من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط من بينها الجزائر، إلا أن صحيفة **النيويورك تايمز** الأمريكية أكدت أن الزيارة التي تحمل أهمية بالغة بالنسبة إلى الولايات المتحدة –نظرا إلى ما تمثله الجزائر من ثقل استراتيجي في المنطقة العربية والمغاربية–تم تأجيلها بسبب التطورات التي حصلت على صعيد الملف النووي الإيراني، التي استدعت تغيير جدول أعمال **كيري**.[2] وذكرت الصحيفة المقومات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر منها الثروة البترولية والقوة الكبيرة التي تتمتع قواتها المسلحة ومصالحها الاستخبارية وخبرتها الكبيرة في مكافحة الجماعات الإرهابية.

وأكد الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية السيد **بلاني** أن السيدين **لعمامرة وكيري** اتفقا على تأجيل الدورة الثانية للحوار الاستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة والتي كانت مقررة أواخر 2013 وبداية 2014 إلى تاريخ آخر خلال الفترة المقبلة، وسيتم تحديده عبر القنوات الدبلوماسية، ليعلن فيما بعد أن الزيارة برمجت مطلع أفريل 2014 وتدوم يومين، كما اغتنم السيد **لعمامرة** هذه الفرصة للتعبير عن تمنيات الجزائر بالنجاح للمفاوضات الجارية حول الملف النووي الإيراني الهام.

ولكن صحيفة **النيويورك تايمز** أشارت إلى أن **جون كيري** سوف يجد صعوبة كبيرة في دفع الجزائر نحو دور أكثر حسما في المنطقة في إشارة إلى الحملات العسكرية التي تقوم بها دول غربية من حين لآخر ضد الجماعات المسلحة في مناطق من شمال إفريقيا والساحل، بسبب ما وصفته بطبيعة التوجهات التي تسير عليها الجزائر التي لا تتحمس للتدخلات العسكرية خارج الحدود الوطنية.[1]

---

1 http://ar.algerie360.com

2 http://www.djazairess.com/elmassar/35559

1 Ibid.

واعتبرت الصحيفة أن الجزائر ينبغي أن تلعب دورا أكبر يتناسب مع الإمكانات التي تتوفر عليها، وما تمر عليه المنطقة من تحديات على المستوى الأمني، نتيجة التطورات التي عرفتها دول الجوار وعلى الخصوص ليبيا ومالي، وما نتج عنها، حين تمكنت جماعة إرهابية من اقتحام منشأة **تيقنتورين بولاية إيليزي** بالجنوب الجزائري وحجز رهائن جزائريين وأجانب بداخلها، الأمر الذي دفعها إلى تشديد رقابتها على المناطق الحدودية، وهو ما رأت الصحيفة أنه تقاطع مع الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة تنظيم القاعدة في منطقة شمال إفريقيا والساحل، ولهذا فإن واشنطن ترغب في بناء شراكة متينة مع الطرف الجزائري لتحقيق هذا الهدف المشترك.

وكانت زيارة الوزيرة **كلينتون** متبوعة بزيارات مماثلة قام بها كل من مساعد كاتب الدولة السيد **ويليام بورنس** ومساعد كاتب الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية والتجارية السيد **خوسي فيرنانديز** وكاتبة الدولة المساعدة للدبلوماسية المكلفة بالشؤون العمومية السيدة **ستيفان سكاتلين،** والقائد الأعلى للقوات الأمريكية في أفريقيا "افريكوم "السيد **كارتر هام،** ومساعد كاتب الدولة المكلف بالدفاع السيد **مايكل جي فيكرس،** وهو ما يبين ثقل وقوة علاقات البلدين من خلال الزيارات المتوالية لمختلف مسؤولي البلدين لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.(1)

وامتدادا لحلول السيد **مدلسي** بالعاصمة الفيدرالية الأمريكية، توجه وزراء آخرون إليها على غرار الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية **عبد القادر مساهل** حيث التقى بمستشار الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** المكلف بالأمن الوطني ومكافحة الإرهاب **جون برينان**.كما تضمنت الأجندة زيارة وزير التجارة **مصطفى بن بادة** الذي اجتمع مع مسؤولي كل من كتابة الدولة ووزير التجارة حول مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا زيارة وزير الصحة سابقا **جمال ولد عباس** بخصوص مشروع القطب البيوتكنولوجي لسيدي عبد الله.(2)

وقد شهدت العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة نشاطا مكثفا حيث قرر قادتا البلدين إعادة هيكلتها في إطار رسمي وإعطاء التشاور الثنائي طابعا منتظما من اجل تنظيم ورؤية أحسن للعلاقات بين البلدين.وبهذا الهدف تم إقامة الحوار الاستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة حيث نظم أول اجتماع له في 19 أكتوبر 2012 بواشنطن غداة الدورة الخامسة للحوار العسكري المشترك الجزائري الأمريكي.

---

1 http://www.djazair50.dz

2 Ibid.

ولدى ترأسه الاجتماع الاستراتيجي مع مساعدة كاتبة الدولة للشؤون السياسية السيدة **ويندي شرمان** وصف السيد **مساهل** هذا الإطار الثنائي الجديد للتعاون والشراكة باللبنة التاريخية الجديدة في مسار العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة. كما اعتبرت السيدة **شرمان** أن الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي يعتبر "الأساس" الذي تطمح الولايات المتحدة والجزائر أن تبني عليه علاقاتهما المستقبلية، مؤكدة على "ضرورة توسيعها من مجال التعاون الأمني التقليدي" إلى مجالات أخرى من خلال تعزيز الاستثمارات والتجارة وكذا التعاون في المجالين الثقافي والتربوي.[1]

من جهته اعتبر السفير الجزائري بالولايات المتحدة الأمريكية **عبد الله باعلي**، العلاقات بين الجزائر وواشنطن صلبة، مسجلا ارتفاع حجم المبادلات الاقتصادية إلى 17 مليار دولار. استدل **باعلي** خلال الحوار الصحفي الذي أجراه مع الوكالة الاقتصادية الإماراتية المتخصصة **زاوية** على متانة العلاقات الجزائرية الأمريكية بتبادل الزيارات بين البلدين، مذكرا بزيارة كاتبة الدولة للخارجية **هيلاري كلينتون** مرتين خلال العام 2012، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين وزيارة مسؤولين جزائريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.وفي السياق ذاته، أشار ممثل الجزائر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحوار السياسي بين البدين والذي احتضنته واشنطن في الجولة الأولى عام 2012في حين، تحتضن الجزائر العاصمة الدورة الثانية منه في نوفمبر 2014، ووصف إدارة العلاقات الثنائية بـــطريقة شاملة ومنسقة ومتسقة، وذكر أن الحوار الجزائري الأمريكي الاستراتيجي يشمل الاقتصاد والسياسة والأمن، والشؤون الثقافية والاجتماعية، معتبرا ذلك فرصة لمراجعة العلاقات الثنائية سنويا.[2]

إن حجم الزيارات بين البلدين على كل الأصعدة ووتيرها، تعكس بوضوح رغبة الطرفين في المضي قدما لتطوير علاقاهما انطلاقا من القناعات والمصالح المشتركة بينهما، والتي تشمل أكثر من مجال، ولا أدل على ذلك مستوى التنسيق والتشاور بين المسؤولين السياسيين للبلدين على كل المستويات، والذي سينعكس حتما على بقية المجالات وعلى رأسها الأمني والاقتصادي والثقافي، وذلك ما سنبحثه في النقاط الموالية.

---

1 http://www.djazair50.dz

2 يومية صوت الأحرار، عدد يوم 2013/05/14 من الموقع: http://sawt-alahrar.net/ara/national/10513.htm

المطلب الثاني: المجال الأمني للعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001.

تطرح العلاقات الأمنية للجزائر بجوارها الإقليمي عدة دوائر اهتمام ففي البداية نشير إلى أن اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عُقدت بالجزائر تجاوزت الـــ 60 لقاءً في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013؛ وهو ما حوّل الجزائر إلى "محجّ سياسي وأمني دولي متعدد الأطراف".[1]

إن إستبطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي، وخصوصاً مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل، يجعلنا في أمس الحاجة إلى محاولة تلمس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور (Role Approach)، كمحدَدّ هام في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي. وبداية ينبغي الإشارة إلى أن إدراك "الدّور" كمعطى استراتيجي في العلاقات الدّولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي، وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية.[2]

ويعرف الدوّر بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدّد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يعرفّ بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة ًواعية ومدروسة.[3]

فالجزائر التي تبحث عن دور لها على صعيد العلاقات الدولية في المنطقة المغاربية الإفريقية وخاصة في المجال الأمني، ملزمة بالأخذ بالكثير من الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية، نظرا لتعقيد منطقة الساحل وتشابك مصالح العديد من الدول الكبرى فيها (الولايات المتحدة وفرنسا والصين) بالإضافة لوجود جماعات متطرفة كثيرة تحمل أجندات مختلفة، ومع توفر السلاح الليبي في ظل الانفلات الأمني وصعوبة مراقبة الحدود الجزائرية الطويلة والمتوترة، فباستثناء الحدود الغربية مع المغرب تكاد تكون بقية الحدود الجزائرية مناطق ساخنة مما يوجب ضرورة الحذر والمراقبة المكثفة لها.

---

1 بهاء الدين م، الداخلية تبحث تفاصيل برنامج تدريب الشرطة الليبية في الجزائر، يومية البلاد، عدد4311، الخميس 23 جانفي 2014.

2 قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/201412972843923537.htm

3 المرجع نفسه.

وفي هذا الصدد، شكل الاعتداء الإرهابي على منشأة **تيقنتورين** مطلع 2013 الحدث الأمني الأبرز قياسا بحجم الحدث في حد ذاته وتشعباته لاحقا، بما أنه لم يمس الجزائر وحدها، وإنما رعايا من عشرات الدول. ففي صباح يوم 16 جانفي2013، دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابيا مسلحاً بأسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدفع وخرائط تفصيلية للمنطقة من الحدود الجزائرية الليبية. لقد كان الحدث الإرهابي المسلح الذي أودى بحياة أكثر من 40 ضحية من جنسيات مختلفة يحمل دلالات كثيرة أهمها البصمة الاجرامية متعددة الجنسيات، إذ شارك في العملية مسلحون ينتمون إلى 8 جنسيات (كندية مصرية، ليبية، موريتانية، نيجرية، مالية، فرنسية، جزائرية)، وهو ما يشير حقيقة إلى ما يمكن تسميته "عولمة الإرهاب".[1]

وبالحديث عن التعاون الأمني والعسكري بين الجزائر وواشنطن لا نكاد نجد له أثرا قبل زيارة الرئيس المرحوم **الشاذلي بن جديد** للولايات المتحدة عام 1985، فبعد هذا التاريخ أُدرج إسم الجزائر ضمن الدول المستفيدة من برنامج مبيعات السلاح للأجانب (FMS)، و لم تتجاوز مبيعات السلاح الأمريكي للجزائر 2.2 مليون دولار خلال 1991، وانخفض ليبلغ1 مليون دولار فقط خلال عامي 1993/1992.[2] بسبب الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر، وبعد ذلك بقيت العلاقات الأمنية بين البلدين في أدنى مستوياتها، متمثلة في تكوين ضابطين جزائريين في الولايات المتحدة سنويا، وقد استغلت واشنطن الأزمة المالية في الجزائر واقترحت إعادة جدولة مليار دولار من الديون الجزائرية مقابل توقيعها على معاهدة عدم انشار الأسلحة النووية في 27 مارس 1996، بعدما أثيرت قضية المفاعل النووي الجزائري بعين وسارة.[3]

مع منتصف التسعينيات بدأت العلاقات الأمنية والعسكرية بين الجزائر وواشنطن تنتعش بفضل الزيارات المتبادلة للقادة العسكريين، وأول زيارة من نوعها أحدثت تطورا ملحوظا في علاقات البلدين هي الزيارة التي قام بها الأميرال **جوزيف لوباز** -قائد القوات البحرية الأمريكية في أوربا- للجزائر في 10أوت 1998، والتي مثلت أول زيارة من نوعها على هذا المستوى العالي، وبعدها بشهرين تم

1 قوي بوحنية، المرجع السابق.

2 Jean-Francois DAGUSAN, Le dernier rempart ? Forces armées et politique de défense au Maghreb, édition publisud, Paris, 2000, p36.

3 Jean-Francois DAGUSAN , op.cit, p 37.

إجراء تمرين بياني مشترك بين البحرية الجزائرية ووحدات من الأسطول الأمريكي السادس، والتي مثلت أول مناورة تجريها البحرية الجزائرية مع بحرية غربية منذ الاستقلال.[1]

تقوم الولايات المتحدة بتدريب بعض العناصر الأمنية الجزائرية في مختلف الجامعات والأكاديميات الأمنية الأمريكية، كما تزود القوات الجزائرية ببعض التجهيزات العسكرية كمعدات الرؤية الليلية في إطار مكافحتها للإرهاب، كما يمكن تسجيل ارتفاع قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية للجزائر من 121 مليون دولار عام 2001 إلى 800 مليون دولار في 2008،[2] وتعتبر الجزائر شريكا فعالا في الجهود الدولية المدعومة من طرف الأمم المتحدة والولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، بالمقابل تقدم الولايات المتحدة الدعم التقني للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب بالجزائر.

في كتاب جديد صدر في الولايات المتحدة الأمريكية نقل الصحفي الأمريكي الشهير **روبرت كابلان** -أحد كبار المتخصصين في سوسيولوجيا المؤسسة العسكرية- كثيرا من تفاصيل التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي بالقرب من الحدود الجزائرية. وسجل فيه ملاحظات وشهادات ميدانية عاشها وسجلها حرفيا خلال مرافقته طوال أسابيع لفوج من المارينز الأمريكي في مهمة استطلاع وتدريب في المنطقة. ويضيف **كابلان** أن طائرات مراقبة أمريكية بحرية كانت تجوب مبكرا المنطقة، ويعترف لاحقا في مقطع آخر من الكتاب أن أعين الأمريكيين انفتحت على الساحل الإفريقي لأنه "من مصادر النفط الكبيرة في إفريقيا الغربية، وشكلت مصدر إغراء للولايات المتحدة التي كانت تستورد 15 ٪ من نفطها من دول غرب أفريقيا في 2004 ، وهو رقم يتوقع ان يرتفع إلى 25٪ خاصة ارتفاع شبح تواجد الصين واستثماراتها في منطقة الساحل بشكل يحد من نفوذ الأمريكيين".[3]

وعن وصفه للعملية يقول **كابلان** دخل فوج من 11 عسكريا من القبعات الخضر الصحراء عبر مطار **تمنراست** بعد أن قضى ليلة في السفارة الأمريكية في الجزائر العاصمة، وتم استقبالهم في تمنراست من قبل مجموعة من كبار ضباط الجيش الجزائري، حيث جاء أفراد المارينز لإجراء تدريبات مشتركة مع الفرقة 41 من القوات الخاصة الجزائرية." يذكر الكاتب أنه أعجب بقوة احتمال ونشاط المجموعة الجزائرية، حيث لاحظ أن القوات الجزائرية "لم تكن مجهزة عسكريا بشكل جيد"، لكنه يشيد بقدرة التحمل لدى أفراد الجيش الجزائري، وينقل الصحفي الأمريكي ما رآه خلال خمسة أسابيع هي

1http://carnegieendowment.org/2009/06/17/u.s.-algerian-security-cooperation-and-war-on-terror/322u

2 Ibid.

[3] **عبد النور بوخمخم،قوات المارينز استفادت من تفوق الجيش الجزائري في مكافحة الإرهاب، جريدة الشروق، عدد يوم 2008/01/03.**

المدة التي قضاها الأمريكيون في تقييم تكتيكات الهجوم لدى العسكريين الجزائريين، ويقول إن ذلك شكّل دروسا هامة في طريقتهم لمحاربة الإرهاب، كما تحدث عن الرغبة الأمريكية في إقامة قاعدة عسكرية في المنطقة دون أن يلقى ذلك تجاوبا من الجزائريين.[1]

وعلى صعيد العلاقات العسكرية بين البلدين أجرت الولايات المتحدة والجزائر أول حوار عسكري مشترك بصفة رسمية في ماي 2005 بواشنطن، تبعه لقاء ثاني بينهما بالجزائر في نوفمبر 2006، وثالث في أكتوبر 2008، كما زار القائد الاعلى لقوات حلف شمال الاطلسي وقائد القيادة الأميركية في أوروبا، الجنرال **جيمس جونز** الجزائر في أوت 2005، وبعد ذلك قام وزير الدفاع الأمريكي **دونالد رامسفيلد** بزيارة الجزائر في فيفري 2006.[2]

وكان وزير الدفاع الأمريكي السابق **دونالد رامسفيلد** قد أعلن في الثاني عشر من فبراير 2006 خلال زيارة للعاصمة الجزائرية أن الولايات المتحدة ترغب في تكثيف تعاونها العسكري مع الجزائر لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب. وقال "نبحث عن تعزيز علاقاتنا العسكرية وتعاوننا في مجال مكافحة الإرهاب". وكانت صحف أمريكية ومنها **النيويورك تايمز** قد أشارت منذ شهر يناير 2006 وبإلحاح إلى أن الصناعات العسكرية الروسية هي الرابح الأول من البحبوحة المالية الجزائرية في حين لا تستفيد الولايات المتحدة منها، ملمِحة الى أن ادارة البيت الأبيض ورغم وضعها الجزائر في تصنيف متقدم فيما يخص الأهمية الاستراتيجية والإقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة، لا تزال تعاني من اختلال الميزان التجاري الذي يميل بثقل لصالح منتج النفط المغاربي(الجزائر). وطالبت الصحيفة وغيرها من وسائل الإعلام الأمريكية المقربة من الأوساط المالية في وول ستريت في أوقات متقاربة بضرورة قيام البيت الأبيض بجهد أكبر للحصول على صفقات عسكرية مع الجزائر.

في عام 2007، قدمت الولايات المتحدة الجزائر مع 806 ألف دولار من خلال برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي، و731 ألف دولار لمكافحة الإرهاب.[3] وبخصوص **أفريكوم** القيادة الأفريقية الأمريكية (USAFRICOM) التي تعتبر قوات موحدة مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية وهي مسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية، وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة أفريقية في أفريقيا ما عدا مصر. وكانت القيادة الأفريقية قد تأسست في 1أكتوبر2007، كقيادة مؤقتة

---

1 عبد النور بوخمخم، المرجع السابق.

2 http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

3 Yahia Zoubir, The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership, The Maghreb Center Journal, Issue 1, Spring/Summer 2010, p10.

تحت القيادة الأمريكية لأوروبا وقد بدأت القيادة الأفريقية نشاطها رسميا في 1أكتوبر2008، من خلال احتفال في وزارة الدفاع حضره ممثلون عن الدول الأفريقية في واشطن العاصمة.[1]

وإذا كانت طرابلس والجزائر قد رفضتا المقترحات الأمريكية لاستضافة القيادة الأفريقية، فإن المغرب وبتسوانا لديهما الاستعداد لجعل أراضيهما مقار لهذه القيادة. وتعد المغرب الدولة الأفضل لاستضافة هذه القوات الأمريكية لعدة أسباب، بدءً من كونها دولة إسلامية معتدلة، مرورًا بأنها حليفة للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، وصولاً إلى ما تتمتع به من علاقات وثيقة مع أوروبا. ولكل هذه الأسباب بادر مدير المخابرات الأمريكية **مايكل هيدين** بزيارة المغرب من أجل إقناعها باستضافة (أفريكوم).[2]

ولكن الهدف غير المعلَن لهذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة هو تأمين النفط الإفريقي، سواء ما يستخرج من داخل القارة أم من أمام شواطئها، بالإضافة إلى تأمين مسارات الناقلات على ضفتي القارة، من ناحية باب المندب؛ حيث نفط الشرق الأوسط، أم من ناحية غرب إفريقيا؛ حيث الدول الغنية بالنفط ومسارات ناقلاته إلى أمريكا وأوروبا الغربية. لقد أظهرت التقارير تزايد اعتماد أمريكا على نفط القارة، حيث تستورد أمريكا حاليًّا 22% من نفطها من إفريقيا، ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم بصورة حادة في المستقبل القريب.[3]

وقد أشارت تقارير إعلامية إلى أن الجنرال **ويليام وارد** القائد الحالي للقيادة الأوروبية (إيوكوم) سيتولى مسؤولية القيادة الأمريكية الجديدة، ويبدو الجنرال **وارد** هو الخيار السياسي الأفضل للاضطلاع بهذه المهمة حيث سبق له العمل في مصر والصومال، بالإضافة إلى كونه المنسق الأمني الأمريكي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عام 2005.

وفي نوفمبر 2009قام قائد القيادة الأميركية لإفريقيا **أفريكوم** الجنرال **وارد** بزيارة الجزائر واجتمع مع عدد من المسؤولين الجزائريين على رأسهم الرئيس **بوتفليقة**. وقد أجرت الولايات المتحدة والجزائر أيضا مناورات مشتركة بين قواتهما البحرية والقوات الخاصة، واستضافت الجزائر البحرية الأمريكية وخفر السواحل. بالإضافة إلى ذلك تقوم الولايات بتدريب العسكريين الجزائريين في الولايات المتحدة، في إطار البرنامج الدولي للتعليم العسكري والتدريب (IMET) بميزانية بلغت (870

---

1 http://ar.wikipedia.org/wiki

2 محمد الزواوي، أفريكوم إدارة النفوذ والنفط بالقارة السمراء، من الموقع:http://www.alukah.net/culture/0/59548

3 المرجع نفسه.

ألف دولار في السنة المالية 2009 و950 ألف دولار في السنة المالية 2010)، وتساهم الجزائر في الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب العابر للصحراء (TSCTP).(1)

وقد جمعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال نوفمبر 2011 في واشنطن، مسؤولين كبارا في دول الميدان ضمن ما يعرف بـــالساحل الإفريقي لمشاورات أمنية تتعلق بخطط مشتركة ستطلق قريبا، وجرت اللقاءات بين سياسيين من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، وبين مسؤولين في كتابة الدولة مكلفين بمكافحة الإرهاب ومستشارين في وزارة الدفاع، وكذا مستشاري الرئيس **أوباما** لقضايا الارهاب والأمن الوطني. حيث شكل اللقاء بين الولايات المتحدة ودول الميدان (الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر) بواشنطن مرحلة نوعية في إقامة شراكة كما سُطر لها في ندوة الجزائر العاصمة حول مكافحة الإرهاب التي عقدت بالجزائر في الأسبوع الأول من سبتمبر 2011. متبوعة بمحادثات متعددة الأطراف جمعت بواشنطن ممثلي البلدان الأربعة ومسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى من البيت الأبيض وكتابة الدولة والبنتاغون.(2)كما تجسدت مساهمة الجزائر العالمية في مكافحة الإرهاب من خلال مشاركتها الفعالة في إطلاق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بنيويورك الذي تعد الجزائر من أعضائه المؤسسين.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية، عن الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية **عبد القادر مساهل**، حول المحادثات المتعددة الاطراف بين وفود بلدان الميدان ورسميين أمريكيين سامين، أن أول جلسة عمل جرت مع المنسق المكلف بمكافحة الارهاب لدى كتابة الدولة الأمريكية **دانييل بنجامين** وكاتب الدولة الامريكي للشؤون الشرق الاوسط **جيفري فيلتمان** وكاتب الدولة المساعد للشؤون الافريقية **جوني كارسون**. كما التقوا بمساعدة وزير الدفاع المكلفة بإفريقيا **فيكي هودليستون** وكذا بممثلي كل من رئيس هيئة الاركان الأمريكي وأفريكوم، وديوان مكافحة الارهاب لدى وزارة الدفاع وكذا بمساعد وزير العدل في الولايات المتحدة **بروس سوارتز**. وعقدت الجلسة الختامية مع مستشار الرئيس **أوباما** لقضايا الارهاب والأمن الوطني **جون برنان**. وتمحورت النقاط التي تمت مناقشتها خلال هذه اللقاءات حول الوضع في منطقة الساحل على الصعيد الأمني وتكوين وتعزيز القدرات وتوفير التجهيزات وتبادل المعلومات والتنمية ومحاربة الفقر.(3)

وكان الجنرال **كارتر ف. هام** القائد الأعلى لقيادة القوات المسلحة الأمريكية بإفريقيا (أفريكوم) قد أكد خلال زيارته للجزائر في الفاتح من اكتوبر 2012 أن بلاده تؤيد ايجاد حل "سياسي

1 http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

2 http://www.eldaawanews.com/2011.

3 http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

ودبلوماسي" للازمة بشمال مالي، منوها في هذا الصدد بالحضور الفعال جدا للجزائر لاسيما بفضل المساعدة الانسانية التي تقدمها للسكان اللاجئين بالمنطقة.

يحتل ملف توسيع التعاون الاستعلاماتي والاستخباراتي بين الجزائر وواشنطن حيزا كبيرا في علاقاتهما، في إطار مكافحة الإرهاب في وقت مهم، ولاسيما في ظل التقارب بين المجموعات الإرهابية المسلحة الناشطة بالساحل الإفريقي، وكذا تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الناشطة بغرب إفريقيا، وبارونات المخدرات المغربية التي باتت تدعم الجماعات الإرهابية، كما تأتي رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع التعاون مع الجزائر في مجال الاستعلام حول نشاط الجماعات الإرهابية لسد الفراغ الذي قد يتركه تخلي القادة الأمريكيين عن مشروع القاعدة العسكرية **أفريكوم** بمنطقة الساحل وشمال إفريقيا، بسبب رفض أهم دول المنطقة استضافة هذه القاعدة، وكذلك بسبب الأزمة الاقتصادية، وهي الأزمة التي أدت إلى تراجع نفقات الجيش والتسلح والتدخل العسكري في عدد من أماكن التزاع.

ومن خلال واقع الدول الهشة المحيطة بالجزائر وعلى رأسها ليبيا ومالي وموريتانيا بدرجة أقل ونظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر، فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع للعام 2014 لتصل إلى 20 مليار دولار للعام 2014، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات، حيث تشكل حوالي 15 بالمائة من الميزانية العامة للبلاد، في حين لم تتجاوز سنة 2012 سوى 15 مليار دولار منها 9 مليار للدفاع و6 مليار لأجهزة الأمن الداخلية.[1] ويُرجع المختصون الزيادة في الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل، بسبب انهيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة، خاصة في ليبيا ومالي وازدياد قوة الجماعات المتشددة التي استفادت من فوضى السلاح، والتي تجعل الجزائر مضطرة إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لحماية حدودها. وفيما يلي جدول يوضح تطور ميزانية الدفاع الجزائرية خلال الفترة من 2004 إلى 2013

الجدول رقم 2 : تطور ميزانية الدفاع بالجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2013 بملايير الدولارات.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع	2.6	2.8	2.9	3.2	3.9	5.1	5.6	6.8	9.6	11

المصدر : El Wantan : lundi 30/12/2013, p3

ومن خلال الجدول يمكن أن نستشف الارتفاع المتواصل لميزانية الدفاع الجزائرية، حيث قدرت ميزانية الدفاع للعام 2014 بحوالي 20 مليار دولار، ويعود هذا النمو المتزايد لميزانية الدفاع

[1] قوي بوحنية، مرجع سابق.

الجزائرية في رأينا لثلاث أسباب رئيسية هي: أولا ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية وتجاوزه عتبة 100دولار وما نتج عنه من فائض كبير في الميزان التجاري الجزائري وما لحقه من ارتفاع احتياطي الصرف الجزائري الذي وصل لحوالي 200 مليار دولار في 2013، وعليه أصبحت الجزائر ضمن أكبر عشر دول تمتلك احتياطات صرف في العالم، وثانيا التوتر المزمن على معظم الحدود الجزائرية البالغة أكثر من 4400كم بسبب انفلات الوضع الأمني في عدة دول مجاورة، وثالثا عملية العصرنة والتحديث التي يقوم بها الجيش الجزائري ودخوله عالم الاحترافية خلال السنوات الأخيرة.

وبناءً على ما سبق صنف **المعهد الأمريكي للدفاع الاستراتيجي والاستعلام** الكائن مقره **بميريلاند** في آخر تقرير له الجيش الجزائري على رأس جيوش شمال أفريقيا، متفوقا لأول مرة على نظيره المصري الذي حل في الرتبة الثانية يليه الجيش المغربي. واستند التقرير في تصنيفه على عوامل عدة منها قيمة صفقات التسلح، ونوعية التجهيزات العسكرية التي يمتلكه الجيش الجزائري. وأبرز التقرير أن إنفاق الجزائر على الجيش سيرتفع بنسبة 6 في المائة مع حلول 2017، وبذلك تصبح الجزائر ضمن الأسواق الأكثر استقطابا للسلاح في أفريقيا والعالم.(1)

وفي آخر تقرير صادر عن **مركز أبحاث الكونغرس** في الولايات المتحدة وهو من أكبر المراكز التي تعني بمبيعات الأسلحة في العالم كانت الجزائر ضمن الدول العشرة عالميا في اقتناء الأسلحة، وذكر التقرير أن أكثر البلدان شراء للأسلحة في العالم هي الهند، تليها تايوان، والمملكة العربية السعودية ثم مصر وإسرائيل وبعدها الجزائر فسوريا وكوريا الجنوبية وسنغافورة والأردن. وتشير الأرقام أن روسيا تبقى الممول الرئيسي للجزائر من للأسلحة والتقنيات العسكرية بمبلغ إجمالي قدره 9 مليار دولار 2009 جزء كبير منه أنفق لشراء مقاتلات حربية، وبالمقابل فان واردات السلاح من أمريكا قد زادت ما قيمته 600 مليون دولار من 2001 إلى 2007، وجاء في ذات المصدر أن الجزائر تستحوذ على المقتنيات العسكرية الإفريقية بـــ 48 بالمائة من الأسلحة التي تباع في القارة السوداء.(2)

وقبل أن نختم الكلام عن التعاون الأمني الجزائري الأمريكي لا بد من التعريج على مبيعات السلاح الأمريكي للجزائر، والذي رغم تواضعه مقارنة بمستوى العلاقات الأمنية والعسكرية بين الطرفين إلا أنه يعكس آفاق هذا التعاون، فمازال الجيش الجزائري يعتمد في تسليحه بشكل كبير على السلاح الروسي بالدرجة الأولى. والتي بدأت تتراجع خلال السنوات الأخيرة نسبة للعديد من الاعتبارات، حيث ربطت بعض المصادر بين تراجع الجزائر في ترتيب البلدان المستوردة للسلاح

---

1 http://www.elbilad.net/flash/detail?id=3805

2 http://www.eldjazaireldjadida.dz/spip.php?page=article&id_article=5317

الروسي، بالقرار الأمريكي الذي اتخذ لرفع الحظر عن مبيعات بعض أنواع الأسلحة الأمريكية المتطورة، لــ66 دولة، وزيادة الامتيازات التي تمنحها صناعة الأسلحة الأمريكية للجانب الجزائــري، في مجالات اقتناء بعض الأسلحة التي كان تصديرها خاضعا للرقابة المشددة بسبب تحفظات إسرائيلية.[1]

ودار في عام 2009 حديث عن إمكانية التوقيع على عقد ضخم لبيع أسلحة أمريكية للجزائر، ضم بيع طائرات بدون طيار، لكن الصفقة تعثرت، بسبب القيود التي فرضتها الإدارة الأمريكية، وقال السفير الأمريكي السابق بالجزائر **ديفيد بيرس،** في حينه "واشنطن ترغب في منح الجزائريين ما طلبته من أسلحة هجومية مع الاحتفاظ بحق مراقبتها عن بعد، كما هو معمول به مع بقية الدول"وقال **بول أوليفر،** نائب مدير قسم مبيعات الدفاع في شركة **بوينغ** لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لموقع **ديفانس واب** المتخصص في قضايا التسلح ومبيعات السلاح، بأن القوات الجوية الجزائرية عبّرت عن اهتمامها باقتناء طائرات نقل وشحن جوي من إنتاج المجمع الصناعي الأمريكي، وخصوصا طراز **سي 17** و**أي 330،** كما أبدت اهتمامها بطائرات الاستطلاع والمراقبة والإنذار المبكر وطائرات بدون طيران من نوع **سكان أيغل.**[2]

وأشار ممثل **بوينغ** إلى أن الحكومة الجزائرية مهتمة أساسا بشراء ما بين 5 إلى 6 طائرات شحن عسكري، لافتا إلى أن الشركة قامت بإرسال طائرة للقيام برحلات تجريبية في مناطق عدة لصالح الجانب الجزائري منها **تمنراست** في أفريل الماضي. وتسعى الجزائر لاقتناء ثلاث طائرات أخرى من نوع **330 أي** المخصصة للنقل الجوي، لتعويض طائرات اليوشين 2-48 ميداس روسية الصنع التي تقترب من نهاية الخدمة. وأشار إلى أن الجانب الجزائري أبدى اهتمامه بإمكانية تسلم أول الطائرات سنة 2018، وهي السنة التي تطرح فيها أولى النماذج في السوق. متوقعا أن تنضج الصفقة أكثر في أواخر 2013 أو 2014. ونقل الموقع عن الرئيس المدير العام لشركة بوينغ للدفاع والأمن والفضاء **دينيس مويلنبرغ** قوله إن الجزائر مرشحة لتكون سوقا مستقبليا لبوينغ في مجال الصناعة الحربية"، مضيفا أن الجزائريين أبدوا اهتمامهم أكثر بطائرات النقل والشحن والإغاثة.[3]

من خلال حجم الزيارات وكثافتها والمستوى الرفيع الذي تمت عليه، يمكن أن نلمس بوضوح حجم التنسيق والتعاون الأمني والعسكري والاستخباراتي بين البلدين، ورغبتهما في الذهاب بعيدا في مجال التنسيق والتعاون في هذا المجال، ومدى ارتباط مصلحتهما بهذا الملف الحساس، فالجزائر

1 http://www.elkhabar.com/ar/politique/304292.html

2 جمال ف، بوينغ مهتمة بتزويد الجزائر بطائرات نقل عسكري، جريدة الخبر، عدد يوم 2013/09/21.

3 المرجع نفسه.

باعتبارها دولة محورية تعيش على معظم حدودها توترات وأزمات، تسعى لإيجاد شريك قوي يمكنها من ضبط الحدود الشاسعة لها من مختلف التهديدات، والولايات المتحدة خيار ممتاز، بالمقابل الولايات المتحدة تنظر باهتمام لمنطقة الساحل الإفريقي الغنية بالنفط، وتهدف لمزاحمة النفوذ الفرنسي في المنطقة والجزائر في هذا المجال شريك يمكن الوثوق به. وقبل كل ذلك فالبلدين يجمعهما الهدف الأساسي والأكبر وهو محاربة الإرهاب في المنطقة. وللوقوف أكثر على عمق علاقات اللبدين سنتطرق لمجال التعاون بينهما في الملف الاقتصادي.

المبحث الثالث: المجال الاقتصادي والثقافي في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001.

سنتناول هذا المبحث من خلال مطلبين؛ يخصص الأول للمجال الاقتصادي لعلاقات البلدين، ويخصص الثاني للمجال الثقافي بينهما.

المطلب الأول: المجال الاقتصادي للعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001.

يعتبر المجال الاقتصادي من أكثر المجالات تنوعا وازدهارا في العلاقات الجزائرية الأمريكية، والذي لم يتأثر بالاختلافات السياسية والأيديولوجية بينهما، ففي عز التوجه الاشتراكي للجزائر وحتى أثناء قطع العلاقات الدبلوماسية في بينهما 1967، ظلت الولايات المتحدة أحد الشركاء الثلاث الأوائل للجزائر وخلال عامي 1974و1975 أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للجزائر متجاوزة فرنسا، ورغم الاختلاف الأيديولوجي ظلت الشركات الأمريكية ناشطة في مجال المحروقات في الجزائر ما يعبر عن التوجه البراغماتي للبلدين، لذلك سنحاول التعرض للعلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال استعراض أهم مكوناتها من خلال ثلاث نقاط؛ الدعم التقني لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري وتسريع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ثم نتعرض للاستثمارات، وأخيرا نتطرق لحجم المبادلات بين البلدين، مع محاولة التحليل والمقارنة.

الفرع الأول: الدعم الأمريكي التقني والفني للاقتصاد الجزائري.

.بموجب مبادرة الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول شمال أفريقيا(USNAEP)، قدمت الولايات المتحدة مبلغ مليون دولار كمساعدات تقنية عام 2003، لدعم وتشجيع برامج الإصلاح الاقتصادي، ودعم مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وخلق مناخ استثماري ملائم. وبالتحول نحو مبادرة الشراكة الشرق أوسطية استمرت الولايات المتحدة في تقديم الدعم للجزائر من أجل تحرير المناخ الاستثماري واتباع سياسيات اقتصادية أكثر شفافية، وتطوير النظام

البنكي وعائدات الضرائب وفي عام 2008 قامت وزارة التجارة الأمريكيـــة بإيفاد ملحق تجاري لها بالجزائر.[1]

في جوان 2007، وقعت الجزائر والولايات المتحدة اتفاقا للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، مع عدم وجود خطط واضحة لبناء مفاعل أمريكي في الجزائر،كما قام وزير التجارة الجزائري **مصطفى بن بادة** على رأس وفد من الخبراء الجزائريين بزيارة لواشنطن خلال ديسمبر 2012 لإجراء محادثات مع المسؤولين الأمريكيين، تخص استكمال إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. وسيجري الوفد الجزائري محادثات مع الطرف الأمريكي بخصوص الاسئلة التي طرحت في الحوارات غير الرسمية، التي جرت بمقر المنظمة بجنيف، في مارس 2012. كما سيكون لوزير التجارة الجزائري لقاء بممثل الإدارة الأمريكية للتجارة (مساعد الرئيس الأمريكي) **رون كرك**.[2]

وكان **بن بادة** قد صرح مؤخرا للصحافة أن "هذه الزيارة تأتي لتوضح للأمريكيين الجهود التي تبذلها الجزائر، سيما خلال السنتين الماضيتين، لتعجيل مسار إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي".وحسب الوزير فإن الوفد الجزائري سيتوجه إلى واشنطن "للاستماع إلى الشريك الأمريكي ومعرفة مطالبه وانشغالاته جيدا وكذا توضيح دوافع بعض الممنوعات التي أصدرتها السلطات الجزائرية".

جدول يبين بعض المساعدات الخارجية الأمريكية للجزائر بآلاف الدولارات من 2008 إلى 2013

	2008	2009	2010	2011	2012 تقديرات	2013 مطلوبة
منع الانتشار النووي، مكافحة الإرهاب والبرامج ذات الصلة	317	500	775	650	900	1.800
المراقبة الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون	198	00	00	00	00	00
التعليم العسكري والتدريب الدوليين	696	898	950	953	1.225	1.115
صندوق الدعم الاقتصادي	400	00	00	00	00	00
المساعدة التنموية	00	400	710	00	00	00
مساعدات غذائية للاجئين الصحراويين بمخيمات تندوف	6.816	00	6.213	8.232	00	00
المجموع	**8.427**	**1.798**	**2.610**	**9.835**	**2.125**	**2.950**

U.S. Department of State Congressional Budget Justifications for Foreign Operations; State Department, 653(a) allocations, FY2011.

1 http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

2 **جريدة الشروق عدد يوم 2012/12/16 من الموقع:** http://www.echoroukonline.com/ara/?news=151167

وفي محاولتنا لقراءة الأرقام التي وردت بهذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- المساعدات الموجهة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب والبرامج ذات الصلة احتلت الصدارة حيث بلغت 317 ألف دولار عام 2008 وارتفعت حتى بلغت 1.8مليار دولار عام 2013 أي ما نسبته 61 بالمائة من مجموع المساعدات الأمريكية المقدمة للجزائر خلال 2013.
- في المرتبة الثانية تأتي المساعدات المخصصة للتدريب والتعليم العسكري التي انتقلت من 696ألف دولار عام 2008 إلى 1.115 مليار دولار عام 2013، أي ما نسبته 40بالمائة.
- بخصوص بقية المساعدات لم تكن منتظمة واختفت في السنوات الأخيرة، مثل تلك المتعلقة بالمساعدات الغذائية للاجئين الصحراويين بتندوف.

وعموما تمحورت المساعدات الأمريكية والدعم التقني والفني للجزائر حول عدة مجالات أهمها دعم جهود الجزائر في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتحسين النظام المالي والبنكي وعصرنته، تطوير المجتمع المدني واشراكه في الحياة السياسية، وتمكين المرأة، وترقية المناخ الاستثماري وإضفاء الشفافية على تسيير الاقتصاد. وكل ذلك يصب في خانة النهوض بعلاقات البلدين على كل المجالات. وفيما يلي سنحاول التعرض للاستثمارات الأمريكي في الجزائر، حجمها ومستقبلها في ظل الظروف الراهنة.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأمريكية في الجزائر.

وقعت الجزائر والولايات المتحدة في 2001 اتفاقية إطار للتجارة والاستثمار بينهما (Investment Framework AgreementTrade and) لتضع المبادئ المشتركة للعلاقات الاقتصادية بينهما، وتكون بمثابة قاعدة لاتفاقيات ثنائية مستقبلا، وفي مارس 2004 اعتبر الرئيس **بوش** الجزائر ضمن البلدان المعفاة من الرسوم الجمركية في إطار نظام تعميم التفضيلات، وبلغت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الجزائر5.3 مليار دولار عام 2006 لتصل إلى 5.45 مليار دولار في 2007 معظمها في مجال المحروقات، كما تنشط الشركات الأمريكية في مجالات أخرى مثل البنوك، الصيدلة الطيران، الاتصالات، وتحلية مياه البحر. وتعتبر الجزائر ثاني إلى ثالث أكبر شريك اقتصادي للولايات المتحدة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط.[1]

وفي إطار السياسة التي تنتهجها السلطات العمومية من اجل إصلاح الاقتصاد الوطني وبعث قطاع الميكانيكا، تمت إقامة شراكة بين المؤسسة الوطنية للجرارات الفلاحية ومؤسسة تسويق المعدات

---

1 http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

الفلاحية للجانب الجزائري، والمجمع الصناعي "**اجكو–فرغسون**" للجانب الأمريكي لصناعة الجرارات الفلاحية،كما تتضمن قدرات الشراكة الجزائرية الأمريكية دعم الجالية الجزائرية المقيمة في الولايات المتحدة، من خلال إشراك الكفاءات المؤكدة في مجال التكنولوجي. وفي هذا المنظور تم تنظيم منتدى بالجزائر ضم خبراء من **سيليكون فالي** (كاليفورنيا)، كما تم إبرام عدة اتفاقيات لتسهيل تكوين مؤسسات ناشئة في الجزائر من طرف الشباب الحائزين على الشهادات في مجال التكنولوجيات العالية تشرف عليها كفاءات جزائرية مقيمة في الولايات المتحدة.[1]

صنفت ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الجزائر ضمن البلدان العشرة الأوائل المستفيدة من الاستثمارات الأجنبية في القارة الإفريقية للفترة 2007/2006، وتأتي الجزائر في المرتبة الخامسة بعد كل من نيجيريا ومصر وجنوب إفريقيا وليبيا بقيمة استثمارات تصل إلى 3.4 مليار دولار.[2]

كشف رئيس مجلس الأعمال الجزائري - الأمريكي **اسماعيل شيخون،** أن قيمة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر ارتفعت إلى نحو 5 ملايير دولار خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010 معظمها في مجال الطاقة وأوضح **شيخون،** على هامش الزيارة التي قام بها مساعد وزير الدولة الأمريكي للاقتصاد والطاقة والعلاقات التجارية **خوسي فرنانديز** إلى الجزائر، أن اهتمام الشركات الأمريكية بالسوق الجزائرية حقيقي، معتبراً أنها وجهة جديدة بالنسبة لهذه الشركات، التي يجب أن تأخذ وقتاً كافياً للدخول في مشاريع استثمارية.[3]

أعلنت شركة **سونلغاز،** أنها وقعت عقدا مع شركة **جنرال الكتريك** الأمريكية لإنجاز مركب لتصنيع توربينات الغاز بقيمة تفوق الملياري دولار خلال سبتمبر 2013، في إطار مخطط لزيادة إنتاج الكهرباء والقضاء على مشكل الإنقاطاعات وإمكانية الوصول إلى مرحلة التصدير، حسبما أعلن الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز **نور الدين بوطرفة.**[4]

وفي المقابل أكد الخبير الاقتصادي **عبد الرحمان مبتول** إن تراجع الدولار إثر الأزمة المالية العالمية سيؤدي بالجزائر الى فقدان ثلث احتياطاتها من الصرف أي ما يعادل **43** مليار دولار أمريكي موظفة حاليا في سندات الخزينة بفائدة لا تتجاوز 2 بالمائة. وفي نفس السياق رد **مبتول** بشكل حاد على محافظ البنك المركزي **لكساسي محمد** الذي قال أن نسبة الفوائد للأموال المودعة خارجا تتجاوز

---

1 http://www.djazair50.dz/

2 جريدة صوت الأحرار، عدد يوم 2008/09/26.

3 جريدة الفجر عدد يوم 2010/12/04.

4 جريدة السلام، عدد يوم 2013/09/22.

ال 4.5 بالمائة، وهو ما اعتبره الخبير اعترافا بإيداع أموال جزائرية في بنوك أجنبية خاصة، وأشار الى أن الفوائد التي تجنيها الجزائر من توظيفها في سندات الخزينة الأمريكية لا تتعدى ال2 بالمائة.[1]

الفرع الثالث: المبادلات التجارية الجزائرية الأمريكية.

أما عن المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة، فعلى الدوام كان البلدين شريكين تجاريين مهمين، فحتى خلال الستينيات والسبعينيات، ورغم الاختلاف الفكري والإيديولوجي بينمها لم تتغير هذه المعادلة، حيث ظلت الولايات المتحدة أحد أهم الشركاء التجاريين للجزائر وتفوقت على فرنسا، كما بينا ذلك سابقا، حتى حين قطعت العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال السبعينيات بسبب الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل في حربها ضد العرب. لذلك ليس من الغريب أن تحتل الولايات المتحدة المراتب الأولى ضمن الشركاء التجاريين والاقتصاديين للجزائر في ظل التقارب السياسي والأمني الكبير بينهما.

علق بعض المختصين في الشؤون الاقتصادية بالقول أن القصة القديمة للتنافس بين واشنطن وباريس حول النفوذ في الجزائر، قد تم حلها عن طريق الأرقام في إشارة إلى حجم التبادل التجاري بين الجزائر والولايات المتحدة الذي بلغ العام 2005 ما يزيد عن 12 مليار دولار أمريكي. فيما لم يتعد سقف التعاون بين فرنسا والجزائر في ذات السنة7 مليارات دولار. ومن حيث المبادلات التجارية تعتبر الولايات المتحدة أول شريك تجاري للجزائر بحجم إجمالي للمبادلات قدر بنحو 16 مليار دولار سنة2010، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الأول للجزائر، بحجم يزيد عن 15.2 مليار دولار وممولها السادس بنحو 2 مليار دولار، حسب أرقام الجمارك الجزائرية لسنة 2011.

وفي المجال الاقتصادي لا تزال الولايات المتحدة الزبون الأول للجزائر المصنفة حسب وزارة التجارة الأمريكية من بين الــ20 بلدا فقط الذين لهم فائض في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة في حين مازالت الشراكة الاقتصادية محصورة في قطاع المحروقات بالرغم من القدرات الموجودة والمزايا التي تقدمها الجزائر.[2]

وفيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين البلدين، كشف السفير الجزائري بواشنطن السيد **باعلي** أن قيمتها تتراوح بين 17 و18 مليار دولار سنويا، مشيرا إلى أن هذه القيمة أهلت الولايات المتحدة لتتصدر قائمة شركاء الجزائر التجاريين، معربا عن الطموح في بناء علاقات دائمة بين البلدين، تتجاوز بعدها الطاقوي والأمني قائلا " نحن نريد أن نتأكد من أن العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة

1 جريدة الفجر، عدد يوم 2008/10/07.

2 جريدة المساء من الموقع: http://www.el-massa.com/ar/content/view/65311/41

لا تقتصر على الطاقة أو محدودة للأمن، وإنما تشمل العديد من القطاعات على غرار المجالات الثقافية والعلمية". [1]

ولفهم عمق العلاقات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة سنحاول فيما يلي استعراض التطور التاريخي للمبادلات التجارية بين البلدين من خلال الجدول التالي:

جدول يوضح حجم المبادلات التجارية والميزان التجاري بين البلدين بملايين الدولارات.

العام	الواردات الجزائرية	الصادرات الجزائرية	الميزان التجاري	حجم المبادلات**
2000	861.8	724.2.2	862.4.1	**586.3**
2001	037.9.1	702.0.2	664.1.1	739,9.3
2002	984.4	360.2.2	375.8.1	344,6.3
2003	487.4	748.4.4	261.0.4	235,8.5
2004	971.6	409.5.7	438.0.6	381,1.8
2005	106.2.1	446.4.10	340.2.9	552,6.11
2006	101.9.1	455.9.15	354.0.41	557,8.16
2007	652.4.1	816.1.17	163.6.61	468,5.19
2008	243.2.1	8.354.19	111.6.18	**.0598.20**
2009	1.107.8	717.8.10	610.0.9	825,6.11
2010	3194..1	518.0.14	6323..13	3712,.15
2011	0.759.1	609.3.14	3.201.13	3,620.16
2012	1.363.1	9.993.3	8.630.2	4,635.11
2013	1.848.9	4.830.9	2.982.0	8,796.6
2014*	155.1.2	965.8.3	810.7.1	6.120.9

المصدر : http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7210.html

* إلى غاية شهر أكتوبر 2014.

** قام الباحث بإضافة الخانة المتعلقة بحجم المبادلات بين البلدين لأهميتها وللوقف على تطورها.

---

[1] **يومية صوت الأحرار، عدد يوم** 2013/05/14 من الموقع:http://sawt-alahrar.net/ara/national/10513.html

وبناءً على الجدول المبين أعلاه، قام الباحث بإنجاز رسم بياني يبين تغير حجم المبادلات التجارية بين البلدين، ولذلك لسهولة قراءة وتحليل التغيرات التي طرأت عليها.

من خلال الجدول والرسم البياني، يتبين لنا حجم المبادلات التجارية والميزان التجاري بين البلدين وأهم ما يمكن أن نلاحظه ما يلي:

- عرفت المبادلات التجارية بين البلدين انتعاشا كبيرا منذ عام 2000.
- بلغت أعلى مستوياتها عام 2008 بأكثر من 20 مليار دولار وعند أدنى مستوى بلغت أكثر من 3.5 مليار دولار عام 2000.
- الميزان التجاري للبلدين دائما لصالح الجزائر نظرا لطبيعة الصادرات الجزائرية وهي المحروقات. وبذلك تعد الجزائر من بين الدول العشرين في العالم الذين يميل الميزان التجاري لصالحهم مع الولايات المتحدة.

- في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2010 تراجع حجم المبادلات التجارية بين البلدين بشكل ملحوظ وتراوح بين 11 و16 مليار دولار سنويا، ليصل عام 2013 إلى أدنى مستوى له منذ 10سنوات حيث بلغ 6 مليار دولار، ويعود ذلك حسب رأينا لعدة أسباب هي:

1-تراجع وتيرة الاكتشافات النفطية بالجزائر حيث لم تسجل اكتشافات ضخمة منذ عدة سنوات.

2-تراجع انتاج الجزائر من النفط من أكثر من 1.3 مليون برميل يوميا إلى أقل من 1مليون برميل يوميا، بعدما كان مبرمجا زيادة الإنتاج تدريجيا لغاية الوصول لسقف 2 مليون برميل يوميا مع حلول 2014/2013.

3- الهجوم الإرهابي على المنشأة البترولية والغازية **بتغنتورين بعين أمناس،** ما تسبب في انخفاض الإنتاج الجزائري لمدة فاقت العام والنصف.

4- أخيرا بالنسبة للولايات المتحدة، حاولت في إطار استراتيجيتها الطاقوية الجديدة تنويع مصادر تمويلها، والتقليل من الاعتماد على النفط الأجنبي، من خلال تأهيل الآبار الأمريكية، والرفع من قدرتها الإنتاجية، بفضل التكنولوجيا الحديثة، والاعتماد على الغاز الصخري والنفط الصخري في السنوات الأخيرة رغم مخاطره البيئية.

لقد كانت سنة 2012 بالنسبة للجزائر ايجابية على الصعيد الاقتصادي من حيث احتياطات الصرف التي بلغت 200 مليار دولار، وفائض تجاري فاق 26 مليار دولار، ودين عمومي خارجي بلغ 410 مليون دولار، وأهم ما ميز سنة 2012 بالنسبة للجزائر، هو التحاقها التاريخي بالنادي الضيق للدول الدائنة لصندوق النقد الدولي. من خلال قرض 5 ملايير دولار. وبشكل عام كل مؤشرات الاقتصاد الكلي توجد في الأخضر، حتى وإن كان التضخم والبطالة يلقيان بظلالهما على هذه الصورة الايجابية للاقتصاد الجزائري.[(1)]

وبعد تناول المجال الاقتصادي الذي يعتبر تاريخيا أقدم مجالات التقارب بين البلدين، حيث يعود لما بعد استقلال الولايات المتحدة، من خلال نظام الأتاوى الذي يقدمه الأمريكيون للجزائريين مقابل سلامة سفنهم، مرورا بمرحلة ما بعد استقلال الجزائر، فرغم الاختلاف الإيديولوجي بينهما، ظلا شريكين تجاريين متميزين، حتى في وقت قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال السبعينيات، بل تجاوزت الولايات المتحدة فرنسا في قائمة الشركاء التجاريين للجزائر وما زالت، واستكمالا لمختلف جوانب علاقات البلدين سنتطرق في النقطة الموالية للمجال الثقافي بينهما، فرغم محدوديته إلا أنه يحمل آفاقا واعدة.

1 http://www.djazair50.dz/?2012

المطلب الثاني: المجال الثقافي للعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001.

على الرغم من أهمية الروابط الثقافية في تعزيز أواصر العلاقات بين البلدين، إلا أنها في حالة العلاقات بين الجزائر الولايات المتحدة لم تحظ بنفس القيمة والأهمية على غرار التنسيق والتعاون الأمني والعسكري أو حجم المبادلات التجارية، ويرجع ذلك لعدة أسباب ثقافية واجتماعية وتاريخية، ولكن ما سبق لا ينفي وجود بعض الروابط الثقافية بين البلدين، في شكل تبادل خبرات حول مسألة تدريس اللغة الإنجليزية مثلا، أو تكوين الطلاب والتوأمة بين الجامعات وإقامة المراكز الثقافية، لتمكين الشعبين من فهم وإدراك ثقافة بعضهما البعض، رغم أن الشعب الأمريكي لا يميل كثيرا للإطلاع على ثقافة الشعوب الأخرى بل العكس ما يحصل، لذلك سوف نجد أن العلاقات الثقافية بين الجزائر وواشنطن تكاد تكون في اتجاه واحد.

وقد نفذت الولايات المتحدة والجزائر برامج صغيرة لربط الجامعات، للمرة الاولى منذ عام 1993، مع وزارة التربية والتعليم للمساعدة في تطوير اللغة الإنجليزية لغير الناطقين من خلال دورات في مركز التدريب بن عكنون، وفي عام 2006 استفادت الجزائر من منحة صندوق الحفاظ على التراث الثقافي بمنحة قدرها 110،106دولار لترميم مسجد الباشا في وهران، وتلقت الجزائر أيضا منحة 80 ألف دولار لتمويل المنح الدراسية الصغيرة لتصميم وتنفيذ برنامج اللغة الإنجليزية الأمريكية لطلاب المدارس الثانوية الجزائرية في أربع مدن رئيسية. وفي عام 2009 بدأت حكومة الولايات المتحدة برنامجا رائدا في جامعة **منتوري بقسنطينة** لتصميم برنامج لتسهيل الانتقال بين الجامعة وسوق العمل، ومحاربة البطالة، وتدريب أساتذة الجامعات الجزائرية والطلاب في اللغة الإنجليزية، وإدارة الأعمال لتجهيز أفضل الخريجين لتأمين فرص عمل مجدية.[1]

في نوفمبر 2009، اتفقت الجزائر والولايات المتحدة على تمديد مدة التأشيرة إلى سنتين بالنسبة لمعظم فئات التأشيرات، بما في ذلك السياح ورجال الأعمال والطلاب. وفي نوفمبر 2009 انتهى البلدين من صياغة معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة (MLAT) واتفاقية المساعدة الجمركية المتبادلة. وقد وقع النائب العام الأمريكي **إريك هولدر** مع الجزائر معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة خلال زيارته للجزائر في أفريل 2010. وتواصل التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة الجرائم العابرة للحدود، كما أنشأ مكتب التحقيقات الفيدرالي ملحقا له في السفارة الأمركية في الجزائر في عام 2008.[2]

1 http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

2 Ibid.

ومن خلال مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) خُصص جزء من التمويل لدعم عمل الجزائر في تطوير المجتمع المدني، من خلال برامج تدريب الصحفيين، ورجال الأعمال وسيدات الأعمال والمشرعين ومنظمي الإنترنت، ورؤساء المنظمات غير الحكومية الرائدة، ومن خلال تمويل إضافي من صندوق حقوق الإنسان والديمقراطية في وزارة الخارجية الأمريكية، تم تدريب القضاة والمحامين الجزائريين، مع التركيز بشكل خاص على النساء منهم.[1] وبفضل تحسن الوضع الأمني توسع الوجود الأمريكي الرسمي في الجزائر، بعد أكثر من عقد من التواجد المحدود، وبذلك انتقلت السفارة الأميركية نحو مزيد من العمليات العادية، وتوفير معظم الخدمات بشكل منتظم.

وفي هذا الصدد تم الاتفاق على إعادة بعث المجلس الجزائري الأمريكي حول التجارة والاستثمار الذي تم تنصيبه بعد الاتفاق الموقع سنة 2001 بواشنطن، والذي عقد اجتماعه خلال السداسي الأول من سنة 2013 بالجزائر العاصمة. ومن حيث تجسيد اتفاقات الشراكة سجلت سنة 2012 تقدما في مشروع القطب البيوتكنولوجي لسيدي عبد الله، الذي شكل أحد أهم الاتفاقات التي أبرمت بين الجزائر والولايات المتحدة في مجال الصحة. ويدخل هذا المركب الذي تم إطلاقه بحضور عميد كلية الطب بجامعة هارفارد السيد **ويليام شين وايمان** في إطار مشروع الجزائر نظرة 2020 الذي عقد دورته الخامسة في ديسمبر2012. ويتضمن إنشاء قطب امتياز إقليمي في مجال البيوتكنولوجي في الجزائر بالشراكة مع المخابر الصيدلية الأمريكية، الذي سينير إشعاعه إفريقيا والشرق الأوسط على غرار الأقطاب الإقليمية الأخرى الموجودة في بوسطن وسنغافورة وأيرلندا.[2]

قد لا يلعب المجال الثقافي نفس أهمية بقية المجالات السابقة، خاصة الأمني والاقتصادي، إلا أنه مجال تابع يتأثر بحركية بقية المجالات، وقد يكون المحرك لها، وفي نهاية هذا المبحث، لا بد أن نشير إلى أن كل مجالات التقارب بين الجزائر والولايات المتحدة عرفت تطورا بدرجات متفاوتة، فالمجال الاقتصادي والذي يعبر عن براغماتية الطرفين، عرف منذ بداية علاقات البلدين انتعاشا ملموسا، و لم يتأثر بالاختلافات السياسية والثقافية مثلا، أما التقارب في المجال الأمني والسياسي، فهو حديث نسبيا بدأ مع نهاية الحرب الباردة وتعمق أكثر بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، نتيجة ظروف أمنية دولية وإقليمية، جعلت من تقارب البلدين ضرورة لخدمة مصالحهما، وهو ما يمكن ملاحظته من

1 http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

2 http://www.djazair50.dz/

الوتيرة المتسارعة للقاءات بين مسؤولي البلدين، على أكثر من صعيد وعلى أعلى المستويات، استجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية.

وتعتبر زيارة وزير الخارجية الأمريكي **جون كيري** للجزائر في بداية أفريل 2014، والتي دامت يومين التقى خلالها بالعديد من المسؤولين الجزائريين، على رأسهم الرئيس **بوتفليقة**، مؤشرا قويا على عمق العلاقات، إلا أن الجزء الآخر من الصورة ضروري لفهم الوضع الكلي لعلاقات البلدين، فرغم كل ما سُجل خلال السنوات الأخيرة من مستويات التنسيق والتعاون بين البلدين على أكثر من مجال، إلا أن هناك بعض المعيقات التي تقف في طريق علاقات البلدين، تتنوع بين الداخلية والخارجية ولاستكمال الصورة لا بد من التعريج عليها، وهو موضوع النقطة الموالية للدراسة.

الفصل الخامس:

معيقات العلاقات الجزائرية الأمريكية ومستقبلها.

المبحث الأول: معيقات التقارب الجزائري الأمريكي.

المبحث الثاني: سيناريوهات العلاقات الجزائرية الأمريكية.

بعد التعرض لواقع العلاقات الجزائرية الأمريكية في مختلف المجالات، والوقوف على مدى التفاوت الموجود فيها، ومدى ارتباطها ببعضها البعض، سنحاول في هذا الجزء من الدراسة استكمال الصورة الكاملة لعلاقات البلدين، من خلال التعرض للمعيقات التي من شأنها أن تعترض هاته العلاقة وتعمل على كبحها أو على الأقل إبطاء وتيرتها، التي عرفت تزايدا ملحوظا على أكثر من صعيد، وبعد ذلك سنحاول استقراء السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية إنطلاقا من واقعها واعتمادا على مستقبل القوة الأمريكية، وشكل النظام الدولي المحتمل، وانعكاساته على علاقات البلدين.

وعليه سوف نعالج هذا الفصل من خلال مبحثين يتناول الأول أهم التحديات(المعيقات) التي تعترض العلاقات الجزائرية الأمريكية، إن كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ويتناول الثاني مستقبل العلاقات بين البلدين في ظل المعطيات الراهنة، بالاعتماد على تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية.

المبحث الأول: معيقات التقارب الجزائري الأمريكي.

بعد دراستنا لواقع العلاقات الجزائرية الأمريكية، والوقوف على أهم المجالات التي عرفت فيها نموا وازدهارا، مثل المجال الأمني والدبلوماسي والاقتصادي، لا بد من التعريج على بعض العقبات التي تقف في طريق تعزيز وتحسين هذه العلاقات، وقد قسمناها إلى معيقات داخلية وخارجية تتم دراستها من خلال مطلبين.

المطلب الأول: المعيقات الداخلية للتقارب الجزائري الأمريكي.

لا شك أن هناك عقبات في طريق العلاقات الجزائرية الأمريكية، تتعلق بالواقع الداخلي للجزائر وخصوصيته، والتي اعترف العديد من المفكرين والدبلوماسيين بتعقيده، كونه يبقى عصيا على الفهم، إضافة لتواجد نخبة فرنكوفونية، متغلغلة في أروقة حكم النظام السياسي الجزائري، تعمل دائما لصالح التقارب الجزائري الفرنسي وتذليل العقبات في طريقه بما في ذلك التقارب الجزائري الأمريكي المحتمل، وهذه الجماعة تعمل كمجموعة ضغط (لوبي) تربطه بفرنسا روابط ثقافية وبراغماتية، ومن العقبات كذلك بيروقراطية الإدارة الجزائرية، وتخلف النظام البنكي والمالي الجزائري، وعليه سنحاول إجمال كل ما سبق في النقطتين التاليتين.

الفرع الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري.

توجد عدة معايير يمكن من خلالها التعرّف على طبيعة النظام السياسي الجزائري، من أبرزها التحولات الديمقراطية التي مرت بها الدولة الجزائرية، بإعتبارها المحرك الأساسي لتغيير الدساتير عبر المراحل التاريخية، لكن الوثيقة الدستورية، لا تعكس حقيقة ما هو سائد في النظم السياسية المعمول بها والدساتير الجزائرية لم تحدد معالم نظامها السياسي، نتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة في الجزائر

والتي أدت بالدولة الجزائرية إلى عدم تبني نظام سياسي واضح، ما دفع بعض الباحثين لمحاولة دراسة طبيعته.

فيرى الباحث **عدي هواري** بأنه رغم أهمية ثقل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري، فهو ليس نظاما عسكريا ولا دكتاتورية عسكرية، كالتي سادت في أمريكا اللاتينية، إنه نظام سلطوي يستمد شرعيته من الجيش. ورغم اعتماد التعددية الحزبية، فإن حق تعيين الرئيس متروك للمؤسسة العسكرية، وما الانتخابات إلا عملية لإضفاء الشرعية على خيارات الجيش، ويشبه الجيش الجزائري بالحزب السياسي المهيمن، على شاكلة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي سابقا. ويضيف بأن العسكريين يفوضون الحكم للنخب المدنية، لكن دون المساس بالقاعدة السياسية (غير المكتوبة) "الجيش هو مصدر السلطة".[1]

أما **ويليام كوانت** فيرى أن النظام السياسي الجزائري في بداية مرحلة انتقالية تبتعد تدريجيا عن ماضيه السلطوي، لكنه لا يخفي حقيقة وجود دور محوري للعسكر في السياسة الجزائرية، ومن الصعب تجاوز هذا الدور. ومع ذلك فإنه ينظر بتفاؤل لمستقبل الديمقراطية في الجزائر، وفي هذا الصدد يقول **"لا يجب أن تفاجئ إذا رأينا الجزائر يوما ما تصل إلى أهدافها، بامتلاك حكومة مسؤولة أمام الشعب وتتمتع بتمثيلية حقيقية، وهذا قبل دول المنطقة الأخرى"**.[2]

إن مسألة الشرعية وضعفها أو غيابها في الجزائر، تعود في جانب كبير منها لغياب حياة مؤسساتية، وليس مسألة ديماغوجية، ذلك أن غياب الشرعية يجعل الدولة معرضة بشكل مستمر لمخاطر الإنهيار، ومعرضة للابتزاز الخارجي والتبعية، لأن الحكم غير الشرعي والقائم على الأجهزة والأدوات الأمنية مقابل التغييب السياسي، يستند في استمراره، على عاملين أساسيين، تواطؤ الخارج أو سكوته وشراء الذمم والإفساد.[3]

---

1 مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، من الموقع:
http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2 (تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/10/02)

2 المرجع نفسه.

3 مصطفى هميسي، كيف تحكم الجزائر، من الموقع: http://www.lanation.info 303.html

الفرع الثاني: تخلف النظام المالي والبنكي والمناخ الاستثماري في الجزائر.

رغم كل المحاولات التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال لإصلاح المنظومة المالية والبنكية، إلا أنها ما زالت تعيش تخلفا ملحوظا، حيث نلاحظ غياب الشفافية والسرعة في العمليات المصرفية ما انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية في الجزائر، وهو ما نلمسه من خلال تفضيل الجزائريين التعامل نقدا بدل المعاملات البنكية، نظرا لانعدام الثقة، وأزمات السيولة التي تعرفها هذه المؤسسات من حين لآخر، وما حادثة بنك الخليفة إلا خير دليل على ذلك، حيث انهار البنك المعتمد من البنك المركزي واختفت معه حسابات الكثير من المواطنين، بدون تفسير مقنع ولا تعويض، ما أفقد الجزائريين قبل الأجانب الثقة في نظامهم المالي والبنكي، وهو ما من شأنه أن يعيق الاستثمارات.

بالإضافة لما سبق، يعترف العقيد **جمال زغيدة** مسؤول الأمن العام على مستوى القيادة العامة للدرك الوطني، أنّ التزوير يشكّل مساساً خطيراً بتوازنات الاقتصاد الجزائري، معتبراً أنّ فريقاً من المتحايلين فضلاً عن عصابات الجريمة المنظمة، صارت تحترف تزوير الدينار الجزائري بشكل ملحوظ، وهو ما برز في حادثتين وقعت الأولى إثر اكتشاف ورشة لتزييف النقود بمدينة ليون الفرنسية في أكتوبر 2009، وأخرى في إيطاليا حيث عُثر هناك على أوراق مزيفة من فئة ألف دينار جزائري.[1]

ورغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر لتحسين المناخ الاستثماري، لا تزال المؤسسات الدولية المتخصصة في التأمين على المخاطر تضعها في رتبة متدنية، حيث قامت **الكوفاس**–الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية–بنقل الجزائر من الرتبة الخامسة إلى الرابعة، ما يجعلها في وضعية غير مشجعة على الاستثمار الأجنبي. إضافة لغياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية وتعقيد الإجراءات الجمركية وانتشار الرشوة والفساد، وعدم احترام حقوق الملكية الفكرية، والتأخر في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.[2]

إن ما سبق يشكل لا محال ضعفا في النظام السياسي الجزائري وغموضا في طبيعته، وتخلفا في النظام المالي والبنكي، ما ينعكس سلبا على المناخ الاستثماري والتنمية، لأن الوضع في الجزائر غير مطمئن للمستثمرين الأجانب والأمريكيين، لذلك من المحتمل أن تشكل العوامل سابقة الذكر عقبة في طريق ترقية الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأمريكية بما يخدم مصالح البلدين.

---

1 http://www.djazairess.com/elmouwatan/8751(**تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/10/02**)

2 بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، من الموقع: (تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/10/02)
http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_04/article_04.pdf

المطلب الثاني: المعيقات الخارجية للتقارب الجزائري الأمريكي.

رغم النمو والازدهار الذي عرفته العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001 على أكثر من مجال إلا أن هناك أكثر من عقبة على الصعيد الخارجي في طريق هذه العلاقة، أهمها وجود تباين بين موقفي البلدين من بعض القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، على رأسها القضية الصحراوية والقضية الفلسطينية، زيادة على وجود منافسين للولايات المتحدة في علاقتها مع الجزائر، كونها تشكل قطبا هاما في ظل تنافس اقتصادي وعسكري حاد بين واشنطن، موسكو، بيكين وباريس. وعليه قسمنا هذه المطلب لثلاث نقاط؛ تخصص الأولى للكلام عن القضية الصحراوية والثانية للقضية الفلسطينية وتتناول الثالثة التنافس الدولي حول النفوذ في المنطقة عموما والجزائر تحديدا.

الفرع الأول: الخلاف الجزائري الأمريكي حول القضية الصحراوية.

بخصوص قضية الصحراء الغربية والتي تختلف حولها وجهتي نظر الجزائر والولايات المتحدة. وللوقوف على حيثياتها، لا بد من استعراض المواقف البارزة من هذه القضية، وهنا نكون أمام وجهة النظر الجزائرية والمغربية، ففي حين تعتبر الجزائر القضية مثارة بين طرفين هما المغرب وجبهة البوليزاريو، باعتبارها قضية تصفية استعمار، والصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا، وانطلاقا من مبادئ الدبلوماسية الجزائرية المستمدة من الثورة التحريرية، وعلى رأسها حق الشعوب في تقرير المصير، رأت الجزائر أن مساندة الشعب الصحراوي لنيل استقلاله واجب، ودافعت عن هذا التوجه بكل الطرق الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، وعلى كل الأصعدة، من أجل عقد استفتاء يقرر من خلاله الشعب الصحراوي مصيره.

في المقابل يعتبر المغرب الصحراء مغربية وفق التاريخ، ويدافع بذلك عن وحدته الترابية، وانطلاقا من ذلك يعتبر أن القضية بينه وبين الجزائر، وما جبهة البوليزاريو إلا وسيلة في يد الجزائر لزعزعة استقراره ووحدته الترابية، ويرى الحل في منح حكم ذاتي للصحراء في إطار السيادة المغربية، لذلك يُعتبر مشكل الصحراء أعقد مشكل في المنطقة وهو العائق الأكبر أمام جهود الوحدة المغاربية المرتقبة.

بعد التعرض للموقف الجزائري والمغربي من القضية، نحاول التعرض للموقف الأمريكي والذي يعتبر المغرب حليفا إيديولوجيا قديما، والجزائر حليفا استراتيجيا، خاصة في المجال الاقتصادي والأمني لذلك تحرس الولايات المتحدة على مراعاة التوازن في علاقاتها مع الجزائر والمغرب، فهي لا ترغب في خسارة أي منهما، وتحاول أخذ مواقف متزنة بخصوص القضايا الخلافية، ولكن موقفها في قضية الصحراء الغربية يتسم بالضبابية ويقترب أكثر من الموقف المغربي، وهو ما ترفضه الجزائر، فطالما نادت بحل مشكل الصحراء الغربية في إطار الشرعية الدولية.

في أواخر سنة 1974م صرح **هنري كيسنجر** أن الولايات المتحدة لن تقبل بقيام دولة في الصحراء تكون حليفاً لأعداء أمريكا، وبناءً على شهادات السفير المغربي في واشنطن **عبد الهادي بوطالب** آنذاك فإن المخابرات الأمريكية، قد أشرفت بصورة تفصيلية على خطة "**المسيرة الخضراء**" وأعطت المغرب كل التسهيلات لتنفيذها، من خلال حشد الدعم الخليجي وتحجيم المعارضة الاسبانية لها، وخلال سنوات الحرب، تحول الدعم السياسي والمخابراتي إلى تسليح وعسكرة غير مسبوقة، نقلت المغرب إلى مستوى الدولة الأولى في أفريقيا، على قائمة الدول الحليفة التي تتلقى مساعدات عسكرية أمريكية خلال فترة ادارة الرئيس **رونالد ريغان**.[1]

يقول أستاذ العلاقات الدولية الجزائري **يحي زوبير** في محاضرته التي نشطها –بالتزامن مع صدور لائحة مجلس الأمن – بمركز الدراسات الاستراتيجية بجريدة الشعب الجزائرية خلال شهر نوفمبر 2013 بأنه لا يمكن فهم ملف الصحراء الغربية دون العودة إلى العقود الماضية، خاصة تلك المرتبطة بحقبة الاستعمار في المغرب العربي، فبخلاف الجزائر التي ساندت حركات التحرر في العالم، ظل الرباط على مدى السنوات الطويلة رأس حربة في التوجه الأمريكي، لمد النفوذ في القارة السمراء والشرق الأوسط. لذلك اكتفى الرؤساء الأمريكيون بسياسة الأمر الواقع، مما يفسر حسب المحاضر انحياز الغرب عموما وأمريكا خصوصا للمغرب في قضية الصحراء الغربية، وهو ما تترجمه المساعدات المقدمة للمغرب والمقدرة عام 2004 بما نسبته 72٪ من إجمالي المساعدات الممنوحة للدول المغاربية الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب) وارتفعت إلى 81٪ في سنة 2005 بما يعادل 58 مليون دولار، دون الأخذ بعين الاعتبار المساعدات الأخرى نظير الدور الذي لعبه المغرب في الحرب الباردة، سابقا وحاليا، ضد التيار الإسلامي، وذلك من وجهة نظر واشنطن.[2]

وعلى حد وصف البروفيسور **يحي زوبير**، إذا كانت الولايات المتحدة تنظر للجزائر على أنها من الدول المحورية، فإن الدولة التي تحظى باهتمامها في المنطقة تبقى المغرب، خاصة في عهد إدارة **بوش** ويستدل في ذلك، بحجم المساعدات التي منحت لها والتي تضاعفت عشرين مرة في عهده. لكن أمريكا يمكن أن تكون براغماتية عندما يتعلق الأمر بمصالحها يضيف الباحث، الذي أشار إلى ضرورة اعتماد أساليب واستراتيجيات جديدة في التعامل مع أمريكا، فلابد من منافسة السياسة المعتمدة من طرف المغرب، والتي ترتكز على ما بات يعرف باللوبيات في الإدارة الأمريكية، خاصة وأن المغرب معروف

---

1 عبد الهادي لجواد، الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية والدور اليهودي –الإسرائيلي، من الموقع:
http://agavaelkhadem.arabblogs.com/archive/2007/8/302605.html(2013/09/02)

2 السالك مفتاح، موقف الإدارة الأمريكية من القضية الصحراوية: رهين مصالح وحسابات جيوسياسية، من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=172869 **(تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/09/05)**

بعلاقاته المتشعبة مع الكيان الصهيوني، وأكد الباحث أنه على مستوى الخطاب الرسمي الأمريكي، لا يوجد تعارض مع مبدأ تقرير المصير، لكن لماذا لا تؤيد واشنطن قضية الصحراء الغربية؟ ليجيب على تساؤله بأن أمريكا تؤثر فيها بشكل كبير لوبيات المصالح، خاصة الموالية للمغرب، مضيفا أنه حاليا يجري المبعوث الأممي للصحراء الغربية **كريستوفر روس** اتصالات غير رسمية حول هذا الملف، والسياسة الأمريكية تبدو حذرة قبل الخروج بتصور حول القضية.[1]

في الجهة المعارضة لموقف اللوبي المولي للمغرب، وجه أكثر من 33 من نواب الكونغرس الأمريكي رسالة إلى الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** حول نزاع الصحراء، ومن ضمن الموقعين **إدوارد كينيدي، هيربكول وجيمس إينهوف**. وناشدت الرسالة أوباما دعم حق الصحراويين في تقرير مصيرهم، من خلال استفتاء يضم خيارات الانضمام للمغرب أو الحكم الذاتي أو الاستقلال، وأكدت على ضرورة دعم توسيع صلاحيات **المينورسو** لتشمل مراقبة حقوق الإنسان. الرسالة تعتمد المقاربة الحقوقية في مخاطبتها الرئيس الأمريكي، لاسيما وأن الرئيس الديمقراطي شدد على منح الأمم المتحدة والشرعية الدولية دورا حقيقيا عكس سلفه الجمهوري **جورج بوش**.[2]

ويؤكد كل ذلك بأن واشنطن تتبنى إزدواجية في الخطاب، ففي حين تحافظ في مجلس الأمن على دعم الاستفتاء، لديها موقف استراتيجي آخر يتجلى في تفادي كل ما يمكن أن يمس استقرار المغرب ويضعفه أمام الجزائر. وتوجد أمثلة كثيرة تعكس الموقفين الحاليين للإدارة الأمريكية، وأبرزها عندما منع مجلس الأمن القومي الأمريكي السفير السابق لدى الأمم المتحدة **جون بولتون** من تقديم مقترح لتنفيذ الاستفتاء سنة 2005 في مجلس الأمن، والاكتفاء فقط بتوصية حول الاستفتاء دون تنفيذه. **بولتون** أصدر كتابا سنة 2007 بعنوان "**الإستسلام ليس اختيارا**" يلقي فيه الأضواء على هذه المواجهة بين أنصار الاستفتاء وأنصار إبقاء الوضع الحالي كما هو عليه. وقبل في سنة 2004، نصت اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، على أن الاتفاقية تطبق فقط ضمن الحدود الدولية للمغرب مستثنية الصحراء الغربية المحتلة.[3]

---

1 السالك مفتاح، المرجع السابق.

2 المرجع نفسه.

3 المرجع نفسه.

من جانبه، أكد الرئيس الأمريكي الرابع والأربعون **باراك أوباما**، دعمه للمفاوضات بين السلطات المغربية وجبهة البوليساريو التي تشرف عليها الأمم المتحدة. إن الموقف الأمريكي المساند لوجهة النظر المغربية موقف كلاسيكي، وقد اعتاد الدبلوماسيون الأمريكيون على ترديده في واشنطن. فسبق وصرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، **هيلاري كلينتون** يوم 23 مارس 2011 في ندوة مشتركة مع وزير الخارجية المغربي الأسبق **الطيب الفاسي الفهري** في واشنطن أن "مقترح الحكم الذاتي يعتبر مقترحا جديا وواقعيا وذا مصداقية". ونفس الموقف أكدته خلال زيارتها إلى المغرب في فبراير 2012 ومرة أخرى خلال قمة الحوار الإستراتيجي المغربي الأمريكي في واشنطن خلال سبتمبر من نفس السنة.[1]

في نفس السياق أيدت الإدارة الأمريكية المقترح الثاني لجيمس بيكر ، الذي نص على منح الصحراء الغربية حكماً ذاتياً لمدة خمسة سنوات، يعقبه استفتاء لتقرير المصير، وهو المقترح الذي قوبل برفض الطرف المغربي، وفي سياق متصل تندرج ظاهرة مستجدة يرصدها المتابعون للشأن المغربي تتمثل في اعتماد الرباط في سياستها الخارجية – وقضية الصحراء الغربية هي محورها الرئيسي- على توظيف عناصر يهودية ذات علاقات واسعة مع يهود الدول الكبرى، وهو ما يترجمه التحرك الذي يقوم به **أندري أزولاي** المستشار من أصل يهودي لملك المغرب، الذي يحمل لقب مستشار الملك في قضايا الإعلام والاقتصاد ورعاية التظاهرات الثقافية والحضارية، والذي يوجد بصورة شبه دائمة في باريس وواشنطن منسقاً مع صناع القرار في العواصم الكبرى. ونورد هنا ملاحظة السيد **خير الله خير الله** صاحب كتاب "**المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير**" عندما يشير إلى تحول اليهود المغاربة من نشطاء في قطاع المال والاقتصاد إلى نشطاء في الميدان الديبلوماسي، ويقدم هنا عملية اختيار رئيس الطائفة اليهودية في المغرب **سيرج بيرديغو** سفيرا متجولاً للملك سنة 2006 مثالا واضحا على هذا التوجه.[2]

كنتيجة كانت ومازالت الولايات المتحدة داعما للمقترح المغربي بمنح الحكم الذاتي للصحراويين كحل لنزاع الصحراء، وقد خصصت في سنة 2011 ظرفا ماليا لمساعدة المغرب بهذا الخصوص. لكن بالمقابل فهي تعترف بحق الصحراويين في تقرير المصير، وكانت تخصص دعما ماليا سنويا لتموين مخيمات اللاجئين في تندوف الذي توقف في السنوات الأخيرة. فالولايات المتحدة لا ترغب في خسارة أي من الطرفين الجزائري والمغربي، حفاظا على مصالحها، وتجنبا لتكرار تجربة الحليف الضائع مع إيران

---

1 عبد الهادي لجواد، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

إبان الثورة الإسلامية، ورغم المحاولات الأمريكية بالبقاء على مسافة واحدة من الجزائر والمغرب، إلا أن معظم مواقفها متوافقة مع الموقف المغربي وتدعمه ولو بطريقة غير رسمية وغير علنية.

وبما أن قضية الصحراء الغربية لا يبدو أنها ستعرف حلا في القريب المنظور، بسبب البون الشاسع بين وجهتي نظر المغرب والبوليزاريو، حول الحكم الذاتي ضمن السيادة المغربية أو الاستفتاء ستظل هاته القضية تلعب دورا مثبطا ولو بدرجة صغيرة للعلاقات الجزائرية الأمريكية، وبدون حل جذري ونهائي، سيظل مشكل الصحراء الغربية عقبة في طريق أي شراكة استراتيجية بين الولايات المتحدة والمغرب العربي عموما والجزائر تحديدا في المستقبل المنظور.

الفرع الثاني: الخلاف الجزائري الأمريكي حول القضية الفلسطينية.

وبخصوص القضية الفلسطينية والتي يبدو الخلاف الجزائري الأمريكي بشأنها أكثر وضوحا وعمقا، فالجزائر تقدم دعما مطلقا للشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، وما إعلان قيام الدولة الفلسطينية من الجزائر في 15 نوفمبر 1988،إلا خير دليل على ذلك، وتقدم الجزائر الدعم الاقتصادي والدبلوماسي على كل الأصعدة للفلسطينيين. بالمقابل تلتزم الولايات المتحدة بالدعم المطلق لإسرائيل علنا، وتعتبر أمنها جزءً لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي، وتقدم كل أنواع الدعم لها، من الدبلوماسي إلى الاقتصادي مرورا بالعسكري، فقد استعملت الولايات المتحدة الفيتو لصالح إسرائيل أكثر من مجموع ما استعملته بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مجتمعين. لذلك سنحاول الإجابة على السؤال التالي ما هي أسباب الدعم الأمريكي لإسرائيل وما هي حدوده؟

وقبل الولوج للقضية الفلسطينية، سنحاول التطرق للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموما، والتي تقوم على عدة مبادئ هي:[1]

1-إسرائيل هي حجر الزاوية في السياسة الأميركية الشرق أوسطية، والحفاظ على أمن إسرائيل وهيمنتها كقوة إقليمية هو جوهر السياسة الأميركية.

2-الهيمنة على مناطق البترول في المنطقة لتأمين احتياجات أميركا، وكأداة ضغط أميركية في الإستراتيجية الدولية، في مواجهة خصومها.

3- دعم الأنظمة السياسية الموالية أو ذات العلاقة الجيدة مع الولايات المتحدة، وإعادة بناء النظم السياسية الأخرى بما يخدم الأهداف والمصالح الأميركية.

---

1 محسن صالح، الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، من الموقع: (تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/03/19)
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/a2c4a983-3654-4b4b-9da1-e9ea2839455d

4-تأمين خطوط الملاحة وخطوط التجارة الدولية في المنطقة (مضيق هرمز، قناة السويس، باب المندب...) بما يضمن تدفق النفط والبضائع من المنطقة وإليها، بشكل آمن وبأسعار معقولة، وبما يخدم الاحتياجات والمتطلبات التجارية والاقتصادية للمنظومة الغربية وشركائها.

5-الاستفراد بالهيمنة على المنطقة، ومنع أية قوة كبرى أخرى من المنافسة على النفوذ فيها.

وعن أسباب الدعم الأمريكي لإسرائيل يقول الشيخ **القرضاوي** في كتابه "القدس قضية كل مسلم"... "هذا ما رأينا أثره بجلاء في مواقف الرؤساء الأمريكيين منذ عهد **ترومان**، وقرأناه بوضوح في مذكرات **كارتر** الذي أعلن أن تأسيس إسرائيل المعاصرة تحقيق للنبوءة التوراتية !ولمسناه في سياسات **ريجان وبوش وكلنتون** وهو ما يجسد البعد الديني المسيحي في الصراع الإسرائيلي مع العرب". هذا الدعم القوي يعود لوجود عناصر مشتركة بين المذهب البروتستني والصهيونية (المسيحية الصهيونية) تتمثل بثلاث مبادئ:[1]

- اليهود هم شعب الله المختار.
- وثمة ميثاقًا إلهيًا ربط اليهود بالأرض المقدسة في فلسطين، وربط الإيمان المسيحي بعودة السيد المسيح بقيام دولة صهيونية: أي بإعادة تجميع اليهود في فلسطين.
- بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، تمهيدا لظهور المسيح فيهم.

وتؤكد استطلاعات الرأي العام أن الشعوب العربية تشعر بسخط شديد بسبب الدعم الأمريكي لإسرائيل ومحنة الفلسطينيين، كما أن الدعم المطلق لإسرائيل، يضعف موقف الولايات المتحدة خارج منطقة الشرق الأوسط، حيث يعتقد معظم حلفاء واشنطن، أن أمريكا تدعم إسرائيل أكثر من اللازم وتغاضيها عن القمع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة أمر غير أخلاقي، ويشكل عائقا في الحرب على الإرهاب، وعلى سبيل المثال، بعث اثنان وخمسون دبلوماسيا بريطانيا سابقا رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني **توني بلير**، قالوا فيها إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني سمم العلاقات بين الغرب والعالمين العربي والإسلامي.[2]

وحسب المنظور الأمريكي، تشكل إسرائيل حصناً ضد التطرف الإسلامي في بلدان المشرق العربي، وهي حامية المصالح الأمريكية بالمنطقة وعينها عليها، وبمثابة رأس حربة في إحدى أهم المناطق من الناحية الاستراتيجية والنفطية، إلا أن هناك العديد من التساؤلات حول تكلفة هذا الحليف ومدى

---

1 محمد الناصر، لماذا يدعم الغرب وخصوصا أمريكا إسرائيل؟ من الموقع: (تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/10/09)
http://www.palqa.com/index.php?module=important_questions&id=20

2 أحمد علي، منطق الدعم الأمريكي لإسرائيل، معهد الشيرازي للدراسات بواشنطن من الموقع: (تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/10/09)
http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/510.htm

نجاعته، فإذا كان لإسرائيل دور ملموس خلال الحرب الباردة، في التصدي للمد الشيوعي بالمنطقة العربية، واجهاض مبادرات الوحدة والتوجهات القومية، فإن دورها لا يكاد يذكر إذا ما قورن بما تمثله من عبء على أكثر من صعيد على الولايات المتحدة.

وهناك سبب أخر للتشكيك في قيمة إسرائيل الإستراتيجية، وهو أنها لا تتعامل مع الولايات المتحدة كحليف مخلص، فالمسؤولون الإسرائيليون دأبوا على تجاهل مطالب الولايات المتحدة، والرجوع عن تعهدات قطعوها على أنفسهم أمام المسئولين الأمريكيين، ومن بينها تعهدات سابقة بوقف النشاط الاستيطاني، والتوقف عن استهداف الزعماء الفلسطينيين. والأدهى من ذلك أن إسرائيل زودت خصوما محتملين للولايات المتحدة مثل الصين، بمعلومات حساسة عن التكنولوجيا العسكرية الأمريكية، كما تجسست على الولايات المتحدة لصالح الاتحاد السوفيتي، مقابل منح مزيد من تأشيرات المغادرة لليهود السوفييت، وهي قضية الجاسوس المعروف "**جوناثان بولارد**" وبصرف النظر عن الأهمية الإستراتيجية المزعومة، فان مؤيدي إسرائيل يدفعون بأنها تستحق الدعم الأمريكي المطلق للأسباب التالية:[1]

- إسرائيل ضعيفة ويحيط بها الأعداء من كل جانب.
- إسرائيل دولة ديمقراطية.
- الدولة اليهودية عانت الكثير في الماضي وتستحق لذلك معاملة خاصة.
- سلوك إسرائيل أرقى من سلوك خصومها.

وإذا تمعنا في تلك الأسباب نجدها غير مقنعة، فالحقيقة أن إسرائيل أقوى دول المنطقة، وهي دولة عنصرية غير ديمقراطية، وقام اليهود بتضخيم مذبحة الهولوكوست المزعومة، واتهام كل من ينكرها بمعاداة السامية، رغم أن إسرائيل ارتكبت أفظع المجازر في فلسطين ولبنان.

وبعد التطرق للأسباب الكامنة وراء الدعم الأمريكي لإسرائيل، سنحاول الوقوف على حدود هذا الدعم من خلال الوقوف على بعض الأمثلة لهذا الدعم المطلق، على الصعيد الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي، فعلى الصعيد الدبلوماسي كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بقيام دولة إسرائيل بعد عشر دقائق من إعلان قيامها في 14 ماي 1948 على لسان الرئيس **ترومان**. وقبل ذلك في 29 نوفمبر 1947 ضغطت واشنطن على هايتي وليبيريا للموافقة على تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة، والتي لولا موافقتهما لتم رفض قرار التقسيم، وفي 19 أكتوبر 1983 هددت واشنطن

1 أحمد علي، المرجع السابق.

بالانسحاب من هيئة الأمم المتحدة، ووقف مساهمتها المالية فيها والمقدرة 27 بالمائة، في حال رفض الجمعية العامة أوراق اعتماد المندوب الإسرائيلي.(1)

وإذا سلطنا الضوء على حق الفيتو الأمريكي، يكفي القول إن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض داخل مجلس الأمن87مرة في تاريخها، منها 41 مرة كان الاعتراض فيها على قرارات تدين إسرائيل وتدعم الحقوق العربية، وكان أسوأ وأغرب فيتو أمريكي، هو تصويت الولايات المتحدة في العام 1983 ضد مشروع قرار يستنكر مذابح مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في "**صبرا وشاتيلا**"بلبنان،(2) وبعدها استعمل الفيتو الأمريكي ضد مشروع قرار تقدمت به الجزائر في 25 مارس 2004، يدين اغتيال الشيخ المقعد الشهيد **أحمد يسين،** أيدته كل الدول ما عدا الولايات المتحدة، حيث علقت مستشارة الأمن القومي **آنذاك كونداليزا رايس** بقولها أن حماس منظمة إرهابية، وزعيمها الشيخ **أحمد يسين** كان يحرض على قتل المدنيين الإسرائيليين. ورغم أن تاريخ استعمال الفيتو الأمريكي لصالح إسرائيل طويل، إلا أننا اكتفينا بعرض عينة منها فقط لنبين مدى الانحياز الأمريكي الكامل، بما يتعارض مع كل المبادئ القانونية وحتى الأخلاقية.

أما عن الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل، فقد كشفت صحيفة **كريتسان ساينس منيتور** الأمريكية ذائعة الصيت عن **توماس ستوفار**، وهو خبير اقتصادي في واشنطن، قام بحساب تكلفة دعم الولايات المتحدة للدولة اليهودية، بأن إسرائيل كلفت الولايات المتحدة ماليا منذ العام 1973 حوالي1,6تريليون دولار (أي 1600 بليون دولار)، أي أن كل مواطن أمريكي دفع 5700 دولار بناءً على عدد سكان أمريكا اليوم، متمثلة في قروض ومساعدات ومنح غير قابلة للرد.(3)

بعد توقيع معاهدات **كامب ديفيد**، وقع الرئيس**كارتر** على قانون يمنح إسرائيل معونة اقتصادية وعسكرية مقدارها 3 مليارات دولار،كما أكد الرئيس **ريجان** ، عدم وجود أي تغير في جوهر السياسة الأمريكية في المنطقة، وذلك أثناء زيارة **اسحاق شمير** وزير الخارجية الإسرائيلي لأمريكا في بداية عام 1981 فقال:"**إن على الولايات المتحدة، وفقا لالتزامها بدعمها لإسرائيل، أن تعمل على تذليل العقبات التي تضعها بعض دول الشرق الأوسط، التي ترفض الاعتراف بحقها في الوجود،**

1 جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 304، من 25 إلى 31 ديسمبر 2004.

2 عبد الهادي درابيه، 41 فيتو أمريكي ضد فلسطين والبقية تأتي، وكالة الأنباء الدولية "روسيا سيغودنيا" (Rossiya Segodnya) من الموقع: (تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/10/10)
http://anbamoscow.com/opinions/20110923/370101486.html

3 هشام القروي، الدعم الأمريكي لإسرائيل بالأرقام، الحوار المتمدن من الموقع: (تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/10/10)
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35666

وإن بقاء هذه الدولة وأمنها هو أحد أهم أهداف الولايات المتحدة، وأن وحدة تطلعات ومصالح البلدين، هي الأساس دائما لوحدة موقفها للدفاع عن الحرية"، وقد قررت إدارة **ريجان**، عدم إجراء أية تقليصات على حجم المساعدات الخارجية المقررة لعام 1981، كما أعلنت بأن ثلثي المساعدات الاقتصادية، وثلثي المساعدات العسكرية سوف تحول من قروض إلى منح بمبلغ 3 مليارات دولار، لمواجهة الاحتياجات الفورية لإعادة التمركز الإسرائيلي في المنطقة.[1]

وفي 11جويلية 1985 تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من طرف الرئيس **ريغان**، وهي الأولى من نوعها بين الولايات المتحدة ودولة أجنبية، تم بموجبها إلغاء كل الرسوم الجمركية بين البلدين، وقد أقر مجلس النواب الاتفاقية بمجموع 422 صوتا مقابل لاشيء، وبنيت الاتفاقية على أسس اندماجية ليس لها مثيل بين أي دولتين في العالم، فقد بنيت على نفس الأسس التي تبنى عليها التجارة بين ولايتي كاليفورنيا وشيكاغو.[2]

واستناداً إلى دراسة الأستاذين الجامعيين **جون ميرشايمر وستيفن وولت**، -والتي اهما على إثرها بمعاداة السامية وأثارت ردود فعل غاضبة في أوساط اللوبي الصهيوني- كانت المعونات الأمريكية لإسرائيل هي الأكبر على الإطلاق عبر التاريخ الأمريكي منذ الحرب العالمية الأولى، إذ بلغت أكثر من 140 مليار دولار حتى عام 2004. وفيما تتلقى "إسرائيل "ثلاثة مليارات دولار سنوياً، يخصص 1.8 مليار دولار كمساعدات عسكرية والباقي كمساعدات اقتصادية، إلا أن تسوية جرت بين (نتنياهو)، إبان حكمه قبل عشر سنوات، والكونغرس الأمريكي، نجح بموجبها في تقليص المساعدات غير العسكرية لتنتهي بحلول عام 2008، ولتصبح بكاملها عسكرية الطابع. وفي الوقت الذي تحصل فيه دول أخرى على مساعداتها من قبل الحكومة الأمريكية على أربعة أقساط، تتسلم تل أبيب مخصصاتها بالكامل بداية كل سنة مالية.[3] وهو ما يعزز الوضع الفريد للكيان الصهيوني في قلب السياسة الأمريكية.

---

1 صفاء جمال الدين، السياسة الخارجية الأمريكية والمساعدات لإسرائيل، السياسة الدولية، 1 جانفي 1981، من الموقع:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215205&eid=1827

2---، الدعم الأمريكي لإسرائيل في المجال الاقتصادي 1985-2001، من الموقع: (تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/10/102)
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Isar-Ameri/sec10.doc_cvt.htm

3 هشام منور، طبيعة المساعدات الأمريكية لإسرائيل وماهيتها، من الموقع: (تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/10/10)
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=8801

أما بخصوص الدعم العسكري ففي الفترة 2000-2009 التي قتلت فيها إسرائيل ما لا يقل عن 2969 فلسطيني مدني أعزل، خصصت الولايات المتحدة أكثر من 24 مليار دولار من أموال دافعي الضرائب لدعم التسلّح الإسرائيلي، منها حوالي 5.25 مليار أنفقتها إسرائيل على صناعة أسلحتها المحلية. ويعد هذا الإعفاء فريدا من نوعه في القانون الأمريكي، ليسمح لإسرائيل بإنفاق حوالي 26% من مخصصاتها من المساعدات الأمريكية على أسلحتها. وأما الدول الأخرى فتضطر لإنفاق 100% على مصانع الأسلحة الامريكية. ثم يذهب معظم الباقي وهو 19 مليار عن طريق البرنامج الأمريكي لنقل الأسلحة. وهكذا يتبين أن هذا المبلغ يعادل 3175دولارا لكل فرد إسرائيلي.[1]

وبتاريخ 10فيفري 2013 أكد مصدر مصري مطلع على حوارات القاهرة بين الفصائل الفلسطينية، أن الرئيس الفلسطيني **محمود عباس** تلقى مساء يوم 9فيفري2013 اتصالاً هاتفياً من قبل السفارة الأمريكية في رام الله، أبلغته بوجود فيتو أمريكي على إتمام المصالحة الفلسطينية، وأنه يجب إعطاء فرصة لمهمة وزير الخارجية الأمريكي الجديد **جون كيري** لإحياء عملية التسوية،[2] وهو ما تبعه انسحاب الرئيس الفلسطيني دون إتمام الملفات العالقة في الحوار الفلسطيني، ورغم الجولات المكوكية التي قام بها الوزير **كيري**، إلا أن تعنت الموقف الإسرائيلي المدعوم أمريكيا، عرقل مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

لقد أثبتت المواقف السياسية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، أن هناك موقفاً ثابتاً للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، حيث لم تتغير السياسة الأمريكية في ضوء تغير الإدارة الأمريكية سواء سيطر على البيت الأبيض الحزب الجمهوري أو الديمقراطي، وكذلك الحال بالنسبة للكونغرس، وعموما تدعم الولايات المتحدة إسرائيل لاعتبارات دينية واستراتيجية، رغم تحولها من ذخر استراتيجي لعبء استراتيجي، ولا يمكن في هذا المقام أن نتجاهل الضغط الأمريكي غير المباشر على الجزائر من أجل إقامة علاقات مع إسرائيل، في ظل اشتراط الجزائر جلاء القوات الإسرائيلية على كل الأراضي العربية المحتلة. كما علينا أن نتذكر دائماً أن موقف المسؤولين الأمريكيين وهم خارج الإدارة، يختلف كثيراً عن موقفهم المنحاز بشكل كامل للكيان الصهيوني وهم داخل الإدارة، ما ينبأ عن مقدار الضغط الذي يتعرضون له أثناء خدمتهم من طرف اللوبي الصهيوني، كما بينا ذلك في الفصل الثالث من الدراسة.

---

1 جوش روبنر، ورقة سياسية حول المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، من الموقع: http://www.alzaytouna.net/permalink/17438.html(تاريخ التعامل مع الموقع: **2013/10/10**)

2 عدنان أبو ناصر، الإدارة الأمريكية الجديدة والقضية الفلسطينية، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد **135**، مارس **2013**، لبنان من الموقع: http://www.wahdaislamyia.org/issues/135/aabunasser.htm (تاريخ التعامل مع الموقع: **2013/10/10**)

وعليه من المؤكد ان الخلاف الجزائري الأمريكي في وجهات النظر حول القضية الفلسطينية، سيلقي بظلاله على علاقاتهما خلال المستقبل، لأنه ليس من المرجح أن تتراجع الجزائر عن دعم الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، ولا أن تطبع العلاقات مع إسرائيل، بالمقابل لا نتوقع تغيرا في الموقف الأمريكي اتجاه إسرائيل، بالمحصلة تبقى هاته القضية إحدى أهم العقبات في طريق التقارب الجزائري الأمريكي.

الفرع الثالث: التنافس الدولي.

رغم كون العلاقات الجزائرية الأمريكية متميزة ومزدهرة على أكثر من مجال، إلا أن التنافس الدولي القائم حول المنطقة والجزائر تحديدا –ولو بشكل غير مباشر– ينعكس سلبا على هاته العلاقات إلا أنه بدأ في التجلي تدريجيا، بين الولايات المتحدة وفرنسا، المستعمر القديم للجزائر، والذي تربطه علاقات تاريخية وثقافية بالجزائر، دون أن ننس روسيا وريث الاتحاد السوفياتي الحليف الأيديولوجي والعسكري القوي، والذي تعتمد عليه الجزائر بشكل كبير في تسليحها، وترغب في لعب دور مهم في المنطقة، وأخيرا الصين باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بفضل نموها المتسارع، ما يجعلها بحاجة أكبر للموارد الأولية والأسواق الجديدة، وما حجم الاستثمارات الصينية بالجزائر إلا خير دليل على ذلك، لذا سنحاول في هذه الجزئية من الدراسة تسليط الضوء على التنافس بين الولايات المتحدة والقوى سابقة الذكر على النفوذ بالجزائر والمنطقة، لما يمثله من عامل مثبط أو غير محفز للعلاقات الجزائرية الأمريكية.

وبداية نسلط الضوء على التنافس الأمريكي الفرنسي في الجزائر، حيث ثمنت غالبية الصحف الجزائرية الصادرة باللغتين العربية والفرنسية، التقارب الجديد الحاصل بين الجزائر والولايات المتحدة على خلفية الزيارة الهامة التي قام بها وزير الخارجية الجزائري **محمد بجاوي** إلى واشنطن يومي 12و13 أفريل 2006 ، واتفقت تعاليق الصحف أن هذه الزيارة التي جاءت يومين فقط من مغادرة رئيس الدبلوماسية الفرنسية العاصمة الجزائر، وفشله في إقناع المسؤولين الجزائريين بجدوى التوقيع على معاهدة الصداقة يعكس توجها جديدا في السياسة الخارجية للجزائر، ويحمل طابع الحسم لصالح التوجه غرب الأطلسي على حساب باريس.[1]

1 فتيحة بورورينة، الصحافة الجزائرية تثمن قرار بوتفليقة تعزيز محور واشنطن الجزائر، جريدة الرياض، عدد يوم 16 أفريل 2006، من الموقع: http://www.alriyadh.com/146897

وفي الوقت الذي أجمعت فيه الأوساط الإعلامية الجزائرية على اختلاف توجهاتها ومشاربها، أن هذه الزيارة تندرج في سياق العودة الكبيرة للجزائر إلى الساحة الدولية بعد حصار عشرية كاملة، وذلك في سياق تنويع علاقاتها الاقتصادية والتجارية، من خلال تنشيط الخط الجوي الرابط بينها وبين واشنطن وإبرام اتفاقيات استراتيجية مع موسكو والصين وكوريا، استغربت ذات الأوساط عودة وسائل الإعلام الفرنسية لأثارة السؤال القديم من يقتل من؟ بغية تغيير الخط السياسي المستقل عن باريس الذي اعتمدته السلطة الجزائرية بعد 2001. و لم تتردد بعض الصحف في الإجابة ردا على سؤال فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية؟ بالقول ان القصة القديمة للتنافس بين واشنطن وباريس على الجزائر، قد تم حلها عن طريق الأرقام، في إشارة إلى حجم التبادل التجاري بين الجزائر والولايات المتحدة الذي بلغ العام 2005 ما يزيد عن 12 مليار دولار أمريكي. فيما لم يتعد سقف التعاون بين فرنسا والجزائر في ذات السنة 7 مليار دولار.

وكانت تعاليق الملاحظين أشارت أن زيارة وزير الخارجية الجزائري لواشنطن سيكون لها وقعها الشديد على فرنسا، التي ستدرك أنها بدأت تخسر تأثيرها بالمنطقة المغاربية، بل بمستعمراتها القديمة، وأنها لم تحسن الاستفادة من دولة مثل الجزائر تربطها بها علاقات تاريخية وسياسية، وتعتبر واشنطن المنطقة إلى جانب كونها الخزان المستقبلي للنفط، مساحات تتخذها الجماعات المتشددة قواعد خلفية لضرب المصالح الأمريكية، لذلك ناشدت هذه الدول للانضمام إلى جهودها في مكافحة الإرهاب الدولي والاندماج أكثر في التعاون الأمني والعسكري، بنفس المستوى الذي توليه واشنطن للتعاون الطاقوي.[1]

وهو ما دفع فرنسا للتدخل العسكري في ليبيا ومالي، وبعدها أفريقيا الوسطى خلال الفترة 2012 إلى 2013، بحجة مكافحة الإرهاب، وفرض حقوق الإنسان، ولكن التصفية العرقية للمسلمين تتم أمام القوات الفرنسية، لأن حقيقة التواجد الفرنسي في المنطقة، بسب الإحساس بفقدان النفوذ في المنطقة لصالح الولايات المتحدة والصين.

وعاد وزير الخارجية الجزائر **محمد بجاوي** ليقصف بالثقيل المستعمر القديم، عندما أشار في محاضرة له بمعهد العلاقات الخارجية بواشنطن لفشل زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى الجزائر خلال أفريل 2006 في إقناع الطرف الجزائري بضرورة التوقيع على معاهدة الصداقة، بقوله "لا يعني أن فرنسا خسرت كل الأوراق، لكن مقابل الولايات المتحدة فرنسا ليس لها نفس الوزن". و لم يتردد **بجاوي** في القول ان جودة العلاقات الجزائرية الفرنسية في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة "لا تشفع بالذهاب إلى ما هو أبعد، لأن هناك في البال ما لا يسمح بذلك" ليضيف وهو يشير إلى مصادقة البرلمان

1 فتيحة بوروينة، المرجع السابق.

الفرنسي قبل سنة على قانون يمجد الاستعمار بأن "العلاقات بين الدول كالعلاقات بين الأشخاص، قابلة للتغير، والعلاقات بين الجزائر وفرنسا كانت قوية جدا لكنها قائمة على أسس غير متوازنة".[1]

مما سبق يتضح جليا أن الولايات المتحدة أصبحت تنافس الحليف فرنسا في الجزائر والمنطقة عموما، بصورة أكثر وضوحا، من خلال رغبتها في التواجد بقوة لحماية مصالحها، خاصة النفط الإفريقي الذي يعتبر البديل القادم لنفط الشرق الأوسط، بالإضافة لوجود موارد أولية كبيرة في المنطقة وفرص استثمارية وسوق واعدة، كل هذا من شانه أن يزيد من حدة التنافس الأمريكي الفرنسي حول الجزائر مستقبلا، فعلى الصعيد الأمني والتجاري تتفوق الولايات المتحدة على فرنسا، التي بدورها تراهن على العوامل الثقافية والتاريخية، والنخب الفرنكوفونية الجزائرية، للتصدي للتواجد الأمريكي المتزايد بالجزائر.

وبالحديث عن التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة، يمكن القول أنه بالرغم أن الحرب الباردة انتهت إلا أن مظاهرها لم تختف تماما، فما زالت بعض المناطق تشهد تنافسا بين الولايات المتحدة وروسيا وحتى الصين مؤخرا، ولو بدرجة أقل حدة، فخلال الحرب الباردة مثل الاتحاد السوفياتي الممول الرئيسي للجزائر بالأسلحة، وما تزال روسيا تلعب نفس الدور.

وقد كشفت وكالات روسية منها "**نوفوتسي**" عن تصريح لرئيس مصلحة الخدمات الفدرالية للتعاون التقني والعسكري **ميخائيل ديميترياف**، عن تحقيق المبيعات الروسية للعتاد العسكري رقما قياسيا عام 2008، حيث يرتقب أن يتجاوز 8.5 مليار دولار مقابل 7 مليار دولار عام 2007 و6.5 مليار دولار عام 2006. وشكلت كل من الجزائر والصين والهند وفنزويلا وإيران وماليزيا وصربيا، أكبر الزبائن والمتعاملين الرئيسيين مع الصناعة العسكرية الروسية. في ذات السياق، كشف التقرير الصادر عن الكونغرس الأمريكي نهاية أكتوبر 2008، والتي تداولته وكالة "**ريا نوفوتسي**"، الذي اعتبر أن أهم العقود المبرمة للسلاح الروسي كان مع الجزائر لاقتناء 28 "سوخوي 30 أم كا"، مقابل 18 لماليزيا.[1]

ونجحت موسكو في التوقيع على عدة صفقات مع الجزائر خلال العقد الأخير، أبرزها صفقة تزويدها بطائرات مقاتلة وقاذفات من نوع SU-24. وصلت قيمتها لنحو 7 مليار دولار، وكذلك طائرات مقاتلة من نوع ميج MIG-29SMT وطائرات **سوخوي** من طراز SU-30MKA وطائرات تدريب من طراز YAK-130 ومنظومة دفاع جوي قصيرة المدى من طراز (TUNGUSKA - M1) وطويلة المدى من طراز (S-300PMU)، ودبابات من طراز T-90

---

1 فتيحة بورورينة، المرجع السابق.

1 ن يسين، الجزائر تساهم في تحقيق رقم قياسي لمبيعات الصناعة العسكرية الروسية، جريدة الفجر عدد يوم 2008/12/05.

وغيره من العتاد العسكري. فالجزائر خلال السنوات الأخيرة تقتني حوالي 11 بالمائة من مجموع الأسلحة الروسية التي تباع في العالم، وتأتي في المراتب الخمس الأولى.[1]

ويمكن القول أن بعض هذه الصفقات لم تنل رضا الجانب الجزائري، بل يجب الإشارة أن بعضها تم إعادته لروسيا وتغييره بعتاد أكثر تطوراً. وعلى الرغم من الأزمة التي عرفتها العلاقات بين موسكو والجزائرعلى خلفية قرار إعادة عدد من طائرات "ميغ 29"، فإن هذه العلاقات سرعان ما عادت إلى حيويتها، خاصة مع اقتراح روسيا للجزائر توفير آخر الطرازات في مجال المقاتلات الروسية.

وقد دخلت كافة الاتفاقات في إطار عصرنة عتاد الجيش الوطني الشعبي وتأهيله تحضيرا لمرحلة الاحترافية الكاملة، مع ضمان تنويع مصادر التموين، حيث أشارت مصادر عن طلبات جزائرية لاقتناء حوامات بريطانية وأوروبية من طراز "يوبر لينكس أم كا 300" و"يو أش 101 مارلان"، فضلا عن عتاد عسكري فرنسي ومن دول أوربا الشرقية.[2]

وتقوم حاليا وزارة الدفاع الجزائرية بدراسة الكثير من الخيارات قبل إبرام أي صفقات أسلحة مستقبلا، وتحاول السياسة الدفاعية الجديدة للجزائر، التي اعتمدت مؤخرا نقل التكنولوجيا وتطوير صناعة وطنية للأسلحة والذخائر، تقليص اعتماد الجيش على الاستيراد، ولهذا فإن أي اتفاقية تسلح جديدة ستتضمن شروطا تتعلق بنقل التكنولوجيا.[3]

فخلال العقد الأخير أصبحت منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تولي لها موسكو أهمية في مجال مبيعات السلاح، ومن الممكن التوقع أن يزداد هذا الاتجاه مستقبلاً، خاصة في ظل التطلعات الروسية في عهد **بوتين** للعودة للعب دورها المحوري في العالم. لذا يمكننا الجزم بأن مبيعات السلاح الروسية لدول منطقة الشرق الأوسط يمكنها أن تكون عامل مهم في إعادة بناء التأثير الروسي على الساحتين الدولية والإقليمية على حد سواء. وهو ما يمثل مزاحمة للنفوذ الأمريكي المتعاظم بالمنطقة.

وبخصوص الوضع الجزائري فإن العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بحركية كبيرة، على أكثر من صعيد، خاصة الأمني الذي يعرف تنسيقا كبيرا بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، وفي المجال الاقتصادي تمثل الولايات المتحدة أحد أهم الشركاء التجاريين للجزائر، في حين يقتصر التعاون

---

1 سامح عباس، أسرار عودة السلاح الروسي لمنطقة السرق الأوسط، مفكرة الإسلام، من الموقع:
http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/09/29/107185.html

2 ن يسين، مرجع سابق.

3 محمد بن أحمد، الجزائر تتراجع في تصنيف الدول المستوردة للسلاح الروسي، جريدة الخبر، عدد يوم: 2012/09/29.

الجزائري الروسي على مبيعات الأسلحة بشكل كبير فقط، ولكن بالرغبة الروسية لاسترجاع الدور العالمي المتميز من المرشح أن تشكل أحد العقبات في طريق التقارب الجزائري الأمريكي.

وبالانتقال للتواجد الصيني بالجزائر الحديث نسبيا، بسبب قفز معدلات النمو الاقتصادي للصين التي أصبحت القوة الاقتصادية الثانية عالميا، ومرشحة لتجاوز الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات القليلة القادمة. قال سفير الجزائر لدى الصين **حسان رابحي** أن منتدى التعاون الصيني الإفريقي هو إطار هام جاء بمبادرة من الصين، وجاء إنشاؤه خلال الاجتماع الوزاري الذي انعقد في أكتوبر عام 2000 ببكين لتكريس الصداقة الصينية الأفريقية، وشكل فضاءً هاما للتشاور بشأن تفعيل علاقات التعاون المثمرة بين الصين وأفريقيا في جميع المجالات. وجاء هذا بمناسبة أول نوفمبر، والتي قال السفير الجزائري في الصين أن الصين كانت أول الدول غير العربية التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 1954، وإن الصين تحظى باهتمام وتقدير خاص في إفريقيا، كما تشكل هذه الأخيرة قارة هامة بالنسبة للصين، وقد اتخذت العلاقات الجزائرية الصينية في السنوات الأخيرة وخاصة بعد اللقاء الذي جرى بين الرئيس السيد **عبد العزيز بوتفليقة** والرئيس الصيني **هو جين تاو** عام 2006، حيث اتخذت العلاقة بين البلدين بعدا استراتيجيا بعد توقيع اتفاقية ثنائية في هذا الاتجاه.[1]

إن ما سبق يدل على خصوصية العلاقات الجزائرية الصينية، والرغبة الصينية في التواجد بالقارة الإفريقية، لذلك اتفقت الجزائر والصين على إقامة علاقات شراكة إستراتيجية ومتميزة وشاملة بين البلدين، بهدف تعميق التعاون في كافة المجالات والميادين، وتوسيع التواصل بين الشعبين بما يحقق تطلعاتهما. هذا وجاء في بيان مشترك نشر بمناسبة الذكرى الـــ55 لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية – الصينية،التي قامت في 20 ديسمبر 1958،حسب وكالة الأنباء الجزائرية التي نقلت "إن الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة ونظيره الصيني **شيجينبينغ**، قررا إقامة علاقات شراكة إستراتيجية شاملة بين البلدين".هذه الشراكة يضيف البيان تهدف إلى تكثيف الحوار السياسي على كافة المستويات "من خلال آليات منتظمة لتنسيق وبرمجة التعاون الثنائي في كافة المجالات وتعميق التعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية والأمنية، بالإضافة إلى علوم الفضاء وتوسيع التواصل الإنساني والثقافي والاجتماعي بين الشعبين، بما يحقق تطلعاتهما ويخدم المصلحة المشتركة للبلدين".[1]

---

1 س نوال، العلاقات الجزائرية الصينية في أوجها من التطور في القرن الجديد، من الموقع:
http://www.djazairess.com/elmassar/6613

1 أحمد عليوة، الجزائر والصين تقرران إقامة علاقات شراكة إستراتيجية شاملة، جريدة الشروق عدد يوم **2014/2/25**، من الموقع:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/196306.html

فوفقا للجمارك الصينية، وصل حجم التبادل التجاري الثنائي بين الصين والجزائر إلى 3 مليارات و828 مليون دولار في عام 2007، بزيادة قدرها 83 بالمائة عن الفترة المماثلة من العام الأسبق، حيث صدرت الصين الى الجزائر بضائع قدرها ملياران و688 مليون دولار، بينما استوردت من الجزائر بضائع قدرها مليار و140 مليون دولار، وحاليا تعمل في الجزائر أكثر من 40 مؤسسة كبيرة ومتوسطة صينية في مجال الطرق والإسكان والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والري والمواصلات.[1]

ومع انتهاء هذه الأشغال عمل الصينيون مع خواص في مجالات البناء المختلفة في كل مدن الجزائر كما دخل عدد منهم المجال التجاري وبدؤو يمارسون التجارة، وتقدر السفارة الصينية تعداد الجالية الصينية حاليا في الجزائر بـــ35 ألفا .ويشكل الحضور الصيني في الجزائر أمرا بارزا وملفتا. فالاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر تتركز في مجال البترول والمعادن. أما عن التبادل التجاري فإنه في تزايد مطرد، واستنادا للبيانات التي أصدرتها وكالة ترقية الصادرات، انتقل حجم الصادرات بين البلدين من 200 مليون دولار سنة 2000 إلى 3.443 مليار دولار سنة 2007، الأمر الذي يبين أن العلاقات التجارية تزداد اتساعا بين البلدين،[2] حيث أكد سفير دولة الصين بالجزائر **ليو يوه**، أن حجم التبادلات التجارية بين الجزائر والصين وصل إلى5 ملايير دولار خلال 2010.وانتقل من 6.4 مليار دولار عام 2011 إلى 3.3 مليار دولار في الربع الأول من عام 2012، أي بزيادة قدرها 37.4 في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011.[3]

تبقى الصين شريكا هاما للجزائر كونها أصبحت الممون الثاني للجزائر منذ 2012 بـــ 3.31 مليار دولار، وزبونها الـــ 13 بـــ 644 مليون دولار، في حين اعتُبرت الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الأول للجزائر. لذلك يمكن أن يشكل التقارب الصيني الجزائري تحديا صعبا للعلاقات الجزائرية الأمريكية في ظل النمو المتزايد والسريع للاقتصاد الصيني واهتمامه بالشريك الجزائري.

وفي الختام فإن المعيقات التي قد تقف في طريق العلاقات الجزائرية الأمريكية، سواءً الداخلية والمتعلقة أساسا بطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يتسم بالغموض من جهة، نظرا لكثرة القوانين والتعديلات الدستورية، إضافة لتركز السلطات في يد رئيس الجمهورية، ما يجعل الولايات المتحدة تتعامل بشكل حذر مع الجزائر، لأنها تعرف مدى تأثير العوامل الشخصية في سياسات الدول النامية، ما

---

1 ---، علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية الوثيقة الطويلة الأمد، جريدة الشعب اليومية أونلاين الصينية، عدد يوم 2008/03/24، من الموقع: http://arabic.people.com.cn/31660/6379094.html

2 المرجع نفسه.

3 المرجع نفسه.

يحد حسب رأينا من جرأة المبادرة من الطرف الأمريكي، الذي يفضل الترقب والتريث، إلى غاية جس نبض النظام الجزائري.

وبخصوص تخلف النظام البنكي والمالي الجزائري، فمن شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي إضافة للمناخ الاستثماري غير المشجع حسب بعض المستثمرين الأمريكيين، رغم أن المسؤولين يقولون عكس ذلك، أضف إلى ذلك البيروقراطية التي اشتكى منها المستثمرون الأجانب، وانتشار الرشوة والمحسوبية وهو ما انعكس سلبا على حجم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، مقارنة بتونس والمغرب، حيث قامت بعض الشركات الأجنبية بنقل استثماراتها للدول الجارة للجزائر، كل هذا من شانه أن يعيق ليس فقط الاستثمار الأمريكي بل الأجنبي بصفة عامة، وما تدخل رئيس الجمهورية شخصيا لمتابعة بعض المشاريع الخليجية بعد تعثرها لسنوات طويلة دون سبب واضح، إلا دليل على ذلك.

أما المعيقات الخارجية، والمتمثلة في المنافسة الدولية بين الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين حول المنطقة المغاربية والجزائر تحديدا، يمكن القول بأن لكل دولة علاقات متميزة مع الجزائر، وتحمل آفاقا واعدة، إلا أن فرنسا مثلا لم تحسن استغلال نفوذها وثقلها بالجزائر، ما جعلها تتراجع أما الحضور الأمريكي القوي في المنطقة، من خلال بعض الممارسات الغريبة، مثل سن قانون تمجيد الاستعمار في البرلمان الفرنسي، وهو ما من شانه أن يؤثر سلبا على الموقف الفرنسي في المنطقة.

أما بخصوص روسيا فعلاقاتها مع الجزائر محصورة في توريد الأسلحة لها فقط، دون وجود مبادلات تجارية ترقى لمستوى تاريخ علاقات البلدين، وأخيرا تتركز قوة العلاقات الجزائرية الصينية في المجال الاقتصادي وتكاد تختفي في بقية المجالات، عكس العلاقات مع الولايات المتحدة التي تعرف ازدهارا على أكثر من صعيد، وبالمحصلة فرغم كون علاقات الدول الثلاث المنافسة للنفوذ الأمريكي في الجزائر محصورة في مجالات بعينها، ولا ترقى لدرجة التنسيق والتنوع الذي تعرفه العلاقات الجزائرية الأمريكي، إلا أنها مرشحة في ظل وجود رغبة من الدول الثلاث في مزاحمة النفوذ الأمريكي في المنطقة لتكون عقبات في طريقه، خاصة مع رغبة الجزائر في تنويع علاقاتها، وعدم الركون لطرف واحد فقط، ما يمنحها درجة كبيرة من الأفضلية في التعامل مع علاقاتها مع كل الأطراف.

وكنتيجة يمكننا الوقوف على التاريخ الطويل للعلاقات الجزائرية الأمريكية، الذي يعود لاستقلال الولايات المتحدة، حيث كانت الجزائر من أوائل الدول المعترفة بها، لذلك يحاول مسؤولي البلدين التذكير دائما بهذا الإرث التاريخي، في محاولة المضي قدما نحو تعزيز علاقاتهما، وعرفت علاقات البلدين فترات قوة وفترات خمول، إلا أنها انتعشت من خلال عدة محطات، كان أهمها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أين بدأت تلوح آفاق تعاون أمني واعد بين البلدين في إطار الجهود الدولية

لمكافحة الإرهاب، والتي كانت مطلبا ملحا للجزائر خلال التسعينيات ما انعكس بالإيجاب على بقية المجالات السياسية، والاقتصادية التي كانت على الدوام جيدة، حتى في عز الحرب الباردة.

ويتطلع البلدان للذهاب بعيدا في علاقاتهما، لكون الجزائر تسعى شأنها شأن كل الدول لتعزيز علاقتها مع القوة العالمية الأولى بما يخدم مصالحها، بالمقابل الولايات المتحدة تعرف جيدا المقومات الجيو-استراتيجية للجزائر، انطلاقا من الموقع الجغرافي المتميز الذي يتوسط شمال القارة الإفريقية وبمثابة بوابتها، بالإضافة لكون الجزائر تتميز بالكثير من الموارد الطبيعية، على رأسها الغاز والبترول، خاصة في ظل توجه السياسة الطاقوية الأمريكية للتركيز على القارة الإفريقية، ويمكن أن تكون الجزائر سوقا واعدا للمنتجات الأمريكية، وكذلك تتمتع الجزائر بتجربة دبلوماسية نشطة، لامست الولايات المتحدة نجاعتها في أكثر من مناسبة، أهمها تحرير الرهائن الأمريكيين من السفارة الأمريكية في طهران خلال 1981، والتوسط لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، فضلا عن التجربة الجزائرية الطويلة في مكافحة الإرهاب، والمبادرات الحثيثة لإنهاء الأزمة في مالي، وربما الدور المرتقب للدبلوماسية الجزائرية في ليبيا.

وبالحديث عن العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001، يمكن أن نلاحظ دون عناء تطورها الكبير على كل المجالات، في ظل رغبة البلدين في خدمة المصالح المشتركة، وحل القضايا ذات الاهتمام المشترك، وكان التنسيق الأمني والمبادلات التجارية أهم القطاعات تطورا في علاقات البلدين، ورغم وجود بعض المعيقات في طريق علاقاتهما، والمتمثلة في طبيعة النظام السياسي الجزائري والمناخ الاستثماري في الجزائر، إضافة لتخلف النظام المالي والبنكي الجزائري، وانتشار الرشوة من جهة، ومن جهة أخرى وجود خلاف في وجهات النظر بين البلدين حول قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية، إلا أن هذه المعيقات يمكن تجاوزها، بفصلها عن تطور جوهر علاقات البلدين، في ظل وجود إرادة سياسية من الطرفين. وبعدما تطرقنا لواقع العلاقات الجزائرية الأمريكية وأهم مجالاتها ومعيقاتها، سنحاول في الجزء الأخير من الدراسة التطلع لمستقبلها، من خلال اعتماد تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية.

عرف مجال الدراسات المستقبلية اهتماما متزايدا خلال العقدين الماضيين، فبقدر اهتمامنا بماضينا لاستخلاص العبر والتجارب وتفادي الأخطاء، نهتم بحاضرنا المعيش لنجعله أفضل، فمن الضروري التطلع لمستقبلنا الذي يمكن لنا أن نصوغه بما يتماشى مع تطلعاتنا، في زمن فيه من التداخل والتعقيد ما يجعل مستقبلنا –إن لم نأخذ بزمام الأمور– في يد غيرنا. وعلى الرغم من أن الدراسات المستقبلية لم تحظ بالاهتمام البالغ في الأوساط الأكاديمية العربية، إلا أن هذا لا ينفي بعض المحاولات الجادة، رغم قلتها لولوج هذا الحقل المعرفي، وعليه سنعالج هذا المبحث من خلال مطلبين؛ يتناول الأول الدراسات المستقبلية، ويخصص الثاني لسيناريوهات العلاقات الجزائرية الأمريكية.

المطلب الأول: الدراسات المستقبلية.

سنتطرق في هذا المطلب لتعريف الدراسات المستقبلية، ثم مراحل تطورها، ونركز على السيناريو كأحد تقنيات الدراسات المستقبلية، للاعتماد عليه في دراسة مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية.

وقبل الولوج في موضوعنا سنحاول التطرق لمفهوم الزمن بوصفه محور الدراسات المستقبلية. لعل إدراك البعد الفلسفي لمفهوم الزمن، يمثل نقطة الانطلاق الضرورية لاستيعاب موضوع الدراسات المستقبلية، فقد شكل موضوع الزمن نقطة تحاور بين الفلاسفة، منذ بداية تطور ميدان الفلسفة، وانقسم هؤلاء إلى فريقين، أحدهما اعتبر الزمن مفهوما منفصلا عن غيره، مما يترتب عليه الاعتقاد بالثبات والدوام، وهو ما تجلى في فلسفات بارمنيدس وزينون وصولا إلى كانت، وافترضوا أن الزمن سابق على الظواهر، وبالتالي فهو ليس مفهوما أمبيريقيا، فهو موجود في العقل. وفريق أخر، لا يرى الزمن منفصلا عن الحركة والظاهرة، وتدل عبارة هرقليدس بأنك "لا تستطيع دخول النهر مرتين" على ذلك، وعبر أرسطو عن ذلك، بقوله أن الزمن يتحدد "بالحركة" فالنائم ليس له زمن، ووصفه جون لوك بأنه "التغير الكمي للأحداث".[1]

ولعل الفلسفة الإسلامية في تيارها العام أقرب للفريق الثاني، فالزمن عند الأشعري هو الفرق بين الحركات، وعند الخوارزمي "مدة تعدها الحركة" ولدى المعرّي "كمّ الحركة". واستقر المفهوم المعاصر للزمن عند المعنى الثاني لدى أينشتين، ومثاله التقليدي في ذلك، هو أنك إذا حركت عقارب

---

1 وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية. من الموقع:

http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=44

الساعة للأمام لا يعني أن عمرك قد زاد، إذ لا بد من ملء وعاء الزمن بالحركة. لكن فلاسفة آخرين أكدوا إلى جانب بعد الحركة على بعد الإحساس بالزمن وبالتالي بإيقاعه.[1]

ومن خلال تقسيم خط الزمن إلى ثلاث مراحل الماضي الذي انقضى، والحاضر الذي نعيشه والمستقبل الذي نتطلع له، يبدو المستقبل أكثر مرحلة يحاول الإنسان تغييرها وتعديلها وفق مناهج علمية –رغم النقاش الدائر حول مدى علمية علم المستقبليات– من هنا تظهر الأهمية البالغة للدراسات المستقبلية.

الفرع الأول: تعريف الدراسات المستقبلية.

مما لا شك فيه أن هناك ارتباطا وثيقا بين التفكير المستقبلي وبين النظرة العلمية، فالنظرة العلمية هي خلاصة الدراسة الكاملة للواقع بكل تفاصيله وفروعه على ضوء المناهج الدقيقة، وبعيدا عن التكهنات التخيلية، والتأمل العاطفي العشوائي والسفسطة. ففي تقدير الدكتور فؤاد زكريا فإن المعرفة العلمية هي التي أتاحت، لأول مرة وضع المستقبل في إطار دقيق. وكان الأساس الذي بني عليه هذا التحول، هو أن المستقبل في الميدان البشري، ليس معدا سلفا، وإنما هو شيء يسهم الإنسان بصورة متزايدة في صنعه. أما في الميدان الطبيعي، فإن المعرفة الكافية للعالم في وضعه الحالي، كفيلة بإيجاد تنبؤات دقيقة، وهنا ينطلق الدكتور فؤاد زكريا في تقديم تعريف لعلم المستقبل " بأن الدراسات المستقبلية تتركز أساسا على الأوضاع المتوقعة للحياة البشرية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا تتناول الطبيعة إلا بقدر ما تمثل بيئة أو وسطا يتعامل معه الإنسان ويسعى إلى التحكم فيه".[2]

على أية حال فنتائج هذا النمط من الدراسات قد يخطئ، ولكن بنسب قليلة أحيانا، إلا أن هذا لا يؤثر عموما على النتائج النهائية، بل ويساعد أصحاب القرار على التعامل بعقلانية مع مختلف المستجدات على كل الأصعدة، ويلاحظ معظم الدارسين المتابعين للشأن التنموي في العالم العربي، بأن الدراسات المستقبلية لا تزال محدودة، ولا تخرج عن النطاق الأكاديمي، ولا تكون جزءً من نسيج التفكير الاجتماعي أو من الممارسة الفعلية، سواءً على مستوى الحكومة أو على مستوى الأفراد. وبالنظر لمفهوم الدراسات المستقبلية في إطار عدد من الكتابات التي اهتمت بالتعريف بالدراسات المستقبلية على المستوى العربي، يمكن التمييز بين اتجاهين على النحو الآتي:

- اتجاه يسعى للتعريف بها كما نشأت في سياقها الغربي.
- اتجاه ينقل تعريفها ومراحل التغير والتحول التي مرت بها بهدف التعريف بها.

---

1 وليد عبد الحي، المرجع السابق.

2 أزراج عمر، الدراسات المستقبلية بين المفهوم والممارسة: كيف يبنى «علم المستقبليات»؟، من الموقع
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=500813

أما الأستاذ وليد عبد الحي فيعرف الدراسات المستقبلية على أنها "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة، ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"، وعلى هذا الأساس تتباين الدراسة المستقبلية عن الدراسة الإستراتيجية فالدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة، أما الدراسات الإستراتيجية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفا، ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف. كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ، في أن الأخير يحسم أن الظاهرة ستتخذ مسارا معينا، بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك أبدا.[1]

الفرع الثاني: مراحل تطور الدراسات المستقبلية.

تشكل الرغبة الإنسانية لمعرفة الغد، ظاهرة تاريخية عرفها الإنسان في مراحل تطوره المختلفة، و لم تكن هذه الرغبة مقتصرة على الأفراد بل وعلى السلطة السياسية كذلك، حيث انتشرت في أروقتها محاولات استطلاع المستقبل، وما يحمله من احتمالات النصر والهزيمة، أو ما يدبره الخصوم السياسيون في الخفاء. وتعج صفحات التاريخ وكتب السير والكشوفات الأثرية، بالحكايات والأساطير عن استخدام القياصرة، أو الأباطرة أو الخلفاء للكهان والعرافين والمنجمين، للكشف عما تخفيه الأيام القادمة، ولعل معبد دلفي في اليونان كان أكثر المؤسسات التاريخية شهرة بهذا الميدان. وتدلنا المراجع عن ذلك في الدولة الرومانية، ولدى الفراعنة في مصر قبل ذلك، ولكن التأريخ العلمي لظاهرة الدراسة المستقبلية يبدأ من نقطة محاولة إيجاد منهج علمي قابل للتراكم المعرفي للتعامل مع "الآتي بعد الحال". واستنادا لذلك يمكن تقسيم مراحل تطور هذا الميدان المعرفي لثلاث مراحل:[2]

أولا: مرحلة اليوتوبيا.

تجدر الاشارة إلى أن أحد سمات الفكر الإنساني الممنهج، تخيل بنيات أو أنساق اجتماعية قادرة على حل مشكلات الواقع المعيش، دون أن يكون هناك مؤشرات كافية على إمكانية تحقق مثل هذه البنيات المتخيلة. فأفلاطون تخيل جمهورية فاضلة تقوم على العدالة، واعتقد بإمكانيتها إذا كان قادتها من الفلاسفة، والتزم أهلها بتقسيماته من حكّام وجند وغيرهم، بينما تخيل القديس أوغسطين صراعا بين مدينة الله المبنية على أساس الفضيلة، ومدينة الإنسان المبنية على الغرور والشر، وتخيل فرانسيس بيكون "أطلنطا" الجديدة التي رأى فيها مجتمعا يقوم على أساس العظمة الإنسانية، واندفع توماس مور في تخيل

---

1 وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

مجتمع يقوم على أساس الملكية الجماعية، وتختفي الملكيات الفردية ويخضع الكل لإرادة الجماعة، وزعم ماركس أن التطور الإنساني سيقودنا إلى مجتمع تختفي فيه الطبقات التي تمثل من وجهة نظره سبب الصراعات الإنسانية.

ويقول العالم المستقبلي "فرد بولاك" إنّ أفكار هؤلاء الفلاسفة تعكس البنيات الاجتماعية التي انبثقت منها، وهي مرتبطة برغبات الأفراد الذين كانوا يعيشون في هذه المجتمعات، فبعض الباحثين في الدراسات المستقبلية، يقولون أن فكرة الحكومة العالمية التي روج لها الفكر اليوتوبي، لم تعد يوتوبية كما بدت عند طرحها، فكثير من مفكري العولمة المعاصرين، يرون أن مثل هذه الحكومة قابلة للتحقق، كما أن الخيال العلمي الذي نراه على شاشات السينما أو التلفزيونات، يدل على أن ثقة الإنسان بخياله وقدرته على تحقيق هذا الخيال، يشكل دفعة للدراسات المستقبلية، من حيث إدخال الخيال في الاحتمالات المختلفة عند دراسة ظاهرة معينة، وقد عبر العالم الروسي نيجفاكن عن ذلك باعتقاده بأن ما نتخيله أيا كان، هو في نطاق الممكن (فالفرد الذي تخيل في غابر القرون قدرته على الانتقال من مكان لآخر بسرعة، تحول خياله في العصر الحالي إلى واقع ملموس).[1]

وقد دفع النقاش في هذه المسألة الباحثين في الدراسات المستقبلية إلى التمييز بين ثلاثة أبعاد للمسارات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة:[2]

أ- الممكن:possible: وهو ما يعني الاحتمال الذي يمكن أن تأخذه الظاهرة، ويتوفر الواقع على مؤشرات كافية لتحققه.

ب- المحتمل: probable: وهو احد احتمالات تطور الظاهرة، لكن مؤشرات هذا الاحتمالات ليست كافية في الواقع.

ج- المفضل: Preferable: وهو الاحتمال الذي نرغب في أن تتطور الظاهرة نحوه، ولكن المقومات الموضوعية لتحققه محدودة بقدر كبير. وقد أُدخلت الدراسات اليوتوبية في نطاق الدراسات المستقبلية من باب النمط الثالث أي المفضل.

ثانيا: مرحلة التخطيط.

شكل إنشاء الحكومة السوفيتية في عام 1921، لجنة أوكلت لها مهمة وضع خطة حكومية لتعميم الكهرباء على معظم مناطق الاتحاد السوفييتي خلال خمس سنوات، نقطة تحول في نطاق الدراسات المستقبلية. فرغم الاستهجان الذي قوبلت به هذه الفكرة، من حيث صعوبة الاقتناع بإمكانية

---

1 Alvin Toffler, Future Shock,Random House,N.Y,1970.P.181.

2 وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان 2002، ص62-64.

التحكم في مسار الأحداث لخمس سنوات، إلا أن النجاح في إنجاز الخطة، أثار فكرة التخطيط بعيد المدى، وكيفية توقع التغيرات والبحث في ميكانيزمات التكيف مع هذه التغيرات، مما فتح المجال أمام دراسة التغير والتكيف وكيفية التفاعل بينهما.[1]

وتركت هذه الجوانب أثرها على الباحثين الغربيين، وتبلور ذلك بداية بظهور مجلة الغد (Tomorrow) في بريطانيا عام 1938، ومما لفت الانتباه في هذه المجلة، تأكيدها على ضرورة إنشاء وزارة للمستقبل في بريطانيا، وقد أدت النتائج المأساوية للحرب العالمية الثانية إلى طغيان الإحساس بمستقبل أسود للعالم، مما خلق حالة نفسية لا تشجع على الدراسة المستقبلية، لكن عددا من الفلاسفة وفي طليعتهم الفيلسوف الفرنسي غاستون بيرغر (Gaston Berger) تحدى هذه النظرة وأنشا عام 1957 المركز الدولي للاستشراف (Centre International de Prospective) بهدف تشجيع الباحثين على النظر إلى الغد بطريقة أكثر تفاؤلا. وتركزت جهود بيرغر على جانبين:[2]

الأول: التأكيد على عدم الفصل بين الظاهرة الاجتماعية من ناحية، والتطور التكنولوجي من ناحية ثانية، ومن هنا بدأ الربط بين بعدين هما الدراسات المستقبلية الخاصة بالتطورات التكنولوجية، ثم الدراسات المستقبلية الخاصة بأثر التطورات التكنولوجية المشار لها على الظواهر الاجتماعية، مع إيلاء الأبعاد السياسية أهمية واضحة، والذي تجلى بشكل كبير في بعض التقنيات المعروفة مثل تقنية دلفي (Delphi Technique)، أو مصفوفة التأثير المتبادل Cross Impact Matrix، التركيز في التحليل المستقبلي على الآثار البعيدة وعلى الاتجاهات (Trends) وليس على الأحداث (Events)، وقد نجم عن ذلك تداول تصنيف مينوسوتا (نسبة للولاية الأمريكية) في المدى الزمني للدراسات المستقبلية الذي يقوم على خمسة أبعاد.

- المستقبل المباشر: ويمتد لعامين.
- المستقبل القريب: ويمتد من عامين إلى خمسة.
- المستقبل المتوسط: ويمتد ما بين خمسة إلى عشرين عاما.
- المستقبل البعيد: ومدته بين عشرين إلى خمسين عاما.
- المستقبل غير المنظور: أكثر من خمسين عاما.

---

1 وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص64.

2 المرجع نفسه، ص65.

إلا أن الدراسات المستقبلية، عرفت نقلة نوعية في العام الذي أنشا فيه بيرغر مركزه، من خلال الجهود التي شرع فيها العالم الفرنسي بيرتراند دو جوفنيل (Bertrand de Jouvenel) بالتعاون مع مؤسسة فورد الأمريكية، وتمكن من إنجاز مشروع المستقبلات الممكنة (Futuribles)، الذي يؤكد فيه أن المستقبل ليس قدرا، بل مجال لممارسة الحرية من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه "المفضل"، وعلى هذا الأساس، يتم النظر إلى المستقبل على أنه متعدد لا مفرد، كما هو حال الماضي من خلال فكرة تعدد الاحتمالات. وشكلّ كتابه الشهير فن التنبؤ (The Art of Conjecture) نقلة كبيرة في مجال الدراسات المستقبلية، حيث شرح فيه كيفية عمل ما أسماه هيئات التنبؤ (Forum Provisionnel) التي تقوم بعمليات إنجاز الدراسات المستقبلية لدولة معينة.[1]

الثاني: الربط بين نتائج الدراسات في مختلف القطاعات، (وهو ما كان يعوز المدرسة الأمريكية في بداياتها)، ونتج عن ذلك ظهور تقنية المصفوفة، وتقنية دولاب المستقبلات (Futures Wheel) التي تربط بين الظاهرة والنتائج غير المباشرة وغير المتوقعة لها.

أما في الدول النامية، فقد كان للدول الفرنكوفونية السبق في هذا المجال، بحكم التأثر بالجهود الفرنسية، كما أن بعض دول أمريكا اللاتينية لا سيما الأرجنتين والمكسيك، عرفت محاولات في هذا المجال. وربما كان العالم العربي آخر الآخذين بهذا الموضوع، فلم تدخل مادة الدراسات المستقبلية كموضوع أكاديمي في الجامعات العربية، إلا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ولكنها بدأت في الانتشار فيما بعد، وإن غلبت عليها الدراسات الانطباعية، والفقيرة في توظيف التقنيات العلمية المعتمدة في هذا المجال.

ثالثا: مرحلة النماذج العالمية.

يلاحظ على المرحلة السابقة في تطور الدراسات المستقبلية، أنها تركز على المستقبل من زاوية دولة معينة أو إقليم معين، إلا أن تطورا معينا نقل الدراسات المستقبلية من مستوى الدولة الواحدة أو الإقليم الواحد إلى مستوى العالم ككل، فأصبح التركيز على مستقبل المجتمع الدولي أو النظام الدولي أو موضوعات ذات شأن دولي، كأسلحة الدمار الشامل، أو الإرهاب أو التدخل الإنساني أو البيئة وهي موضوعات لا تنحصر في إطار دولة أو إقليم.

---

1 وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، دار الشروق، الجزائر، 1994، ص 27.

وربما كان لنادي روما السبق في هذا المجال، فقد عقد اجتماع ضم رجل الأعمال الإيطالي أوريليو بيشي والمدير العلمي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الكسندر كنغ عام 1967، وتبين للطرفين أن هناك مشكلات تهدد المجتمع الدولي، مثل الزيادة السكانية، واستنزاف الموارد الطبيعية والفقر...الخ، وإن المؤسسات الدولية عاجزة عن التصدي لهذه المشكلات. واستنادا إلى هذه الأفكار عقد أول اجتماع في روما عام 1968 وضم ثلاثين عالما من عشر دول، وأطلق على هذا الاجتماع اسم نادي روما. حيث ركزت دراسات نادي روما على الربط بين ظاهرة الاعتماد المتبادل المتزايدة بين المجتمعات، وبين تطوير تقنيات الدراسات المستقبلية لمعرفة الاحتمالات المختلفة للظواهر العالمية، وقد كان للتقرير الأول لنادي روما صدى كبيرا، لا سيما نتيجة النظرة التشاؤمية لمستقبل العالم التي طغت على التقرير، وتنبأت بالكارثة الدولية. وتبع نادي روما جهودا أكاديمية أخرى، تركز على المستوى العالمي مثل نموذج ليونتيف وباريولوتشي...الخ.[1]

الفرع الثالث: السيناريو.

سنحاول في هذه النقطة التطرق لتعريف السيناريو، خصائصه وأقسامه.

أولا: تعريف السيناريو: هو فرع رئيسي من علم المستقبل، وظيفته وصف مختلف الأحداث المحتملة وتحليل نتائجها. والسيناريو هو أيضا:[2]

- وصف لوضع مستقبلي وسبل إدارته.
- قصص عن المستقبل يشمل الماضي والحاضر.
- وصف لمستقبل محتمل، أكثر من كونه توقعات محتملة لمستقبل فعلي.
- سلسلة من الافتراضات لأحداث مقبلة.
- صورة متناسقة لمستقبل محتمل.
- ويعرف بأنه نظام عمل مبرمج، للاستجابة للأحداث والتطورات الرئيسية، داخل إطار من التخطيط المستقبلي للدولة أو المؤسسة، وذلك بهدف تحقيق النجاح في المستقبل.

---

1 وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص29.

2 ويكيبيديا، علم المستقبل، من الموقع:

http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1853&artid=224478

وبناءً على ما سبق، نقدم التعريف الإجرائي للسيناريو باعتباره وصفا لوضع مستقبلي ممكن أو مرغوب فيه، وتوضيح خصائص المسار أو المسارات التي تؤدي إليه، بدءً من الوضع الراهن، أو من وضع ابتدائي مفترض.

ثانيا: خصائص السيناريو:[1]

- كتابته تتطلب إبداع وخيال فكري عميق.
- يستند على منهج علمي دقيق للحصول على الحقائق.
- يستند على أحداث رئيسية واقعية.
- يقوم على تحقيق أهداف وطنية أو سياسية أو عسكرية أو اقتصادية "، أو الوصول إلى أقرب ما يمكن من هذه الأهداف."
- عدد السيناريوهات يمكن أن يكون من اثنين إلى أربعة
- تتم صياغته بسرية كبيرة، في بيانات يستخدمها المتخصصين في المجالات المختفلة.
- يعتمد على حشد من العلماء والخبراء.

المطلب الثاني: سيناريوهات العلاقات الجزائرية الأمريكية.

في محاولتنا لدراسة مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية، اعتمدنا على تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية انطلاقا من واقع هذه العلاقة، إذ لا بد من ارتباط السيناريو بنقطة في الواقع من خلال التركيز على مؤشر القوة الأمريكية، والتي من خلالها يمكن أن نتتبع شكل النظام الدولي الذي يؤثر بدوره على العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة، وعليه نكون أمام ثلاث سيناريوهات محتملة؛ تراجع القوة الأمريكية، تعاظمها أو ثباتها.

وفي هذا الصدد يدور الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية ومكانها في النظام الدولي، منذ الثمانينيات من القرن الماضي، حتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد افتتح هذا الجدل المؤرخ الأمريكي **بول كيندي** بكتابه الضخم "صعود وهبوط القوى العظمى"، الذي تبني مفهوم أن القوة العظمى تتوجه للانحدار، إذا ما توسعت في استخدام قواتها العسكرية بأكثر من إمكانياتها الاقتصادية. وقد تجمع حول هذا المفهوم وطوره مجموعة من الباحثين عرفوا بـــ "**مدرسة الاضمحلال** The school of decline"، والتي قوبلت بدورها بالنقد والتفنيد من جانب عدد من الخبراء الإستراتيجيين مثل **زبجنيو**

1 ويكيبيديا، علم المستقبل، المرجع السابق.

برجينسكي وصامويل هنتنجتون. لذلك سنحاول التطرق لكلا الرأيين بالدراسة والتمحيص، والوقوف على الرأي الثالث الذي يحاول التوفيق بين الرأيين الأولين.

الفرع الأول: سيناريو تراجع الدور الأمريكي على الصعيد العالمي.

وهو أول سيناريو سنحاول التطرق له، إنطلاقا من واقع القوة الأمريكية، والتي يعتقد الكثير من المفكرين بحتمية تراجعها خلال العقدين القادمين، نظرا للمعطيات الأمريكية الراهنة، وعلى رأسها تراجع الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأولى اقتصاديا وعسكريا عالميا، وهنا نكون أمام وضع دولي يزيد فيه حدة الاستقطاب، فما مصير العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة، والتي تعرف حاليا تقاربا خاصة في المجال الأمني والاقتصادي.

بعد نهاية الحرب الباردة، ظهرت الولايات المتحدة كقوة عالمية وحيدة ومتفردة، غير أن هذه الصورة ما لبثت أن تراجعت مع مجيء إدارة بوش الابن، وما تعرضت له مصداقية وقوة الولايات المتحدة نتيجة ما واجهته في العراق وأفغانستان. وتوافق ذلك أيضا مع صعود قوى أخرى، خاصة الصين والاتحاد الأوروبي، والهند، وروسيا. ولذلك لم يكن غريبا أن يتجدد الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية وحول ما يتهدد عناصر ومقومات قوتها وتفوقها، وكان أبرز من شاركوا في هذا الجدل **بول كينيدي وفريد زكريا**، والمؤرخ الاقتصادي **نيل فيرجسون**.[1]

جاء في التقرير الدوري الخامس للولايات المتحدة، الصادر عن **مجلس الاستخبارات الوطنية** والذي يرصد أحوال العالم في المستقبل، أن الولايات المتحدة الأميركية لن تكون القوة العظمى القائدة في عام 2030، والعالم سيتحرك وفق ما تقرره الصين والهند. هذا البحث الذي نشر في كانون الأول 2012 تحت عنوان «اتجاهات عالمية 2030: عوالم بديلة»، يفرد في 137صفحة، معلومات إستخباراتية في كافة المجالات، السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية والديموغرافية والإلكترونية، وموارد الطاقة والموارد الطبيعية.كما يستعرض تصوراته للأطر التي ستكوّن شكل الخريطة الدولية والتغيرات التي ستطرأ عليها بعد 17 عاما من إعداد التقرير.[2]

خلاصة التقرير تفيد بأنه في عام 2030 لن تقود العالم قوّة واحدة. لا الولايات المتحدة، ولا الصين وحدهما سيتمكنان من فرض هيمنتهما على باقي الدول. التقرير يشرح أن انتشار القوة بين

---

1 السيد أمين شلبي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، مركز الأهرام، عدد جانفي 2001، من الموقع:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=409060&eid=286

2 صباح أيوب، العالم في 2030 التّين يحكم وأمـــــيركا تبحث عن عوالم بديلة، من الموقع:
http://www.mostakbaliat.com/?p=32371

مختلف الدول وانتقالها من الحكومات إلى الشبكات غير الرسمية، ستقلب ميزان القوى التاريخي الذي أعطى الغرب السلطة منذ عام 1750، كي تحلّ آسيا كالقوة الوازنة الجديدة في الاقتصاد العالمي.

أما العاملان اللذان سيحددان شكل العالم عام 2030، فهما: التغيرات الديموغرافية وزيادة الطلب على الموارد الطبيعية، ففي عام 2030 ستشكل المياه عاملاً للتراعات داخل الدول، وفيما بينها، أكثر من عاملي الطاقة والمعادن. وسيتزامن تصاعد الطلب على المياه عالمياً مع ازدياد عدد السكان في مناطق مصادرها، أي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ووسط آسيا وجنوبها، وشمال الصين ما سيزيد التوتر في تلك المناطق. [1]

سياسياً واستراتيجياً، يرسم التقرير صورة مغايرة للعالم، لكن غامضة ومفتوحة الاحتمالات. فمع تبدّل موازين القوى العالمية، واضمحلال دور الولايات المتحدة خارج أراضيها، ستبرز تحالفات وصراعات جديدة، وربما حروب شاملة. حيث أن شكل العلاقات التي ستحددها الصين مثلاً مع القوى الباقية، ومدى تقبّل الولايات المتحدة لها وتفاعلها معها، سيكون لهما تأثير كبير على نسبة التوتر الذي قد تسود مع حلول عام 2030. مع توسع رقعة المصالح الخارجية للصين، وتبني روسيا لسياسات أكثر إنفتاحا.

ورغم ذلك ستلعب واشنطن دوراً فاعلاً في حل الأزمات الدولية، لكنها بالتأكيد ستتوقف عن لعب دور شرطي العالم. لكن التقرير يشير أيضاً إلى أن أي انهيار لقيمة الدولار، واستبداله بعملة أخرى، سيؤثر بشكل كبير على مكانة واشنطن في الأسواق العالمية، وعلى الساحة السياسية الدولية.
ومن أهم رواد سيناريو تراجع القوة الأمريكية نذكر:

أولا: بول كيندي ومستقبل القوة الأمريكية.

لم يثر كتاب صدر في الولايات المتحدة في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، مثلما أثاره الكتاب الذي وضعه **بول كيندي**، المؤرخ والأستاذ في جامعة ييل الأمريكية، ونشر عام 1987 تحت عنوان "صعود وسقوط القوى العظمي". حيث تعرض الكتاب لنقاش واسع وعريض، حتى أن الكونجرس الأمريكي -الذي من النادر أن يهتم بصدور الكتب- عقد جلسات استماع لمناقشة هذا الكتاب ومؤلفه. بل إن ما ورد فيه عن مستقبل الولايات المتحدة، استخدم من قبل عدد من المرشحين للرئاسة الأمريكية في حملاتهم الانتخابية.

1 صباح أيوب، المرجع السابق.

وقد تناول الكتاب كيفية صعود وسقوط القوى العظمى عبر القرون الخمسة الماضية، فقد كان من الطبيعي أن يعني بالحروب، خاصة الكبيرة منها، لذا كان محور الكتاب "علاقة التأثير المتبادل بين الاقتصاد والإستراتيجية، من خلال محاولة كل من الدول العظمى دعم قوتها وثروتها، لكي تصبح أو تظل قوية وغنية معا"، ويخلص الكتاب إلى أن انتصار واحدة من القوى العظمي في الفترة موضع الدراسة، أو انهيار أخرى، كان دائما نتيجة حرب طويلة خاضتها قواتها المسلحة، ولكنه ارتبط أيضا بمدى كفاءة استخدام هذه الدول لمواردها الإنتاجية في زمن السلم، وبتقدم أو تراجع اقتصاديات كل دولة، نسبة للدول الكبرى الأخرى خلال الحقب التي سبقت الصراع الفعلي.[1]

ومن خلال تدعيم الأمة لقواها الإنتاجية، يمكنها تحمل عبء الإنفاق على الجيوش الكبيرة والأساطيل في زمن الحرب. فالثروة مطلوبة لدعم القوة العسكرية، كما أن القوة العسكرية ضرورية لحماية الثروة. غير أنه إذا ما تحول جزء كبير من موارد الدولة، من عملية خلق الثروة إلى الأهداف العسكرية فإنه من المحتمل أن يؤدي هذا إلى إضعاف القوة القومية على المدى الطويل. وبالمعنى نفسه، إذا ما توسعت الدولة استراتيجيا بغزوها لأقاليم واسعة، أو شن حروب مكلفة، فإن المزايا التي يمكن أن تترتب على هذا التوسع، قد تكون أقل مما بذل فيها من نفقات، وهو مأزق قد يصبح حادا إذا ما كانت هذه الدولة قد دخلت في مرحلة التراجع الاقتصادي. مثل ما حدث مع إسبانيا وهولندا وفرنسا والإمبراطورية البريطانية.

لم يكن **بول كيندي** هو الوحيد الذي تعرض للأوضاع التي رأى أنها قد تهدد مكانة الولايات المتحدة كالقوة الدولية الأولى في النظام الدولي. **فكيندي** يعتبر ممثلا لحركة ثقافية نشأت في الولايات المتحدة مع أوائل الثمانينيات، أصبحت تعرف بمدرسة الاضمحلال، والتي تستند إلى ثلاثة افتراضات رئيسية:[2]

1- إن الولايات المتحدة تتراجع على المستوى الاقتصادي، مقارنة بقوى مثل اليابان وأوروبا الغربية، والدول الصناعية الجديدة. وتركز هذه المدرسة على الأداء الاقتصادي، وعلى العناصر العلمية والتكنولوجية والتعليمية المرتبطة بهذا الأداء.

2- إن القوة الاقتصادية هي العامل المركزي في قوة أي أمة، ومن ثم فإن هبوطا في القوة الاقتصادية، سوف يؤثر في الأبعاد الأخرى لقوة هذه الأمة.

---

1 صباح أيوب، المرجع السابق.

2 السيد أمين شلبي، مرجع سابق.

3-إن الانحدار النسبي في القوة الاقتصادية الأمريكية، إنما يرجع في الدرجة الأولى إلى إنفاقها الضخم على الأغراض العسكرية، نتيجة لمحاولتها الاحتفاظ بالتزامات خارجية لم تعد تقوى عليها.

ويشير **بول كينيدي** لتصاعد أهمية منطقة "الباسيفيك" على أساس عريض، حيث تضم اليابان، تلك القوة الاقتصادية الضخمة، والعملاق الذي يتغير بسرعة، وهو الصين الشعبية. ولا يقوم هذا التطور فقط على الدول الصناعية المستقرة، مثل استراليا ونيوزيلندا، بل أيضا على الدول الصناعية الجديدة التي حققت نجاحا ضخما، مثل تايوان، وكوريا الجنوبية، وهونج كونج، وسنغافورة، وهذه كلها تحديات للزعامة الأمريكية.

وقد شجع النمو الاقتصادي في هذه المنطقة الواسعة، تضافر عدة عوامل من ارتفاع ملحوظ في الإنتاجية الصناعية المتجهة إلى التصدير، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادات ضخمة في التجارة الخارجية، وحركة الملاحة، والخدمات التمويلية، والتحول نحو أحدث التكنولوجيا، والإنتاج الرخيص القائم على العمالة الكثيفة، وجهود بالغة النجاح لزيادة الإنتاج الزراعي، بشكل أسرع من نمو السكان. تداخلت كل هذه النجاحات لتحقق معدلا من التوسع الاقتصادي، تفوق على توسع القوى الغربية التقليدية، لذلك لم يكن غريبا بأن يتنبأ أحد الاقتصاديين بثقة، بأن منطقة الباسيفيك التي امتلكت 43% من مجموع الإنتاج العالمي، سوف تمتلك أكثر من 60% من هذا الإنتاج بحلول عام 2020.[1] وأن مركز الجاذبية الاقتصادية في العالم يتحول بسرعة نحو آسيا والباسيفيك، التي سوف تأخذ مكانها كأحد المراكز الرئيسية في القوة الاقتصادية العالمية.

وتوقع **كيندي** أيضا استمرار تصاعد تكلفة سباق التسلح، الذي سيغذيه ارتفاع أثمان نظم الأسلحة الحديثة. فقاذفة القنابل ثمنها الآن مائتا ضعف ثمنها في الحرب العالمية الثانية، وهكذا الحال مع أسلحة أخرى، مثل الطائرة المقاتلة التي ارتفع ثمنها مائة مرة، وحاملة الطائرات عشرين مرة، والدبابات 15 مرة عما كانت عليه أثمانها في الحرب العالمية الثانية.

ويضيف كان هناك إجماع دولي على أن الولايات المتحدة، بما تمتلكه من قدرات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية، أصبحت هي القوة الأولى، بل والوحيدة في العالم. وأصبح السؤال: ما الذي ستفعله الولايات المتحدة بهذه القوة؟ وجاءت سياسات إدارة **بوش الابن** في أوائل القرن الحادي والعشرين، لتثير مرة أخرى الجدل حول القوة الأمريكية ومكانتها في العالم. وكانت أحداث سبتمبر2001 المبرر لاستخدام القوة الأمريكية في حربين في أفغانستان والعراق. وفي الوقت الذي

1 Fareed ZAKARIA, The post- American world, First Edition, W. W. Norton & Company, New York, 2008, P49.

خلفت فيه إدارة **كلينتون** فائضا في الميزانية، فقد تسببت الحروب التي خاضتها إدارة **بوش** في عجز ضخم في الميزانية.[1] ولم تكن سياسات هذه الإدارة بعيدة عن الأزمة المالية والاقتصادية التي حلت بالاقتصاد الأمريكي، وانسحبت على الاقتصاديات العالمية. ما انعكس على المكانة الأمريكية في العالم التي لم تعد كما كانت القوة الأولى والوحيدة في العالم، على الأقل على المستوى الإقتصادي.

ثانيا: فريد زكريا ومستقبل القوة الأمريكية.

تزامنا مع هذا التراجع وبروز قوى عالمية صاعدة، مثل الصين، والهند، وروسيا، والبرازيل وكلها دول تطمح -بما أصبحت تمتلكه من قوة اقتصادية- للمشاركة في قيادة النظام الدولي. ليس غريبا إذن أن يتجدد الجدل اليوم بين الباحثين والمحللين الأمريكيين، حول مستقبل القوة الأمريكية، وفي هذا الصدد أثار الكاتب الأمريكي **فريد زكريا** سؤالا محوريا يتعلق بأهم مقومات السوق الأمريكي، وهو عنصر الابتكار والتقدم التكنولوجي، كان هذا السؤال هو: "هل بدأت الولايات المتحدة تفقد سحرها؟[2]

وللإجابة على هذا السؤال العريض، قال إنه حسب معظم المقاييس، لا تزال الولايات المتحدة هي رائدة الإنجاز التكنولوجي، بدليل أن من بين 13 شخصية نالت جائزة نوبل لعام 2009، كان تسعة منهم من الأمريكيين. وحتى في خضم الركود الاقتصادي الفظيع الذي تمر به الولايات المتحدة الآن، فإنها لا تزال تسيطر على ميادين تقنية المعلومات والعلوم الحياتية والنانوتكنولوجي، وهي جميعها صناعات رئيسية بالنسبة للمستقبل.

ويتساءل **فريد زكريا**: إذا كان هذا الأمر صحيحا اليوم، فهل يمكن أن يكون هذا انعكاسا للماضي أكثر منه تنبؤا بالمستقبل؟ فمن المهم تذكر أن كثيرا من المعايير التي تضع الولايات المتحدة في المقدمة، هي في حقيقة الأمر مؤشرات سابقة لما يحدث حاليا، فجوائز نوبل تمنح لعلماء في السبعينات من أعمارهم. ولكن ما الذي يحدث للعلماء الذين هم في الثلاثينات من أعمارهم اليوم؟ من هم الذين يقومون بالاكتشافات التي سيحصلون بسببها على جوائز نوبل بعد أربعة عقود؟ ويضيف **زكريا** أن التصنيفات التي تظهر الولايات المتحدة بصورة روتينية في المقدمة، وإن اعتبرت تصنيفات صحيحة، ولكنها قد تكون مضللة.[3] فكما النجمة التي لا تزال تبدو براقة في أبعد أركان الكون، إلا أنها تكون قد احترقت في قلبها.

---

1 صباح أيوب، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

3 Fareed ZAKARIA, Op.Cit, p 51.

ورغم أن سمعة الولايات المتحدة لا تزال أقوى مما تشير إليه البيانات الحقيقية، فاستطلاع المنتدى الاقتصادي يقول إن الولايات المتحدة هي أكبر الدول المستقبلة لرأس المال المغامر، وثالث دولة منفقة على الإنجازات التي تقوم بها الشركات الخاصة، والأكثر إثارة للاهتمام، هو أن دراسة مؤسسة تغذية المعلومات والابتكار، تشير إلى أن الولايات المتحدة أحرزت أقل قدر من التقدم في السنوات القليلة الماضية. ويرجح **زكريا** أن جزءً من الانحدار الذي تعانيه الولايات المتحدة حاليا، ناتج من حقيقة أن دولا أخرى مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية إلى كندا والسويد، تقوم بنشاط لتغيير قوانينها وأنظمتها لتجعل من نفسها أكثر تنافسية.[1]

كما يرجح **زكريا** أن موقف الولايات المتحدة المسيطر وانتصارات البلاد التقنية ارتكزت على ثلاث موجات مد كبيرة، كلها حدثت في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، كانت الموجة الأولى هي الحرب العالمية الثانية، التي دمرت كل دولة أخرى تقريبا في العالم، وتمثلت الموجة الثانية، وهي متصلة بالأولى، في جيل من المهاجرين الذين تركوا أوروبا وعمروا الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية. أما موجة المد الثالثة الكبرى، فتمثلت في التمويل الحكومي الضخم. غير أنه خلال العقدين الماضيين، بدأت الموجات الثلاث العظيمة في الضعف.[2]

لقد تمكنت معظم الدول التي خرجت محطمة بعد الحرب العالمية الثانية، من إعادة البناء وتناقصت جاذبية أمريكا للأشخاص الأفضل والأكثر ذكاء من المهاجرين حول العالم، فمع تزايد الفرص في الصين والهند، وغيرهما من الدول النامية، فإن عددا أقل من العلماء سيحتاجون إلى اقتلاع أنفسهم من بلادهم وثقافاتهم من أجل أن يعيشوا حياة أفضل بالولايات المتحدة. ففي ثمانينيات القرن الماضي كان نحو75% من جميع خريجي معهد التقنية الهندي ينتهي بهم الأمر في الولايات المتحدة، ولكن في السنوات الأخيرة، فإن أقل من 10% من هؤلاء يتجهون إلى الولايات المتحدة.[3]

ثالثا: نيل فيرجسون ومستقبل القوة الأمريكية.

أما المؤرخ الاقتصادي **نيل فيرجسون،** فينبه إلى الأخطار المالية والاقتصادية التي تتعرض لها الولايات المتحدة. ويذهب تحت عنوان "إمبراطورية في خطر". إلى أن الولايات المتحدة قد انتصرت في الحرب الباردة، وتخطت هجمات الإرهاب، إلا أن الضعف الاقتصادي أصبح يهدد نفوذها العالمي.

---

1 Fareed ZAKARIA, Op.Cit, p 52.

2 Ibid.

3 منى علام، الهيمنة الأمريكية على العالم..استمرار أم انحسار؟من الموقع: http://www.alwafd.org

وهو يحذر من أنه إذا انهارت الولايات المتحدة تحت وطأة أزمة مالية، وهو ما يخشاه عدد متزايد من الخبراء الماليين، فقد يؤدي ذلك إلى تغيير في موازين القوى الاقتصادية العالمية بكاملها. وينبه إلى أن انهيار الإمبراطوريات يبدأ بتفاقم الديون، وينتهي بتخفيض مطرد في الموارد المتوافرة لدعم الجيش. وهناك سوابق تاريخية تؤكد ذلك، فقد كانت فرنسا في الفترة السابقة للثورة تنفق 62% من الإيرادات الملكية على خدمة الدين، وقد لقيت الإمبراطورية العثمانية المصير نفسه. ويجب ألا ننس الإمبراطورية الإنجليزية العظيمة الأخيرة. ويستخلص **فيرجسون** أن هذه هي الحسابات الفتاكة التي تؤدي إلى انهيار الإمبراطوريات، ومن دون إصلاحات مالية جذرية، قد تلقى الولايات المتحدة المصير نفسه أيضا.[1]

رابعا: ستيفن والت ومستقبل القوة الأمريكية.

كتب **ستيفن والت** في جريدة **ناشيونال إنترست** في أكتوبر 2011 مقالا تحت عنوان "نهاية العصر الأمريكي" ذهب فيه إلى أن العصر الذي قامت فيه الولايات المتحدة بترتيب العالم أمنيًا وسياسًا واقتصاديًا قد ولى، ذلك العصر الذي بدأ فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، ونجحت فيه الولايات المتحدة أن تصبغ العالم بنظامها، من خلال مؤسسات اقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما نجحت في بناء منظومات أمنية ودفاعية في مناطق نفوذها، والتي تحدت بها النفوذ السوفييتي المناوئ لها ووفقًا للكاتب، جاء انهيار الاتحاد السوفيتي كتتويج للعصر الأمريكي، غير أن الحديث عن الانهيار قد بدأ يلوح في الأفق،[2] وهو ما تنبأ به المؤرخ "**بول كينيدي**" في كتابه "صعود وسقوط القوى العظمى في العالم" وغيره من علماء السياسة في أواخر الثمانينيات.

وشهد العقدان التاليان تحولات في القوى العالمية، بصعود بعض القوى، فكان الصعود الاقتصادي للصين أبرز هذه التحديات، مع تزايد القوة الاقتصادية للهند والبرازيل وتركيا، كما أخذت روسيا في التعافي من عثرتها الكبيرة، ورغم أن بعض هذه القوى – كما يؤكد "**والت**" – حليف وصديق للولايات المتحدة، إلا أنها سوف تتحدى نفوذها للدفاع عن مصالحها. ويضيف أنه رغم محاولة إدارة **بوش الإبن** استعادة الهيمنة على العالم، من خلال الحرب على الإرهاب، إلا أن حربي العراق وأفغانستان، لم تؤديا إلا لتأكيد عجز القوة الأمريكية، مع الأخذ في الاعتبار الأزمة التي أصابت الاقتصاد الأمريكي منذ 2008، وأثرها السلبي على القوة الأمريكية. ويقول "**والت**" إن عصر الانحطاط الأمريكي قد حل قبل أوانه، لأن قادة الولايات المتحدة قد اقترفوا العديد من الأخطاء

---

1 Niall Ferguson ،An Empire at risk in :
www.niallferguson.com/site/ferg/temrlates/articleitem.aspx?pageid،15/12/2009.

2 منى علام، مرجع سابق.

الفادحة،[1] وليس بالضرورة أن تؤدي هذه الأخطاء إلى مزيد من التآكل، إذا أفلح الأمريكيون في التعلم من دروسها.

بعد التطرق لأهم المفكرين الذين يرون بأن انهيار الولايات المتحدة وانحسار هيمنتها على العالم أمر واقع لا محالة، وفق المعطيات الاقتصادية لها وللدول المرشحة لمنافستها، فنكون أمام نظام دولي متعدد الأقطاب، على اعتبار كل من الاتحاد الأوربي والصين وروسيا واليابان، وفيما بعد الهند مرشحين ليكونو أقطابا جديدة، وحتى البرازيل في مرحلة متقدمة، وهذا الوضع أشبه بما عرفه العالم قبل الحرب العالمية الثانية، لذا سيكون بمقدور الدول النامية، الحصول على هامش مناورة أكبر، وهامش استقلالية أوسع في ظل تنافس الأطراف على استقطابها مع استبعاد الخيار العسكري.

وبعد استعراض الجدل حول مقومات القوة الأمريكية، يبدو أننا أمام نظام دولي يتسم بالسيولة ففي الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة تراجعا في مكانتها الدولية، تبرز لتحديها قوى صاعدة خاصة اقتصاديا وتكنولوجيا، مثل أوروبا الموحدة، والصين، وروسيا، والبرازيل، والهند، الأمر الذي ينبئ بأننا مقبلون على عالم معقد، تتغير فيه الأقطاب والمراكز. وهو وضع –وإن كان يمثل بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة، بيئة دولية معقدة تحتاج إلي قدر كبير من الإدارة الدقيقة والمتوازنة مع الأقطاب الدولية– فإنها توفر لها أيضا بيئة تستطيع من خلالها المناورة، وتعطيها بدائل لا تجعلها عرضة لضغوط وهيمنة قوة أو قطب واحد يستأثر بالنظام الدولي وتوجيهه.

وبخصوص العلاقات الجزائرية الأمريكية، نكون أمام وضع دولي جديد، يحتم على الطرفين إعادة صياغة توجهاتهما، فالولايات المتحدة من الآن تبحث عن بدائل لنفط الخليج، نظرا للتوتر الدائم للأوضاع الأمنية هناك، وتعتبر الجزائر في هذا الصدد خيارا جيدا، خاصة مع توجه الولايات المتحدة للنفط الأفريقي، كما ترتقب وزارة الطاقة الأمريكية في إطار دراستها الاستشرافية أن تصل الإمدادات الأمريكية من النفط الإفريقي في آفاق 2030 إلى 25 بالمائة من النفط الذي تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية مقابل 15 بالمائة في الوقت الراهن، ووصلت الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات في إفريقيا الغربية إلى 35 مليار دولار في الفترة مابين 2003 - 2008، وهذا ما يوضحه التواجد الفعال للشركات النفطية الأمريكية في أفريقيا.

وجاءت زيارة المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط **جورج ميتشل** إلى الجزائر خلال 2009، لتشكل محطة بارزة وهامة في العلاقات الجزائرية–الأمريكية، وخطوة من شأنها أن تكشف

1 منى علام، المرجع السابق.

عن مدى ما تحظى به الجزائر من مكانة دولية مميزة على المستويين العربي والدولي، وأن الجزائر تمثل الآن "عاصمة محورية" بخصوص قضايا ومستقبل منطقة الشرق الأوسط. فزيارة **ميتشل** إلى الجزائر عكست في توقيتها ومضامينها ونتائجها، دلالات عميقة تجاوزت حدود العلاقات الضيقة للبلدين، فالجزائر بدبلوماسيتها "النشطة" تارة و"الهادئة" تارة أخرى، ظلت تلتزم برؤية براغماتية، تأخذ بعين الاعتبار والحسبان مقتضيات الواقع الدولي، وما تقدمه من فرص وقيود للطرف العربي.

فقد وقّعت الجزائر والولايات المتحدة اتفاقا في السداسي الثاني من 2012، من أجل خلق قطب بيوتكنولوجي في الجزائر، وتأتي هذه الخطوات تحضيرا للاجتماع المقرر عقده بداية 2013 حول الحوار الإستراتيجي والذي سينظم في الجزائر وسيعرف حضور عدة مجموعات أمريكية تريد التوصل إلى اتفاق مع الجزائر للاستثمار في مجالات عدة.[1]

وفي هذا الإطار من المنتظر أن تتوطد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين واشنطن والجزائر حيث تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية، حيث تمثل 95 بالمائة من قيمة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت واشنطن إلى أحد أهم الشركاء التجاريين للجزائر، كما تعتبر الاستثمارات الأمريكية بالجزائر في المحروقات، في تزايد رغم وتيرتها البطيئة.

وقد عرف المجال الأمني تقاربا كبيرا بين البلدين في إطار مكافحة الإرهاب، بشهادة المسؤولين من كلا الجانبين، لقد ذكرت **وندي شرمن** نائب وزيرة الخارجية الأمريكية المكلفة بالشؤون السياسية بأن الحوار الجزائري – الأمريكي الاستراتيجي هو الأساس الذي تريد على أساسه الولايات المتحدة والجزائر بناء مستقبل علاقاتهما. هذا وقد صرح سابقا السفير الأمريكي السابق بالجزائر **هنري إنشر** أمام إحدى لجان الكونغرس، أثناء موافقة تعيينه لمنصب السفير بالجزائر، بأنه سيواصل التعاون مع هذا البلد في شؤون الأمن الدولي وقضايا أخرى.[2]

وفي الأخير فرغم التراجع المحتمل للقوة الأمريكية خلال العقدين القادمين، فإن علاقات البلدين مرشحة لتنمو بما يخدم مصالح الطرفين على الصعيد الإقتصادي والتكنولوجي والأمني.

---

1 جريدة الخبر اليومي عدد يوم **28** نوفمبر **2012**، من الموقع:
http://www.elkhabar.com/ar/economie/312002.html

2 حمود صالحي، منعطف جديد في العلاقات الجزائرية الأمريكية، جريدة الخبر عدد يوم **6** نوفمبر **2012**.

الفرع الثاني: سيناريو تعاظم الدور الأمريكي على الصعيد العالمي.

بعد التطرق للآراء التي ترى بأن تراجع القوة الأمريكية في العالم أمر واقع، بل قد بدأ فعلا سنتعرض في هذا الجزء من الدراسة للرأي المقابل، والذي بدأ يتشكل في محاولة للرد على رواد مدرسة الاضمحلال بقيادة بول كينيدي وغيرهم، وفي مقدمة الذين هاجموا نظرية تراجع الدور الأمريكي في العالم نجد **زبجنيو برجينسكي وصامويل هنتنجتون**، والمؤرخ الأمريكي "**روبرت كاجان**" وكذلك **فريد زكريا** الذي تعرض لفكرتي تراجع وتعاظم القوة الأمريكية.

قدم كلا من **زبجنيو برجينسكي وصامويل هنتنجتون** صورة أكثر تفاؤلا حول المستقبل الأمريكي، تقوم على أن القوة الأمريكية هي قوة متعددة الأبعاد (Multi-dimensional)على عكس القوى الدولية الأخرى، والتي تعتمد على بعد واحد من عناصر القوة. وقد سادت الرؤية الأخيرة وخفتت أصوات مدرسة الاضمحلال مع نهاية التسعينيات، حيث ترسخ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تملك عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مجتمعة، بما لا تملكه قوة أخرى. وأهم أنصار هذا الاتجاه نذكر:

أولا: زبيجنيو بريجنسكي ومستقبل القوة الأمريكية.

كان أول من تعرض لنقد مدرسة الاضمحلال على المستوى الأكاديمي، مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، والأستاذ بجامعة كولومبيا **بريجنسكي**، الذي يقر أنه من العمي التاريخي، تجاهل علامات التحذير فيما يتعلق بمؤشرات تراجع القوة. لقد اتسمت المراحل الأولى من اضمحلال الإمبراطوريات الرومانية والفرنسية والعثمانية بالفعل بالتضخم الاقتصادي، والعجز في الميزانية، والتوسع الخارجي المكلف، والتفكك الداخلي. غير أن **بريجنسكي** يرى اختلافات بين هذه الظروف والوضع الأمريكي، حيث ارتبط التآكل الاقتصادي في الحالات السابقة، بوقوع الحروب واضمحلال سكاني كبير ثم تبع كل ذلك انهيار النخبة السياسية الحاكمة. أما في التجربة الأمريكية المعاصرة، فإن الإنفاق العسكري الأمريكي لم يرتفع فوق 7% من مجموع الناتج القومي الكلي. ورغم أن الحرب في فيتنام قد أدت إلى انخفاض في معنويات المجتمع بشكل كبير، فإنها لم تسبب خسائر على نطاق واسع.

كما أن المجتمع الأمريكي شهد تجددا في القيادة الاجتماعية والسياسية، بسبب المهاجرين الجدد من آسيا وأمريكا اللاتينية، وهذا الدم الجديد هو الذي مكن من استمرار ديناميكية المجتمع وحيويته.[1]

ويضيف **بريجنسكي** إلى ذلك اختلافين يراهما أكثر أهمية؛ فالانحدار النسبي للتفوق الاقتصادي الأمريكي العالمي، حدث نتيجة لسياسة الدعم الأمريكي لأوروبا الغربية واليابان منذ نهاية الحرب الثانية ورغم أن ذلك لا يغير حقيقة وقوع هذا التراجع النسبي، فمن المهم الأخذ في الاعتبار أن التغير في مركز الولايات المتحدة الاقتصادي العالمي، ليس نتيجة لسياسة تتبعها قوة منافسة أو معادية، تهدف إلى أن تحل محل الولايات المتحدة في مرتبة التفوق العالمي، ولكنه نتيجة ما يعتبره سياسة تعاونية كانت الولايات المتحدة هي التي بادرت بها.[2] يخلق هذا الوضع نسيجا مختلفا من العلاقات الدولية، فبينما كان تراجع قوة ما في العصور السابقة، يعود إلى بروز قوة جديدة مؤهلة لأن تحل محلها، فلا يوجد في هذه الحقبة قوة يمكن أن تحل محل الولايات المتحدة.

وبما أن **بريجنسكي** كان يحلل في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، فقد كانت القوى "البديلة" تنحصر في أوروبا الغربية واليابان، بوصفهما القوتين الرئيسيتين المستفيدتين من إعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية. وحتى الاتحاد السوفيتي -في تحليل **بريجنسكي**- لم يكن قبل سقوطه يمثل سوى قوة ذات بعد واحد (One Dimensional) هو البعد العسكري. فضلا عن أن الثمن الذي دفعه الاتحاد السوفيتي في بلوغ قوته العسكرية، هو أنه قد أصبح في وضع غير تنافسي على المستوي السياسي والأيديولوجي والاقتصادي،[3] ولكن الحقيقة أن القوى التي برزت بعد هذه الفترة، تشكل خطرا ومنافسا على الزعامة العالمية للولايات المتحدة، مثل اليابان وأوربا الموحدة، بالإضافة للقوى الأخرى التي ظهرت وعلى رأسها الصين وروسيا، دون أن ننس الدول ذات المستقبل الواعد مثل كوريا سنغافورة ماليزيا.

ثانيا: صامويل هنتنجتون ومستقبل القوة الأمريكية.

كانت الشخصية الثانية التي تعرضت بالنقد لأفكار **بول كيندي** ومدرسته هو البروفيسور **هنتنجتون**، الذي يرى أن العجز في الميزانية، الذي كانت تعانيه الولايات المتحدة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، لم يكن نتيجة ضعف الاقتصاد الأمريكي، وإنما نتيجة السياسات الاقتصادية لإدارة **ريجان**. وكما ظهر هذا العجز بشكل سريع، نتيجة مجموعة سياسات، فإنه يمكن عكسه أيضا وبشكل

---

1 السيد أمين شلبي، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

3 حمود صالحي، مرجع سابق.

سريع بسياسات أخرى. أما انخفاض نصيب الولايات المتحدة في الإنتاج العالمي – والذي كان عام 1945 يمثل 40 – 45 %من هذا الإنتاج، وبلغ عام 1984 ما قيمته 25.2%. فيرى أنه ومقارنة بتطور نصيب قوى أخرى، مثل اليابان وأوروبا الغربية، يعتبر متماسكا. أما الحجة الثالثة لأنصار مدرسة الاضمحلال، والخاصة بانخفاض نسب المدخرات الأمريكية، والتي انخفضت خلال السبعينيات والثمانينيات بنسبة تتراوح ما بين 14.8% و 19.8%، فإن **هنتنجتون** يوافق على أن نقص الادخار والاستثمار هي مظاهر ضعف هيكلية، تتطلب تصحيحا للاحتفاظ بالنمو الاقتصادي، ولكنه لا يوافق على تفسير ذلك بضعف الأداء الاقتصادي الأمريكي.[1]

ويخلص **هنتنجتون** إلى أن انتشار جيوش الولايات المتحدة في مناطق مختلفة من العالم، لن يكون سبب انحدارها، وإنما قد يحدث ذلك، لأن رجالها ونساءها وأطفالها ينغمسون بشكل مبالغ فيه في ملذات الحياة، فسيادة الثقافة الاستهلاكية، هي التي تشكل تهديدا للقوة الأمريكية. ويرى **هنتنجتون** أن المجتمع ينحدر عندما يسيطر عليه الركود البيروقراطي والاحتكار والطبقات المغلقة. أما المجتمعات الناجحة، فهي التي تجد وسائل لدعم ديناميكيتها، وتشجع المنافسة والمرونة والانفتاح. لذلك يستخلص **هنتنجتون** أن الولايات المتحدة هي أقل القوى الكبرى احتمالا لأن تنحدر، لأنها تتميز بانفتاح اقتصادها وبتدفق الهجرة إليها.[2]

من ناحية أخرى يرى **هنتنجتون** أن القوة الأمريكية على عكس القوى الدولية الأخرى، متعددة الأبعاد .MultiDimensional فقد كان الاتحاد السوفيتي يرتكز أساسا على قدراته العسكرية واليابان تعتمد على أدائها الإنتاجي، ومواردها المالية، والسعودية على مواردها البترولية. وكل القوى التي تعتمد على عنصر واحد، تصبح معرضة بشكل كبير لهبوط هذا العنصر من القوة التي تخصصت فيه. وعلى النقيض من ذلك، تتمتع الولايات المتحدة بتفوق في جميع المصادر الرئيسية للقوة: حجم السكان وتعليمهم، الموارد الطبيعية، النمو الاقتصادي، التماسك الاجتماعي، الاستقرار السياسي، الإنجاز التكنولوجي، القوة العسكرية، الجاذبية الأيديولوجية، والتحالفات الدبلوماسية. لذلك هي قادرة على تحمل تراجع في أحد هذا العناصر، مع الاحتفاظ بتفوقها الكلي المستمد من مصادر أخرى.[3]

---

1 أحمد نوفل، مستقبل القوة الأمريكية، من الموقع:

http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=608842

2 المرجع نفسه.

3 منى علام، مرجع سابق.

يأتي التحدي الحقيقي الذي قد تواجهه الولايات المتحدة – في نظر **هنتجتون** – من أوروبا الموحدة. فالمجموعة الأوروبية إذا ما أصبحت متماسكة سياسيا، فسيكون لديها السكان، والموارد والقدرة الاقتصادية، والتكنولوجيا، والإمكانية العسكرية الفعلية، لكي تصبح القوة الأولى في القرن الحادي والعشرين. ولهذا خلص **هنتنجتون** إلى أنه إذا لم يكن القرن الحادي والعشرون قرنا أمريكيا، فإن الأكثر احتمالا أن يكون قرنا أوروبيا.[1] وهو ما يدل على التوجه الغربي لهنتيغتون، وتجاهل القوى الأسيوية الصاعدة، رغم كل المؤشرات الإيجابية المتعدد الأبعاد التي تتمتع به، ما ينبئ عن ترسخ فكرة المركزية الغربية لدى معظم المفكرين الغربيين.

ثالثا: فريد زكريا ومستقبل القوة الأمريكية.

يعتبر فريد زكريا من أنصار مدرسة الاضمحلال ومن المنتقدين لها، وهو هنا يشير إلى التفوق الأمريكي في مجال النانوتكنولوجي، وأشار إلى أن التكنولوجيا الحيوية تجلب لأمريكا خمسة أضعاف النظير الأوربي، وما نسبته 76% من عائد التكنولوجيا الحيوية. ثم انتقل إلى الإنفاق على التعليم، وأن أمريكا في هذا البعد المهم ما زالت بخير. وتحت عنوان "أمة التعليم" تكلم مقارناً بين أمريكا والصين والهند، وأثبت بالتحليل أن أمريكا –وإن بدا أن مزاياها تتآكل– فهي تقدم أفضل المهندسين، وإن خرّجت الهند والصين أكثر من حيث العدد.[2]

ثم يقارن بين أمريكا وأوربا في السكان، تحت عنوان: "المنطقة الرمادية"، وملخصه أن أوروبا تتآكل من حيث النمو السكاني، في حين أن أمريكا محافظة على نسبة نمو مقبولة، وأنها تدعم سكانها بالهجرات كذلك. ويضيف "**الأوربيون الأصليون توقفوا عن التزايد الطبيعي منذ 2007 والاحتفاظ بعدد السكان الحالي يتطلب هجرة، والمجتمعات الأوربية لا تبدو قادرة على قبول واستيعاب مهاجرين من ثقافات أخرى، ودول آسيا تواجه انخفاضاً كذلك في السكان، باستثناء الهند. ففي اليابان وصلت القوى العاملة سنة 2010 أقل بثلاثة ملايين مما كان لديها سنة 2005.**"[3] ولكن الهجرة تعطي الولايات المتحدة ميزة نادرة، فالمهاجرون هم العمود الفقري للطبقة العاملة في أمريكا.

---

1 منى علام، المرجع السابق.

2 أحمد نوفل، مرجع سابق.

3 المرجع نفسه.

رابعا: روبرت كاجان ومستقبل القوة الأمريكية.

كتب المؤرخ الأمريكي **روبرت كاجان** المحسوب على تيار المحافظين الجدد، مقالا بعنوان "لم تفقد قوتها بعد: خرافة الانحطاط الأمريكي" نشر بجريدة "نيو ريباليك" في يناير 2012 ؛ قام فيه بنقد الاتجاه الذي يتحدث عن حتمية الانهيار الأمريكي، وتفنيده تاريخيًّا،[1] حيث أكد أن اتجاه انحطاط الولايات المتحدة أسير لرؤية زمنية مؤقتة، متأثرة بظروف الأزمة الاقتصادية الأخيرة، كما أنه يركز في تحليله لتحولات القوة، على مشاهد زمنية قصيرة، في الوقت الذي تنتج فيه هذه التحولات عن تراكمات تحدث عبر عقود من التغير في مجموع عوامل القوة للدولة.

ويؤكد **كاجان** أن عناصر القوة الأمريكية لم تشهد تحولاً هائلاً في العقود الأخيرة، فلازال الاقتصاد الأمريكي هو الأول عالميًا، ولم يؤثر صعود القوى الاقتصادية الأخرى على هذا المركز، بل على مركز كل من اليابان وأوروبا، كما أنه لا توجد قوة عسكرية في العالم تضاهي القوة الأمريكية، ويضيف أن صعود القوى الأخرى على أي مستوى، ليس بالضرورة تهديدًا للهيمنة الأمريكية، فصعود اليابان وألمانيا في أول عقدين من الحرب الباردة، رغم أنه خصم من نصيب الولايات المتحدة في الناتج العالمي إلى النصف، إلا أنه كان إضافة إلى الحلف الذي تقوده في مواجهة السوفييت، والقوى الصاعدة ما عدا الصين، كالهند وتركيا والبرازيل، حليفة للولايات المتحدة، وربما يحد صعود الهند من القوة الصينية.[2]

كما يرى **كاجان** أن التحدي الصيني رغم أهميته إلا أنه لا يقارن بالتحدي السوفييتي أيام الحرب الباردة، ومن ثم يمكن التعامل معه، مشيرا إلى أنه رغم كل الأزمات التي مرت بها الولايات المتحدة، إلا أنها كانت قادرة على اجتيازها بنجاح، فهناك العديد من عوامل القوة التي تتمتع بها أمريكا على غرار نظام سياسي قوي قائم على الحرية والانفتاح، ويجزم من تحليله أن لواء قيادة العالم لازال معقودًا لواشنطن، ولازال قرار الانحطاط أو الاستمرار في القيادة بيد الأمريكيين.

وفيما يخص العالم العربي، لا سيما بعد ثورات الربيع العربي، يقول الباحث **محمد العربي** في تعليقه: **"إن هذه الثورات لم تؤد إلى طرد النفوذ الأمريكي بالكامل، خاصة أنها لازالت في بدايتها، ولم تتضح وجهة تعاملها مع الولايات المتحدة، ومع ذلك توفر تحولات القوة العالمية وصعود وانحسار قوى بعينها، فرصة هامة للبلدان العربية لتبلور سياسات خارجية قائمة على تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية".**[3]

---

1 أحمد نوفل، المرجع السابق.

2 منى علام، مرجع سابق.

3 المرجع نفسه.

وبالحديث عن الجزائر فإن أهميتها الإستراتيجية والأمنية بالنسبة لواشنطن، تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها الجزائر على مستويات إقليمية متنوعة، وتعاملها مع ظاهرة الإرهاب بشكليها الأمني والسياسي، حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية إلى جانب احتضانها للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب ـــ ما جعلها تكون محل تقارب أمني لفهم الظاهرة بالدراسات والتشاور المشترك، إلى جانب دورها المتميز داخل منظـــمة المؤتمر الإسلامي، بفضل تجربة دبلوماسيتها الهادئة والمتوازنة، التي تمتد ما بين الوساطة في الحرب العراقية الإيرانية في السبعينيات إلى الوساطة للإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بطهران.

وفي هذا الصدد يشير الكاتب والصحفي الأمريكي **بوب ودورد**، المشهور بفضيحة **واترغيت** في كتابه "خطة الهجوم"، إلى أن صانعي القرار الأمريكي وضعوا الجزائر من بين الدول ذات الأهمية الإستراتيجية في مكافحة الإرهاب بعد 2001، وأكد هذا الرأي التصريحات الأمريكية الرسمية المختلفة المنصبة في هذا الاتجاه، من بينها ما ذهب إليه الرئيس **جورج ولكر بوش**، في الرسائل التي بعث بها إلى رئيس الجمهورية السيد **عبد العزيز بوتفليقة**، إذ يحرص فيها ويشيد بالتعاون القائم بين البلدين في مجالات متعددة مثل مكافحة الإرهاب والتكوين القضائي والإصلاحات الاقتصادية، وهي التصريحات التي رددها السفراء الأمريكيون بالجزائر بدءً من **ريشارد ريدمان** إلى **ديفيد بيرس**، بالقول إن "**الجزائر تعد من بين شركائنا الأوائل في مكافحة الإرهاب**".[1]

بالمقابل فإن هناك رغبة جزائرية في الذهاب بعيدا بالعلاقات بين البلدين، والتي تعرف انتعاشا كبيرا على الصعيد الاقتصادي والأمني خاصة، من خلال حجم المبادلات التجارية، ووتيرة الزيارات التي يقوم بها مسؤولي البلدين على مختلف الأصعدة، والمناورات المشتركة بين الجيشين.

الفرع الثالث: سيناريو ثبات الدور الأمريكي على الصعيد العالمي.

إن السيناريو الثالث للقوة الأمريكية هو ثباتها، وهو موقف وسط بين الموقفين السابقين، ومفاده أن القوة الأمريكية تنحسر ولكن ليس بالوتيرة التي تجعلها تفقد ريادتها العالمية، ونظرا لما تملكه من نظم على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا زالت تتمتع بجاذبية كبيرة، وفق ما عبر عنه المفكر **جوزيف ناي** بالقوة الناعمة، ويرجح هذا السيناريو بقاء التفوق الأمريكي، رغم الصعود المحتمل لبعض القوى مثل الصين والاتحاد الأوربي، إلا أن هذا التحليل يبقى صالحا للعقدين أو الثلاث عقود القادمة فقط. وعليه يمكن أن نجمل أهم نقاط قوة وضعف الولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي:

---

1 بن عائشة محمد الأمين، المثلث الاستراتيجي: الجزائر، الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية، من الموقع:

http://www.djazairnews.info/analyse.html **(تاريخ التعامل مع الموقع: 2013/10/16)**

نقاط القوة:

- الأداء المتميز للاقتصاد الأمريكي.
- القوة الأمريكية متعددة الأبعاد.
- استمرار الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية ما يوفر خزانا للموارد البشرية.
- التواجد الأمريكي في معظم أرجاء العالم من خلال القواعد العسكرية.
- القوة الناعمة للولايات المتحدة.
- استمرار السبق العلمي والتكنولوجي للولايات المتحدة.

نقاط الضعف:

- الأزمة المالية وانعكاساتها على الترابط المجتمعي.
- زيادة حدة التنافس على الموارد الطبيعية والأسواق، بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوربي.
-النمو الاقتصادي المتسارع في الصين وبدرجة أقل في الهند، مع تعدادهم السكاني الهائل.
- تفاقم المديونية الأمريكية.
- ارتفاع الموازنة العسكرية للولايات المتحدة.
- تزايد الالتزامات الأمنية الأمريكية تجاه اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا، ما ينهك الاقتصاد الأمريكي.

وبخصوص العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة في ظل هذا السيناريو، فهي مرشحة للانتعاش، بسب تقارب وجهات نظر الطرفين، هذا بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية الراهنة. ورغبة البلدين في تحقيق المصالح الحيوية المشتركة، خاصة على الصعيد الأمني والاقتصادي.

في الختام إن العلاقات الجزائرية الأمريكية ليست وليدة اليوم، حيث تم التوقيع على أول معاهدة صداقة بين البلدين سنة 1795، في عهد الرئيس **جورج واشنطن**، أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية وظلت العلاقات السياسية بين البلدين منذ ذلك الوقت جيدة، وهو ما تجلى في المسار التاريخي الذي ميّز هذه العلاقات، حتى في عز النهج الاشتراكي الذي اختارته الجزائر كنظام سياسي لها بعد الاستقلال، الذي أملته عليها ظروف نفسية وعاطفية، وتاريخية مرتبطة بالواقع الاستعماري وموجة حركات التحرر التي اجتاحت دول العالم الثالث خلال القرن الماضي. ولا يزال الأمريكيون يشيدون بالأدوار الدبلوماسية التي قامت بها الجزائر من أجل تسوية الأزمات سلميا، كما حدث في الإفراج عن الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا في طهران عام 1979.

ويجب التنويه بتقرير الكونغرس الصادر في جانفي 2012 والذي أكد على حرص الأخصائيين في أمور الجزائر بالتذكير بالروابط التاريخية ما بين الجزائر وأمريكا، والتي تعود إلى عهد الرئيس **أبراهام لينكلن**، والذي أطلق إسم **القادر** على مدينة أمريكية بولاية **إيوا**، اعترافا بحسن قيادة الأمير **عبد القادر الجزائري** وجميله.[1]

وقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر في إعادة بناء العلاقات الجزائرية – الأمريكية وتقويتها لينبثق عنها سلسلة من الاتفاقيات أبرمت بين الطرفين، والتي شملت إرساء إستراتيجية أمنية وتبادل المعلومات الاستخباراتية، على أساس مبادئ الشراكة الندية، والاعتراف بحق عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية.

كما يقال أن لوزيرة الولايات المتحدة للشؤون الخارجية سابقا **هيلاري كلينتون**، شخصية قوية تعرف كيف تتعامل مع الشخصيات الدولية، وبالطريقة التي تخدم مصالح أمريكا الكبرى. لذلك كان لتصريحاتها في الجزائر حول الشأن الداخلي لدولة مالي، وفور لقائها مع الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** أكثر من مغزى حيث قالت إنها **"تقدر تحليل الرئيس الجزائري الذي يستند إلى تجربته الكبرى واستنتاجاته للعوامل المعقدة التي يجب مواجهتها، عند حل الأزمة المالية"**. وأضافت الوزيرة الأمريكية قائلة، بأنها تتفق مع الرئيس **بوتفليقة** على مواصلة النقاش والبحث عن أحسن سبيل لحل أزمة مالي في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.[2]

وعليه فإن علاقات البلدين مرشحة للتطور خلال العقدين القادمين، مهما كان وضع القوة الأمريكية، بزيادتها ثباتها أو تراجعها، ويعود ذلك لمصالح البلدين المشتركة، وإدراكات صناع القرار في البلدين، انطلاقا من واقع هذه العلاقات الذي يعرف تطورا على أكثر من صعيد. وخاصة الأمني والاقتصادي، ومؤشر ذلك عدد الزيارات بين مسؤولي البلدين، وحجم المبادلات التجارية والاستثمارات بينهما.

وفي نفس السياق أكد مساعد كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالاقتصاد والطاقة والعلاقات التجارية **خوسي فيرناندیز**، أن الشراكة الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة سيكون لها مستقبلا واعدا، موضحا أن الجزائر تتوفر على كثير من الفرص في مختلف القطاعات، كما أكد **فيرناندیز** من جهة أخرى أن ندوة الشراكة المغاربية الأمريكية التي تم تنظيمها في الجزائر كانت ناجحة. وشهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية سنة 2006، حركية سياسية ونشاطات دبلوماسية وأمنية مكثفة بين

---

1 حمود صالحي، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

البلدين، بداية بزيارة **روبرت موليز** رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي **وشارل ف وولد** نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا، **ودونالد رامسفيلد** كاتب الدولة للدفاع، وقبلهم جميعا كانت زيارة وفد من الكونغرس بقيادة **بيتر هويكترا** رئيس اللجنة الدائمة للاستعلامات، في جولة للتنسيق الأمني والاستخباراتي.[1]

ولابد من التذكير في هذا الصدد، بالزيارة التي قامت بها كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية السيدة **كوندوليزا رايس**، للجزائر، في إطار جولة مغاربية رغم أنها جاءت في آخر أيام نهاية عهدة الرئيس الجمهوري **جورج بوش**، إلا أنها حملت رسائل تؤكد على الاهتمام الذي باتت توليه واشنطن للمنطقة المغاربية والجزائر تحديدا.

تميزت العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2011 – 2012 بتحقيق تقدم نوعي، يشهد على توازن الروابط المتميزة التي تجمع البلدين، وتجسدت ديناميكية هذا التقارب في العلاقات الثنائية التي تعرف تزايدا مستمرا في الزيارات التي أصبحت منتظمة من قبل المسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر، حيث أكد سفير الجزائر بواشنطن السيد **عبد الله بعلي**، أن "**العلاقات تعرف متانة وقوة أكثر على الصعيد الثنائي بالنسبة للمسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وتوسعت لتشمل التشاور بشأن القضايا الإقليمية والدولية**".[2]

وعن أهمية العلاقات الاستراتيجية مع الجزائر، فقد أكدها السيد **ديفيد بيرس**، السفير الأمريكي بالجزائر الذي أشار إلى أن "**استقرار الجزائر وازدهارها مهم جدا لاستقرار المنطقة بأكملها**" مضيفا إن "**الولايات المتحدة تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب والتطرف، وكذا في ترسيخ ثقافة التسامح والإعتدال**"، معربا عن أمله في أن تكون العلاقات الثنائية بين البلدين بمثابة شراكة ديمقراطية تخدم السلام والإزدهار واستقرار العلاقات الثنائية.[3]

وبالنتيجة فالعلاقات الجزائرية الأمريكية مرشحة للتطور والازدهار مهما كان مستقبل القوة الأمريكية، ولكن بدرجات متفاوتة، ويعود ذلك لعدة عوامل داخلية وخارجية، أهمها رغبة البلدين في تعزيز تعاونهما بما يخدم مصالحهما، ووجود تقارب بين رؤيتيهما لبعض القضايا الدولية، مع وجود رغبة سياسية للمضي قدما في هذه العلاقة من الطرفين، بالرغم من وجود بعض المعيقات.

---

1 بن عائشة محمد أمين، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

3 المرجع نفسه.

الخاتمـة

في ختام تناولنا لموضوع الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001، يمكننا القول بأن كلا من مفهوم الأمن والإستراتيجية، مفهوم قديم ومتشعب، فالأمن قديم ومرتبط بحاجة الانسان له، وارتبط بمفهوم الحرب في البداية، ومع تطور الحياة الاجتماعية بدأ مفهوم الأمن في الاتساع والتطور ليعم كل مناحي الحياة الإنسانية تدريجيا، فأصبح الأمن حقلا دراسيا يضم الكثير من المجالات كالأمن السياسي والاقتصادي، والأمن البيئي والغذائي، والأمن المعلوماتي والتكنولوجي، وما إلى ذلك كما ظهرت مستويات عديدة له كالأمن الفردي والأمن الوطني والإقليمي والدولي، وصولا للأمن الإنساني، ما جعل من المستحيل ألا يلامس الأمن كل أوجه حياتنا اليومية، بعدما كان مقتصرا على البعد التقليدي العسكري فقط، وكذلك تحولت الدولة من حامي للأمن إلى تهديد محتمل له، وكل هذه نتائج التطورات الفكرية جاءت خاصة أثناء الحرب الباردة وبعدها.

ونفس الأمر يكاد ينطبق على مفهوم الإستراتيجية الذي اقترن لفترة طويلة بالحرب، إلى أن دخل في كل مجالات الحياة من السياسة والدبلوماسية وصولا إلى الاقتصاد والتكنولوجيا، وهذا راجع لتطور وتداخل المجالات المعرفية والعلوم. وعليه فإن مفهوم الاستراتيجية الأمنية يعتبر مفهوما شاملا ومركبا يدخل في كل مجالات الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وحتى الثقافية والاجتماعية، فهو محصلة تخطيط الدولة وتصوراتها للمجالات السابقة، بما يضمن بقاءها وتطورها.

وبخصوص نشأة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، فقد مرت بعدة مراحل، لم تكن في البداية ذات شأن يذكر على الساحة الدولية، بسبب سياسة العزلة والنأي بالنفس التي طبقتها الولايات المتحدة لاقتناعها بأنها السبيل الوحيد لتطورها، وتجنب حالة الفوضى والحروب التي كان العالم يعيشها، ولكن الحرب العالمية الأولى أدخلت الولايات المتحدة الساحة الدولية، لكن رفض الكونغرس التصديق على ميثاق عصبة الأمم –الذي كان الرئيس الأمريكي نفسه صاحب المبادرة فيه– أعاد الولايات المتحدة مجددا نحو عزلتها.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، تصاعد النقاش مجددا بين مؤيدي العزلة ومؤيدي التدخل داخل الولايات المتحدة، لتتدخل مجددا وتنهي الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء، بفضل القنبلتين النوويتين على اليابان، وفي ظل وجود رغبة أمريكية في تقاسم خشبة المسرح الدولي، والاستفادة من مزايا انتصار الحلفاء، الذي اعتبره الأمريكيون إنجازا أمريكيا بامتياز، عملت الولايات المتحدة على هندسة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وفق مصالحها، باعتبارها الدولة الأقل خسائر من بين كل الدول المشاركة في هذه الحرب، كونها بعيدة عن مسرحها، وكونها الممون الرئيسي للحلفاء أثناء الحرب.

ومن أهم نتائج الحرب العالمية الثانية، تراجع القوى التقليدية بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا لصالح دولتين هما الاتحاد السوفياتي بفضل ذكاء قادته، والولايات المتحدة، ما أدى إلى انقسام العالم إلى كتلة شرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي، وكتلة غربية بقيادة الولايات المتحدة، وكتلة ثالثة التزمت الحياد ودخل العالم مرحلة الحرب الباردة بين القطبين، أين برزت الاستراتيجية الأمريكية بوضوح أكبر، وقد شهد العالم عدة توترات بين القطبين انعكست على معظم البلدان الأخرى.

وخلال هذه الفترة عملت الولايات المتحدة على مشروع مارشال، من أجل إعادة إعمار أوروبا وضمان سداد ديون الحلفاء، والسيطرة على الأوضاع ومجابهة الاتحاد السوفياتي، وقد عرفت الاستراتيجية الأمريكية عدة تحولات ومراحل صاحبت تطور الصراع مع الاتحاد السوفياتي، من الردع النووي المتبادل إلى الاحتواء والوفاق، وصولا لاتفاقيات تخفيض عدد الرؤوس النووية بين القطبين، ما أدى في النهاية لتفوق الولايات المتحدة، وانهيار الاتحاد السوفياتي بسبب الإرهاق الاقتصادي، وعجزه عن مجاراة التطور والنمو الأمريكي.

بعد نهاية الحرب الباردة، بدأ الكلام عن النظام العالمي الجديد، الذي تسوده القيم الأمريكية المنتصرة، وجرى توصيف الأمر بالقرن الأمريكي أو السلام الأمريكي الذي سيعم العالم، لذلك عملت الاستراتيجية الأمريكية على تعميم القيم الرأسمالية الغربية على العالم، بشتى الطرق المتاحة، وفي ظل غياب العدو التقليدي للولايات المتحدة، الخطر السوفياتي، درا نقاش مثير في دوائر السياسة الأمريكية، حول ضرورة إيجاد أو صناعة عدو جديد يمكن من خلاله استمرا التفوق والنمو الأمريكي، وكان هناك ثلاث طروحات رئيسية؛ الأطروحة الحضارية ويمثلها هاندغتون، الذي اعتبر الصراع القادم صراع حضارات ووضع في المقدمة الحضارة الإسلامية والهندية الصينية في مجابهة الحضارة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، والأطروحة الاقتصادية، والتي تعتبر الصراع اقتصاديا محضا، في ظل نمو كل من الاقتصاد الأوروبي والياباني، أما الأطروحة العسكرية فتركز على الصراع العسكري، فمن شأن أي قوة عسكرية صاعدة خارج المظلة الأمنية الأمريكية أن تهدد القرن الأمريكي.

وعند وقوع أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، أُوجدت كل الأسباب لبروز الصراع الحضاري في أعقاب الربط المشبوه بين كل من الإرهاب والتطرف بالإسلام، وإعلان الرئيس بوش الإبن الحرب الشاملة على الإرهاب، الذي لم يعرفه حتى، وهنا ظهرت استراتيجية الحرب الاستباقية والاحترازية، أي مهاجمة العدو المحتمل وفق أعذار لم تثبت صحتها أبدا، وكان كل من أفغانستان والعراق مسرحا لهذه الحرب.

وبالنسبة لعملية صياغة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية يمكن القول بأنها عملية معقدة، ومن الصعوبة بمكان الإلمام بكل جوانبها وتشعباتها، بالإضافة لكونها تتداخل فيها الكثير من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، دون أن نغفل التجربة التاريخية الأمريكية الزاخرة، والتي من خلالها حصلت تجاذبات كبيرة بين مختلف الجهات الرسمية المساهمة في صناعة الاستراتيجية الأمريكية، وخاصة بين الرئيس والكونغرس، حول الأولوية في صياغة هذه الإستراتيجية، دون أن نغفل دور المركب الصناعي العسكري بالإضافة إلى الدور الملفت لكل من وسائل الإعلام، التي تعمل على صياغة الرأي العام الأمريكي وفق أهدافها، والذي بدوره يضغط على مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة، دون أن ننس الدور المهم للوبي الصهيوني المتجذر داخل أروقة الحكم في الولايات المتحدة، بفضل التحالف بين اليهود والمسيحيين ضمن التيار المسيحي المتصهين، من خلال المحافظين الجدد.

وبخصوص الجزائر التي تتمتع بكثير من المقومات الاستراتيجية بداية من الموقع المتميز، والثروات الطبيعية، وتجربة دبلوماسية كبيرة، إضافة إلى تجربة مهمة في مكافحة الإرهاب طيلة عشرية كاملة، من هنا تقاطعت المصالح الأمريكية والجزائرية ضمن ما يسمى مكافحة الإرهاب، وضمن التوجهات الأمريكية لتنويع وارداتها من النفط، خاصة النفط الإفريقي، لذلك اعتبرت الجزائر شريكا مهما في مكافحة الإرهاب، زيادة على المبادلات التجارية بين البلدين، والتي كانت مزدهرة حتى في عز التوجه الاشتراكي للجزائر خلال الحرب الباردة، بل أنها لم تتأثر حتى بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خلال السبعينيات. في ظل رغبة الطرفين في تقوية وتدعيم علاقاتهما، التي عرفت تطورا كبيرا على أكثر من صعيد خاصة الأمني والاقتصادي، بعد 2001.

ورغم وجود بعض العراقيل في طريق تقارب البلدين، مثل القضية الصحراوية والقضية الفلسطينية إضاقة لبعض العراقيل الداخلية، كهشاشة النظام السياسي الجزائري وتعقيد بنيته، بالإضافة لغياب الشفافية في تسيير المشاريع الاقتصادية، ووجود الكثير من البيروقراطية داخل الإدارة الجزائرية، إلا أن هناك رغبة من الطرفين في الذهاب بعيدا على الأقل في المجال الأمني والاقتصادي في علاقاتهما.

وبالنظر لواقع الازهار الذي تعرفه علاقات البلدين، حاولنا استقراء مستقبلها من خلال سيناريوهات تتعلق بحالة القوة الأمريكية ووضع هيمنتها على العالم، لذلك نحن أمام ثلاث سيناريوهات؛ تصاعد القوة الأمريكية في ظل وضع الهيمنة الحالي، أو تراجعها في ظل تصاعد قوى منافسة على رأسها الصين والاتحاد الأوربي، وتراجع الجاذبية والقوة الأمريكي، أو أخيرا استمرار الوضع الحالي، أي التفوق الأمريكي عسريا في ظل منافسة اقتصادية من القوى الصاعدة على رأسها الصين،

ومن خلال الدراسة تبين أن علاقات البلدين يمكن أن تتطور وتزدهر بغض النظر عن حالة القوة الأمريكية، بناء على مؤشرات التقارب بينهما خلال السنوات الأخيرة.

وبناء على ما سبق وبعد دراسة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001، سنحاول التحقق من صحة الفرضية الرئيسية لبحثنا وهي: **انعكست آثار هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 بشكل مباشر على الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، ما جعل أهدافها أكثر وضوحا، وإيجابا على العلاقات الجزائرية الأمريكية، من خلال تقاطع تصور ومصالح البلدين في مكافحة الإرهاب، ما ساهم في تطور علاقات البلدين على أكثر من صعيد.**

والتي أثبتنا صحتها، من خلال اتضاح أهداف الاستراتيجية الأمريكية بعد هذه الأحداث، دون الدخول في النقاش المحتدم حول الأسباب الحقيقة والفاعل الحقيقي لهجمات الحادي عشر سبتمبر، هل هي مؤامرة أو عملية مدبرة تمت من الداخل، أو هجوم خارجي تم كشفه استخباراتيا والتغاضي عنه لتحقيق أهداف لم تكن ممكنة قبل ذلك، فأصبحت الأهداف الأمريكية أكثر وضوحا وتحديدا وجرأة وأعلى سقفا، بالإضافة لكسب التعاطف والدعم الدولي، نظرا لحجم الخسائر الذي تلقته الولايات المتحدة، وبسبب نبرة التهديد التي انتهجها الرئيس الأمريكي بوش الإبن بقوله من ليس معنا فهو ضدنا.

في نفس السياق كانت الجزائر من أوائل الدول التي نددت بالهجمات، وأبدت تعاطفها مع الشعب الأمريكي وحكومته، وهو ما انعكس لاحقا بدور الجزائر الفعال في مكافحة الإرهاب، بشهادة كبار المسؤولين الأمريكيين، بأن الجزائر شريك مهم في هذا المجال، بفضل خبرتها وقاعدة البيانات الضخمة التي كونتها حول الشبكات الإرهابية في الداخل والخارج، خلال عشرية من مجابهة الإرهاب، فحصل نوع من التكامل بين الجهود الجزائرية والأمريكية في مكافحة الإرهاب، حيث قدمت الجزائر المعلومات الاستخباراتية والخبرة، وقدمت الولايات المتحدة الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة، كمعدات الرؤية الليلية، ما انعكس إيجابا على أهداف الطرفين.

وفي حين شكل التنسيق الأمني والعسكري بين البلدين القاطرة التي قادت تقاربهما، شجعت زيارات مسؤولي البلدين، التي عرفت كثافة غير مسبوقة في هذه الفترة، تناول مجالات أخرى على رأسها المجال الاقتصادي، المتمثل في تشجيع المبادلات التجارية والاستثمارات بين البلدين، ما جعل الجزائر شريكا مهما للولايات المتحدة على الصعيد المغاربي والعربي والإفريقي، وكثيرا ما اتضح جليا التقارب بين وجهتي نظر القيادات السياسية والأمنية للجزائر والولايات المتحدة في أكثر من مناسبة. من خلال الإشادة والدعم الأمريكي للجهود الجزائرية لحلحلة الوضع الأمني في دول الجوار خاصة في مالي وليبيا مؤخرا.

ومن أجل الإجابة على مدى صحة الفرضيات الجزئية سنورد ما يلي:

الفرضية الأولى:كان تأثير أحداث 11 سبتمبر كما وجود الاتحاد السوفياتي عاملا عرضيا على الاستراتيجية الأمنية الأمريكية.

من خلال الدراسة تبين لنا صحة هذه الفرضية بنسبة كبيرة، فإستراتيجية الهيمنة الأمريكية وفرض المنطق الأمريكي، كانت ستفرض ولو لم يكن الاتحاد السوفياتي موجودا، وبدون حتى أحداث الحادي عشر سبتمبر، لأن العقيدة الأمريكية تقوم على فكرة التفوق المستندة إلى وجود خطر حقيقي يهدد بقاء الأمة الأمريكية ورفاهها والمتمثل في العدو الاستراتيجي، فإن لم يكن موجودا، لتحتم إيجاده، وما محاولة ربط الإرهاب والتطرف بالإسلام خاصة في عهد جورج بوش الإبن بعد غياب الخطر الشيوعي، إلا مثال على ذلك.

الفرضية الثانية: كلما زاد وضع الهيمنة الأمريكية، قل مجال المناورة بالنسبة للسياسة الجزائرية، ما ينعكس سلبا على إمكانية الاستفادة من الوضع الدولي الجديد.

أثبتت الدراسة خطأ هذه الفرضية، فرغم اتجاه الوضع الدولي نحو الأحادية، إلا أن مجموعة من الظروف، وعلى رأسها أحداث الحادي عشر سبتمبر، والحملة العالمية لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، أعطت الجزائر هامش مناورة أكبر، بعدما ساهمت في تقارب البلدين، ومكنت الجزائر من الضغط على فرنسا من خلال توطيد العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، ما يهدد المصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة، فحتى وضع الهيمنة الأمريكي، زاد من مجال المناورة بالنسبة للسياسة الجزائرية.

الفرضية الثالثة: ساهمت أحداث 11 سبتمبر في تحقيق تقارب نوعي بين الولايات المتحدة والجزائر على أكثر من مجال.

بلا شك ساهمت هذه الأحداث في تحقيق تقارب نوعي بين البلدين، خاصة على الصعيد الأمني، الذي عمل كمحرك لبقية المجالات، على رأسها المجال الاقتصادي الذي كان دائما جيدا بين الطرفين منذ استقلال الجزائر، وانسحب الوضع أيضا على المجال الثقافي ولكن بدرجة أقل، والذي مازال لم يرق لمستوى علاقات البلدين.

الفرضية الرابعة: كلما زاد التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة في إطار مكافحة الإرهاب، حظيت الجزائر بمكانة متميزة في الاستراتيجية الأمريكية.

من خلال دراستنا تبين أن زيادة حدة ووتيرة التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة، جعل من الجزائر شريكا أساسيا في مكافحة الإرهاب بالنسبة للولايات المتحدة، وهو ما نلمسه في

تصريحات الرؤساء الأمريكيين ووزرائهم للخارجية والدفاع، ما يكسب الجزائر موقعا مهما ضمن الاستراتيجية الأمريكية الكونية.

الفرضية الخامسة: شكلت كل من قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية عقبة حقيقية في طريق التقارب الجزائري الأمريكي.

لقد بينت الدراسة خطأ هذه الفرضية، فعلى الرغم من كون القضيتين السابقتين الذكر معقدتين، ولا يبدو أن لهما حلا على المديين المنظور والمتوسط، وعلى الرغم من التباين الكبير في موقف الجزائر والولايات المتحدة منهما، وارتباط موقف كلا البلدين بالعقيدة الأمنية والمصالح الاستراتيجية العليا، إلا أن تأثيرهما بدى محدودا على علاقات البلدين، من خلال تغليب لغة الحوار والمصالح، وترك مثل هذه المسائل لمزيد من الوقت.

وفي ختام هذه الدراسة سنحاول إيراد مجموعة من النتائج التي وقف عليها الباحث، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- نشأت الولايات المتحدة بفضل الهجرة من العالم القديم أوروبا إلى العالم الجديد أرض الأحلام بغية إنشاء الدولة التي يتساوى فيها الجميع ويتحررون من القهر والإضطهاد، في صورة أقرب إلى المدينة الأفلاطونية الفاضلة، ولكن توسعت الولايات المتحدة بالحروب وإبادة الشعب الأصلي لتلك الأرض الهنود الحمر، وهنا تتقاطع الولايات المتحدة مع دولة الكيان الصهيوني في طريقة النشأة؛ طرد الشعب الأصلي(أرض بلا شعب) وهو ما يحاول اللوبي الصهيوني التذكير به دائما لكسب تعاطف الشعب الأمريكي.
- ساهمت بعض العوامل في تحقيق نوع من التناغم بين الشعب الأمريكي المهاجر رغم إختلاف أصولهم، أهمها المذهب البروتستنتي واللغة الإنجليزية والمنفعة المرجوة، ما خلق نوعا من الوعي المشترك، كان بمثابة المحرك لهذه الأمة.
- توسعت الولايات المتحدة منذ نشأتها عدة أضعاف جغرافيا، بسبب الحروب والاستعمار وشراء بعض الأراضي، وسكانيا عن طريق الهجرات المتتالية، أهمها حين نشأتها وبعد الحربين العالميتين.
- إلتزمت الولايات المتحدة سياسة العزلة والنأي بالنفس، لتجنب الدمار والحروب الذي كان يسود أوربا، وهو ما ساهم كثيرا في نموها وتطورها على كل الأصعدة، وقد تسببت الحربين العالميتين في كسر عزلة الولايات المتحدة، وبدخولها رجحت الكفة لصالح حلفائها، ورجعت لعزلتها بين الحربي العالميتين. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تختار جيدا توقيت دخول الحرب، حيث يكون قد أُنهكت كل الأطراف واستُترفت قدراتها، ما يسمح للولايات

المتحدة بإنهاء الحرب بأقل الخسائر، والاستفادة القصوى من الحرب، وهو ما نلمسه في كون الولايات المتحدة كانت أقل الدول المشاركة في الحربين خسارة (مادية وبشرية) علاوة على ازدهار انتاجها الحربي والصناعي بسبب الحربين، وبعد أراضيها عن ساحات المعارك.

- بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة الدولة المنتصرة على كل الأصعدة والمجالات، فخرجت بأقوى جيش وأكبر اقتصاد، وأصبحت أكبر دائن لدول الحلفاء، بسبب توريد الأسلحة والمؤونة، وعندما قررت عدم الرجوع لوضع العزلة، عملت على هندسة الوضع الدولي لصالحها؛ سياسيا بانشاء منظمة الأمم المتحدة التي أخذت الدول المنتصرة في وضعا خاصا (حق النقض الفيتو)، واقتصاديا انشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشروع مارشال لتكريس التبعية الأوربية لها، وعسكريا بامتلاكها السلاح الأكثر فتكا في تاريخ البشرية (السلاح النووي)، وأخيرا إعلاميا بتسويق صورتها صاحبة الفضل في نصر الحلفاء.
- بعد الحرب العالمية الثانية، عرف العالم ما سمي الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا، خلال حوالي نصف قرن، عرفت خلالها الاستراتيجية الأمريكية عدة تحولات بغية التعاطي مع الخطر أو العدو الشيوعي، فتنوعت بين الردع وتوازن الرعب وصولا لسياسة الوفاق، وبعجز الاتحاد السوفياتي عن مجاراة سباق التسلح مع الولايات المتحدة، انهار مع بداية التسعينيات، معلنا نهاية الحرب الباردة.
- شكل سقوط جدار برلين وتوحيد الألمانيتين، خطوة نحو عالم ما بعد الحرب الباردة، تميز بهيمنة الولايات المتحدة على الساحة الدولية في ظل غياب أي منافس لها، ما جعل المنظومة الفكرية الشيوعية تتراجع، لصالح الفكر الغربي الرأسمالي، ما زاد من مساحة نفوذ الولايات المتحدة لتشمل كل مناطق العالم، ولكن الفكر الأمريكي عاد يبحث عن عدو جديد يحل محل الخطر الشيوعي ويعمل كمحفز لنمو وتطور الولايات المتحدة، وهنا برزت ثلاث أطروحات تركز الأولى على العدو الحضاري أي الحضارة الشرقية (الإسلام والبوذية والهندوسية)، وتتبنى الثانية فكرة العدو العسكري (كل دولة ليست تحت المظلة الأمنية الأمريكية وتسعى لتطوير امكاناتها العسكرية) مثل الصين، أما الأطروحة الثالثة فتتمحور حول العدو الاقتصادي (الصين أو أوربا الموحدة).
- بعد هجمات سبتمبر 2001، أصبحت كل الظروف مهيأة لرفع سقف أهداف الاستراتيجية الأمريكية، تحت مبرر الثأر للكرامة الأمريكية، وهو ما دفع المحافظين الجدد في عهد الرئيس بوش

الإبن لتبني الأطروحة الأولى من خلال الربط بين الإرهاب والإسلام، وتبني مفهوم الحرب الإستباقية ضد الأعداء المحتملين.

- تتسم عملية صناعة الاستراتيجية الأمريكية وتنفيذها بالتعقيد والترابط بين الكثير من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، فضلا عن التجربة التاريخية، لذلك تتراجع فواعل وتبرز أخرى من فترة لأخرى، حسب الظروف وسيكولوجية صانع القرار وكارزماته، وعموما تميل الإدارات الديمقراطية لاستعمال الوسائل الاقتصادية كالمساعدات والعقوبات، في حيت تفضل الإدارات الجمهورية اللجوء للوسائل العسكرية.
- يتمتع اللوبي الصهيوني بنفوذ كبير على كل الفواعل في الاستراتيجية الأمريكية، معتمدا على التاريخ الأمريكي الذي يشابه التاريخ اليهودي، وعلى تعاليم المذهب البوتستنتي، الذي يؤمن بضرورة قام دولة بني صهيون في القدس وبناء الهيكل، لقيام المسيح الذي سيقود معركة القيامة أو معركة هرمجدون بين الخير والشر، وعليه فخدمة هذا الهدف هو واجب ديني لدى البروتستانت.
- بخصوص العلاقات الجزائرية الأمريكية، يجدر بنا التنويه إلى عمقها التاريخي، حيث كانت الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة، وتكللت تلك الفترة وحتى دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر(1776-1830) بعقد ثلاث معاهدات بين البلدين، وكانت الولايات المتحدة تؤيد ضمنيا الاستعمار الفرنسي للجزائر باعتباره حماية للمصالح الغربية من القرصنة الجزائرية في المتوسط، وهو ما يبرر وقوف الأمريكيين إلى جانب فرنسا في ثورة التحرير الجزائرية، بتقديم الدعم العسكري من خلال الناتو، والدبلوماسي في الأمم المتحدة وبعد استقلال الجزائر، نشطت علاقات البلدين عل الصعيد الاقتصادي، عكس الجانب الدبلوماسي الذي بقي متوترا، باستثناء الوساطة الجزائرية لإطلاق الرهائن الأمريكيين في إيران بداية الثمانينيات. وبعد نهاية الحرب الباردة، بدأت العلاقات الجزائرية الأمريكية تعرف تقاربا تدريجيا، تعزز ذلك بعد سبتمبر 2001 بسبب الحرب على الإرهاب، فحاليا تعتبر الجزائر أهم شريك اقتصادي وأمني للولايات المتحدة في المنطقة.
- من خلال الدراسة تبين لنا التقارب الجزائري الأمريكي على أكثر من صعيد، خاصة الأمني والاقتصادي، وفي ظل وجود رغبة على أعلى المستويات لرفع مستويات التنسيق والتشاور بين البلدين، من المرجح أن تعرف علاقاتهما مستقبلا واعدا، رغم وجود بعض الخلافات بين البلدين حول موقفهما من القضية الصحراوية والفلسطينية.

وفي نهاية دراستنا نشير إلى أن علاقات البلدين تتميز بالعمق التاريخي والتذبذب على مختلف الأصعدة، خاضعة للظروف الدولية والحسابات الجيو–استراتيجية للطرفين، في ظل رغبة أمريكية للتوجه إفريقيا، بمقابل التطلع الجزائري للعب دور إقليمي يتناسب مع إمكاناتها ومقوماتها، ما ينبئ بمستقبل واعد لعلاقات البلدين، فإلى أي مدى يمكن أن تستفيد الجزائر من الأوضاع الراهنة، وتضطلع بدور إقليمي رائد مستقبلا؟

الملاحـــق

الملحق رقم 1: تطور نسبة المحروقات إلى إجمالي الصادرات الجزائرية.

تطور نسبة المحروقات إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 1992–2004 بملايين الدولارات

السنوات	مبلغ صادرات المحروقات	اجمالي الصادرات	نسبة المحروقات إلى إجمالي الصادرات
1992	237,54	249,01	95%
1993	228,12	239,55	95%
1994	311,36	324,34	96%
1995	473,06	498,45	95%
1996	691,87	740,81	93%
1997	762,08	791,77	96%
1998	567,00	588,88	96%
1999	811,17	840,52	97%
2000	1611,00	1657,21	97%
2001	1428,52	1480,34	96%
2002	1445,00	1502,00	96%
2003	1850,00	1902,00	97%
2004	2276,82	2337,50	97%

Source: office national des statistiques disponible sur le site: http://www.ons.dz

الملحق رقم 2: أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية خلال 2013 بالمليون دولار أمريكي

السنة	القيمة	STR(%)
الصين	6820	12.43
فرنسا	6250	11.39
ايطاليا	5646	10.29
اسبانيا	5078	9.26
المانيا	2863	5.22
الولايات المتحدة الامريكية	2355	4.29
تركيا	2075	3,79
ارجنتين	1737	3.78
برازيل	1321	3.17
الهند	1305	2.41
بريطانيا	1 175	2.38
كوريا	1 123	2.05
هولاندا	1 119	2.04
روسيا	1 017	1.85
اليابان	1 001	1.82
المجموع الفرعي	40885	74.54
المجموع	54852	100

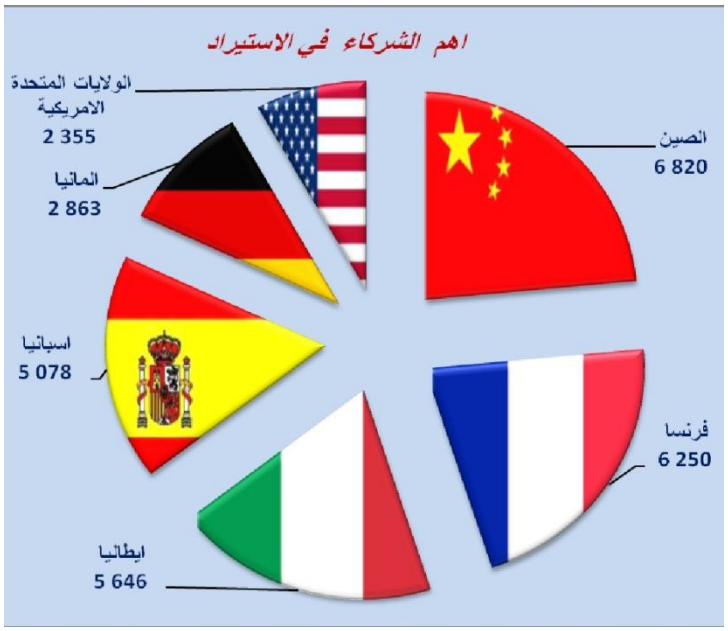

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

بين الجدول أن التقسيم حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2013، والمعطاة في المرفقات، بوضوح أن أهم تبادلاتنا الخارجية بقيت مستقطبة على شركائنا التقليديين.

وفيما يتعلق بالممونين، تحتل الصين المرتبة الأولى ب 12،43 ٪ تليها فرنسا و إيطاليا على التوالي ب 11،39٪ و 10،29٪ من إجمالي الواردات الجزائرية خلال عام 2013.

السنة	القيمة	STR(%)
اسبانيا	10332	15.67
ايطاليا	9006	13.66
بريطانيا	7193	10.91
فرنسا	6741	10.23
الولايات المتحدة الامريكية	5334	8.09
هولاندا	4818	7.31
كندا	3051	4.63
برازيل	2658	4,03
تركيا	2657	4.03
الصين	2179	3,31
بلجيكا	2047	3.11
تونس	1647	2.50
برتغال	1602	2.43
المغرب	1051	1.59
اليابان	1037	1.57
المجموع الفرعي	61353	93.08
المجموع	65917	100

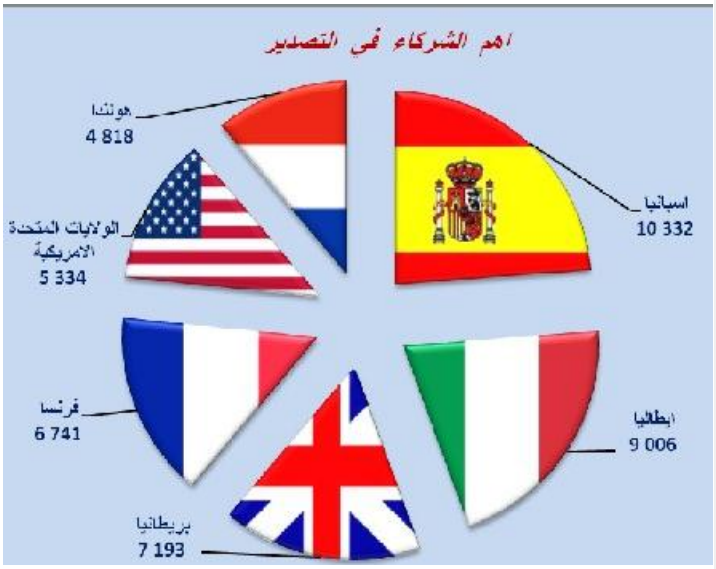

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

في عام 2013، الستة (06) زبائن الرئيسيين للجزائر هم إسبانيا (10.33مليارد دولار)، تليها إيطاليا (9.00 مليار دولار) ثم بريطانيا العظمى (7.19مليارد دولار)، فرنسا (6.74مليار دولار)، الولايات المتحدة الأمريكية (5.33مليارد دولار) و أخيرا هولندا (4.81 مليار دولار).

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

الملحق رقم 3: ترتيب الدول والمناطق الأكثر إنفاقا على التسلح في العالم

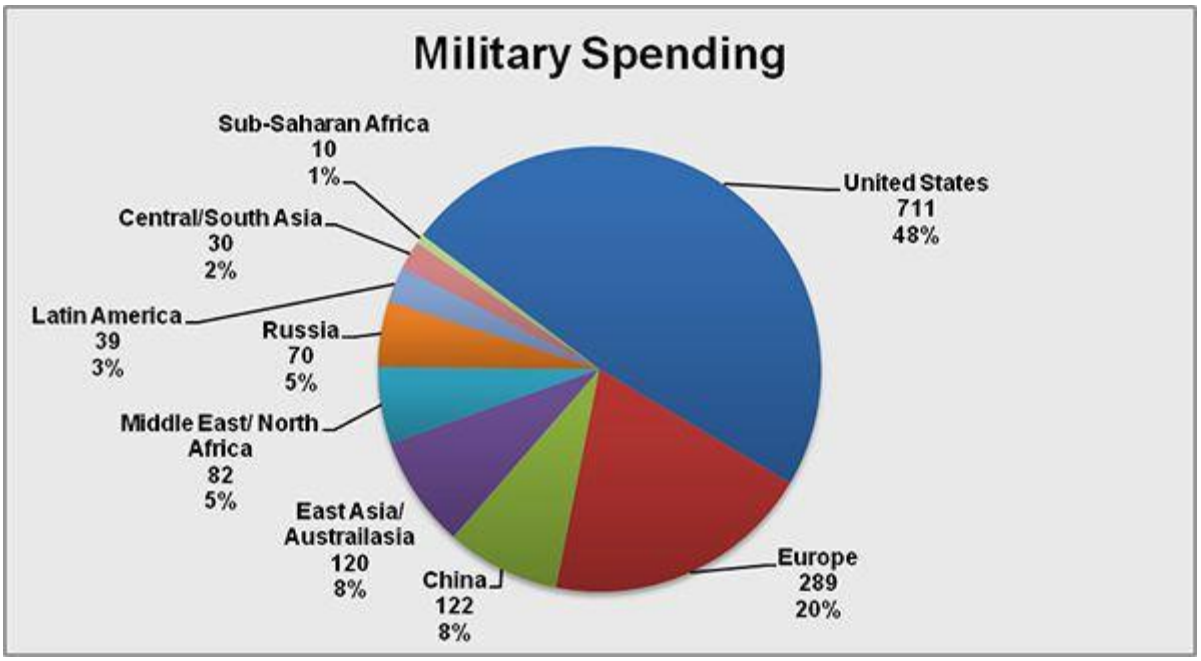

الملحق رقم 4: تفصيل الميزانية الأمريكية لعام 2014.

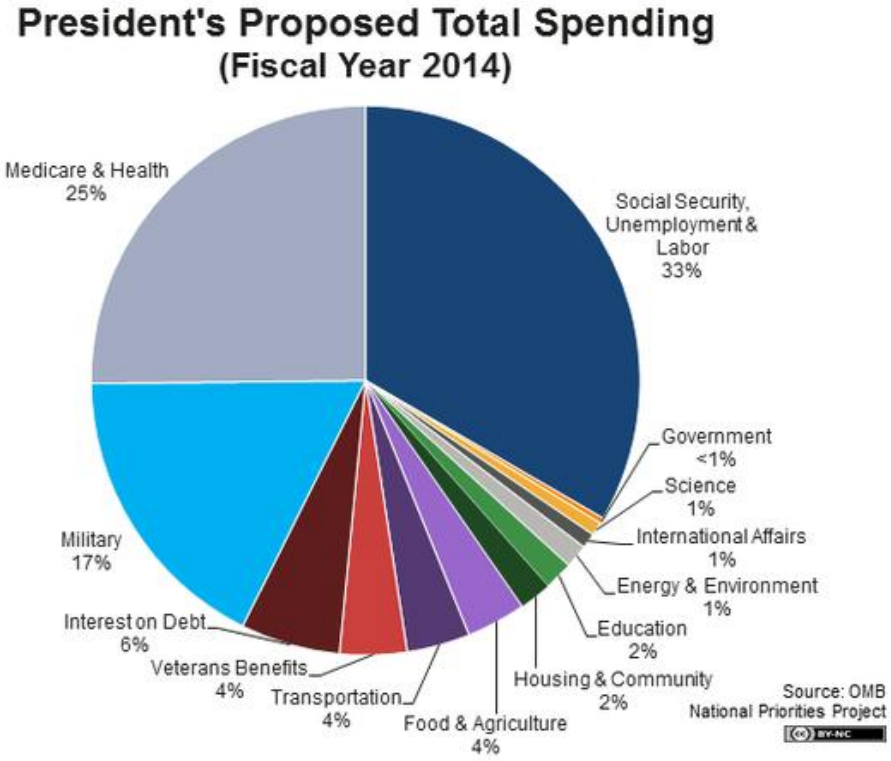

الملحق رقم 5: تطور الإنفاق العسكري الأمريكي من 2001 إلى 2014.

جدول يوضح ميزانية الدفاع الأمريكية من **2001** إلى **2014** بملايير الدولارات.

العام	ميزانية الدفاع الأمريكية
2001	316
2002	345
2003	438
2004	468
2005	479
2006	535
2007	601

العام*	ميزانية الدفاع الأمريكية
2008	666
2009	666
2010	691
2011	687
2012	645
2013	615
2014*	615

* تقديرات

Source: Growth in U.S. Defense Spending Since 2001

US Department of Defense FY2014 Budget Request, April 2013.

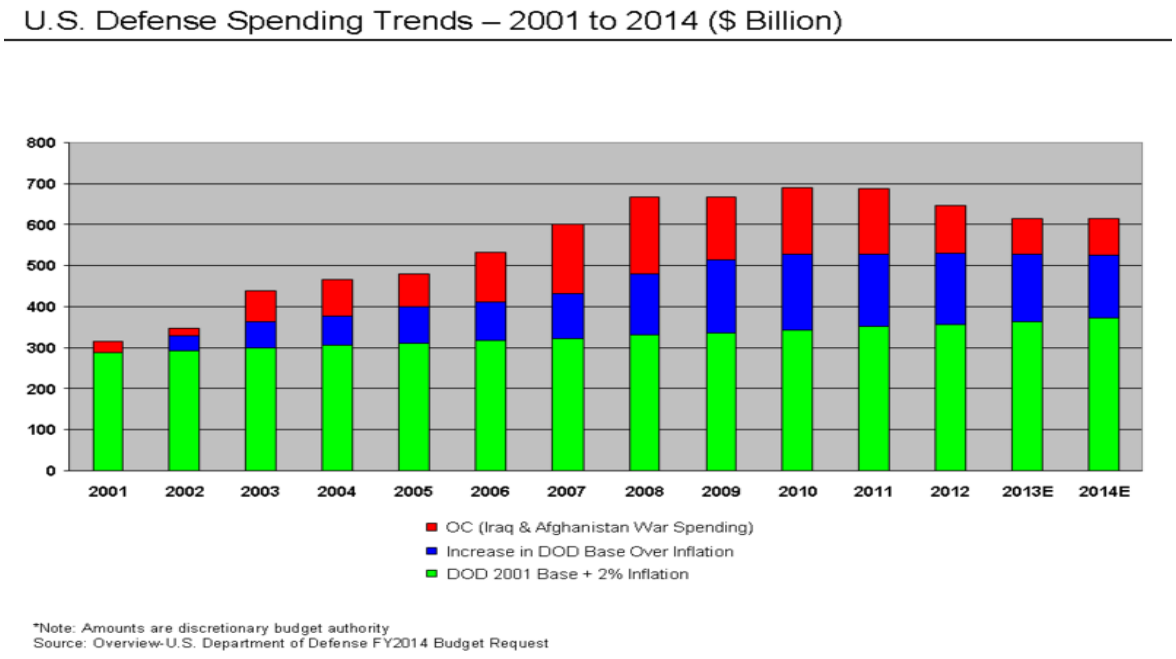

الملحق رقم 7: فترات العزلة والتدخل في السياسة الأمريكية.

فترات التدخل	فترات العزلة
1824 - 1798	**1798 - 1776**
1871 - 1844	**1844 - 1824**
1919 - 1891	**1891 - 1871**
1968 - 1940	**1940 - 1919**
1992 – 1989	**1989 - 1968**
2008-2000	**2000-1992**
------	**2014-2008**

Jack E. Holmes, Kevin Joldersma and Aaron Keck," U.S. Foreign Policy: Long Cycles — What Might They Mean for World Long Cycles?" in : www.ciaonet.org/conf/hoj01/hoj01.html

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية

أولا: المصادر

1- القرآن الكريم

2- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 2004.

ثانيا: الكتب.

1- إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2005.

2- ـــــ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا، 1995

3- أحمد داود سليمان، نظريات الإستراتيجية العسكرية الحديثة،الطبعة الأولى، د م ط، 1988.

4- أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

5- أكرم ديري، آراء في الحرب، دار اليقظة العربية، دمشق، 1972.

6- أليهاندرو كاسترو أسبين، إمبراطورية الإرهاب: السياسة الأمريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب، (ترجمة وفيقة إبراهيم)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، .2012

7- أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، لبنان،2004.

8- أنطونيا فيليكس، قصة نجاح كونداليزا رايس،(ترجمة سعيد الحسنية)، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2007.

9- إيلين ليبسون، الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005.

10- بيير غالوا، إستراتيجية العصر النووي، (ترجمة محمد سميح السيد)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 1984.

11- برند هام وآخرون، الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، (ترجمة نور الأسعد)، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2006.

12جانيس ج تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (ترجمة حسان البستاني)، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2006.

13- جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ، مصر، 1999.

14- جيمس نويز، الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية العربية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005.

15- جون جي ميرشايمر وستيفن إم والت، أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، (ترجمة فاضل جتكر)، الطبعة الأولى،دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2006.

16- جورج سوروس، خرافة التفوق الأمريكي، الطبعة الأولى، مطبعة فضالة، المغرب، 2006.

17- جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، .2006

18- جراهام فولر، السياسة الأميركية تجاه الإسلام السياسي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

19- ديك تشيني، في زماني مذكرات شخصية وسياسية، (ترجمة فاضل جكتر)، دار الكتاب العربي، لبنان، 2012.

20- هارالد مولر وشيفاني زونيوس، التدخل العسكري والأسلحة النووية،(ترجمة عدنان عباس علي)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.

21- هارون فرغلي، الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، دار الوافي للنشر، القاهرة،2007.

22- هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، (ترجمة مالك فاضل البديري)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1995.

23- ـــــ، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، (ترجمة عمر الأيوبي) ،الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، لبنان، .2002

24- وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2002.

25- ـــــ، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، دار الشروق، الجزائر، 1994.

26 - زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، (ترجمة عمر الأيوبي)، دار الكتاب العربي، لبنان، 2007.

27- ـــــ، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، (ترجمة عمر الأيوبي)، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، لبنان، 2004.

28- ـــــ، رقعة الشطرنج الكبرى، (ترجمة أمل الشرقي)، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

29-حسين كنعان، مستقبل العلاقات الأمريكية العربية، هل تستطيع الولايات المتحدة أن تضمن السلام العالمي، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2005.

30- حسن صعب، المبادرة الدفاعية الإستراتيجية الأمريكية، منشورات الجامعة العربية، تونس، 1986.

31- ياسين محمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

32- يوسف أحمد السباتين، الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الأمة الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2004.

33- كونداليزا رايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

34- ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، (ترجمة الهيثم الأيوبي)الطبعة الأولى،دار الطليعة، بيروت، 1967.

35 – مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، (ترجمة عمر الأيوبي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2007.

36- مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011.

37-مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (تر مركز الخليج للأبحاث)، دبي، 2000.

38- ماكسويل تايلور، الإستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينيات، (ترجمة أحمد بهاء الدين)، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1981.

39- ماكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، (ترجمة حسين حيدر)، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2006.

40- مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزء الأول، دار البعث، الجزائر، 1985.

41- محمد البغدادي، الإمبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى، دار توبقال، المغرب، 2005.

42- ـــــ ، نحن والامبراطورية الأمريكية، الطبعة الأولى، دار الملايين، دمشق، 2004.

43- محمد النيرب ، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، الجزء1 ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة،1997.

44- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

45- محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر، 2003.

46- محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل، الأردن، 1990.

47- محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، الطبعة الأولى،مكتبة مدبولي، مصر، 2006.

48-محمد محمود ربيع وآخرون، الموسوعة السياسية، مطابع دار الوطن، الكويت،1993.

49- منار الشوربجي، الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001.

50-منصف السليمي، صنع القرار الأمريكي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي، الأردن،1997.

51- مصطفى طلاس وآخرون، الإستراتيجية السياسية العسكرية، الجزء الأول، دار طالاس، دمشق، .1991

51- مصطفى صايج، السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

52- مروان بشارة، بيل كلينتون الحملة، الإدارة، السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الساقي، لبنان، 1993.

53- نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، الأردن، 2013.

54- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، 2000.

55- سوسن العساف، إستراتيجية الردع – العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، 2008.

56- عامر مصباح، العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

57- عبد الحافظ عبد الجبار، الصناعة العسكرية الأمريكية: نظرة فاحصة جديدة، بيت الحكمة، العراق، 2002.

58- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992.

59- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة، الجزائر، 2005.

60- عبير بسيوني، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

61- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم-الدبلوماسية والإستراتيجية، دار الشروق، مصر،.2004

61- فوزي حسين النجار، أمريكا والعالم، مكتبة مدبولي، الأردن، 1986.

62- فون بولوغ أندرياس، المخابرات الأمريكية والحادي عشر من سبتمبر، (ترجمة عماد بكر)، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.

63- فرانسيس فوكوياما، أمريكا في مفترق الطرق..الديمقراطية والقوة وميراث المحافظين الجدد، (ترجمة جميل أيمن)، الطبعة الأولى، دار الفطنة، بيروت 2007.

64- صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، د ت ن.

65- راي غرافين دافيد، شبهات حول 9/11: أسئلة مقلقة حول إدارة بوش وأحداث 9/11، (ترجمة مركز التعريب والترجمة)، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.

66- رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2006.

67- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، (ترجمة يونس شاهين)، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.

68- روبرت م غايتس، مساعدة الآخرين في الدفاع عن أنفسهم: مستقبل المساعدات الأمنية الأمريكية، (ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، بيروت، 2010.

69- روجي غارودي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة 2001.

70- رمزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة 2001.

71- رمزي محمود، أوباما واللوبي الصهيوني، الطبعة الأولى، د م ط، 2011.

72- رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، الطبعة الأولى، مؤسسة الانتشار العربي، لبنان، 2011.

73- رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم، دار الشروق، الأردن، 2002.

74- شادي فقيه، من يحكم أمريكا -اللوبيات الحاكمة وآليات صنع القرار، دار القلم، لبنان، د ت ن.

75- توماس شيلينغ، استراتيجية الصراع، (ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان)، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان، 2010.

76-مجموعة من المؤلفين، الموسوعة العسكرية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.

ثالثا: المذكرات.

1- ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،جامعة باتنة، 2008.

2- نورالدين حشود، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،جامعة قسنطينة، 2005.

3- عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،جامعة باتنة، 2002.

رابعا: المقالات.

1- أحمد باي، السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، دراسات استراتيجية، العدد 11، مركز البصيرة للبحوث، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

2- أحمد سليم البرصان، مبادرة الشرق أوسط الكبير، الأبعاد السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 158،أكتوبر 2004.

3- إدريس لكريني، الزعامة الأمريكية في عالم يتغير: مقومات الريادة وإكراهات التراجع، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد291، 2003.

4- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية السوفيتية في العصر النووي، مجلة السياسة الدولية، العدد 7، 1967.

5- الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 10، 2003.

6- بوعلام العباسي، المحافظون الجدد الأمريكيون وإسرائيل، دراسات إستراتيجية، العدد 15، جوان 2011، مركز البصيرة للبحوث، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

7- جمال مظلوم، الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، ربيع 2006.

8- ويليام بلوم، الحروب الأمريكية القادمة أعمدة الحكمة الأمريكية في البيت الأبيض الصراع بين الجنرالات وتجار الرقيق الجدد، دراسات استراتيجية، العدد 4، مركز البصيرة للبحوث، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

9- كينيث والتز ،" الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة"، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد الأول، بيروت، شتاء 2003.

10- محمود أحمد إبراهيم ،" الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في البلقان"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 137، القاهرة، جويلية 1999.

11- ناصيف يوسف حتي ،"أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟"، مجلة عالم الفكر ، بيروت ،العددان الثالث والرابع ،1995

12- عاطف عضيبات، الأمن الإنساني: أفكار يمكن الاستفادة منها، مجلة الدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات الإستراتيجية، العدد الثالث، 2003.

13- عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي: الحقائق والأوهام، السياسة الدولية، العدد 124، أفريل 1996.

14- عيسى درويش،الإستراتيجية العربية، مجلة الفكر السياسي، العددان 4-5، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، 1998-1999.

15- علاء بيومي، كيف يفكر المحافظون الجدد، مجلة آفاق استراتيجية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، العدد 2 يوليو 2005.

16- فريد هاليداي، هل يظل النظام العالمي تحت الهيمنة الأمريكية؟ مستقبل القوة الأمريكية، مجلة الباحث العربي، العدد 43، 1997.

17- صفاء جمال الدين، السياسة الخارجية الأمريكية والمساعدات لإسرائيل، السياسة الدولية، 1 جانفي 1981.

18- مقدمة العدد، مشروع الموازنة الأمريكية لعام 2004 دلالات إستراتيجية، شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 33 ربيع 2003.

خامسا: الأوراق البحثية.

1- حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، منشورات جامعة منتوري قسنطينة يومي 29-30 أفريل 2008.

2- عبد العظيم بن صغير، الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني: دراسة في تحول مضامين الأمن لما بعد أحداث 11سبتمبر 2001، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية منشورات جامعة منتوري قسنطينة يومي 29-30 أفريل 2008.

3- علاق جميلة ويفي خيرة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة يومي 29-30 أفريل 2008.

4- مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، منشورات جامعة منتوري قسنطينة يومي 29-30 أفريل 2008.

سادسا: المواقع الالكترونية.

1- إبراهيم سلامي، العلاقات الصينية الجزائرية تحقق أبعادا شاملة على كافة المستويات، من الموقع:
http://brahimsalami.blogspot.com/2013/08/blog-post_27.html

2- أحمد الرمح، الفلسفة السياسية للمحافظين الجدد وآثارها العالمية، من الموقع الالكتروني:
http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=33274045020071008235856

3- أحمد عليوة، الجزائر والصين تقرران إقامة علاقات شراكة إستراتيجية شاملة، جريدة الشروق عدد يوم 2014/2/25، من الموقع:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/196306.html

4- أحمد نوفل، مستقبل القوة الأمريكية، من الموقع:
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=608842

5- أزراج عمر، الدراسات المستقبلية بين المفهوم والممارسة: كيف يبنى «علم المستقبليات» ؟، من الموقع:
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=500813

6- السالك مفتاح، موقف الإدارة الأمريكية من القضية الصحراوية: رهين مصالح وحسابات جيوسياسية، من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=172869

7-باسم خفاجي،أثر المراكز الفكرية على السياسة الخارجية الأمريكية، من الموقع:
http://www.muslm.net/vb/showthread.php?t=343415

بلال حداد، واقعية دبلوماسية الجزائر، جريدة القدس العربي، عدد يوم 19 نوفمبر 2013، من الموقع:
http://www.alquds.co.uk/?p=105060

8- بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، من الموقع:
http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_04/article_04.pdf

9- بن عائشة محمد الأمين، المثلث الاستراتيجي: الجزائر، الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية، من الموقع:
http://www.djazairnews.info/analyse.html

10- جوش روبنر، ورقة سياسية حول المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، من الموقع:
http://www.alzaytouna.net/permalink/17438.html

11- خديجة عرفة، مفهوم الأمن ... الإنسان أولا، من الموقع:
http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=11846

12- روبرت كاجان، أسس القوة: لماذا لن تتراجع الهيمنة الأمريكية في العالم؟، ترجمة محمد مسعد العربي، من الموقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2224

13-زكريا زكريا، الأمن القومي العربي، من الموقع:
http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Mdarik/MDALayout&cid=1184650658023

14- زياد رياحنة، السياسة الخارجية الأمريكية وشركات السلاح، من الموقع الإلكتروني:
http://blog.amin.org/ziad/2009/06/08

15- سامح عباس، أسرار عودة السلاح الروسي لمنطقة الشرق الأوسط، من الموقع:
http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/09/29/107185.html

16- ستيفن والت، حرب العراق خطأ تاريخي في السياسة الأمريكية الخارجية، من الموقع:
http://alkaishani.maktoobblog.com/1061109

17- سلمان علي حسين، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي. من الموقع:
http://www.awu-dam.org/book/05/syudy322/05/book05-sd.007htm.

18- ســـني محمد أميـــن، المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر -إدارة جورج ولكربوش نموذجا- مركز الشرق العربي للدراسات الإسترتيجية والحضارية، لندن، من الموقع:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-17-01-10.htm

19- سهام مسيعد، لوبي جزائري بالولايات المتحدة لجلب الاستثمارات الأمريكية إلى الجزائر، من الموقع:
http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=21962

20-السيد أمين شلبي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، من الموقع:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=409060&eid=286

21- صباح أيوب، العالم في 2030 التنّين يحكم وأمـــــيركا تبحث عن عوالم بديلة، من الموقع:
http://www.mostakbaliat.com/?p=32371

22- عبد الحكيم الفلالي، الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى، من الموقع
http://www.madariss.fr/HG/2eme/Filali_2/USA.pdf

23-عبد الهادي لجواد، الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية والدور اليهودي –الإسرائيلي، من الموقع:
http://agavaelkhadem.arabblogs.com/archive/2007/8/302605.html

24- عز الدين محمد أحمد، أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، من الموقع:
http://repository.yu.edu.jo/handle/123456789/505096

25- علا عبد الله، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية الأمريكية تجاه العالم، من الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/1707

26- علاء بيومي، أفكار ستة رئيسية تحرك السياسة الخارجية الأمريكية، من الموقع:
http://www.diwanalarab.com/spip.php?article147

27- علي كاظم المعموري، مكانة عقيدة العنف ورعب الصدمة في العقل الأمريكي، من الموقع الالكتروني:
http://www.dijlh.net/showthread.php/913719

28- عمار بوحوش، الدولة الوطنية في مواجهة العولمة والتغير في العلاقات الدولية، من الموقع:
www.ammar.bouhouche.net/downloads.html

29- عمر عدس، تكاليف خيالية للتواجد العسكري الأمريكي في الخارج" من الموقع:
http://www.nebrasnews.com/portal/index.php?option=com_content&task=view&id=52721&Itemid=87

30- قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/201412972843923537.htm

31- كريم مادي، الجزائر أهم ممولي السوق الأمريكي بالنفط، من الموقع:
http://www.nuqudy.com/A7-11579.

32-كولن باول، المؤتمر الصحفي بالجزائر بتاريخ 2003/12/03 من الموقع:
http://usinfo.state.gov/arabic/ws-sub.htm

33- محسن صالح، الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/a2c4a983-3654-4b4b-9da1-e9ea2839455d

34- محمد الزواوي، أفريكوم إدارة النفوذ والنفط بالقارة السمراء، من الموقع:
http://www.alukah.net/culture/0/59548

35- محمد العربي زيتوت، الجزائر والحرب على الإرهاب، من الموقع:
http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1112:&catid=139:zitout-mohamed-larbi&Itemid=36

36-محمد المجذوب، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، من الموقع:
www.mokarabat.com/s6061.htm

37-محند برقوق، مبدأ الحل السلمي لحل الأزمات الدولية، من الموقع:
http://www.tabee3i.com/topic/25602

38- مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، من الموقع:
http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2

39- مصطفى هميسي، كيف تحكم الجزائر، من الموقع:
http://www.lanation.info 303.html

40- منى علام، الهيمنة الأمريكية على العالم...استمرار أم انحسار؟من الموقع:
http://www.alwafd.org

41- مهند العزاوي، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، من الموقع الإلكتروني:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=115950

42- ندى محمد أحمد، القواعد العسكرية حول العالم، من الموقع:
http://www.alnilin.com/news-action-show-id-57422.htm

43- نورالدين عواد، مقاربة أولية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة باراك أوباما، من الموقع:
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=23070

44- يحيى اليحياوي، أوباما وأطروحة القوة الذكية، من الموقع:
http://hespress.com/opinions/11560.html

45- وكالة الأنباء الجزائرية، الكونغرس: الجزائر ركيزة في مجال مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا، من الموقع:
http://www.aps.dz.html

الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات: http://www.ons.dz

46- الموسوعة العربية الالكترونية المتخصصة في الدراسات الأمنية، مقاتل من الصحراء، من الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec07.doc_cvt.htm

سابعا: الجرائد.

1- بهاء الدين م، الداخلية تبحث تفاصيل برنامج تدريب الشرطة الليبية في الجزائر، جريدة البلاد، عدد 4311، الخميس 23/1/ 2014.

2- جمال ف، بوينغ مهتمة بتزويد الجزائر بطائرات نقل عسكري، جريدة الخبر، عدد يوم 2013/09/21.

3- حسين بوقارة، تداعيات أحداث 11 أيلول بين التفسيرات السطحية والحسابات الإستراتيجية: الأهداف الظاهرة والخفية للحرب الأمريكية على الإرهاب، الإمارات: البيان، 2002./1/4

4- حمود صالحي، منعطف جديد في العلاقات الجزائرية الأمريكية، جريدة الخبر عدد يوم 11/6/ 2012.

5- عبد النور بوخمخم، قوات الماريتر استفادت من تفوق الجيش الجزائري في مكافحة الإرهاب، جريدة الشروق، عدد يوم 2008/01/03.

6- محمد بن أحمد، الجزائر تتراجع في تصنيف الدول المستوردة للسلاح الروسي، جريدة الخبر، عدد يوم: 2012/09/29.

7- يسين ن ، الجزائر تساهم في تحقيق رقم قياسي لمبيعات الصناعة العسكرية الروسية، جريدة الفجر عدد يوم 2008/12/05.

أسبوعية الأيام السياسية، العدد 53، 2003/12/30.

جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 304، من 25 إلى 31 ديسمبر 2004.

جريدة الخبر عدد يوم 2003/11/24. عدد يوم 2004/11/06. عدد يوم 2004/12/18.

جريدة الشروق عدد يوم 2012/12/16 وعدد يوم 10/28/ 2013.

جريدة صوت الأحرار، عدد يوم 2008/09/26. وعدد يوم 2013/05/14.

جريدة الفجر، عدد يوم 2008/10/07. وعدد يوم 2010/12/04.

باللغة الإنجليزية:

Books

1- Adrian R. Lewis, The American culture of war the history of u.s. military force from world war II to operation Iraqi freedom, Routledg, New York, 2007.

2-Alvin Toffler; Future Shock, Random House,N.Y,1970.

3- Barry Rubir , secrets of state: The State Department and the Struggle Over U.S Foreign Policy, N W: Oxford University Press. 1985.

4- Baylis, John & Smith, Steve, The Globalization of World Politics , an introduction to international relations, (Third Edition, Oxford: Oxford University Press ,2005).

5- Brendon O'Connor, American foreign policy traditions: **A literature review**. US Studies Centre, University of Sydney2009..

6- Caraley, Demetrios, September 11, terrorist attacks, and U.S. foreign policy, 2 Editions, Academy of Political Science, New York ,2002.

7- Dobbins, James, America's Role in Nation-Building :From Germany to Iraq, Rand Published,2003.

8-Fareed ZAKARIA, The post- American world, First Edition, W. W. Norton & Company, New York, 2008.

9-Ken Booth, « Dare not to Know: International Relations Versus The Future, » In International Relations Theory Today, Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.

10- Larson, Eric V. and Others, Assuring Access in Key Strategic Regions : Toward a Long Term Strategy, RAND Corporation ,2004.

11- Lawson, Stephanie, The New Agenda For International Relations: From Polarization To Globalization In World Politics, Oxford: Blackwell Publishers,2002..

12- L.Wheeler, « stratagem and the vocabulary of military trickery », Leyde, Brill, Mnemosyne supplement 108, 1988

13- Thomas R. Pickering and Chester A. Crocker, America's Role in the World Foreign Policy: Choices for the Next President, Institute for the Study of Diplomacy, Georgetown University, Washington, 2008.

14-White house, Rebuilding America's defenses: Strategy forces and resources for a new American century, September 2000.

Articles

1- Haass, Richard & Others,"U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks", an Electronic Journal of the U.S .Departement of Satate, Volume 7, N. 3,(November 2002).

2- Mearsheimer, John J & Walt Stephen M .,"the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy", Review of Books published , Vol . 28, No. 6, (March 23, 2006)

Theses :

-Hocine BOUKARA, Ideology and pragmatism in Algerian foreign policy, B.A(university of Algiers) diploma and M.A (university of Lancaster), June 1986.

Web links

1-Niall Ferguson ،An Empire at Risk ,At :
www.niallferguson.com/site/ferg/temrlates/articleitem.aspx?pageid،15/12/2009.

2- George MacLean, The Changing Concept of Human Security: Coordinating National and Multilateral Responses, Available online at:
www.unac.org/canada/security/maclean.htm.

3-Wayne, Stephen, "De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats-Unis", Revue électronique de département d'État des États-Unis, volume 5, numéro 1, (mars 2000) ,in:
http://usinfo.state.gov/journals/itps/0300/ijpf/frwayn.htm

4- Jack E. Holmes, Kevin Joldersma and Aaron Keck," U.S. Foreign Policy: Long Cycles What Might They Mean for World Long Cycles?" in :
www.ciaonet.org/conf/hoj01/hoj01.html

5-http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2013/06/201306242774547html#ixzz2c29yvh2K

6- http://www.britannica.com/EBchecked/topic/342965/Walter-Lippmann.

7- http://www.businesstendersmag.com/ar.

8-http://usinfo.state.gov/topical/pol/terror/texts/03051907.htm

9- http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

10-http://carnegieendowment.org/2009/06/17/u.s.-algerian-security-cooperation-and-war-on-terror/322u

11- http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

12-http://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm

موقع المبادلات التجارية الأمريكية مع **الجزائر** في وزارة التجارة الأمريكية
http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7210.html

موقع كتابة الدولة الأمريكية الخاص بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع **الجزائر**:
http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/5439.htm

موقع المبادلات التجارية الأمريكية مع **تونس** في وزارة التجارة الأمريكية
http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7230.html

-موقع المبادلات التجارية الأمريكية مع **المغرب** في وزارة التجارة الأمريكية
http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7140.html

باللغة الفرنسية:

Livres

1- Bousselham Abdelkader, Regards sur la diplomatie Algérienne, casbah éditions Algérie. 2004.

2- Charles-Philippe David, Jean Jacques Roche, Théories de la sécurité : définition, approches et concept de la sécurité internationale, Paris, 2002.

3- Chikh Slimane. l'Algerie porte de l'Afrique,: casbah éditions, Alger, 1999.

4- Jean-Francois DAGUSAN, Le dernier rempart ? Forces armées et politique de défense au Maghreb, édition publisud, Paris, 2000

5-Mouhoubi Salah. LE NEPAD une chance pour la l'Afrique ?, office des publication universitaires, Algérie, 2005.

6-Nicole GRIMAUD, La politique étrangère Algérienne 1962-1978, édition Karthala, Paris, 1984.

Articles

1-William QUANDT, flirt contrarie entre Washington et Alger, Le monde diplomatique, juillet 2002.

2-Yahia Zoubir, The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership, The Maghreb Center Journal, Issue 1, Spring/Summer 2010.

Web

1-Roger Garoudi , Les Etates Unis, colonie d'Israel, dans le site :

http://medlem.spray.se/dominique/garaudy/garaudy9.htm

2-Défense et Sécurité Nationale: LE LIVRE BLANC. préface de Nicolas Sarkozy. La documentation Française ODILE JACOB (juin 2008) sur le site:

http://archives.livreblancdefenseetsecurite.gouv.fr/IMG/pdf/livre_blanc_tome1_partie1.pdf

3- David Grondin, "penser la stratégie Américaine de la sécurité du territoire national," sur le site:

http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001310.pdf

4-Une Europe sûre dans un monde meilleur. Sur le site :

http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIFR.pdf

5- http://www.zaqora.4t.com/Sitratigy.htm

6- http://historical.yoo7.com/t3694-topic

7- http://www.airssforum.com/f7/t93564.html

8- http://www.ildalil.com/blog/?p=343

9- acpss.ahram.org.eg/htm%5Csecurity.htm

10- http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_2483024_0_1.html

11- http://www.oujdacity.net/national-article-1088-ar/

12- http://www.elmouhim.net/?p=489476

13 -http://elaphblogs.com/post/%D9

14-http ://Kabreet.egypty.com/issue15/article5asp.48.p2

فهرس المحتويات

فهـــــرس المحتويـــــــات

مقدمـــــــــة.....أ
أسباب اختيار الموضوع ..... ب
أهمية الموضوع .....ج
إشكالية الدراسة .....ج
فرضية الدراسة ..... د
حدود الدراسة .....ه
منهج الدراسة .....ه
الدراسات السابقة .....و
خطة الدراسة ..... ط
الفصل الأول:الإطار النظري للدراسة: ضبط مفاهيمي وتأصيل نظري.....1
المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية.....2
المطلب الأول: نشأة مفهوم الإستراتيجية..... 2
المطلب الثاني: تعريف الإستراتيجية.....6
الفرع الأول: أصل المصطلح أو الاشتقاق 6
الفرع الثاني: تعريفات الاستراتيجية 7
المطلب الثالث: العلاقة بين الإستراتيجية والمفاهيم الأخرى.....15
الفرع الأول: الاستراتيجية والسياسة 15
الفرع الثاني: الاستراتيجية والتكتيك واللوجستيك.....15
الفرع الثالث: الاستراتيجية والسياسة الخارجية.....16
الفرع الرابع: الاستراتيجية والعلاقات الدولية 17
المطلب الرابع: مستويات ومجالات الإستراتيجية.....18
المطلب الخامس: أهداف الإستراتيجية ووسائلها.....20
الفرع الأول: أهداف الاستراتيجية 20
الفرع الثاني: وسائل الاستراتيجية 20

المبحث الثاني: تحول مضامين الأمن.....22
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الأمن.....24
المطلب الثاني: الأمن: تعريفه أبعاده ومستوياته.....26
الفرع الأول: تعريف الأمن 26
الفرع الثاني: أبعاد ومستويات الأمن..... 33
المطلب الثالث: التأصيل النظري للأمن.....34
الفرع الأول: الطروحات التقليدية للأمن 35
الفرع الثاني: الطروحات الحديثة للأمن 42
الفصل الثاني: نشأة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وتطورها.....58
المبحث الأول: نشأة الولايات المتحدة الأمريكية وتبلور استراتيجيتها.....59
المطلب الأول: نشأة الولايات المتحدة وتوسعها.....59
الفرع الأول: نشأة الولايات المتحدة.....59
الفرع الثاني: توسع الولايات المتحدة.....60
المطلب الثاني: نشأة وتبلور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية 1776-1945.....61
الفرع الأول: مرحلة بروز القوة الأمريكية 1776-1914 61
الفرع الثاني: مرحلة تردد القوة الأمريكية 1914-1945 66
المبحث الثاني: تطور الإستراتجية الأمنية الأمريكية خلال الحرب الباردة 1945-1990..... 75
المطلب الأول: المطلب الأول: الترتيبات التي تلت الحرب العالمية الثانية..... 76
الفرع الأول: على الصعيد السياسي..... 76
الفرع الثاني: على الصعيد العسكري.....77
الفرع الثالث: على الصعيد الاقتصادي..... 78
الفرع الرابع: على الصعيد الإعلامي..... 79
المطلب الثاني: إستراتيجية الحصر والاحتواء. 80
المطلب الثالث: إستراتيجية الردع النووي (الرد الشامل أو الانتقام).....82
المطلب الرابع: إستراتيجية الحرب المحدودة.....87
المطلب الخامس: إستراتيجية الرد المرن(الردع التدريجي).....89
المطلب السادس: مبادرة الدفاع الإستراتيجي (حرب النجوم).....91

المبحث الثالث: تطور الإستراتجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة 1990-2014. 94
المطلب الأول: مرحلة تفرد القوة الأمريكية 1990-2001..... 94
الفرع الأول: الاستراتيجية الأمنية خلال فترة بوش الأب 1989-1993 98
الفرع الثاني: الاستراتيجية الأمنية خلال حكم بيل كلينتون 1993-2001 101
المطلب الثاني: مرحلة الهيمنة الأمريكية لما بعد 2001.....103
الفرع الأول: الاستراتيجية الأمنية خلال فترة جورج دبليو بوش 2001-2008..... 104
الفرع الثاني: الاستراتيجية الأمنية خلال حكم أوباما 2008 -2014 112
الفصل الثالث: صناعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وأهدافها ووسائلها..... 118
المبحث الأول: صناعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية..... 119
المطلب الأول: دور الدين في الإستراتيجية الأمريكية وبروز المحافظين.....121
الفرع الأول: دور الدين في الإستراتيجية الأمريكية..... 121
الفرع الثاني: بروز المحافظين في الإستراتيجية الأمريكية..... 123
الفرع الثالث: الولاء المزدوج للمحافظين الجدد..... 125
الفرع الرابع: تجسس المحافظين الجدد لصالح إسرائيل..... 126
المطلب الثاني: دور المؤسسات الرسمية في صياغة الإستراتيجية الأمريكية..... 127
الفرع الأول: دور الكونغرس في صياغة الإستراتيجية الأمريكية..... 127
الفرع الثاني: دور الفريق الرئاسي في صياغة الإستراتيجية الأمريكية..... 129
الفرع الثالث: دور وزارة الدفاع في صياغة الإستراتيجية الأمريكية..... 133
الفرع الرابع: دور وكالة الاستخبارات المركزية في صياغة الإستراتيجية الأمريكية.....134
المطلب الثالث: دور الشركات والمركب الصناعي العسكري في صناعة الإستراتيجية الأمريكية.....137
الفرع الأول: دور الشركات البترولية في صناعة الإستراتيجية الأمريكية..... 137
الفرع الثاني: دور المركب الصناعي العسكري في صناعة الإستراتيجية الأمريكية..... 139
المطلب الرابع: دور اللوبيات ومراكز التفكير في صناعة الإستراتيجية الأمريكية.....141
الفرع الأول: دور اللوبيات في صناعة الإستراتيجية الأمريكية..... 141
الفرع الثاني: دور مراكز التفكير في صناعة الإستراتيجية الأمريكية..... 149
المطلب الخامس: دور الإعلام والرأي العام في صناعة الإستراتيجية الأمريكية.....150
الفرع الأول: دور الإعلام في صناعة الإستراتيجية الأمريكية..... 151
الفرع الثاني: دور الرأي العام في صناعة الإستراتيجية الأمريكية 152

المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.....154
المطلب الأول: ضمان التفوق الأمريكي ومنع بروز قوة منافسة..... 155
الفرع الأول: المجال التكنولوجي..... 155
الفرع الثاني: المجال العسكري..... 156
الفرع الثالث: المجال الاقتصادي 162
المطلب الثاني: ضمان أمن إسرائيل والحلفاء..... 166
المطلب الثالث: ضمان تدفق إمدادات النفط..... 170
المطلب الرابع: منع انتشار الأسلحة النووية..... 172
المطلب الخامس: مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية..... 172
الفرع الأول: مكافحة الإرهاب..... 172
الفرع الثاني: نشر الديمقراطية..... 174
المبحث الثالث: وسائل الإستراتيجية الأمنية الأمريكية..... 176
المطلب الأول: الوسائل الدبلوماسية والسياسية للإستراتيجية الأمريكية..... 176
المطلب الثاني: الوسائل العسكرية للإستراتيجية الأمريكية..... 176
الفرع الأول: القواعد العسكرية حول العالم 177
الفرع الثاني: الهيمنة على سوق السلاح 179
المطلب الثالث: الوسائل الإقتصادية للإستراتيجية الأمريكية..... 180
الفرع الأول: المساعدات الأمريكية حول العالم..... 181
الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية حول العالم..... 183
المطلب الرابع: الوسائل الثقافية للإستراتيجية الأمريكية..... 184
الفرع الأول: القوة الذكية 185
الفرع الثاني: الدبلوماسية الشعبية..... 186
الفصل الرابع: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001..... 190
المبحث الأول: المقومات الجيو–استراتيجية للجزائر..... 190
المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية للجزائر..... 191
الفرع الأول: الموقع والمساحة 191
الفرع الثاني: الثروات والموارد الطبيعية 192

المطلب الثاني: تاريخ الدبلوماسية الجزائرية وتجربة مكافحة الإرهاب..... 195
الفرع الأول: تاريخ الدبلوماسية الجزائرية..... 196
الفرع الثاني: تجربة مكافحة الإرهاب..... 199
المطلب الثالث: المناخ الاقتصادي في الجزائر 201
الفرع الأول: سوق الطاقة 202
المبحث الثاني: المجال السياسي والأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001.....204
المطلب الأول: المجال الدبلوماسي والسياسي في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001.....208
المطلب الثاني: المجال الأمني للعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001..... 217
المبحث الثالث: المجال الاقتصادي والثقافي للعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001.....226
المطلب الأول: المجال الاقتصادي للعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001.....226
الفرع الأول: الدعم الأمريكي الفني والتقني للاقتصاد الجزائري.....226
الفرع الثاني: الاستثمارات الأمريكية في الجزائر.....228
الفرع الثالث: المبادلات التجارية الجزائرية الأمريكية.....230
المطلب الثاني: المجال الثقافي للعلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001.....234
الفصل الخامس: معيقات العلاقات الجزائرية الأمريكية ومستقبلها.....238
المبحث الأول: معيقات العلاقات الجزائرية الأمريكية.....238
المطلب الأول: المعيقات الداخلية للعلاقات الجزائرية الأمريكية.....238
الفرع الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري.....238
الفرع الثاني: تخلف النظام المالي والمناخ الاستثماري في الجزائر.....240
المطلب الثاني: المعيقات الخارجية للعلاقات الجزائرية الأمريكية.....241
الفرع الأول: الخلاف الجزائري الأمريكي حول القضية الصحراوية.....241
الفرع الثاني: الخلاف الجزائري الأمريكي حول القضية الفلسطينية.....245
الفرع الثالث: التنافس الدولي حول المنطقة..... 251
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية في ظل المعطيات الراهنة.....259
المطلب الأول: الدراسات المستقبلية.....259
الفرع الأول: تعريف الدراسات المستقبلية.....260
الفرع الثاني: مراحل تطور الدراسات المستقبلية.....261
الفرع الثالث: السيناريو.....265

المطلب الثاني: سيناريوهات العلاقات الجزائرية الأمريكية.....266
الفرع الأول: سيناريو تراجع الدور الأمريكي على الصعيد العالمي.....267
الفرع الثاني: سيناريو تزايد الدور الأمريكي على الصعيد العالمي.....276
الفرع الثالث: سيناريو ثبات الدور الأمريكي على الصعيد العالمي.....281
الخاتمـــة.....285
قائمة الملاحق.....294
قائمة المراجع..... 302
فهرس المحتويات.....318

بعد الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة الوحيدة على الساحة الدولية. ما سمح لها بإعادة رسم معالم النظام الدولي الجديد وفق منظورها ومصلحتها، بدءً بالبحث عن العدو الجديد الذي يخلف الاتحاد السوفياتي، والذي كان دوره هامشيا نسبيا في الاستراتيجية الأمريكية وتمحور النقاش حول ثلاث أطروحات؛ الأطروحة الاقتصادية التي تركز على المنافسة الاقتصادية والأطروحة العسكرية التي تحذر من الخطر العسكري، والأطروحة الحضارية التي ترتكز على الصراع الحضاري.

وبعد هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، استقر الأمر على أطروحة صراع الحضارات لهنديغتون، التي حاول الجمهوريون ومن ورائهم المحافظون الجدد في عهد الرئيس بوش إسقاطها على الواقع، من خلال تجسيد العدو الجديد في الإرهاب، والربط بينه وبين الإسلام في البداية.

ما سمح للإستراتيجية الأمريكية بأن تكون أكثر وضوحا، وأهدافها أكثر جرأة، ما تجسد فيما سمي الحرب على الإرهاب، وهنا حصل التقاطع بين المصالح الأمريكية والجزائرية، حول مكافحة الإرهاب الذي عانت الجزائر منه كثيرا خلال التسعينيات، فزادت وتيرة التنسيق الأمني والسياسي بين الجزائر والولايات المتحدة بشكل ملحوظ بعد 2001.

لذلك اعتبرت الولايات المتحدة الجزائر شريكا محوريا في مكافحة الإرهاب، من خلال التنسيق الإستخباراتي وتبادل المعلومات حول الشبكات الإرهابية، وكثيرا ما نوه المسؤولون الأمريكيون بالتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، ما نتج عنه تمتع الجزائر بمكانة مهمة ضمن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية والقارة الأفريقية، في ظل التنافس الدولي حول المنطقة.

وباعتبار الجزائر والولايات المتحدة شريكين تجاريين مميزين، ما جعل التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي، بمثابة الدافع للبلدين نحو تعزيز علاقاتهما في كل المجالات وعلى كل الأصعدة، رغم وجود بعض العقبات؛ كالمواقف المتباينة من بعض القضايا الدولية، إلا أن البلدين ماضيين في تقوية علاقاتهما خاصة مع العمق التاريخي لعلاقاتهما التي تعود لعام 1776. ما يرشح الجزائر للعب دور إقليمي رائد بالنظر لتاريخ دبلوماسيتها الناجحة، ومقوماتها البشرية والمادية، شرط توفر الإرادة السياسية الصادقة والبناءة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية- الاستراتيجية الأمنية الأمريكية- العلاقات الجزائرية الأمريكية- الأمن القومي.

Abstract

After the Cold War, the United States became the sole dominant force in the international arena. What allowed it to re-draw the new international system parameters according to it's perspective and interests, searching for a new enemy, which succeeds the Soviet Union, that his role was relatively marginal in US strategy, and discussion centered around three theses; economic thesis that focuses on economic competition, military thesis that warns from military dangers, and cultural thesis, which is based on the cultural conflict.

After 11 th September 2001 attacks on the United States, it choice the Hendegton thesis about the clash of civilizations, the Republicans and the neo-conservatives in the President Bush era believes strongly in the clash of civilizations, through the link between terrorism and Islam. What allowed the US strategy objectives to be more pronounced and bolder, during the so-called war on terror, that serves the Algerian and american interests, on the fight against terrorism, which Algeria has suffered during the nineties, what led to increase of the political and security coordination between Algeria and the United States after 2001.

Therefore, the United States considered Algeria as pivotal partner in the fight against terrorism, through intelligence coordination and exchange of information on terrorist networks, the Americans cited Algerian experience in the fight against terrorism, resulting he growing importance of Algeria in the US security strategy towards the Maghreb region and the African continent, with international competition around the area.

Algeria and the United States are important trading partners, making the security coordination and economic cooperation, as a motive for the two countries towards strengthening their relations in all fields and at all levels, although there are some obstacles; as their attitudes from some international issues, the two countries try to strengthening the special relations that starts in 1776. what nominate Algeria to play a leading regional role, according to the history of successful diplomacy, human and material components, condition provides sincere and constructive political will.

Key words: **American foreign policy– American security strategy– Algerian American relations– National security**.